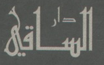
مذكرات وزير عراقي مَع البَكر وَصدّام

ذكريات في السياسة العراقية: ١٩٦٧-٢٠٠٠

جواد هاشم



يا أبا جعفر عدتك اللواحي
من أخي نخوة وضو سماح
ورضي الطباع يهتزُّ لطفاً
للندى في غُدوه والرواح
سعُدت ليلةٌ طبعنا عليها
قبلة الفجر في جبين الصباح
من صميم الدُجى أطل علينا
سحرُ ساجر بَليل الجناح
تتهادى فيها الأحاديث تقفو
سجعةُ الشعر رنةُ الأقداح
نشوةُ الكأس تستديرُ عليها
نشوةُ البحر في الوجوه الملاح
كلُّ مشبوبة الصبا مُشتهاةٌ
مُزدهاة نشوى حصان رَداح
لفت الحُسنَ كله لم تغادر
من حجول به ومن أوضاح
كنت فيها محض المسامح، مـ
حض الكريم، محض الصراح
يا أبا جعفر وأقسم بالحب طهـ
ـوراً يرف رفّ الأقاح
لَلصديق الصدوق عندي أغلى
من أعزّ المنى، وأعلى الطماح
ولذكرى، منه تعن، شفاء
من عَنائي، وبلسم لجراحي
ولإلمامة تعاود منه
هي أحلى طيف يحل بساحي
ولأنت الخل الذي سوف تبقى
صور الحُسن منه في ألواحيَ

الجواهري
١٩٨٠/٢/٢٧

مذكرات وزير عراقي
مَع البَكر وَ صَدّام

ذكريات في السياسة العراقية: ١٩٦٧-٢٠٠٠

جواد هاشم

مذكرات وزير عراقي مع البكر و صدّام

ذكريات في السياسة العراقية: ١٩٦٧-٢٠٠٠



دار الساقي

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

ISBN 1 85516 616 X

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7-221 9347, Fax: 020-7-229 7492

المحتويات

لماذا هذا الكتاب؟

الأربعاء ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٠

أمسية جميلة... صدح فيها الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري وأنشد من قصائده الرائعة... بين أصدقاء في منزلي، في مدينة أبو ظبي..

كان ذلك أول لقاء لي مع الجواهري.

لقاء ابتدأ في التاسعة مساءً وانتهى في الرابعة من صباح اليوم التالي.

تحدثنا خلال تلك الساعات الجميلة عن العراق السياسي... عن البعث... وصدام حسين. وانتقل الحديث بنا إلى تاريخ العراق تحت السيطرة الأجنبية وكيف ناضل أبناؤه لنيل حريتهم واستقلالهم، وكيف استلمت حفنة من الجهلة والأميين الحكم لتصبح بعد حين نخبة «ممتازة»!! مارست التسلط فاستطابته، وتمسكت بالسلطة بأيدٍ من حديد ونار، ثم فتحت أبواب السجون ودهاليز المعتقلات لتُلقي فيها خيرة شباب الوطن، وعلّقت المشانق لمعارضيها، ولم تترك مجالاً للتعبير عن الرأي سوى جدارن شوارع لندن وباريس، يكتب عليها المعارضون شعاراتهم باللغة العربية طبعاً!!

وحتى هذه الكتابات على الجدران البعيدة أصبحت مصدر قلق وخوف للحاكم المستبد، فلجأ إلى التصفيات الجسدية في الخارج أو قتل الأقارب في الداخل، مع استمرار ذلك الحاكم المستبد في بيع الأحلام لشعبه المغلوب على أمره: أحلام التنمية والرفاه؛ أحلام تحرير فلسطين؛ ثم افتعال الأزمات الخارجية لتبرير بقائه اللاشرعي في كرسي الحكم.

ومع هذا الحديث السياسي، كان الجواهري يُسمعنا:

يا دجلةَ الخير شكوى أمرِها عَجَبُ إنَّ الذي جئتُ أشكو منه يَشكوني
ماذا صنعتُ بنفسي قد أحَقْتُ بها ما لم يُحِقْهُ بـ«روما» عَسْفُ نيرونِ

ويُنشد فينا:

سلامٌ على هَضَباتِ العراقِ وشطَّيه والجَرفِ والمنحنى
سلامٌ على قمرٍ فوقَها عليها هفا وإليها رنا

وطال بنا الليل والسَّمَر...

وفي اليوم التالي، جاءني الجواهري وبيده قُصاصة ورق، وقال:

ـ لقد هزتني المشاعر ليلة البارحة فنظمت أبياتاً بحقك أريد طباعتها. سأعطيك القصيدة إذا وعدتني بشيء واحد فقط...

ـ وما هو هذا الشيء يا أبا فرات؟

ـ أريد منك وعداً بأنك ستكتب يوماً ليس بالبعيد كتاباً عن تجربتك مع البعث العراقي...

ولما قلت سأحاول، ناولني القصيدة بعد توقيعها. وافترقنا، ولم ألتق الجواهري بعدها، ولكني بقيت محتفظاً بالقصيدة بخط يده وتوقيعه.

ثم مرت سنوات عديدة...

وجاء عام ١٩٨٦ حيث بدأتُ بكتابة الخطوط العريضة للكتاب الذي وعدت به الجواهري، وفي عام ١٩٨٨ أتممت الكتاب، وأودعت نسخة من الصفحات التي كتبتها لدى صديق ليقرأها ويشذّبها تمهيداً لنشرها.

بدأ الصديق عمله بكل ما آتاه الله من مقدرة، وبكل ما سمح به الزمن من فرص.

ثم جاء عام ١٩٨٩ وبدأت مرة أخرى بإعادة النظر في ما كتبتُ بعدما حصلت على وثائق ومعلومات أخرى. وما إن انتهيت من إعادة الكتابة والإضافة والتنقيح حتى احتل العراقُ الكويتَ ونشبت أزمة الخليج الثانية، وأصبح صدام حسين ومعه العراق موضوع كتب كثيرة ظهرت على رفوف المكتبات، وتحليلات سياسية

وسيكولوجية لمحطات الإذاعة والتلفزيون في كل أرجاء العالم، وتسارع البعض من الكتاب العرب والأجانب إلى نشر العديد من الكراسات والمقالات، بعضها مليء بالسباب والشتائم الشخصية، وبعضها الآخر مؤيِّد له من دون أن يكون كاتب المقال أو مؤلِّف الكتاب قد عاشا تحت نير تسلطه وظلمه اللامتناهي.

تأججت أزمة الخليج الثانية، وبدأت طبول الحرب تدقُّ، وتحولت الأزمة التي يعيشها المواطن العراقي إلى «مسلسل» تلفزيوني مثير عنوانه: صدام حسين!

وقررتُ، تحت مظلة الحقد على بلدي العراق، بسبب صدام حسين وسياساته الرعناء، عدمَ نشر الكتاب والانتظار فترة أخرى أستعين خلالها بمعلومات ومصادر إضافية.

أعطيت خلال فترة الانتظار هذه المسودة الأولى من الكتاب لعدد من الأصدقاء ممن شاركوا في السلطة في العراق لتصحيح أخطاء ربما كنت قد وقعت فيها، أو لإضافة معلومات سهوت عنها أو غابت عني.

سجل بعض من قرأ المسودة الأولى عتابه لاحتواء الكتاب على أحداث من شأنها إظهار صدام حسين بمظهر الإنسان الوديع والمسؤول العطوف على عكس حقيقته المتسمة بالقسوة والفظاظة. وذهب أصدقاء آخرون إلى اقتراح فصل خاص أسرد فيه ما ارتكبه صدام وعائلته من جرائم وحشية بحق العراقيين في ضوء الوثائق المتوفرة لدى منظمات حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة.

إن كل ما قاله الأصدقاء واقترحوه صحيح، إلا أن موقع تلك الأمور ليس هذا الكتاب، بل مؤلفات أخرى تزخر بها المكتبات العربية والأجنبية، حيث إن وظيفة هذا الكتاب أن يسرد الأحداث التي عشتها أنا شخصياً أثناء عملي كوزير للتخطيط أو كمستشار في مجلس قيادة الثورة، خلال فترة لم يكن فيها صدام حسين متمتعاً بـ«الصفات» التي لازمته حتى نهاية حكمه.

كان صدام حسين في تلك الفترة، نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. كان حذراً في تصرفاته، وعملياً في ممارسته للسلطة، يُصغي جيداً إلى كل المناقشات، وينفذ ما يعد به، ولا يفقد اتزانه أبداً، كما كان جريئاً في اتخاذ القرار.

لم يخطر ببالي أن صداماً سيصل في ظلمه وبطشه وطيشه الحدَّ الذي وصله بعد

فترة قصيرة من استلامه مقاليدَ الحكم في العراق. لم يكن بحاجة إلى كل هذا العنف اللامحدود والعبثي، وإلى كل هذه الاستهانة بأبسط الأعراف والقواعد القانونية. كان بإمكانه البقاء في الحكم طوال حياته في عراق تسوده الرفاهية والاطمئنان وسيادة القانون، لو تروَّى وتعقل وعَقِل وتخلص من عقدة الخوف من التآمر عليه، ولو لم يُحِطْ نفسه بحفنة من الجهلة والمتخلِّفين، وبمجموعة غير عراقية من المنتفعين: تجار السلاح ومحترفي القمع.

قال صدام حسين في أول خطاب له بعد استلامه منصب رئيس الجمهورية في تموز/ يوليو ١٩٧٩، إنه سيكون فارساً بين الفرسان، وراية بين الرايات، وليس الراية الوحيدة، إلا أنه سرعان ما استدار إلى رفاقه في الحزب والقيادة لينحرهم في مذبحة مشهودة لم ينجُ منها سوى من ارتضى لنفسه أن يكون تابعاً ذليلاً. كما وعد في الخطاب نفسه كلَّ أم عراقية بالاطمئنان على ولدها، وأن ينام العراقيون بأمان وسلام. لقد وعد بذلك لكنه لم يفِ بالوعد فحسب، بل أحال العراق الغني بأنواع الثروات والطاقات الإنسانية إلى دولة معزولة ومتخلفة، وجعل شعبه، وريثَ الحضارة الأولى في التاريخ، مشغولاً بالبحث عما يسد أوده وسط ركام الخراب والدمار الذي خلَّفته مغامراته الحمقاء، عدا جموع المنفيين والهاربين من أبنائه المنتشرين في كل أصقاع المعمورة.

* * *

يقع الكتاب في أربعة وعشرين فصلاً. يبدأ الفصل الأول بجدول لتواريخ بعض الأحداث والوقائع المتعلقة بالعراق. وحتى لا يضيع القارئ في خضمّ الأسماء الكثيرة التي ترد في الكتاب، فقد أفردت الفصل الثاني للتعريف ببعض تلك الأسماء والشخصيات، ثم خصّصت الفصل الثالث لإعطاء نبذة عن مراحل دراستي الأولى وتعرفي إلى بعض شخصيات حزب البعث وقياداته، بدءاً من لندن عام ١٩٥٥ وانتهاءً ببغداد في الأعوام التي تلت عودتي إلى العراق.

يسرد الفصل الرابع أحداثاً عشتها منذ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٧ وحتى ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، حيث تعرفت خلالها إلى رئيس الوزراء الفريق طاهر يحيى عام ١٩٦٧، وأحمد حسن البكر الذي أصبح رئيساً للجمهورية في تموز/ يوليو ١٩٦٨،

والفريق صالح مهدي عماش أحد قادة انقلاب ١٩٦٨. أما الفصل الخامس فيسرد أحداث ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، عندما أعلن راديو بغداد استلام البعث السلطة، وما رافق تلك الأحداث من مفارقات انتهت بإبعاد رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف، وإتمام سيطرة البعث على السلطة يوم ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨.

يبحث الفصل السادس تجربتي في العمل السياسي في الأيام الأولى لاستيزاري وما أثاره اختياري لمنصب الوزارة من حساسيات وهواجس لدى بعض المسؤولين نتيجة تمسكهم بتعريف خاطئ لمصطلح «الطائفية»، متناسين أن الطائفية هي ممارسة لا تتم إلا من خلال السلطة، وعلى أيدي من يحتلون كراسيها العالية.

ويروي الفصل السابع الملابسات التي رافقت زياراتي إلى مدن كربلاء والنجف والحلة، ومحتوى التقرير الذي رفعته إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، وكيف جعلني أكتشف بعضاً من طباعه الغريبة ومزاجه المتقلِّب.

أما الفصل الثامن فيعطي وصفاً موجزاً للزيارة الرسمية التي قمت بها إلى باريس ولندن في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ لتسليم رسالة خطية إلى الجنرال ديغول في فرنسا، ولبحث العلاقات العراقية ـ البريطانية مع وزير الخارجية البريطاني.

وأتعرَّض في الفصل التاسع لتفاصيل العلاقة بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر وحزب البعث، التي لم تكن على ما يرام لأسباب تتصل بتجربة عام ١٩٦٣. فعبد الناصر لا يثق بالحزب، كما أن القيادة الحزبية العراقية، وعلى رأسها البكر، لا تحمل الود لعبد الناصر. ومن أجل الوقوف على موقف عبد الناصر من جهة، وتطمينه بنوايا القيادة العراقية، قرر مجلس قيادة الثورة ترتيب زيارتي إلى مصر لمقابلة عبد الناصر وتسليمه رسالة شفوية من الرئيس البكر.

وقد أفردت الفصل العاشر لتفاصيل المحاولة الانقلابية التي خطط لها العقيد عبد الغني الراوي نهاية عام ١٩٦٩ وحاول تنفيذها في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، ولأحكام الإعدام الانتقامية التي أعقبت فشلها.

الفصل الحادي عشر يسرد بعض التفاصيل ذات العلاقة بتصرفات طه الجزراوي، عضو القيادة ووزير الصناعة، و«تحرشه» المستمر بوزارتي التخطيط والاقتصاد والتدخل في شؤونهما، والتي أدت في النهاية إلى استقالة وزير الاقتصاد الدكتور

فخري قدوري بعد تركه العراق، وإعفائي من مهام وزارة التخطيط يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١. وسيدرك القارئ في هذا الفصل كيف كانت التقارير الحزبية تصل إلى المستويات العليا في القيادة، وكيف كانت القيادة تهدر الكثير من وقتها للتحقيق في ما يرد في تلك التقارير من مزاعم واتهامات باطلة في غالبيتها.

الفصل الثاني عشر مخصَّص للتفاصيل التي سبقت تأميم النفط في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢، ثم التشكيلة الوزارية التي دخل فيها الشيوعيون والقوميون الحكومة تمهيداً لكسب تأييد أحزابهم في إطار ما سمي وقتها «الجبهة القومية التقدمية» لخطوة التأميم. وفي نهاية الفصل، أستعرض ظروف وضع واردات النفط من تأميم حصة الـ ٥ ٪ المعروفة بـ«حصة كولبنكيان»، والتي وُضعت بموجب قانون خاص في حساب مستقل عن الميزانية الحكومية لدعم موارد حزب البعث!!

وبالرغم من أن هذا الكتاب لا يبحث تفصيلاً في اقتصاديات العراق، فقد وجدتُ من المناسب إعطاء نبذة موجزة عن السياسة الاقتصادية التي تبنَّتها القيادة العراقية خلال الفترة التي شاركت في المسؤولية فيها. وهذا الموجز الاقتصادي يتناوله الفصل الثالث عشر.

أما الفصل الرابع عشر فيصف الزيارة الرسمية التي قام بها صدام حسين إلى باريس بعد تأميم النفط مباشرة. كانت تلك الزيارة ذات أهمية كبيرة لسببين: أولهما محاولة صدام استخدامَ النفوذ الفرنسي وشركات النفط الفرنسية (التي لم يؤمِّم العراق حصتها) في الضغط على الشركات التي أُممت حصتها لإجراء تسوية عاجلة مع العراق؛ وثانيهما إعطاء أفضلية خاصة لفرنسا من أجل حصول العراق على التكنولوجيا المتقدمة من خلال القنوات الفرنسية.

الفصل الخامس عشر خُصص للحديث عن العلاقات العراقية مع دول الخليج، وكيف اتسمت تلك العلاقات، في حقيقتها، بالارتجال وقِصَر النظر. وسوف يجد القارئ في نهاية هذا الفصل خلاصة لتقرير سري صادر عن الإدارة الأمريكية حول الاجتماع الذي عُقد في واشنطن بين وزير خارجية العراق عام ١٩٨٩ طارق عزيز ونظيره الأمريكي جيمس بيكر.

كما يتناول الفصل السادس عشر، بإيجاز، العلاقات العراقية ـ الدولية بعد

استلام البعث السلطة. أما الفصل السابع عشر فيقدم خلاصة عن المحاولة الانقلابية التي اتُّهم فيها ناظم كزار، مدير الأمن العام، وأدت إلى إعدامه مع مجموعة كبيرة من قياديي حزب البعث، واتهام عبد الخالق السامرائي عضو القيادتين القومية والقطرية، وعضو مجلس قيادة الثورة، في تدبير تلك المؤامرة والحكم عليه بالإعدام وتعليق تنفيذه في حينه.

ويسرد الفصل الثامن عشر عملية اختطافي وعائلتي إلى إسرائيل في العاشر من شهر آب/ أغسطس عام ١٩٧٣، ودور المخابرات الإسرائيلية في ذلك.

أما الفصل التاسع عشر، وعنوانه «الزنزانة رقم ٧»، فيوجز مؤامرة اعتقالي في بغداد بعد استلام صدام حسين رئاسةَ الجمهورية في تموز/ يوليو عام ١٩٧٩ بتهمة توجيه الانتقاد إلى بعض المسؤولين من أعضاء القيادة القطرية. ولكن قبل الولوج في تفاصيل الاعتقال، يبدأ الفصل بسرد أحداث يعود تاريخها إلى حزيران/ يونيو عام ١٩٧٣، لينتقل بعدئذ إلى خلفيات التعديل الوزاري الكبير في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٤ وإبعاد الوزراء الذين يُشَك في ولائهم لصدام حسين وتعيين آخرين، أغلبهم من أعضاء القيادة القطرية، ومن الذين يدينون بالولاء المطلق لصدام.

الفصل العشرون يُلقي الضوء على الخطوات التي اتُّبعت لبسط سيطرة مجلس قيادة الثورة، وبالتالي صدام حسين، على جميع أجهزة الدولة ومرافقها، منذ الأيام الأولى لانقلاب تموز/ يوليو ١٩٦٨، حتى أصبح العراق محكوماً ومُداراً، ليس من قبل مؤسسات علمية وقوانين عادلة، بل من خلال شبكة من المنظمات السرية مرتبطة الواحدة بالأخرى، وتلتقي جميعها تحت مظلة سوداء واحدة يتفيأ ظلَّ سلطتها شخص واحد أوحد يتخذ القرار كيفما ارتأى ومتى شاء.

وقد وجدت من المفيد، ترجمة وثيقة سرية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ حول التشكيلة الوزارية العراقية في ذلك العام.

وأفردت الفصل الحادي والعشرين لإلقاء الضوء على أحكام الإعدام في العراق، والأفعال التي قرر مجلس قيادة الثورة أن تكون عقوبتها الإعدام، وإلغاء حق استئناف أحكام الإعدام والتنفيذ الفوري لهذه الأحكام، وهي أمور أصبحت لكثرتها وتكرارها اليومي طبيعية يخوض فيها العراقيون ويكتب عنها المتابعون للشأن العراقي، وتعترض

عليها المنظمات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان باستمرار، من دون أن يرعوي النظام.

ويركز هذا الفصل على سرد الكثير من القوانين والقرارات والاستثناءات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة، ووسَّع بموجبها قاعدة الأفعال التي يُعاقَب مرتكبوها بالإعدام.

كما تتحدث الفصول: الثاني والعشرون والثالث والعشرون والرابع والعشرون، على التوالي، عن أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، وصالح مهدي عماش الحزبي الملتزم، والعسكري الشاعر والإنسان المتواضع ونائب رئيس الجمهورية حتى إعفائه من مناصبه القيادية وتعيينه سفيراً في موسكو، وعن صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ونائب أمين السر لقيادة العراق لحزب البعث، ثم رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة وأمين السر لقيادة البعث العراقي، والمؤمن بـ«قدرة الإنسان على فعل كل شيء مما ليس من واجبات الإله»، على حد تعبيره!!

وتنتهي، بانتهاء الفصل الرابع والعشرين، الأحداث التي عشتُها داخل العراق.

وفي ختام هذه المقدمة، أود الإشارة إلى موضوع لم يتناوله هذا الكتاب، ويتعلق بترشيحي لرئاسة صندوق النقد العربي، والسنوات الخمس التي قضيتها في أبو ظبي، والإشاعات التي حيكت بعد انتهاء مهمتي كرئيس للصندوق والملابسات القانونية التي أعقبت تلك الإشاعات متزامنة مع الضغط السياسي الذي مارسه النظام العراقي ودولة عربية أخرى للإمعان في التعقيبات القانونية والصرف اللامعقول عليها. وقد سبق أن بيَّنت حقيقة جميع تلك الأمور وكتبت حولها في كتاب مستقل صدر في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦، لذلك لم أجد مبرراً لتكرار الكتابة حول هذا الموضوع ضمن صفحات هذا الكتاب.

العراق: بيانات ومعلومات أساسية

ـ تبلغ مساحة العراق ٤٣٨٣١٧ كيلومتراً مربعاً، ضمنها ٩٢٤ كيلومتراً مربعاً من المياه الإقليمية، باستثناء المنطقة المحايدة التي تبلغ حصة العراق فيها ٣٥٢٢ كيلومتراً مربعاً. وتقع المنطقة المحايدة بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، ولا يقطن فيها سكان دائمون، بل بدو رحَّل ينتقلون ضمن المنطقة المحايدة بحرية.

ـ وفقاً للمادة الرابعة من الدستور المؤقت، الإسلام هو دين الدولة. ويشكل المسلمون ما يقارب ٩٥ ٪ من السكان، يعتنق أكثر من ٦٠ ٪ منهم المذهب الجعفري (الشيعي)، والباقون يعتنقون المذهب الحنفي (السني). أما الأقليات الدينية الأخرى، فتتكون بدرجة رئيسية من المسيحيين إلى جانب اليزيديين والصابئة المندائيين والعلويين.

ـ بلغ سكان العراق ١٦,٣٣٥,١٩٩وفقاً لإحصاء ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وارتفع إلى ٢٢,٠١٧,٩٨٣ وفقاً لإحصاء ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧. ويتكون هذا الرقم من ١٠,٩٤٠,٧٦٤ ذكوراً، و١١,٠٧٧,٢١٩ إناثاً. وتبلغ الكثافة السكانية حسب الإحصاء الأخير ٥٠ شخصاً في الكيلو متر المربع الواحد.

ـ يتألف العراق من ١٨ محافظة هي: بغداد، نينوى (الموصل)، صلاح الدين (تكريت)، التأميم (كركوك)، ديالى، الأنبار (الرمادي)، بابل (الحلة)، كربلاء، النجف، القادسية (الديوانية)، المثنى (السماوة)، ذي قار (الناصرية)، واسط (الكوت)، ميسان (العمارة)، البصرة، دهوك، أربيل، السليمانية.

ـ يمثل العرب النسبة الكبرى من سكان العراق، يليهم الأكراد بما تبلغ نسبته ١٠-١٥ بالمئة تقريباً، ثم التركمان بنسبة ٥-٧ بالمئة تقريباً.

ـ يحد العراق شمالاً تركية، وشرقاً إيران، وجنوباً الكويت والخليج العربي، ومن الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية والأردن، ومن الشمال الغربي سورية.

ويمكن القول إن الطريقة التي رُسمت فيها الحدود العراقية، أثارت عدة ظواهر غير طبيعية. الظاهرة الأولى، وجود المنطقة المحايدة ذات الشكل المعيني بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، من دون أن يقطن تلك المنطقة سكان دائمون. والظاهرة الثانية أن حدود العراق مع إيران من أقصى نقطة في جنوب مدينة البصرة، تسير وفقاً لمجرى شط العرب ابتداءً من ملتقى نهري دجلة والفرات.

ومنذ عام ١٩٣٦، كانت الحدود العراقية ـ الإيرانية تمتد إلى الجانب الشرقي من شط العرب، أي أن كامل شط العرب كان يقع ضمن الحدود الإقليمية العراقية، وهو أمر لم تقبل به إيران، وأدى إلى تدهور في العلاقات العراقية ـ الإيرانية، ولم يُحسَم إلا في آذار/مارس ١٩٧٥ وفقاً للاتفاقية التي وقعها كل من صدام حسين وشاه إيران. وطبقاً لهذه الاتفاقية التي سُميت «اتفاقية الجزائر» أصبح الخط الحدودي بين العراق وإيران من منتصف أعمق نقطة ملاحية في مصب شط العرب، ويسمى «خط الثالويك» Thalweg line.

ـ يمر في العراق نهران رئيسيان هما دجلة والفرات، ينبعان، كلاهما، من جبال تركية. يبلغ طول نهر دجلة ١٨٥٠ كيلومتراً. أما نهر الفرات فيبلغ طوله ٢٣٥٠ كيلومتراً، ويمر عبر الأراضي السورية قبل وصوله العراق. يلتقي نهرا دجلة والفرات في منطقة القرنة جنوب العراق، ويشكلان ما يسمى «شطّ العرب» الذي يبلغ طوله ١٨٥ كيلومتراً.

ـ بلغ إجمالي الناتج القومي (بملايين الدنانير العراقية):

١٩٨٩: ٢٠,٣٢١,٥

١٩٩٠: ٢٢,٥٢٣,٠

١٩٩١: ١٩,٢٨٩,٠

I

وقائع من تاريخ العراق المعاصر

ـ الأربعاء ٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٠ : انطلاقة ثورة العشرين ضد الحكم البريطاني.

ـ السبت ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٢١ : تنصّب بريطانيا فيصل الأول ملكاً على العراق بعد أن أخرجه الفرنسيون من دمشق في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠.

ـ الثلاثاء ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢ : توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية، التي وُضع العراق بموجبها تحت الانتداب البريطاني.

ـ الأحد ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٠ : مصادقة البرلمان العراقي على معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا، حُدِّد بموجبها تاريخ انتهاء الانتداب البريطاني على العراق، وفق شروط تفضيلية لصالح بريطانيا.

ـ الاثنين ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢ : قبول العراق عضواً في عصبة الأمم.

ـ الجمعة ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣ : وفاة الملك فيصل الأول واعتلاء ابنه غازي عرش العراق.

ـ ١٩٣٧ : توقيع حلف سعد أباد بين العراق وتركية وأفغانستان وإيران. وقد اتفقت، بموجب هذا الحلف، الدول الأربع على التشاور في ما بينها لحسم جميع المنازعات التي قد تنشب، ولها علاقة مباشرة بمصالحهم المشتركة.

ـ الأحد ٤ تموز/ يوليو ١٩٣٧ : التوقيع على اتفاقية الحدود بين العراق وإيران، حيث أقر البلدان حدودهما المشتركة استنادا إلى الترسيم الذي تم سنة ١٩١٤.

ـ الأربعاء ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨: وكيل وزير الخارجية العراقية يوجّه كتاباً إلى الحكومة البريطانية يشير فيه إلى تهديدات إيرانية في منطقة شط العرب، ويؤكد أيضاً على رغبة العراق في المباشرة بشق قناة من أجل ضمان منفذ بحري له عبر الأراضي الكويتية.

ترد الحكومة البريطانية على المقترح العراقي مطمئنة العراق بعدم احتمال قيام إيران بأي عمل عدواني ضد العراق، باعتبار إيران حليفة لبريطانيا أيضاً، واستبعاد موافقة الكويت على شق قناة بحرية عبر أراضيها.

في نهاية الشهر نفسه، يبعث توفيق السويدي (وزير الخارجية العراقية) بمذكرة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها: لو وافقت الكويت على إعطاء جزيرة وربا للعراق، فسيضع ذلك خور عبد الله تحت السيطرة العراقية، وهو أمر سيضمن ميناء ومنفذاً بحريين للعراق.

ـ الملك غازي (ملك العراق) يبدأ حملة إعلامية يستخدم فيها الصحافة ومحطة إذاعية خاصة في قصر الزهور، يدعو فيها إلى ضم الكويت إلى العراق باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه، ويهاجم كذلك الاستعمار الفرنسي في سورية والمطامع الصهيونية في فلسطين والتواجد الاستعماري البريطاني في منطقة الخليج العربي.

ويمضي الملك بعيداً، حيث يقوم بحشد قطعات عسكرية عراقية على الحدود مع الكويت، ويشن حملة إعلامية واسعة يدعو فيها إلى القضاء على الأسرة الكويتية الحاكمة باعتبارها أسرةً متخلفة نصَّبتها بريطانيا على الكويت من دون وجه حق أو سند قانوني.

وتعلم بريطانيا العراق بأنها ستضطر إلى التدخل عسكريا لحماية الكويت في حالة دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية.

ـ الثلاثاء ٤ نيسان/أبريل ١٩٣٩: مقتل الملك غازي في حادث سير بعد اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه بعمود إنارة كهربائي قرب «قصر الزهور» في الحارثية قرب بغداد!!

ـ الثلاثاء ١ نيسان/ أبريل ١٩٤١: انقلاب رشيد عالي الكيلاني.

ـ الخميس ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١: القضاء على انقلاب رشيد عالي الكيلاني بواسطة الجيش البريطاني، وهروب الكيلاني وأعوانه إلى طهران.

ـ السبت ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٣: إعلان تأسيس حزب البعث ونشر أول ميثاق له في دمشق.

ـ شباط/فبراير ١٩٥٥ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥: يوقّع العراق وتركية معاهدة للدفاع والتعاون المشترك بينهما، وتنضم بريطانيا إلى هذه المعاهدة في إبريل (نيسان) وتوافق على إنهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية الموقعة سنة ١٩٣٠، كما توافق على التنازل عن القاعدتين الجويتين في كل من الشعيبة والحبانية.

وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه، تنضم باكستان إلى هذه المعاهدة، لتعقبها إيران في تشرين الأول/أكتوبر. وقد أصبحت هذه المعاهدة تعرف بـ«ميثاق بغداد».

ـ الاثنين ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨: قيام ثورة تموز في العراق وإسقاط النظام الملكي. يتولى الزعيم عبد الكريم قاسم رئاسة الوزارة العراقية ومنصب القائد العام للقوات المسلحة. أما سلطات رئاسة الجمهورية فيتولاها مجلس أُطلق عليه اسم «مجلس السيادة» مؤلف من ثلاثة أشخاص برئاسة الفريق الركن نجيب الربيعي. وتولى العقيد الركن عبد السلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

ـ الخميس ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٨: يصل ميشيل عفلق، أحد مؤسسي حزب البعث، بغداد بدعوة من المهندس فؤاد الركابي، سكرتير حزب البعث العراقي ووزير الإعمار في حكومة الثورة.

يطالب ميشيل عفلق بانضمام العراق إلى الوحدة التي كانت قائمة بين مصر وسورية، ويؤيد العقيد عبد السلام عارف عفلق في مطلبه من دون أن يستشير رفاقه «الضباط الأحرار» الذين قادوا الثورة.

ـ الثلاثاء ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨: إعفاء عبد السلام محمد عارف من جميع مناصبه، وتعيينه سفيراً للعراق في ألمانيا الغربية.

ـ الثلاثاء ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٩: يعلن العراق الانسحاب من «ميثاق بغداد».

ـ الجمعة ١ أيار/مايو ١٩٥٩: يحتفل العراق بعيد العمال العالمي: مظاهرات

صاخبة في بغداد تطالب بمشاركة الحزب الشيوعي في الحكومة. وقد رفع الحزب الشيوعي في هذه المظاهرات شعاره المعروف:

«عاش زعيمي عبد الكريمي
حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي»

ـ الأربعاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩: يقوم حزب البعث العراقي بمحاولة لاغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد. وكان صدام حسين أحد المشاركين في هذه المحاولة، حيث أصيب برصاصة في قدمه، وهرب بعدها إلى دمشق ومنها إلى القاهرة.

ـ الاثنين ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١: تعلن الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني، أنها قررت إنهاء انتدابها للكويت، مما سيترتب عليه تولي الحكومة الكويتية شؤون سياستها الخارجية مع إبقاء مسؤولية الدفاع عنها بناءً على رغبة أمير الكويت.

ـ الأحد ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦١: يعلن عبد الكريم قاسم في بيان رسمي، أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن العراق لا يعترف بأية اتفاقية «مزوَّرة» تفرضها القوى الامبريالية على الكويت، بما في ذلك اتفاقية عام ١٨٩٩ التي فرضت بموجبها بريطانيا الانتداب على الكويت. ويؤكد البيان الرسمي العراقي أن الكويت كانت جزءاً من ولاية البصرة أثناء الحكم العثماني، لذلك فإن الحكومة العراقية ستصدر مرسوماً يقضي بتعيين أمير الكويت عبد الله السالم الصباح حاكماً لـ«منطقة» الكويت. وقد سارعت الحكومة البريطانية، في ظل هذا الوضع، إلى إعلان استعدادها لمساعدة الكويت وحمايتها عسكرياً إذا طلب أمير الكويت ذلك.

ـ الاثنين ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٦١: يعلن أمير الكويت استقلال بلاده في الوقت الذي يقوم فيه وزير خارجية العراق بتسليم مذكرة رسمية إلى أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي المعتمدين في بغداد، يوضح فيها مطالب العراق في الكويت.

ـ الثلاثاء ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦١:

يعلن جمال عبد الناصر تأييد بلاده لاستقلال الكويت وسيادتها، ومعارضته محاولةَ العراق ضمَّ الكويت إليه؛

تحذر بريطانيا عبد الكريم قاسم من أية محاولة لإلحاق الكويت بالعراق، وتؤكد وقوفها إلى جانب الكويت في الدفاع عن استقلالها وسيادتها؛

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية استقلال الكويت؛

يبعث الملك سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بمذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب يُدين فيها تصريحات عبد الكريم قاسم، ويؤكد وقوف السعودية إلى جانب الكويت في محنتها.

ـ الجمعة ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٦١: تتقدم الكويت (بواسطة الحكومة البريطانية) بشكوى إلى مجلس الأمن تدَّعي فيها أن العراق يهدد أمنها وسلامتها، ويعرِّض السلام العالمي للخطر.

كما تعبر الحكومة الأمريكية عن أملها في إيجاد حل سلمي لمطالب العراق في الكويت. وتعلن، في الوقت نفسه، وزارة الخارجية البريطانية أنها قد التمست من حكومات أمريكا والجمهورية العربية المتحدة وبعض الدول العربية، مساعدتها في صد أي هجوم عسكري قد يشنه العراق على الكويت.

ـ الخميس ٦ تموز/يوليو ١٩٦١: يؤكد عبد الكريم قاسم أن العراق لن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية ضد الكويت، كما يعلن أن العراق لم يكن ينوي مهاجمة الكويت عسكرياً، بل تسوية المشكلة العراقية ـ الكويتية بالطرق السلمية والقنوات الدبلوماسية.

ـ الاثنين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢: يبدأ البعثيون والقوميون في بغداد إضراباً شاملاً في المدارس والجامعات ضد حكومة عبد الكريم قاسم، ويستمر الإضراب حتى يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣.

ـ الجمعة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣: يقود البعث العراقي انقلاباً ضد حكومة عبد الكريم قاسم. ويتمكن البعثيون، بعد قتال عنيف استمر عدة أيام، من السيطرة على مقاليد الحكم وتنفيذ حكم الإعدام بعبد الكريم قاسم وبعض ضباطه، ومنهم فاضل عباس المهداوي وماجد محمد أمين.

يطلق البعثيون على هذا الانقلاب «ثورة ١٤ رمضان»، حيث صادف ٨ شباط/فبراير اليوم الرابع عشر من شهر رمضان من ذلك العام.

يصبح عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية، وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء؛

يبعث جمال عبد الناصر برقية تهنئة إلى عارف بمناسبة تعيينه رئيساً للجمهورية في «العهد الجديد»؛

ترحب وزارة الخارجية الأمريكية بالانقلاب، وتؤكد أنها تعتبر «الثورة» في بغداد حركة ضد الشيوعية؛

يبلغ عدنان الباجه جي، ممثل العراق في الأمم المتحدة، يوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة، أن «الثوار» يسيطرون سيطرة تامة على مقاليد الحكم في العراق؛

تبادر الكويت بالاعتراف بالحكم الجديد في بغداد؛

تصدر القيادة القومية لحزب البعث بياناً في دمشق تؤيد فيه الانقلابيين.

ـ السبت ٩ شباط/ فبراير ١٩٦٣:

يعلن الحاكم العسكري العام في بغداد، الزعيم رشيد مصلح التكريتي، عن اعتقال ومحاكمة ثم تنفيذ أحكام الإعدام بكل من عبد الكريم قاسم، فاضل عباس المهداوي، طه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد.

يصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانه المرقّم ١٥، ويعلن فيه تخويل نفسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بناءً على مقتضيات المصلحة العامة!!

يعيّن المجلس الوطني لقيادة الثورة عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية.

يقرر المجلس الوطني لقيادة الثورة، استنادا إلى قراره الرقم ١٥، تشكيل الحكومة على الوجه التالي:

رئيس الوزراء	أحمد حسن البكر (عسكري ـ سني)
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	علي صالح السعدي (مدني ـ سني)
وزير الدفاع	صالح مهدي عماش (عسكري ـ سني)
وزير الخارجية	طالب حسين الشبيب (مدني ـ شيعي)

وزير المواصلات	عبد الستار عبد اللطيف (عسكري ـ سني)
وزير الصحة	الدكتور عزت مصطفى العاني (مدني ـ سني)
وزير العدل	مهدي الدولعي (مدني ـ سني)
وزير البلديات	محمود شيت خطاب (عسكري ـ سني)
وزير الزراعة	بابا علي (عسكري ـ كردي ـ سني)
وزير النفط	عبد العزيز الوتاري (مدني ـ سني)
وزير التربية	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (مدني ـ سني)
وزير المالية	صالح كبة (مدني ـ شيعي)
وزير الإسكان	عبد الستار علي الحسين (مدني ـ سني)
وزير التجارة	شكري صالح زكي (مدني ـ سني)
وزير الإصلاح الزراعي	الدكتور سعدون حمادي (مدني ـ شيعي)
وزير الشؤون الاجتماعية	حميد خلخال (مدني ـ شيعي)
وزير الإرشاد	الدكتور مسارع الراوي (مدني ـ سني)
وزير التخطيط	الدكتور عبد الكريم العلي (مدني ـ سني)
وزير الصناعة	ناجي طالب (عسكري ـ سني)
وزير الدولة	فؤاد عارف (عسكري ـ كردي ـ سني)
وزير الدولة	حازم جواد (مدني ـ شيعي)

ـ الاثنين ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ : يصل بغدادَ وفد من القيادة القومية لحزب البعث برئاسة ميشيل عفلق، للتهنئة بنجاح حركة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ .

ـ الثلاثاء ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٣ : يجتمع جلال الطالباني، أحد زعماء الحركة الكردية في شمالي العراق، مع عبد السلام عارف رئيس الجمهورية، وأحمد حسن البكر رئيس الوزراء، وصالح مهدي عماش وزير الدفاع، ثم يصرح بأن مباحثاته الأولية مع المسؤولين في بغداد انصبَّت حول إقامة «علاقة أخوية» بين القوميتين العربية والكردية.

وقد وصل في اليوم نفسه، وفد كردي آخر برئاسة الملا مصطفى البرزاني إلى بغداد وبدأ مفاوضات سلمية مع حكومة بغداد.

ـ الأربعاء ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٣: يعلن عبد السلام محمد عارف، في تصريح رسمي، أنه وحكومة الثورة يرحبان ترحيباً حاراً بسفير أمريكي جديد في بغداد، في حال رغبت واشنطن بذلك.

ـ الخميس ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٣: يصدر الملا مصطفى البرزاني، زعيم الحركة الكردية في شمال العراق، أوامره إلى قواته للتأهب للقتال ضد حكومة البعث في حال رفضها منحَ الأكراد حقَّ الحكم الذاتي.

ـ الثلاثاء ٢ نيسان/أبريل ١٩٦٣: يُصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قراراً بتخويل المجلس نفسه جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية وصلاحيات إصدار القوانين، وتعيين الوزراء، والمصادقة على الاتفاقيات، وإعلان الحرب، وقيادة القوات المسلحة، وتعيين ضباط الجيش وإحالتهم على التقاعد.

ـ الاثنين ٦ أيار/مايو ١٩٦٣: يطالب ممثل العراق في الأمم المتحدة المنظمةَ الدولية بتأجيل التصويت على قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة إلى حين تسوية الخلافات بين العراق والكويت.

وقد رفضت الأمم المتحدة الطلب العراقي.

ـ الأربعاء ٨ أيار/مايو ١٩٦٣: يصل الكويتَ وفدٌ عراقي برئاسة صالح مهدي عماش وزير الدفاع، وطالب شبيب وزير الخارجية، وحردان التكريتي قائد القوة الجوية، ويُجري مباحثات مع الحكومة الكويتية.

ـ الخميس ٩ أيار/مايو ١٩٦٣: يصرح طالب شبيب وزير الخارجية بأن الجهود قد بُذلت لإزالة جميع العقبات والخلافات بين العراق والكويت، وأن العلاقات بين الدولتين على ما يرام. وقد جاء هذا التصريح بعد عودة الوفد إلى بغداد.

ـ السبت والأحد ١١-١٢ أيار/مايو ١٩٦٣: يقدِّم خمسة وزراء من غير البعثيين استقالاتهم من حكومة أحمد حسن البكر، وهم:

فؤاد عارف	وزير الدولة
صالح كبة	وزير المالية

شكري صالح زكي — وزير التجارة
ناجي طالب — وزير الصناعة
عبد الستار علي الحسين — وزير الإسكان

ـ ويعيد البكر تشكيل وزارة جديدة على النحو التالي:

أحمد حسن البكر	رئيس الوزراء
علي صالح السعدي	نائب رئيس الوزراء ووزير الإرشاد
صالح مهدي عماش	وزير الدفاع
حازم جواد	وزير شؤون رئاسة الجمهورية ووزير الداخلية بالوكالة
طالب حسين الشبيب	وزير الخارجية
عبد الستار عبد اللطيف	وزير المواصلات
عبد العزيز الوتاري	وزير النفط
ناجي طالب	وزير الصناعة
رجب عبد المجيد	وزير الإسكان
محمود شيت خطاب	وزير البلديات
الدكتور احمد عبد الستار الجواري	وزير التربية
الدكتور سعدون حمادي	وزير الإصلاح الزراعي
شكري صالح زكي	وزير التجارة
الدكتور عبد الكريم العلي	وزير التخطيط
مهدي الدولعي	وزير العدل
الدكتور محمد جواد العبوسي	وزير المالية
الدكتور عزت مصطفى الغاني	وزير الصحة
حميد خلخال	وزير الشؤون الاجتماعية
بابا علي	وزير الزراعة

الدكتور مسارع الراوي وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية
فؤاد عارف وزير الدولة لشؤون الأوقاف

ـ الثلاثاء ٢١ أيار/مايو ١٩٦٣: أُعلن في بيروت أن حكومة البعث قد اعتقلت منذ استلامها السلطة في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، ما لا يقل عن ١٤ ألف مواطن من خصومها السياسيين، وأودعتهم غياهب السجون، كما أغلقت جميع الصحف التي كانت تصدر في العراق باستثناء ثلاث صحف تنطق باسم الحكومة، أو تسير في ركابها.

ـ الأربعاء ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٣: يعلن ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية، أن حكومة «صاحبة الجلالة» قد وافقت على بيع الأسلحة والمعدات للحكومة العراقية. وقد أعلنت، في الوقت نفسه، الحكومة العراقية عن اكتشاف «مؤامرة» كبيرة لقلب نظام الحكم وإلقاء القبض على «المتآمرين» وتنفيذ أحكام الإعدام بأحد عشر شخصاً، عشرة منهم من العسكريين.

ـ الاثنين ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٣: يعلن بيان باسم الحكومة العراقية عن إعادة القتال مع الأكراد بقيادة الملا مصطفى البرزاني. ويمهل البيان الأكراد مهلة ٢٤ ساعة للاستسلام وإعلان الولاء المطلق لحكومة بغداد.

وقد أعلنت لجنة الدفاع عن حقوق الأكراد ـ مقرها مدينة لوزان بسويسرا ـ أن البرزاني قد رفض الإنذار العراقي.

ـ الخميس ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٣: تنشر صحيفة **الأهرام** المصرية خبراً مفاده أن الحكومتين العراقية والكويتية وقعتا اتفاقاً يعترف العراق بموجبه بسيادة الكويت واستقلالها، وأن الكويت قد وافقت على منح العراق قرضاً بمبلغ ٣٠ مليون دينار عراقي يُسدَّد على مدى ٢٠ سنة من دون فائدة ثمناً لاعتراف العراق بالكويت.

ـ الأحد ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣: تعترف الحكومة العراقية رسمياً باستقلال الكويت وسيادتها ضمن حدودها الحالية.

ـ الاثنين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣: تعقد قيادة حزب البعث العراقي اجتماعاً استثنائياً، وتعيِّن أحمد حسن البكر سكرتيراً عاماً، وتطرد علي صالح السعدي وأربعة من أعوانه، وتُبعدهم إلى مدريد. ويصرح السعدي في مدريد بأن

القيادة الجديدة في العراق قيادة غير شرعية جاءت بـ«قطار أمريكي»، واستُلبت بالقوة من قِبَل عسكريين غير بعثيين بقيادة أحمد حسن البكر و«عصابته».

ـ الخميس ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣: تعلن القيادة القومية لحزب البعث برئاسة ميشيل عفلق، أنها عقدت اجتماعاً في مقر قيادة الحرس القومي في بغداد، حضره رئيس الوزراء أحمد حسن البكر ووزير الدفاع صالح مهدي عماش وأعضاء آخرون. وقد صدر بعد ذلك بيان عن القيادة القومية بحل القيادة القطرية في العراق، واستلام مقاليد الحكم من قبل القيادة القومية برئاسة عفلق إلى حين انتخاب قيادة قطرية جديدة.

ـ الأربعاء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣: تشكيل وزارة مؤقتة في العراق برئاسة أحمد حسن البكر الذي أصبح وزيراً للداخلية، إضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء، واستلم صالح مهدي عماش وزارة الخارجية إضافة إلى منصبه كوزير للدفاع.

ـ الخميس ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣: يقود عبد السلام محمد عارف، وأحمد حسن البكر، وطاهر يحيى، تعاونهم مجموعة من البعثيين المدنيين والعسكريين، انقلاباً آخر ضد جناح حزب البعث المتطرف بقيادة علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد.

يتولى عارف ـ رئيس الجمهورية ـ السلطة الحقيقية تسانده في ذلك مجموعة من الضباط الموالين له، بينما يتولى البكر منصب نائب رئيس الجمهورية من دون أن تكون له سلطات حقيقية.

ـ الأربعاء ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦٦: مقتل عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية في حادث سقوط طائرته العمودية (الهيلوكبتر)، إثر تعرضها لعاصفة رملية بين مدينتي البصرة والقرنة. وقد قُتل أيضاً تسعة من المرافقين وملاحي الطائرة، ضمنهم عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية، ومصطفى عبد الله وزير الصناعة.

يعلن رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الحداد مدة ٣٠ يوماً، كما يعلن فرض منع التجول في مدينة بغداد خوفاً من قيام تحركات مناوئة للحكم.

ـ السبت ١٦ نيسان/أبريل ١٩٦٦: تعيين عبد الرحمن محمد عارف رئيساً

للجمهورية بعد مقتل شقيقه عبد السلام محمد عارف في حادث سقوط طائرته العمودية واحتراقها بمن فيها. يعلن راديو بغداد أن التعيين قد تم في اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع القومي.

وقد كان عبد الرحمن عارف، قبل استلام منصبه الجديد، رئيساً لأركان الجيش.

ـ الأربعاء ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧: يقود حزب البعث مظاهرات صاخبة في بغداد ضد نظام عبد الرحمن محمد عارف تحت ستار مساندة المقاومة الفلسطينية. وقد تصدَّرت المظاهرات مجموعةٌ من العسكريين المتقاعدين منهم أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي.

ـ الأربعاء ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨: يقود حزب البعث، بالتعاون مع مجموعة من العسكريين غير البعثيين، منهم عبد الرزاق النايف (معاون مدير الاستخبارات العسكرية) وإبراهيم الداوود وسعدون غيدان (آمر الحرس الجمهوري)، انقلاباً عسكرياً ـ مدنياً يطيح بحكم عبد الرحمن عارف الذي اقتيد إلى مطار بغداد ورُحِّل على متن طائرة عسكرية إلى تركية. وقد لعب المقدم سعدون غيدان دوراً بارزاً في تسهيل مهمة الانقلابيين بفتحه أبواب القصر الجمهوري.

ـ الثلاثاء ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨: يُلقي الجناح المدني لحزب البعث العراقي القبض على رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف بعد استدراجه إلى القصر الجمهوري لتناول الغداء مع رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر. ويُرحَّل النايف إلى المغرب، ويسيطر حزب البعث سيطرة كاملة على مقاليد الحكم. وقد لعب صدام حسين دوراً بارزاً في اعتقال النايف، وبدأ يتعاظم نفوذه الحزبي والأمني من خلف الستار.

ـ الأحد ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩: إعدام مجموعة من العراقيين، ضمنهم ثلاثة عشر من يهود العراق، بتهمة التجسس. وقد تمّ تعليق جثث المعدومين في ساحة التحرير ببغداد، الأمر الذي أثار ضجة دولية، واحتجاجاً في أروقة الأمم المتحدة.

ـ الأربعاء ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠: يكشف مجلس قيادة الثورة عن مؤامرة لقلب نظام الحكم بقيادة العقيد المتقاعد عبد الغني الراوي. ويعلن راديو بغداد تنفيذ

أحكام الإعدام بمجموعة كبيرة من المدنيين والعسكريين. يهرب الراوي إلى إيران، ثم يلجأ إلى السعودية بعد محاولة فاشلة لاغتياله في أحد شوارع طهران.

ـ الأربعاء ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠: إعلان قانون الحكم الذاتي للأكراد في المنطقة الشمالية من العراق.

ـ الثلاثاء ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧١: تغتال مجموعة من عناصر المخابرات العراقية الفريق الطيار حردان عبد الغفار التكريتي في مدخل المستشفى الأميري في الكويت، بعدما كان أُعفي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية ومن عضوية مجلس قيادة الثورة.

ـ الثلاثاء ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٢: يعلن العراق تأميم حصة الشركات البريطانية في شركة نفط العراق ـ نفط كركوك فقط ـ

ـ الأحد ٨ تموز/ يوليو ١٩٧٣: تنفيذ حكم الإعدام بمدير الأمن العام ناظم كزار ومجموعة كبيرة من أعوانه بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم.

ـ الخميس ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥: توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران لترسيم الحدود ومياه شط العرب.

ـ الثلاثاء ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩: يغادر شاه إيران طهران بعد مظاهرات صاخبة، ويتولى شاهبور بختيار منصب رئيس الوزراء.

ـ الثلاثاء ١ شباط/ فبراير ١٩٧٩: يعود الإمام الخميني إلى طهران بعدما كان أُبعد من العراق إلى باريس بناءً على طلب شاه إيران.

ـ الأحد ١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٩: توزع وكالة الأنباء العراقية بياناً تقول فيه إن القيادة القطرية لحزب البعث قررت فصل محيي عبد الحسين مشهدي (الشمري) من عضويتها وعضوية مجلس قيادة الثورة وأمانة سر مجلس قيادة الثورة.

ـ الثلاثاء ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٩: استقالة رئيس الجمهورية احمد حسن البكر من جميع مناصبه، وتعيين صدام حسين مكانه في جميع تلك المناصب، وهي: رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، الأمين العام لحزب البعث العراقي، نائب الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث.

ـ الجمعة ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ : يُجرَّد منيف الرزاز (الأردني الجنسية) من جميع مناصبه الحزبية في القيادة القومية، ويُوضَع تحت الإقامة الإجبارية في منزله ببغداد.

يتوسط الملك الأردني حسين لدى صدام لإطلاق سراح الرزاز، إلا أنه يُبلَّغ بوفاته نتيجة إصابته بنوبة قلبية!!

ـ الأربعاء ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠ : إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته آمنة (بنت الهدى) بعد محاكمة سرية.

ـ الخميس ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ : تهاجم القوات العراقية إيران وتحتل خمس مدن إيرانية. وقد كان هذا اليوم بداية حرب طاحنة بين البلدين استمرت ثماني سنوات.

ـ الثلاثاء ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ : يجتمع الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية في نيويورك مع إدموند موسكي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، برغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين.

ـ الأحد ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١ : يهاجم سرب من الطائرات الإسرائيلية بغداد، ويدمر المفاعل النووي العراقي Osirak الذي أقيم بمساعدة فرنسا.

ـ الأحد ١١ أيار/مايو ١٩٨٧ : يصيب العراق يصيب البارجة الأمريكية «ستارك» بصاروخ عن طريق «الخطأ»، مما يؤدي إلى مقتل ٣٧ بحاراً أمريكياً. ويصرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بأنه بالرغم من هذا الحادث، فإن البوارج الأمريكية ستبقى في الخليج، وفي مضيق هرمز، ضماناً لحرية الملاحة.

ـ الاثنين ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٧ : يتخذ مجلس الأمن قراره المرقَّم ٥٩٨، يحث بموجبه الطرفين المتحاربين العراقي والإيراني على وقف إطلاق النار، والعودة إلى حدودهما الدولية. يوافق العراق على القرار من دون تحفظ، في حين تصف إيران القرار بأنه غير عادل وترفض الموافقة عليه.

ـ الجمعة ١ تموز/يوليو ١٩٨٨ : يعلن وزير الخارجية طارق عزيز رسمياً، لأول مرة، استخدام العراق الغازات السامة في حربه مع إيران.

ـ الاثنين ١٨ تموز/ يوليو ١٩٨٨ : يتسلَّم السكرتير العام للأمم المتحدة موافقة الحكومة الإيرانية على قبول قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ القاضي بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وانسحاب كل من الدولتين إلى حدودها الدولية، وتشكيل لجنة دولية لتحديد مسؤولية نشوب الحرب.

ـ الجمعة ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ : مقتل الفريق الركن عدنان خير الله وزير الدفاع في حادث سقوط طائرته العمودية (الهيلوكبتر)، وهو في طريقه من الموصل إلى بغداد. وقد أشيع في حينه أن صدام حسين قد دبر الحادث بالتواطؤ مع صهره (زوج ابنته) حسين كامل بهدف التخلص من منافس محتمل، مع العلم بأن عدنان خير الله هو ابن خال صدام وشقيق زوجته. وقد قُتل حسين كامل في أعقاب عودته إلى العراق من الأردن التي كان قد لجأ إليها عام ١٩٩٥.

ـ الاثنين ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ : انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد. وقد ألقى صدام حسين خطاباً وجَّه فيه انتقاداً شديداً إلى دول الخليج المنتجة للنفط.

ـ السبت والأحد ١٤-١٥ تموز/يوليو ١٩٩٠ : يعقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً في تونس.

يلقي طارق عزيز وزير الخارجية خطاباً يهاجم فيه الكويت، ويتهمها بسرقة نفط حقل الرميلة العراقي.

يعتبر المراقبون الدوليون الخطاب حلقة من حلقات السياسة العراقية ضد بعض دول الخليج، وبخاصة الكويت.

ـ الثلاثاء ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠ : يحتفل العراق بمناسبة سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم في العراق، ويلقي صدام حسين خطاباً يتهم فيه الكويت ودولة الإمارات العربية باتباع سياسة متعمَّدة لتخفيض أسعار النفط، والإضرار بمصالح العراق الاقتصادية.

ـ الأربعاء ٢٥تموز/ يوليو ١٩٩٠ : يستقبل صدام حسين سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد أبريل كالسبي، ويشير إلى احتمال قيامه باحتلال الكويت. «تسيء» السفيرة فهم كلام صدام، وتؤكد له أن حكومة بلادها لا شأن لها بسياسة العراق الداخلية أو بسياسته المتعلقة بضمان استقلاله الاقتصادي.

ـ الاثنين ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٠ : اجتماع في المملكة العربية السعودية برعاية الملك فهد بين وفد عراقي برئاسة عزت إبراهيم الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ووفد كويتي برئاسة ولي العهد سعد العبد الله الصباح.

استمر الاجتماع حتى عصر اليوم التالي من دون أن يتوصل الطرفان إلى نتيجة. وقد هدَّد عزت الدوري باحتلال الكويت، وردَّ سعد العبد الله الصباح بأن أي تعرض لأمن الكويت وسلامتها سيعقبه تحرك أمريكي ضد العراق.

ـ الخميس ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ : تغزو القوات العراقية الكويت، عند الثانية من صباح هذا اليوم، من دون أن تستطيع القبض على العائلة الحاكمة لأنها هربت إلى السعودية.

يعيِّن صدام حسين قريبه، علي حسن المجيد، الملقب بـ«علي الكيمياوي» حاكماً عاماً على الكويت، حيث يبدأ بتغيير أسماء شوارعها وضواحيها، بما في ذلك منطقة المطلاع الحدودية التي أطلق عليها اسم «صداميات المطلاع».

ـ الاثنين ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠ : يتخذ مجلس الأمن قراره المرقَّم ٦٦١ بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، بما في ذلك حجز جميع الأموال والموجودات العائدة إلى العراق والكويت في الخارج.

ـ الثلاثاء ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠ : يُصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإلحاق الكويت بالعراق، واعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشرة مع تسمية مدينة الكويت «الكاظمة».

ـ الأحد ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ : يُصدر الرئيسان الأمريكي والسوفياتي، جورج بوش الأب وميخائيل غورباتشوف، بياناً مشتركاً في العاصمة الفنلندية هلسنكي، يُدينان فيه قرار العراق ضمَّ الكويت إليه.

ـ الاثنين ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ : يُصدر مجلس الأمن قراره المرقَّم ٦٧٤ ، ويحمّل فيه العراق مسؤولية جرائم الحرب ودفع تعويضات الحرب.

ـ الخميس ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ : يُصدر مجلس الأمن قراره المرقَّم ٦٧٨ ، ويجيز بموجبه استعمال القوة العسكرية ضد العراق إذا لم ينسحب من الكويت خلال مدة أقصاها ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ .

ـ الأحد ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١: يحتفل العراق بيوم الجيش العراقي، ويوجِّه صدام حسين خطاباً يهدد فيه دول التحالف، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بأن «أم المعارك» متأهبة للقتال، وأن جميع قضايا الشرق الأوسط هي جزء من المعركة القادمة.

في الوقت نفسه، يعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي أنه سوف يزود طارق عزيز بالصور الفضائية التي تحدد بدقة جميع تحركات صدام حسين وأماكن اختفائه، بحيث يسهل قتله في حال نشوب الحرب.

ـ الأربعاء ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١: لقاء بين جيمس بيكر وطارق عزيز في جنيف بحضور برزان التكريتي، ممثل العراق في المكتب الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، والأخ غير الشقيق لصدام حسين. يستمر اللقاء خمس ساعات، ويرفض بيكر تحويله إلى «مفاوضات»، بينما يهاجم طارق عزيز بعنف سياسة الغرب المزدوجة التي تسمح لإسرائيل بإهمال قرارات الأمم المتحدة، ويهدد بضرب إسرائيل إذا نشبت الحرب.

ـ الثلاثاء ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١: يعقد مجلس الأمن يعقد اجتماعاً لبحث المشروع الفرنسي الذي يربط بين انسحاب العراق من الكويت ومشاكل الشرق الأوسط الأخرى.

يرفض مجلس الأمن المشروع الفرنسي، كما يوقِّع الرئيس الأمريكي جورج بوش قراراً يقضي بمهاجمة العراق.

ـ الأربعاء ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١: تبدأ قوات التحالف المتواجدة في السعودية، عند التاسعة والدقيقة الخمسين مساءً بتوقيت غرينتش، قصفها الجوي لبغداد وبقية المدن العراقية.

ـ الخميس ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١: يعلن صدام حسين عبر راديو بغداد بدء المعركة العسكرية التي أطلق عليها اسم «أم المعارك».

يستمر القصف الجوي حتى يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير، من دون أن تحقق «أم المعارك» أي انتصار على قوات التحالف.

ـ الأربعاء ٦ شباط/ فبراير ١٩٩١: يعلن العراق رسمياً قطع علاقاته الدبلوماسية

مع كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، مصر والمملكة العربية السعودية.

ـ الجمعة ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١: يعلن العراق استعداده للتعاون مع مجلس الأمن بشأن قراراته حول الكويت، غير أنه يربط ذلك الاستعداد بقائمة طويلة من الشروط، منها عدم عودة عائلة آل الصباح إلى الحكم في الكويت.

يرفض مجلس الأمن المقترح العراقي.

ـ الخميس ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١: يوافق العراق على المشروع السوفياتي لخطة السلام والمتضمن ٨ نقاط هي:

أ ـ الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت؛

ب ـ يبدأ الانسحاب في اليوم الذي يلي وقف إطلاق النار؛

ج ـ يكتمل الانسحاب ضمن فترة زمنية محددة؛

د ـ عند إكمال انسحاب ثلثي القوات العراقية، يتم إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق؛

هـ ـ عند إكمال الانسحاب كلياً، تُلغى بقية العقوبات المفروضة بموجب قرارات الأمم المتحدة؛

و ـ إطلاق سراح جميع سجناء الحرب بعد وقف إطلاق النار؛

ز ـ يتم الانسحاب بإشراف دول محايدة بعد وقف إطلاق النار؛

ح ـ تُبحَث لاحقاً أية أمور تفصيلية أخرى.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لم يوافقوا على المشروع السوفياتي.

ـ الخميس ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١: يعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش تحرير الكويت ووقف إطلاق النار.

يسارع العراق يسارع إلى الموافقة التامة على ذلك، وقبول جميع قرارات الأمم المتحدة.

II

شخصيات وأحداث

يسعى هذا الفصل إلى تقديم نبذة عن بعض الشخصيات التي ترد أسماؤها في هذا الكتاب. ليس القصد هنا تقديم تفاصيل مسهبة، إنما تعريف مختصر بها، خاصة القياديين في حزب البعث العراقي ممن برزوا على مسرح الأحداث العراقية، بعد استيلاء الحزب على السلطة في تموز/يوليو ١٩٦٨، ثم اختفوا أو تقلصت أدوارهم، إما بسبب الاعتزال السياسي اختياراً، أو بسبب العزل السياسي قسراً.

وهناك كثير من الأسماء لم يرد تعريف بها، نظراً إلى عدم توفر معلومات كافية عنها، كما أن شخصيات مثل جمال عبد الناصر وصدام حسين لم أُسهب في التعريف بها، لأنها لا تحتاج إلى تعريف، ولوجود كتب كثيرة تتحدث عنها.

* * *

ـ أحمد حسن البكر: وُلد في تكريت عام ١٩١٤. تخرج في دار المعلمين عام ١٩٣٢ وعُيِّن مدرّساً في إحدى المدارس الابتدائية. دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، ثم تدرَّج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عام ١٩٥٨. شارك في انقلاب البعث الأول في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وتولى منصب رئيس الوزراء. وفي انقلاب ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ عُيِّن نائباً لرئيس الجمهورية من دون أن تكون له سلطات حقيقية، وقد استقال بعد فترة قصيرة من منصبه.

اعتُقل في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ مع مجموعة من البعثيين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم. وفي ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ اشترك مع مجموعة من الضباط وقيادة حزب

البعث في مؤامرة أسقطت النظام السابق واستولت على مقاليد الحكم، فأصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة في آن.

استقال في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٩ استقال من جميع مناصبه، وسلم الحكم إلى نائبه صدام حسين. وقد أمضى بقية أيامه في عزلة سياسية كاملة حتى وفاته عام ١٩٨٢.

ـ أحمد صالح العبدي: وُلد في بغداد عام ١٩١٢. أحد عناصر مجموعة «الضباط الأحرار» التي فجرت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. أصبح حاكماً عسكرياً عاماً بعد نجاح الثورة، وبقي في ذلك المنصب حتى انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣. توفي عام ١٩٦٤.

ـ جمال عبد الناصر: أحد «الضباط الأحرار» في الجيش المصري، وُلد في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ في محافظة أسيوط. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الإسكندرية والقاهرة. تخرج في الكلية العسكرية المصرية عام ١٩٣٨، اشترك في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ مع مجموعة من الضباط في قلب نظام الحكم في مصر. بقي رئيساً للجمهورية المصرية حتى وفاته إثر نوبة قلبية عند السادسة والدقيقة الخامسة عشرة من يوم الاثنين ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠.

ـ حردان عبد الغفار التكريتي: وُلد في تكريت عام ١٩٢٦. قائد القوة الجوية بين شباط/ فبراير و١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣. نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعضو مجلس قيادة الثورة من تموز/ يوليو ١٩٦٨ إلى حين تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٠، ثم أُعفي من جميع مناصبه وعُيِّن سفيراً في إسبانيا في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠، لكنه لم يلتحق بمنصبه الجديد. اغتيل في مدينة الكويت في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧١.

ـ حماد شهاب التكريتي: وُلد في تكريت عام ١٩٢٥. عُيِّن رئيساً لأركان الجيش بعد انقلاب ١٩٦٨، ثم وزيراً للدفاع ١٩٧٠. قُتل في ما سمي «مؤامرة ناظم كزار» في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٣.

ـ سعدون حمادي (الدكتور): وُلد في كربلاء عام ١٩٣٠. أكمل دراسته الابتدائية ثم الثانوية في كربلاء. حصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة

الأمريكية في بيروت، وشهادة الدكتوراه من جامعة وسكانسون بالولايات المتحدة الأمريكية. عمل أستاذاً مساعداً في كلية الزراعة ـ جامعة بغداد (١٩٥٧-١٩٥٨). عُيّنَ بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ رئيساً لتحرير جريدة **الجمهورية**، ثم وزيراً للإصلاح الزراعي وعضواً في قيادة البعث وفي المجلس الوطني لقيادة الانقلاب، بعد انقلاب البعث الأول في شباط/فبراير ١٩٦٣. كما تمَّ تعيينه، بعد الانقلاب الثاني عام ١٩٦٨، رئيساً لشركة النفط العراقية (١٩٦٩). تقلد مناصب وزارية عديدة، منها وزير النفط والمعادن، وزير الخارجية، رئيس الوزراء، ثم رئيس المجلس الوطني (مجلس النواب).

ـ سعدون غيدان: وُلد في بغداد ١٩٢٩. آمر قوات الحرس الجمهوري حتى ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨. عضو مجلس قيادة الثورة بعد انقلاب تموز/يوليو ١٩٦٨، وزير الداخلية من نيسان/أبريل ١٩٧٠ لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وزير المواصلات حتى ١٩٧٩، حين عُيِّن نائباً لرئيس الوزراء. أُعفي في حزيران/يونيو ١٩٨٢ من جميع مناصبه. توفي عام ١٩٨٥.

ـ صالح مهدي عماش: وُلد في بغداد عام ١٩٢٢. عُيِّنَ وزيراً للدفاع من ٨ شباط/فبراير لغاية ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣. نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في تموز/يوليو ١٩٦٨، عضو القيادة القطرية للبعث وعضو مجلس قيادة الثورة من تموز/يوليو ١٩٦٨، وحتى إعفائه من جميع مناصبه في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ وتعيينه سفيراً للعراق في الاتحاد السوفياتي. توفي عام ١٩٨٥.

ـ صدام حسين: وُلد في قرية العوجة التابعة لتكريت في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٣٧. انتقل إلى بغداد عام ١٩٥٥، وفي عام ١٩٥٧ انتمى إلى حزب البعث. كان أحد المشاركين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩، وبعد فشل المحاولة هرب إلى سورية ومنها إلى القاهرة، وأكمل هناك دراسته الثانوية. عاد إلى العراق عام ١٩٦٣ بعد انقلاب البعث الأول، ليعمل في المكتب الفلاحي للحزب. عضو المؤتمر الرابع للقيادة القومية، عضو المؤتمر السادس للقيادة القطرية (١٩٦٣) وعضو المؤتمر القطري (١٩٦٤). عضو القيادة القطرية (١٩٦٥). شارك في انقلاب تموز/يوليو ١٩٦٨، وأصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة حتى تموز/يوليو ١٩٧٩، حيث تولى منصب رئيس الجمهورية.

ـ طارق عزيز: وُلد في الموصل عام ١٩٣٦. تخرَّج في كلية الآداب جامعة بغداد ـ فرع اللغة الإنكليزية. عمل محرراً في جريدة **الجمهورية** (١٩٥٨)، ثم عُيِّن بعد انقلاب البعث الأول في ١٩٦٣ رئيساً لتحرير جريدة **الجماهير**. هرب بعد انقلاب عبد السلام محمد عارف في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام إلى سورية، وعمل في مطبعة البعث بدمشق حتى شباط/فبراير ١٩٦٦.

تولى رئاسة تحرير جريدة **الثورة** الناطقة بلسان حزب البعث العراقي (١٩٦٩) وعُيِّن عضواً احتياطياً في القيادة القطرية للحزب (١٩٧٤)، وفي العام نفسه عُيِّن وزيراً للإعلام، وأصبح عضواً في القيادة القطرية وعضواً في مجلس قيادة الثورة (١٩٧٧). عُيِّن نائباً لرئيس الوزراء (١٩٧٩) ووزيراً للخارجية (١٩٨٢-١٩٩١). ثم نائباً لرئيس الوزراء (١٩٩١).

ـ طالب حسين الشبيب: مهندس، عضو قيادة البعث العراقي (١٩٦٣). عُيِّن وزيراً للخارجية بعد انقلاب البعث الأول في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، وأُعفي من منصبه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. وبعد تسلم البعث السلطة مرة ثانية عام ١٩٦٨ عُيِّن سفيراً في بون، ثم أُعفي من منصبه وعاش حياته متنقلاً بين الولايات المتحدة الأمريكية ودمشق، ثم استقر في لندن، حيث توفي فيها عام ١٩٩٨.

ـ طاهر يحيى التكريتي: ضابط، تولى رئاسة أركان الجيش بعد استلام البعث السلطة في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣. شارك عبد السلام محمد عارف في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ في السيطرة على الحكم والتخلص من البعثيين. أصبح رئيساً للوزراء في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ لغاية ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥. أُعيد تعيينه رئيساً للوزراء في ١٠ تموز/يوليو ١٩٦٧. اعتُقل للمرة الثانية في تموز/يوليو ١٩٦٨ بعد استلام البعث السلطة، ومات في السجن.

ـ طه ياسين رمضان الجزراوي: وُلد في الموصل عام ١٩٢٩. عمل عريفاً في الجيش ثم موظفاً في «مصرف الرافدين». عضو القيادة القطرية لحزب البعث وعضو مجلس قيادة الثورة بعد انقلاب ١٩٦٨. وزير الصناعة (١٩٧٢-١٩٧٦) ثم نائب رئيس الوزراء (١٩٧٩) ونائب رئيس الجمهورية (١٩٩١).

ـ عبد الخالق السامرائي: وُلد في سامراء عام ١٩٣٥. عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقي منذ ١٩٦٤. انتُخب عضواً في القيادة القومية للحزب في منتصف ١٩٦٥. عضو مجلس قيادة الثورة في نوفمبر (تشرين الثاني ١٩٦٩. اعتُقل في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ بتهمة الاشتراك في ما أطلق عليه «مؤامرة ناظم كزار» وحُكم عليه بالسجن المؤبد. تم تنفيذ حكم الإعدام به في آب/ أغسطس ١٩٧٩، بعد تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية.

ـ عبد الرحمن البزاز: أساتذ قانون. حصل على البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق ببغداد، ثم أكمل دراسته العليا في جامعة لندن. كان أحد المؤيدين لحركة رشيد عالي الكيلاني، حيث سُجن بعد فشل انقلابها في أيار/ مايو ١٩٤١. عُيِّن في نهاية الحرب العالمية الثانية عميداً لكلية الحقوق، وبقي في ذلك المنصب حتى عام ١٩٥٦، حيث أُعفي من منصبه لاحتجاجه على موقف الحكومة العراقية السلبي من العدوان الثلاثي (إنكلترا، إسرائيل، فرنسا) على مصر. أُعيد تعيينه بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ عميداً لكلية الحقوق حتى آذار/ مارس ١٩٥٩ ليُعتقل بعد اختلافه مع حكومة عبد الكريم قاسم. وعند الإفراج عنه غادر إلى القاهرة وبقي فيها لاجئاً سياسياً حتى شباط/ فبراير ١٩٦٣، حيث عُيِّن سفيراً في مصر ثم سفيراً في بريطانيا.

خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٦٥ انتُخب سكرتيراً عاماً لمنظمة «أوبك»، إضافة إلى منصبه سفيراً للعراق. عُيِّن في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ نائباً لرئيس الوزراء، وبعد أسبوعين تقريباً تولى منصب رئيس الوزراء، وبهذا أصبح أول رئيس وزراء مدني عراقي منذ عام ١٩٥٨، واستمر في منصبه حتى بعد وفاة عبد السلام محمد عارف وتعيين شقيقه عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية.

استقال في ٦ آب/ أغسطس ١٩٦٦ من رئاسة الوزارة نتيجة للضغوط التي مارسها الجيش لإزاحته بعدما حاول التقليص من نفوذ المؤسسة العسكرية وامتيازاتها، وخلق جواً من الديموقراطية والإدارة المدنية في البلاد. اعتُقل بعد انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٨ بفترة وجيزة في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩ بتهمة التآمر على السلطة، وحُكم عليه بالسجن مدة ١٥ سنة، وقد تعرض للتعذيب الشديد في سجنه بـ«قصر

النهاية». وفي عام ١٩٧٠ أُفرج عنه لأسباب مَرَضية ليغادر إلى لندن، حيث توفي هناك عام ١٩٧١.

ـ عبد الرحمن محمد عارف: وُلد في عانة عام ١٩١٦ وتخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان. ظلَّ ضابطاً مغموراً حتى مقتل أخيه عبد السلام محمد عارف (رئيس الجمهورية) حيث عُيِّن رئيساً للجمهورية نتيجة للضغوط التي مارسها بعض كبار ضباط الجيش لمنع انتخاب عبد الرحمن البزاز لمنصب رئاسة الجمهورية. أبعده نظام البعث الجديد في تموز/ يوليو ١٩٦٨ إلى أنقرة، وبقي فيها حتى عام ١٩٨٠ وعاد بعدها إلى بغداد ليعيش حياة ضابط متقاعد.

ـ عبد السلام محمد عارف: أحد «الضباط الأحرار» الذين قادوا ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. عُيِّن بعد نجاح الثورة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. أُعفي في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ من جميع مناصبه وعُيِّن سفيراً في ألمانيا الغربية (آنذاك). في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه عاد إلى العراق حيث ألقي القبض عليه وحوكم وحكم عليه بالإعدام في ٢٧كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨ ثم أُعفي عنه.

بعد انقلاب البعث في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، أصبح رئيساً للجمهورية، ورُقي إلى رتبة مشير وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش العراقي، وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ تزعم انقلاباً عسكرياً ضد البعثيين، واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، ثم أُعيد تعيينه رئيساً للجمهورية طبقاً لدستور جديد في ١٠ أيار/ مايو حتى ١٩٦٤. قُتل في حادث سقوط طائرته العمودية يوم ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٦.

ـ عبد الكريم الشيخلي: عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقي وعضو مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٨. عُيِّن وزيراً للخارجية في ٣٠ تموز/ يوليو من العام نفسه، وأُعفي من منصبه في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، حيث عُيِّن ممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة.

استُدعي في شباط/ فبراير ١٩٧٨ إلى بغداد للتشاور ثم اعتُقل وحُكم عليه بالسجن مدة ٦ سنوات بتهمة التآمر، ثم أُفرج عنه بعد فترة. وفي نيسان/ أبريل ١٩٨٠، قُتل برصاصة في رأسه وهو في طريقه إلى دائرة الكهرباء في منطقة الأعظمية

ببغداد، في حين فر الجناة بسيارة من نوع «ميتسوبيشي» وهو النوع الذي كانت يستخدمه وقتها جهاز المخابرات العراقية.

ـ عبد الكريم قاسم: ضابط عراقي لامع، وُلد في منطقة المهدية ببغداد في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤. تخرَّج في الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان (١٩٣٤) ومن كلية الأركان (١٩٤١)، وتدرج في الرتب العسكرية حتى عام ١٩٤٧، حيث أُرسل إلى فلسطين على رأس الفرقة العسكرية العراقية للمشاركة في حرب فلسطين. أُوفد عام ١٩٥٠ إلى بريطانيا لإكمال تدريباته العسكرية، وبعد عودته بدأ بتنظيم خلايا سرية لـ«الضباط الأحرار»، وفي عام ١٩٥٨ أصبح رئيساً لتنظيمات «الضباط الأحرار»، وكانت رتبته آنذاك زعيم ركن.

في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ قاد الثورة ضد النظام الملكي في العراق، وأصبح رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة. أما رئاسة الجمهورية فقد عُهد بها إلى هيئة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أُطلق عليها اسم «مجلس السيادة».

استمرت حكومة قاسم من ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ حتى شباط/ فبراير ١٩٦٣. وكان لفترة الحكم هذه تأثير كبير في البنية الاجتماعية والاقتصادية للعراق. ففي عام ١٩٥٨، صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية الزراعية الخاصة، وقضى على النظام الإقطاعي، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ صدر قانون مهم آخر هو قانون الأحوال الشخصية الذي أعطى بموجبه حقوقاً أوسع للمرأة العراقية في ما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث. ويُعَد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ واحداً من أهم منجزات تلك الفترة في حقل الاقتصاد، فبموجب هذا القانون سيطر العراق على جميع الأراضي غير المستثمَرة من قِبَل شركات النفط (الأجنبية)، وهي الأراضي التي كانت تقع ضمن الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركة عندما كان العراق يرزح تحت نير السيطرة البريطانية.

كان قاسم ليبرالياً مؤمنا بالديموقراطية أكثر من إيمانه بالآراء التي كان يروِّج لها حزب البعث أو الحركات القومية العربية، وهو أمر أدى إلى صراع مستمر بينه وبين العناصر البعثية والقومية حتى وصل الأمر بالبعثيين إلى تدبير مؤامرة لاغتياله يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩، وقد باءت المؤامرة بالفشل. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٣

قاد البعثيون بالتحالف مع تيارات قومية انقلاباً عسكرياً وسيطروا على مقاليد الحكم، ونفذوا حكم الإعدام بعبد الكريم قاسم غدراً بعد استسلامه لهم.

ـ عدنان خير الله طلفاح: وُلد عام ١٩٤٠ في تكريت، وتخرج من الكلية العسكرية العراقية عام ١٩٦١ برتبة ملازم ثان. تخرج في كلية الأركان عام ١٩٧٠، ومن كلية القانون عام ١٩٧٦. انتُخب عضواً في القيادة القطرية للبعث في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. عُيِّن وزيراً للدولة في ٢٣ كانون الثاني/يناير من العام نفسه. عُيِّن في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ عضواً في مجلس قيادة الثورة، ثم وزيراً للدفاع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، فنائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع في تموز/يوليو ١٩٧٩، وظل في منصبه حتى ٥ أيار/مايو ١٩٨٩، حيث لقي مصرعه في حادث تحطم طائرته العمودية.

ـ عزت إبراهيم الدوري: وُلد في ناحية الدور ـ قضاء سامراء عام ١٩٤٢. لم يكمل دراسته حيث توقف عند الدراسة الابتدائية ليعمل في مهن يدوية متواضعة. تقلّد بعد انقلاب البعث عام ١٩٦٨ بصفته عضواً قيادياً فيه، مناصب عليا عديدة أهمها وزير الإصلاح الزراعي (١٩٦٩-١٩٧٤)، ووزير الداخلية (١٩٧٤-١٩٧٩). وفي تموز/يوليو ١٩٧٩ بعد تسلم صدام حسين منصب رئيس مجلس قيادة الثورة، انتُخب نائباً لرئيس المجلس، إضافة إلى منصبه كعضو في القيادتين القطرية والقومية للحزب.

ـ غازي الداغستاني: من ضباط الجيش العراقي اللامعين في العهد الملكي. أُحيل على التقاعد بعد قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وحوكم وصدر بحقه حكم بالإعدام، ثم أُعفي عنه.

ـ مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي: وُلد في حديثة عام ١٩٣٩. عضو القيادة القطرية لحزب البعث، وعضو مجلس قيادة الثورة من تموز/يوليو ١٩٦٨ حتى حزيران/يونيو ١٩٧٤. شغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية من آذار/مارس ١٩٧٠ لغاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، وعُيِّن وزيراً للخارجية حتى حزيران/يونيو ١٩٧٤، حيث أُعفي من جميع مناصبه وعُيِّن سفيراً في موسكو، ثم في إسبانيا. استُدعي في تموز/يوليو ١٩٧٩ إلى بغداد للتشاور ولكنه اعتُقل بتهمة التآمر وحُكم عليه بالسجن، وقُتل في سجنه في حزيران/يونيو ١٩٨٠.

ـ ميشيل عفلق: سوري، من مواليد حي الميدان بدمشق عام ١٩١٠. حصل على بكالوريوس في القانون من جامعة باريس (١٩٣٤). أحد مؤسسي حزب البعث بالتعاون مع رفيق دراسته صلاح الدين البيطار. عُقد في دمشق في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٧ أول مؤتمر للحزب، حيث انتُخب عفلق عميداً للحزب، والبيطار أميناً عاماً له. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ اتفق عفلق مع أكرم الحوراني زعيم الحزب العربي الاشتراكي على دمج الحزبين معاً، وأصبح اسم التنظيم الجديد «حزب البعث العربي الاشتراكي».

وبسبب المركز الذي تبوأه عفلق في قيادة الحزب، فقد لعب دوراً مهماً في التوجيه السياسي في كل من العراق وسورية، بعدما استلم الحزب السلطة في البلدين عام ١٩٦٣. في أعقاب انقلاب ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ في سورية، هرب عفلق منها وفُصل من الحزب، كما حكمت عليه القيادة البعثية السورية بالإعدام عام ١٩٧١. أما البعث العراقي فقد احتضن عفلق وأسبغ عليه صفة القائد المؤسِّس، وقد أقام في العراق حتى وفاته في ١٩٨٩. وأعلن في بغداد أن عفلق كان قد أشهر إسلامه قبيل وفاته.

ـ ناصر الحاني (الدكتور): وُلد عام ١٩٢٠. درس في جامعات بغداد والقاهرة ولندن. تقلد مناصب تعليمية ودبلوماسية عديدة أهمها أستاذ مساعد في جامعة بغداد، ثم ملحق ثقافي بسفارة العراق بواشنطن، وسفير العراق في كل من لبنان وواشنطن (١٩٦٥). عُيِّن بعد استلام البعث السلطة في ١٩٦٨ وزيراً للخارجية للفترة من ١٧ إلى ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية. ولم يطل مكوثه في وظيفته الاستشارية سوى بضعة أيام حيث عُثر عليه مقتولاً في منطقة شارع فلسطين (قناة الجيش) ببغداد يوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، ولم يُعثر على الجناة.

ـ نعيم حداد: وُلد في الناصرية عام ١٩٣٣. عضو القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة الثورة في تموز/ يوليو ١٩٦٨. وزير الشباب (١٩٧٤) ثم وزير دولة (١٩٧٧) وعضو القيادة القومية (١٩٧٧) ونائب رئيس الوزراء (١٩٧٩). أُعفي من جميع مناصبه في حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

ـ فؤاد الركابي: وُلد في الناصرية عام ١٩٣١. تخرّج في كلية الهندسة ـ جامعة بغداد. من المؤسسين الأوائل لحزب البعث العراقي. عُيِّن وزيراً للإعمار بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. ترك الحزب عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٨ اعتُقل وحُكم عليه بالسجن، حيث قُتل فيه عام ١٩٧١.

III

مراحل الدراسة الأولى
وتعرفي إلى حزب البعث

في قلب الصحراء القاحلة من غربي العراق، وعلى مقربة من بحيرة الرزازة، تقع واحة تتكاثف فيها أشجار النخيل وتسقيها عيون ثرة تنبثق من أعماق الأرض، تضفي بمياهها الرقراقة جمالاً أخاذاً على تلك البساتين النضرة الزاهية.

في هذه الواحة الوادعة التي تسمى «شثاثة» أو عين التمر لجودة تمورها، اكتحلت عيناي بنور الحياة عام ١٩٣٨ . . . كانت عائلتنا تتمتع باحترام خاص بين أهالي تلك البلدة البسطاء شأنها شأن العوائل المعروفة بـ«السادة» لاتصال نَسَبها بعترة النبي محمد، في مدن العراق الجنوبية. على أن ضِيق أفق شثاثة واتساع أعمال والدي وطموحه، جعلته ينتقل بالعائلة إلى أقرب مدينة إلى شثاثة، وهي مدينة كربلاء. ثم انتقل بعد سنوات إلى بغداد، حيث أنهيت مرحلة الدراسة الإعدادية. وكان ذلك عام ١٩٥٥.

كنت أطمح إلى ولوج كلية الطيران لأصبح طياراً في القوة الجوية العراقية، إلا أن القبول في كلية الطيران لم يكن بالأمر السهل، ذلك أنه فضلاً عن الفحص الطبي الدقيق والصعب، فإن مسقط رأس الطالب يلعب دوراً مهماً هو الآخر في هذا الشأن، إذ إن لكل محافظة من محافظات العراق حصة معينة لعدد المتقدمين بطلبات الالتحاق بالكلية العسكرية أو كلية الطيران.

ومع ذلك، فقد تقدمتُ إلى الكلية المذكورة واجتزتُ جميع مراحل الفحص

الطبي، ولم تبق إلا المقابلة الشخصية. كانت أسئلة لجنة المقابلة تنحصر في الاسم... اسم الأب... والأم... ومسقط الرأس. وعلى الرغم من أن مسقط رأسي شثاثة كما ذكرت، التي لم يعرف سكانها أي جالية غير عربية، لكن يكفي وقوعها ضمن محافظة كربلاء لشمولها بـ«الحصة».

رفضت اللجنة طلبي بحجة استنفاد حصة المدينة لتلك السنة!! ولم تفلح محاولاتي في إقناع أعضاء اللجنة بقبولي استثناءً، لذلك لم أجد بداً من التوجه إلى وزارة الدفاع لمقابلة المرحوم اللواء غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش آنذاك، بعد أن كلمه أحد أصدقاء والدي. انتظرت حوالي الساعة في دائرة استعلامات وزارة الدفاع قبل أن يُسمح لي بالمقابلة.

تفحص الداغستاني ملفي ثم التفت إلي مبتسماً وقال برقة متناهية: أنصحك بالتقدم إلى كلية أخرى وسيكون لك مستقبل أفضل.

خرجتُ من مكتب الداغستاني والألم يعتصر قلبي، حيث أزف موعد التقدم إلى الكليات الأخرى، ولا حيلة لي سوى الانتظار عاماً كاملاً للتقدم إلى كلية غير الطيران أو العسكرية.

أخبرت والدي بما حصل فنصحني بالسفر إلى لندن وقضاء سنة هناك أتعلم خلالها اللغة الإنكليزية ثم العودة إلى بغداد ودخول كلية التجارة والاقتصاد. وقد كانت تلك النصيحة نقطة تحول مهمة في حياتي.

السفر إلى لندن

سافرتُ إلى لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، ودخلت كلية فكتوريا لتعلم اللغة الإنكليزية. التقيت في لندن بأحد الطلبة العراقيين الذي دعاني إلى تناول الغداء في مطعم يوناني يقع في شارع كوينز واي Queensway، وهناك التقيت بشاب عراقي آخر، يدرس الهندسة، واسمه طالب حسين الشبيب. وسرعان ما نشأت بيننا صداقة توطدت يوماً بعد يوم.

كان هذا الطالب بعثياً ناشئاً، وقد استطاع بلباقته وذكائه المفرط، كسب عواطفي نحو حزب البعث الذي صوره لي بأنه ضد الطائفية وضد الاستعمار. لقد كان لتلك

الزمالة الأثر الكبير في توجهي عاطفياً نحو أهداف حزب البعث على غموضها وعموميتها. وهكذا، آمنت بالوحدة العربية قبل إدراك مضمونها، وصيغها القانونية، وإشكالاتها النفسية، وسبل تحقيقها دستورياً أو لادستورياً.

كثر ترددي على المقهى اليوناني، وتوسعت حلقة أصدقاء الشبيب. كنا في كل مرة نلتقي فيها نجد شيئاً جديداً في انتظارنا من نشرة لحزب البعث، أو كتيب لميشيل عفلق، أو حديث منشور لأكرم الحوراني.

مرت عدة شهور وانتظم دوامي في المقهى أكثر من انتظامي في كلية فكتوريا. كنت أقرب إلى شاب ضائع يحاول أن يُقنع نفسه بأن طريق النضال السياسي (وإن كان من مقهى يوناني في لندن) هو خير من سلوك طريق الدراسة والعلم.

اقترب موعد الامتحانات فتشتت شمل الأصدقاء. أكملت الامتحان وعدت إلى بغداد في صيف ١٩٥٦، وذهني زاخر بكل آمال المراهقة الفكرية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

كلية التجارة والاقتصاد

التحقتُ بعد عودتي من لندن، بكلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد ـ وقضيت فيها سنوات الدراسة الأربع لأتخرج فيها عام ١٩٦٠ بمرتبة الشرف الأولى. نَمَت خلال هذه المرحلة الدراسية، علاقتي وصداقتي مع مجموعة من طلبة الكلية المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي.

وأذكر أنه خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقيام المظاهرات والإضرابات بين طلبة الجامعات العراقية، قرر عميد كلية التجارة آنذاك ـ الدكتور بديع شريف العاني ـ منع جميع الطلبة الذين شاركوا في مظاهرات الاستنكار ضد العدوان على مصر، من العودة إلى مقاعد الدراسة ما لم يقدم كل طالب كفيلاً ضامناً لحسن سيرته وسلوكه. ولم يجد الطلبة مفراً من ذلك إزاء تعنت العميد وإصراره، واضطر كل منا إلى تقديم تلك الكفالة.

ثم جاء العام ١٩٥٨، وقامت الثورة في ١٤ تموز/يوليو. وبعد فترة قصيرة من قيامها، كما هو معلوم، حدث الانشقاق والتفرقة بين مؤيد لعبد الكريم قاسم ـ قائد

الثورة ـ ومناصر لنائبه عبد السلام محمد عارف.

كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الانشقاق على طلبة الجامعات لينقسموا على أنفسهم بين شيوعي وقومي وبعثي ومحايد. وكثرت النعوت والأوصاف؛ فهذا وطني مخلص للثورة وزعيمها، وذلك متآمر «قذر» يحاول التصدي لـ«الزخم» الثوري. ونظراً إلى علاقتي بمجموعة البعثيين والقوميين، فقد وقع تصنيفي بين «المتآمرين القذرين» المتصدين للثورة وزخمها التقدمي!

خلال فترة المراهقة الفكرية هذه، كنا مجموعة من البعثيين والقوميين، نعقد الاجتماعات والندوات ونوزع النشرات والكرّاسات التي تندد بحكم عبد الكريم قاسم، وندق أجراس الخطر المزعوم الذي يحيق بالعراق لعدم إعلانه الوحدة الفورية مع مصر ـ عبد الناصر. وبالرغم من ذلك كله، فإن أقصى ما كانت تقدم عليه السلطة، هو اعتقالنا لبضعة أيام.

وعلى سبيل المثال، أذكر أنه في عام ١٩٥٩ قامت مجموعة من الطلبة البعثيين، وكنت منهم، بسفرة إلى بستان لزميل لنا حيث أكثرنا من شتم عبد الكريم قاسم والهتاف بحياة عبد الناصر. وبعد عودتنا بأسبوع من تلك السفرة «القومية»، صدر أمر من الحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح العبدي بإحالتنا على التحقيق بتهمة تعكير صفو الأمن العام. ولكن بعد بضعة أيام، أصدر العبدي أمراً آخر بإعفائنا من التحقيق من دون أن يتم توقيف أحد منا. وعفا الله عما سلف!

حل عام ١٩٦٠، وتخرجت في كلية التجارة والاقتصاد بمرتبة الشرف الأولى التي أهّلتني لأتعيَّن في الكلية نفسها بوظيفة معيد. تقدمت إلى عمادة الكلية بطلب تعييني معيداً في قسم الإحصاء، غير أن العمادة تلكأت في ذلك، وتعذَّر عليّ مقابلة وزير المعارف آنذاك الزعيم إسماعيل العارف في الوزارة، فلم أتورع من أن أطرق عليه باب داره في ظهيرة قائظة. شرحت له موضوعي، فأبدى الرجل اهتمامه، وطلب مني الحضور لمقابلته في اليوم التالي في مقر الوزارة. وخلال المقابلة التي استغرقت نصف الساعة أجرى الوزير عدة مكالمات هاتفية تم على إثرها تعييني معيداً في قسم الإحصاء. وانتهى كل شيء.

بعد بضعة أشهر، أي في أوائل عام ١٩٦١، حصلت على قبول من جامعة لندن

ـ كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية London School of Economics & Political Science فتقدمت إلى وزارة النفط لكي أكون ضمن طلبتها من المبعوثين للدراسة على نفقتها. كان المدير العام في الوزارة آنذاك عبد الله إسماعيل، أما مدير البعثات في وزارة المعارف فكان الدكتور محمد المشاط، وكان الاثنان يُجريان معاً مقابلة المتقدمين. ومع توفر جميع شروط القبول بي، فإن الظرف السياسي في تلك السنة، كان يفضل الطلبة من غير العناصر القومية «المتآمرة». غير أن إسماعيل والدكتور المشاط كانا من المتعاطفين سراً مع هذه الزمر والعناصر، وكان لتعاطفهما هذا الأثر الكبير في تمرير طلبي وقبوله، والإسراع بقبولي في بعثة وزارة النفط. وكلمة حق تقال، أنه لولا هذا التعاطف لما أتيح لبعض القوميين، الحصول على بعثات للدراسة خارج العراق.

التحقتُ في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١ بجامعة لندن. كان الملحق الثقافي، في تلك الفترة، هو إسماعيل محمد إسماعيل، الذي كان قبل ذلك مدرساً للرياضة في جامعة بغداد. وكان معاون الملحق الثقافي، علي المثنو.

حل يوم الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣. وأثناء توجهي إلى الكلية، لفتت نظري الصحف البريطانية وهي تحمل على صفحاتها الأولى عناوين بارزة تقول: «ثورة في بغداد: اغتيال قاسم». ولا أكتم سراً، إن قلت إن هذا الخبر أدخل سروراً بالغاً الى نفسي. فلقد سقط حكم قاسم، ومعنى ذلك أنه ستتحقق الوحدة العربية! ليس هذا فحسب، بل أن تصنيفي كعراقي سينقلب من «متآمر قومي قذر» إلى مواطن ثوري صالح.

وصلت إلى الكلية والتقيت بزميل عراقي معروف بميوله اليسارية. ناولته الصحيفة، وقرأ الخبر، ثم التفت إلي، وقال بكل هدوء وبرود: «إذا صح هذا الخبر فسيكون هذا اليوم بداية لنكبات متتالية. ستسيل الدماء بين الحين والحين، وسيتساقط الشباب صرعى برصاص الانتقام والانتقام المتبادل». امتعضت من أقوال زميلي هذا، وسكتُّ على مضض، ولم أصدقه في حينه.

مرت بضعة أيام، وتوطد الوضع الجديد في العراق وبانت هوية قياداته، وإذا بزميلي القديم طالب حسين الشبيب يصبح وزيراً للخارجية. وابتدأت يد التغيير تنال

الطلاب والموظفين كعادة أية حكومة جديدة من الحكومات التي تعاقبت على العراق. وقد كان أحد زملائي (فرهنك جلال) من الذين نالهم الفصل من البعثة، لميوله اليسارية، ولهذا فقد اتفقت مع بعض الأصدقاء على تقديم ما يمكن لمساعدته لكي لا ينقطع عن الدراسة. ويبدو أن هذا الأمر قد وصل إلى علم علي المثنو (معاون الملحق الثقافي)، ففي إحدى زياراتي إلى الدائرة الثقافية في السفارة، التقاني المثنو وعاتبني على دفاعي عن فرهنك جلال واهتمامي بشؤونه، حيث إنه ـ على حد قوله ـ شيوعي. وقد حسبت أن الأمر انتهى إلى هذا الحد، ولم أدرك أن المثنو يبيّت لي شراً.

في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، حصلت على شهادة الماجستير، أي بعد مضي عامين فقط على التحاقي بالجامعة. ومع أني قد وفّرت على الحكومة العراقية سنة دراسية كاملة لأن المدة المنصوص عليها في عقد البعثة للحصول على الماجستير، كانت ثلاث سنوات، فقد فوجئت بالمثنو يُخبرني بأني قد خالفت عقد البعثة بحصولي على الشهادة قبل وقتها المحدَّد في العقد. ولم ينفع معه نقاشي وجدلي بالفوائد التي يمكن أن تعود عليَّ وعلى الحكومة، وأن عقد البعثة هو خمس سنوات للحصول على الشهادتين (الماجستير والدكتوراه).

حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، تغيير حكومي آخر في العراق. وسيطر عبد السلام محمد عارف على الحكم، وبدأت حملة تطهير أخرى، فاعتلت وجوه جديدة مسرح الأحداث في بغداد. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، غادرتُ لندن إلى بغداد لكي أجمع بعض المعلومات الإحصائية لرسالة الدكتوراه التي كنت أُعدّها. اتصل بي خلال وجودي في بغداد عبد الله إسماعيل (المدير العام في وزارة النفط)، وطلب مني التوجه إلى الوزارة لمقابلته لأمر هام. ذهبت إلى هناك فاستقبلني الرجل ببشاشته المعهودة وأدبه الجم، ثم أخبرني بأنه تسلم كتاباً من الملحقية الثقافية في لندن موقعاً من قبل علي المثنو (معاون الملحق الثقافي) يوصي فيه بفصلي من البعثة لسببين هما:

أ ـ مخالفتي عقد البعثة بحصولي على شهادة الماجستير في سنتين بدلاً من ثلاث سنوات؛

ب ـ رعايتي للشيوعيين العراقيين المفصولين من البعثة.

استغربت من أمر هذا الكتاب، ونصحني السيد إسماعيل بمغادرة بغداد إلى لندن على وجه السرعة، على أن يقوم هو بمعالجة الأمر من دون أن يتخذ أي إجراء ضدي.

بعد مدة قصيرة من عودتي إلى لندن، تم نقل المثنو إلى بغداد ليصبح في العهد الجديد مديراً عاماً لضريبة الدخل!!

حصلتُ في صيف ١٩٦٦ على شهادة الدكتوراه قبل المدة المنصوص عليها في العقد أيضاً. ولم أخبر السفارة حتى لا أُتَّهم ثانية بمخالفة عقد البعثة وأعرّض نفسي للعقوبة. عرضت عليَّ جامعة لندن في هذه الأثناء وظيفة تدريسية قبلتها مؤقتاً إلى حين انتهاء مدة العقد والعودة إلى العراق.

IV

العودة إلى العراق والاتصال بالبعثيين

في مطلع عام ١٩٦٧، عدت إلى العراق وحاولت العمل في شركة النفط الوطنية، ولكن رئيسها غانم العقيلي وضع بعض العقبات في طريقي، مما حملني على التوجه إلى جامعة بغداد، والانهماك بالعمل الأكاديمي.

في ذلك الوقت، كان هناك ثلاثة أشخاص يمثلون رموز العهد القائم، هم: طاهر يحيى رئيس الوزراء، والدكتور عبد العزيز الدوري رئيس جامعة بغداد، والدكتور خير الدين حسيب الأستاذ المساعد بكلية التجارة. وتعرَّفت من خلال الدكتور حسيب الذي تربطني به زمالة قديمة، بالدكتور الدوري الذي دعاني إلى مقابلته في رئاسة جامعة بغداد التي كان مقرها في المبنى القديم للبلاط الملكي في الأعظمية.

استقبلني الدوري بحفاوة، وطلب مني أن أتولى سكرتارية المجلس الأعلى للتربية والتنمية الاجتماعية إلى جانب وظيفتي التدريسية في كلية التجارة.

كان المجلس مؤلفاً من عدد من الوزراء ورئيس الجامعة، ويقوم برئاسة جلساته طاهر يحيى رئيس الوزراء. ومن أهداف المجلس ربط عملية التنمية الاقتصادية بخطة تربوية شاملة.

كنت أحضر الاجتماعات بصفتي سكرتيراً عاماً (بالوكالة)، أستمع إلى أحاديث أعضاء المجلس ومناقشاتهم، وأسجلها حرفياً أحياناً، أو مشذَّبة أحياناً أخرى.

كانت تلك الوظيفة أول احتكاك لي بالسياسة العراقية، لا من حيث فلسفتها، إن

وُجدت، بل من حيث تنفيذها وشخوص منفذيها. وقد كان جميع الوزراء يشاركون في المناقشات مهما تكن طبيعة الموضوع، وكنت أراقب ذلك بعناية واهتمام:

طاهر يحيى رئيس الوزراء ورئيس المجلس، كان ذكياً، يفسح المجال لجميع الحاضرين بالكلام والمناقشة، ولم تكن روح النكتة تغيب عنه في الكثير من الأحيان؛

عبد الستار عبد اللطيف، وزير البلديات، كان ذكياً وسلساً في عرض أفكاره؛

شامل السامرائي (طبيب) وزير الداخلية، لم يكن يتكلم كثيراً؛

الدكتور محمد يعقوب السعيدي، وزير التخطيط، لم أسمعه يناقش إلا مرة واحدة، وإن كانت مهمة المجلس التنسيق بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط التربوي؛

الدكتور مالك دوهان الحسن، وزير الثقافة والإرشاد، كان يشارك مشاركة متحمسة، ويحاول أن يربط بين الأهداف القومية العربية وبرامج التعليم والثقافة؛

خليل إبراهيم (أو خليل رويتر كما كان يسمى)، وزير الصناعة، عسكري ولكنه يقرأ كثيراً، ويناقش في أي أمر ليُفهم الحاضرين أنه ملمّ بكل موضوع.

* * *

بعد مرور شهرين على قيامي بمهام سكرتارية المجلس، استدعاني طاهر يحيى إلى مكتبه في مبنى المجلس الوطني، عند الساعة السابعة والنصف صباحاً، فقد كان معروفاً بحضوره المبكر جداً إلى مبنى رئاسة المجلس الوطني على خلاف الكثير من الوزراء وكبار موظفي الدولة. في ذلك اللقاء، سألني أولاً إن كان لدي هاتف في المنزل، فكان جوابي بالنفي، لعدم توفر خطوط الهاتف في منطقة الأعظمية التي كنت أقيم فيها، وهو العذر الذي طالما سمعته من المدير العام للبريد والبرق المهندس نصرت المدرس.

استغرب طاهر يحيى، ورفع سماعة الهاتف الحكومي المباشر وتكلم مع المدير العام للبريد، ثم أصدر أوامره بنصب الهاتف بمنزلي، وطلب مني القيام بمهمتين: أولاهما، إعداد تقرير تفصيلي عن أجهزة التخطيط في العراق وسبل تطويرها؛

وثانيتهما، إعداد ميزانية لنفقات سكرتارية المجلس والمباشرة فوراً باستئجار مبنى لتلك السكرتارية وتعيين بعض المساعدين، لأنه، أي طاهر يحيى، يريد أن يشرف بنفسه على الجوانب المهمة من الأمور التربوية، إضافة إلى محاولة إيجاد الوظائف المناسبة لخريجي الدراسة الإعدادية ممن لا يُقبلون في الجامعات العراقية.

بعد أسبوعين من تلك المقابلة، أكملت ما طلبه طاهر يحيى وذهبت لمقابلته في مكتبه في الساعة السابعة صباحاً. قدمت إليه التقرير الذي طلبه حول أجهزة التخطيط، فتصفّحه ووضعه جانباً على أن تجري مناقشته في مناسبة أخرى.

أما الميزانية وملاك الموظفين (الكادر) ومتطلبات السكرتارية، فقد وافق عليها فوراً، واتصل بوزير التخطيط، الدكتور محمد يعقوب السعيدي، طالباً منه تخصيص المبلغ اللازم، وهو ما حصل فعلاً.

سكرتارية المجلس

كان شارع المغرب، كما هو معروف، أحد الشوارع الجديدة التي افتُتحت آنذاك في بغداد، وهو قريب من رئاسة جامعة بغداد والكليات التابعة لها. استأجرت إحدى الدور المطلة على ذلك الشارع، واتخذتها مقراً لسكرتارية مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية، وانتدبت من جامعة بغداد اثنين من موظفيها للعمل معي، أحدهما بصفة محاسب، والآخر راقن على الآلة الكاتبة.

أراد طاهر يحيى أن تنجح السكرتارية في القيام بمهامها، لذلك وافق على انتداب زميل لي تعرفت إليه في جامعة لندن، هو الدكتور صلاح الدين عبد المجيد الشيخلي الذي كان يعمل مدرساً في معهد الهندسة التكنولوجية.

باشر الدكتور الشيخلي في السكرتارية بصفة خبير. وبعد أيام من مباشرته مهامه، جاء ليخبرني أن لديه مشكلة تتعلق بسيارته الفولكس فاغن التي جلبها معه بعد عودته من إنكلترا، وأن هذه المشكلة المستعصية لا يستطيع حلها سوى رئيس الوزراء طاهر يحيى بصفته رئيساً للجنة التموين العليا، وهي لجنة كانت تنظر في مسائل الاستيراد التي تحتاج إلى قرارات خاصة. والمشكلة هي أن السيارة كانت مستعمَلة أصلاً، وقد اشتراها الدكتور صلاح في لندن من شخص نرويجي يسكن لندن، وهي مسجَّلة في

الدانمرك. وكانت معاملة الشراء باسم زوجته البريطانية، ولم توافق إدارة جمارك بغداد على إدخالها إلى العراق ودفع الرسم الجمركي عليها لعدم تمكن الدكتور صلاح من الحصول على إجازة الاستيراد اللازمة، ولذلك، أحال وزير الاقتصاد (الدكتور محمد جواد العبوسي) الموضوع على لجنة التموين العليا لاتخاذ القرار المناسب، إما بإعادة تصديرها إلى بريطانيا، أو مصادرتها.

تصور!! سيارة فولكس فاغن لا يتجاوز سعرها ٣٠٠ دينار عراقي، جلبها طالب عراقي أكمل شهادة الدكتوراه، وقادها من لندن إلى بغداد، وإذا بتلك السيارة تصبح مشكلة تحتاج إلى أستاذ ضليع في القانون الدولي لإيجاد حل قانوني لها.

أخذت المعاملة إلى مكتب طاهر يحيى، وشرحت له المشكلة، فضحك وقال: حقاً إنها مسألة تحتاج إلى الأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشأنها. تصور الروتين في العراق وضِيق أفق المسؤولين!! كيف يمكن إصلاح الجهاز الإداري إذا لم يكن الوزير قادراً على اتخاذ قرار، أي قرار. وقد وافق طاهر يحيى على الفور على إجازة إدخال السيارة، وانتهت بذلك تلك «المعضلة»!

كانت تلك المقابلة مع طاهر يحيى بعد حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقد حدثني أثناءها عن حادثة طريفة حصلت في مدينة أربيل، حيث ألقت أجهزة الأمن هناك القبض على سيدة أجنبية شقراء جميلة، بتهمة التجسس، لأن السيدة الشقراء كانت تحمل بيدها آلة تصوير وتلتقط صوراً لبعض أسواق أربيل ومحلاتها، وعندما علم طاهر يحيى بالخبر، استدعى مسؤول أمن أربيل إلى مكتبه وسأله:

ـ ما هي أدلتك على كون تلك الشقراء جاسوسة؟

كان جواب مسؤول الأمن:

ـ سيدي، شقراء أجنبية وجميلة، تحمل آلة تصوير وتلتقط صوراً للمحلات والأسواق. إذاً، لا بد من أن تكون عميلة دسها الاستعمار بين صفوفنا للتفرقة بين عرب السوق وأكراده.

وكان جواب طاهر يحيى لذلك المسؤول الأمني بأن الاستعمار لا يحتاج إلى إرسال أجنبية شقراء تحمل الكاميرا لتبث الفرقة في صفوفنا، وأمر باطلاق سراحها فوراً.

أخبرني طاهر يحيى بتلك القصة للتدليل على ضِيق أفق أجهزة الأمن. فكل من يلتقط الصور ويحمل خرائط بيده فهو جاسوس، وكل من يمتلك آلة كاتبة وكاميرا فهو مخرِّب!

ومن الغريب أنه بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على لقائي مع طاهر يحيى، فإن مسألة كاميرات التصوير والآلات الكاتبة وأجهزة الاستنساخ (الرونيو) لا زالت تشغل بال مسؤولي الأمن والمخابرات!!

كيف تعرفتُ إلى البكر

زارني عصر أحد الأيام، بعد مباشرتي في سكرتارية مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية، الدكتور محمد المشاط (مدير البعثات عام ١٩٦١ والأستاذ بجامعة بغداد في ذلك الوقت). كان معروفاً عنه أنه من عناصر حزب البعث النشطة العاملة في الحقل الجامعي. وبعد تجاذب أطراف الحديث سألني عن أفكاري السياسية فأخبرته أنني قومي مؤمن بالوحدة العربية، وصداقاتي بعثية في أغلبها. بدت عليه أسارير الارتياح، واقترح عليّ ضرورة التعرف إلى أحمد حسن البكر، وأنه، أي المشاط، سيرتب لي لقاءً خاصاً مع البكر في منزله في أحد أحياء بغداد، المعروف بحي علي الصالح.

وافقت على الفكرة. وبعد يومين جاء الدكتور المشاط بسيارته الخاصة واقترح علي مرافقته إلى مسكن البكر. وصلت الدار، ووجدت فيها شخصين آخرين، علمت في ما بعد أن أحدهما هو صالح مهدي عماش (ضابط متقاعد) والآخر، عبد الله سلوم السامرائي، المدرس في كلية الشريعة ببغداد.

استقبلنا البكر، وكان يرتدي الدشداشة (الجلابية). وبعد حديث قصير انفرد بي في إحدى غرف المنزل وأخبرني أنه سمع عني الكثير من الدكتور المشاط، وأنه على علم باتجاهي السياسي وعلاقتي بطاهر يحيى ومجلس التخطيط، وأنه يحاول التعرف إلى أكبر عدد من الشباب الذين يتوسم فيهم الخير. وعدنا بعد هذا الحديث لنلتقي بضيوفه الآخرين. وقد أوصلني البكر، عند مغادرتي المنزل، إلى الباب، وأكد عليّ ضرورة تكرار الزيارة.

بعد أقل من أسبوع اتصل بي الدكتور المشاط هاتفياً، واتفقنا على زيارة ثانية إلى البكر.

كانت تلك الزيارة مقتصرة علينا نحن الثلاثة، البكر والمشاط وأنا. سألني البكر عن اتفاقية النفط التي كانت الحكومة العراقية قد وقعتها مع شركة النفط الفرنسية «إيراب»، فأخبرته أني لم أطلع عليها، ومعلوماتي عنها لا تعدو ما نُشر في الصحف العراقية، ولكنَّ صديقاً لي اسمه عبد الله إسماعيل (مدير شؤون النفط آنذاك) قد يكون بإمكانه تزويدي بالتفاصيل المطلوبة، ووعدته بأني سأحاول جهدي للحصول منه على ما أستطيع من معلومات.

بعد يومين من ذلك اللقاء مع البكر، ذهبت لمقابلة عبد الله إسماعيل في وزارة النفط، وأخبرته صراحة بطلب البكر، وسألت إن كان من الممكن تزويدي بمحاضر جلسات المفاوضات مع شركة «إيراب» الفرنسية، وعن رأيه الشخصي بتلك الاتفاقية، وإلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بمفاوضات الحكومة العراقية مع مختلف شركات النفط، مع التأكيد له أن موقفه هذا سوف لا يُنسى أبداً في حالة تسنّم البكر ومجموعته الحكم في العراق.

كان إسماعيل متجاوباً معي، واستمر بتزويدي بما يطلبه البكر من معلومات، وبتحليلاته الشخصية كأحد المطلعين على شؤون النفط. ولكن بالرغم من هذا الموقف المتجاوب، فقد قوبل بالجحود بعد تسلم حزب البعث الحكم عام ١٩٦٨، بل إنه حورب في وظيفته مما اضطره إلى مغادرة العراق إلى أبو ظبي، حيث عمل وكيلاً لوزارة النفط في دولة الإمارات العربية وممثلاً لحكومتها في منظمة «أوبك».

ولعلها مفارقة أن تكون تلك المعاملة السيئة لعبد الله إسماعيل، التي اضطرته إلى مغادرة العراق، هي التي جعلت منه رجل أعمال ناجحاً. ورُبَّ ضارة نافعة!

طاهر يحيى ومشكلة العاطلين

في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٨، جاءني في صباح أحد الأيام أحد موظفي كلية التجارة والاقتصاد (التي كنت أدرّس فيها) ليقول لي إن رئيس الوزراء طاهر يحيى يطلبني على الهاتف، وكان هذا الموظف في حالة ارتباك وعجلة، يحاول جرَّ أنفاسه لأنه، كما يبدو، جاء راكضاً من مكتبه إلى القاعة التي كنت أحاضر فيها.

سألته عما إذا كان رئيس الوزراء شخصياً على الهاتف، أم أن المتحدث هو السكرتير عدنان الجبوري؟ فأكد لي أن المتحدث قد أخبره أنه طاهر يحيى (أبو زهير)، وأنه يريد جواد هاشم فوراً.

توجهت مع الموظف إلى مكتبه ورفعت سماعة الهاتف لأسمع على الطرف الآخر طاهر يحيى وهو في حالة شبه عصبية ممزوجة بنوع من الغضب يقول: دكتور جواد، يبدو أن تخطيطنا التربوي لم ينجح في قبول خرّيجي الدراسة الإعدادية جميعاً في كليات الجامعة ومعاهدها. فكان جوابي أننا لم نبدأ بالتخطيط فعلاً، وأن الفترة الماضية ـ بقدر تعلق الأمر بالسكرتارية التي كنت أشرف عليها ـ إنما هي قصيرة جداً إلى الحد الذي لم أستطع فيه شخصياً تهيئة الكادر الفني المطلوب. ثم أخبرته أن السكرتارية لا تخطط، وأن مسؤولية التخطيط تنحصر في المجلس و. . .

انفجر طاهر يحيى ساخراً قبل أن أكمل جملة أخرى، وقال: يا مجلس. . . يا بطيخ! تعال فوراً إلى رئاسة مجلس الوزراء لنبحث أمر خريجي الدراسة الإعدادية العاطلين عن العمل، ولنرى كيف يمكن لسكرتارية المجلس تشغيل هؤلاء المتعطلين قبل أن تتلقفهم الأحزاب المعارضة ويشتغلوا بالسياسة.

سارعت إلى سيارتي لأقودها بأقصى ما أستطيع من سرعة، من منطقة الوزيرية، حيث كلية التجارة، إلى جانب الكرخ، حيث مبنى رئاسة الوزارة.

دخلت مبنى المجلس بخطى حثيثة متجهاً إلى مكتب سكرتير رئيس الوزراء، فمكتب الرئيس. كان طاهر يحيى يمسك بسماعة الهاتف متحدثاً. وبعد أن أنهى مكالمته ووضع السماعة، التفت نحوي قائلاً: تفضل بالجلوس. لقد كنت قبل لحظات أكلم وزيري المالية والنفط، حيث طلبت منهما إعداد حصر شامل لجميع الوظائف الشاغرة في المؤسسات النفطية، وبالأخص محطات تعبئة الوقود، وإرسال قائمة بتلك الشواغر وتوزيعها الجغرافي إليك.

سألته: وماذا أفعل بتلك القائمة؟

قال: تعلن في الجرائد طالباً جميع خريجي الدراسة الإعدادية لعام ١٩٦٧ ممن لم يُسعفهم الحظ في دخول المعاهد والكليات إلى التقدم بطلبات تعيينهم، ثم تقوم أنت ومعاونوك في السكرتارية بتوزيعهم على الوظائف الشاغرة.

بعد صمت قصير، قلت لرئيس الوزراء إن مهمة التعيين، تقع ضمن صلاحيات مجلس الخدمة العامة، لأنه هو الجهة المخوَّلة بموجب القانون. التفت إليَّ طاهر يحيى وقال، بكل برود، إنه سيُصدر قراراً وزارياً يستثني هذه التعيينات من إجراءات مجلس الخدمة.

عدت إلى سكرتارية المجلس. وبدأت في عصر اليوم نفسه، في إعداد استمارة خاصة ليملأها المتقدمون من خريجي الدراسة الإعدادية.

أخذت الطلبات تنهال علينا مرفَقة أحيانا ببطاقات تعريف وتوصية من هذا المسؤول أو ذلك الوزير لتعيين فلان ـ «فقير الحال» ـ في محطة تعبئة الوقود القريبة من مسكنه في حي المنصور، أو حي الجادرية، أو زقاق الحيدرخانة!!

وإذا تأخرت معاملة أحد هؤلاء المتقدمين أكثر من أسبوع، فإن مكالمة هاتفية من مسؤول آخر أو من سكرتير رئيس الوزراء، كانت تكفي للإسراع في تمريرها.

البكر يتوسَّط

كانت سكرتارية المجلس منشغلة بالتعيينات لفترة ثلاثة شهور تقريباً، وكل يوم يمر كنت أجد نفسي محاطاً بعدد كبير من طالبي التعيين، يحملون أوراقهم في طابور طويل أمام مبنى السكرتارية. بعضهم يشكو شظف العيش، والبعض الآخر يلوّح بطلب التعيين بيد وببطاقة الوساطة باليد الأخرى. وقد حاولنا في خضمّ هذا الزخم، والفوضى، قبول الجميع دونما تمييز قدر المستطاع، وتجنّب الضغوط وصدها ما أمكن.

كان عدد الشواغر التي هيأها وزيرا المالية والنفط أكثر من عدد المتقدمين إلى العمل، وكان من المؤكد أن الجميع سيعيَّنون طبقاً للتوزيع الجغرافي للوظائف الشاغرة، وليس التوزيع الجغرافي لدُور سكناهم.

في تلك الأثناء، رن جرس الهاتف في مكتبي، وإذا المتحدث أحمد حسن البكر يطلب موعداً لزيارتي، وتناول فنجان قهوة، رداً لزياراتي المتعددة له في منزله. رحبت به قائلاً: أبا هيثم... على الرحب والسعة. تُشرِّف متى شئت.

زارني البكر في اليوم التالي، وبرفقته صالح مهدي عماش. تتالت أقداح الشاي.

تحدثنا عن شؤون الدنيا، والدولة، والشواغر الوظيفية المتوفرة وطابور المتعطلين أمام مبنى السكرتارية. وانبرى البكر قائلاً: إن مشهد طابور هذا الشباب المتعطل لأمر محزن. كيف أهملت حكومة طاهر يحيى التخطيط الجامعي السليم؟ لو استمر حكم البعث منذ عام ١٩٦٣ لكان العراق قد أصبح جنة من جنان الدنيا!!

طال الحديث وتشعب، ثم قدم إليَّ البكر مجموعة من طلبات التعيين التي كان قد ملأها أصحابها. وبدلاً من أن يرفقوا معها بطاقات التوصية، فضلوا إرسال التوصية نفسها بشخص أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش.

تسلمت الطلبات وقرأتها سريعاً وأكدت للبكر أنهم سيعيَّنون حتماً إذا توفرت فيهم الشروط المعلنة، خاصة أن عدد الشواغر أكثر من عدد المتقدمين إلى العمل.

أكد البكر توفر شروط التعيين، وأن رجاءه الوحيد هو أن يعيَّن هؤلاء في محطات تعبئة الوقود الواقعة في جانب الكرخ من بغداد، وبالأخص المناطق القريبة من مبنى القصر الجمهوري ومبنى رئاسة الوزارة، أي مبنى المجلس الوطني.

بعد أسبوع من زيارة البكر وعماش، أعددتُ قائمة طويلة بأسماء المتقدمين وبأوامر تعيينهم، ومن ضمنهم الأشخاص الذين أوصى بهم البكر تمهيداً لتوقيعها من قبل رئيس الوزراء طاهر يحيى.

توجهت إلى مكتب رئيس الوزراء، حيث كان منشغلاً مع بعض الوزراء وضباط الجيش والانضباط (البوليس العسكري). انتظرت لأكثر من ساعة، وفات الموعد المحدد لي.

اعتذر مدير المكتب عدنان الجبوري للتأخير، فقلت إذا كان رئيس الوزراء منشغلاً فسأترك وثائق وأوامر التعيين وسآتي في اليوم التالي بعد أن يكون رئيس الوزراء قد اطلع عليها ووقعها.

وهكذا، غادرت مكتب رئيس الوزراء من دون أن أقابله، وتركت الأوراق لدى مدير مكتبه.

اتصل بي في صباح اليوم التالي، مدير مكتب طاهر يحيى ليحدد لي موعداً آخر في اليوم نفسه، عند الساعة الثانية ظهراً.

استقبلني طاهر يحيى بابتسامة عريضة، وبدأ يتصفح معاملات التعيين التي كنت قد تركتها قبل يوم لدى مدير مكتبه، ثم التفت إلي وسألني والابتسامة لا تفارقه: دكتور، هل قابلت هؤلاء المتقدمين إلى العمل شخصياً للتأكد من صحة المعلومات؟ أجبته: نعم، قابلت أغلبهم، وتأكدت من صحة المعلومات.

سكت رئيس الوزراء برهة، وعاد ليتصفح الوثائق التي أمامه، ثم فاجأني بسؤال جديد:

ـ هل كانت مقابلتك لأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش جيدة؟

ارتبكت، وهممت بتدبير جواب لسؤال غير متوقَّع. ولكن طاهر يحيى أردف قائلاً:

ـ دكتور، نحن جميعاً على درب «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، مثلنا في ذلك مثل البكر وعماش، ولكن المهم أن تعرف أنت أننا نُحصي حركاتهم واجتماعاتهم وزياراتهم، وسوف لن نسمح للبعث بالعبث بالعراق مرة أخرى.

انتهت الزيارة. تسلمت أوامر التعيين بعد أن وقعها طاهر يحيى وغادرت مكتبه. وكانت هذه آخر مرة ألتقي بها طاهر يحيى، إذ اتصل بي في اليوم التالي مدير مكتبه ليخبرني أن الرئيس قد قرر إبعادي عن سكرتارية مجلس التخطيط التربوي والإيعاز لوزير التخطيط بتعييني بمنصب المدير العام للإحصاء فضلاً عن وظيفتي الجامعية لأنني متخصص بالإحصاء، والبلد بحاجة إلى أمثالي!!

في مطلع تموز/ يوليو ١٩٦٨، أصدر وزير التخطيط الدكتور محمد يعقوب السعيدي أمراً بتعييني مديراً عاماً للإحصاء بالوكالة. وقد تأخرت عن تسلّم وظيفتي الجديدة بسبب انشغالي بالامتحانات الجامعية، وباشرت العمل في دائرة الإحصاء يوم ١٥ تموز/يوليو ١٩٦٨.

كانت الدائرة تقع في جانب الكرخ بالقرب من مستشفى الطفل العربي، وهي مبنى يتألف من أربعة طوابق، قذر بشكل لا يمكن تصوره. ليس هذا فحسب، بل إن الطابق الأول كان يشبه مطبخاً مُعَدّاً لتجهيز الشاي والقهوة والطعام للموظفين، حيث رائحة الطعام، وبالأخص رائحة الكباب و«الفشافيش»!! تجول وتصول في غرف الموظفين.

باشرت العمل، وفي ذهني أفكار للتطوير. طلبت من الموظف المسؤول عن الشؤون الإدارية تحضير قائمة بأسماء العاملين ومؤهلاتهم ووظائفهم، وعندما اطّلعت عليها في اليوم التالي، وجدتها غريبة بعض الشيء. فأولاً، عدد الموظفين الإداريين ضعف عدد الفنيين الإحصائيين، ثم لم يكن بين من يشغل الوظائف الفنية أحد يحمل شهادة في علم الإحصاء. أما المدير المسؤول عن الشؤون الإدارية، فكان رئيس قسم الحسابات، ومؤهلاته التي عُيِّن على أساسها أنه كان شرطياً للمرور نُقلت خدماته إلى دائرة الإحصاء، ثم تدرج في الوظيفة ليصبح مديراً للحسابات ومديراً للإدارة مع تمسكه الشديد بعقلية شرطي المرور نفسها؛ تلك العقلية التي حافظ عليها طوال مدة تدرجه في الوظيفة.

بعد اطلاعي ـ السريع ـ على وضع دائرة الإحصاء، من حيث كفاءة العاملين وأسلوب العمل الإداري، ورائحة الطعام الآخذة بالأنفاس، انتابني شعور كبير بالحزن والألم، إذ كيف يمكن إصلاح دائرة مهمة كدائرة الإحصاء إذا كان البنيان العام لها قد بُني على أساس خاطئ!!

حملت نفسي وأوراقي وتوجهت إلى وزارة التخطيط لمقابلة الوزير بعد أن هيأت مسودة أمر وزاري طويل يتضمن بنوداً كثيرة في الصلاحيات التي يجب أن يتمتع بها المدير العام للإحصاء كي يستطيع أداء مهمته في الإصلاح والتطوير. ألقى الوزير الدكتور محمد يعقوب السعيدي، نظرة سريعة على تلك المسودة، ثم التفت إلى قائلاً:

ـ هذه صلاحيات واسعة، ولا يمكن إصدارها بأمر وزاري ما لم يطّلع عليها المشاور القانوني في الوزارة، فتركت المسودة معه. اتفقنا على اللقاء في اليوم التالي الموافق ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨.

جاء اليوم التالي، وكان من الأيام المشهودة في تاريخ العراق الحديث. لم أستطع أن ألتقي بالوزير لسبب واحد، هو التغيير الحكومي الذي حصل في ذلك اليوم في أعقاب الانقلاب الذي قادته مجموعة من العسكريين والمدنيين من البعثيين.



V

البعث في السلطة: ١٩٦٨

بذور البعث في العراق

اليوم: الجمعة ٤ نيسان/ أبريل ١٩٤٧؛

الحدث: افتتاح أول مؤتمر لحزب البعث في سورية، حيث انتُخب ميشيل عفلق عميداً للحزب وصلاح الدين البيطار أميناً عاماً.

بعد عامين من تلك الجمعة وذلك الحدث، التقى شخصان في بغداد قدما من منطقة الإسكندرون: فايز إسماعيل ووصفي الغانم. كان الأول طالباً في كلية الحقوق ببغداد، والثاني يدرس في دار المعلمين العالية. وكان برفقة هذين الشخصين شخص ثالث: الشاعر سليمان العيسى.

بدأ الثلاثة غير العراقيين ببذر البذور الأولى لإنشاء خلايا صغيرة لحزب البعث في العراق. وفي عام ١٩٥٠، غادر فايز إسماعيل بغداد عائداً إلى وطنه سورية، وانتقلت بعودته هذه قيادةُ حزب البعث في العراق إلى عبد الرحمن الضامن، وهو عراقي من مواليد الأعظمية. غير أن قيادة الضامن لم تدم طويلاً، إذ ما إن جاء عام ١٩٥١ حتى انسحب الضامن نتيجة لمرضه، أو نتيجة ـ كما تردَّدَ من أخبار بعد انسحابه ـ ميله إلى الفكر اليساري. وقد تولى مسؤولية الحزب بعد انسحاب الضامن، أبو القاسم كرو، وهو تونسي كان يدرس في جامعة بغداد. وكان يحيى ياسين (أصبح رئيساً لديوان رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٨) يقوم بتسيير أعمال الحزب اليومية عند تغيب الضامن لفترات قصيرة.

بعد أن أنهى كرو دراسته وغادر العراق، عُهدت مسؤولية الحزب إلى فخري قدوري الذي كان يتلقّى بعض التوجيهات الحزبية مباشرة من صلاح الدين البيطار عبر قنوات سرية. وقد أدّى تزايدُ عدد الأعضاء وانتشارُ حلقات الحزب في بعض المدن العراقية وإقامةُ عدد من المكاتب للهيكل الحزبي، إلى عقد أول مؤتمر قطري للحزب في دار فخري قدوري في الأعظمية عام ١٩٥٤.

تولى قيادة الحزب بعد ذلك فؤاد الركابي، الذي عُيِّن وزيراً للإعمار بعد قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ثم انتقلت قيادة الحزب إلى أفراد آخرين أمثال علي صالح السعدي وطالب حسين الشبيب وأحمد حسن البكر حتى وصلت صدام حسين عام ١٩٧٩.

رافق تاريخَ نشأة الحزب وتطوره بعضُ الغموض والتشويش، ليس في الوسط العام فحسب، وإنما داخل الحزب نفسه أيضاً، مما دفع قيادة الحزب في منتصف السبعينيات إلى توثيق تاريخه بالصورة التي تريدها، وشرعت في عملية التوثيق بإشراف شبلي العيسمي، الأمين العام المساعد للقيادة القومية في تلك الفترة. احتاج العيسمي في مرحلة التوثيق النهائي إلى تحديد الكثير من النقاط التي ظلت غامضة أمامه، أو اختلفت الآراء حولها. وقد بادر العيسمي بالاتصال بالدكتور فخري قدوري في آذار/مارس ١٩٧٦، وقبل اقتراح قدوري بدعوة أكثر عدد ممكن من الرفاق القدامى، الذين رافقوا نشوء الحزب وتطوره وبقوا على قيد الحياة، إلى لقاء يطرح فيه العيسمي عليهم ما لديه من أسئلة قد تُلقي الإجابة عنها بعضَ الضوء على نشأة الحزب في العراق، وتُزيل الغموض والتشويش اللذين رافقا هذه النشأة خلال فترة تقارب ٢٥ عاماً.

عُقد الاجتماع أواخر آذار/مارس ١٩٧٦ في دار الدكتور قدوري في الأعظمية، وهي الدار نفسها التي احتضنت أول مؤتمر قطري للحزب. حضر اللقاء شبلي العيسمي وأشرف على إدارة المناقشة التي تم تسجيلها كاملة، كما حضر عدد كبير من رفاق الأمس الذين شاركوا في تأسيس الحزب وواكبوا نشأته، ثم تركوه أو فُصلوا منه.

ولقد ذكر لي الدكتور قدوري أسماء بعض من شاركوا في ذلك اللقاء، ومن

بينهم شفيق الكمالي وفيصل حبيب الخيزران وشمس الدين كاظم وجعفر قاسم حمودي وعبد الرحمن منيف. وقد بدأت جريدة **الجمهورية** بعد مرور أعوام عديدة على ذلك اللقاء، اعتماداً على نتائجه، بنشر تاريخ الحزب تفصيلاً على حلقات.

قبيل السابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٦٨

كانت عقارب الساعة تشير إلى الرابعة عصراً، من يوم الثلاثاء ٩ تموز/ يوليو ١٩٦٨.

كان ذلك اليوم من أيام بغداد اللاهبة التي تسمى «الباحورة»، فالجو خانق شديد الحرارة، والقيظ يلفح الوجوه بشواظ من السموم. لم يكن في الشارع المؤدي إلى منزل فؤاد الركابي سوى سيارة عسكرية واحدة يجلس فيها جندي خلف مقودها، بينما كان ضابطان، أحدهما برتبة نقيب والآخر برتبة ملازم أول، يجلسان في المقعد الخلفي. توقفت السيارة أمام منزل الركابي وترجل منها الملازم واتجه نحو الباب وراح يضغط على زر الجرس. لم يُجب أحد. مرت بضع دقائق والضابط يعاود الضغط على الزر الكهربائي تارة، ويطرق الباب تارة أخرى. فتحت بعد لحظات سيدة الباب، تحدث معها الضابط مستفسراً عن «الأستاذ الركابي». قالت له إنه نائم. طلب منها إيقاظه: إنه مطلوب لمقابلة معاون رئيس الاستخبارات العسكرية. ولم تمض سوى دقائق معدودة حتى ظهر الركابي بـ«البيجاما» ليخبره الضابط أن الأوامر قد صدرت باعتقاله، ولا بد له من مرافقته إلى وزارة الدفاع، حيث مقر الاستخبارات العسكرية.

حاول الركابي مناقشة الضابط لكن من دون جدوى، فركب السيارة وجلس بين الضابطين، واتجهوا ناحية وزارة الدفاع.

اعتُقل الركابي ووُضع في إحدى الغرف تحت حراسة مشددة. وعند الساعة السابعة مساء، فُتح باب الغرفة ودخل النقيب الذي كان مكلَّفاً بالاعتقال ليصطحب الركابي إلى مكتب عبد الرزاق النايف، معاون رئيس الاستخبارات العسكرية، لاستكمال التحقيق معه. بعد أن انفرد النايف بالركابي قال له:

ـ فؤاد، هل تعلم لماذا أنت معتقَل؟

ـ كلا، وأستغرب من هذه التصرفات. . .

وقبل أن يكمل الركابي كلامه قاطعه النايف قائلاً:

ـ لقد اضطررتُ إلى اتباع هذه الطريقة كغطاء لكي نكمل مفاوضاتنا التي بدأناها قبل أسبوع حول القيام بانقلاب عسكري بالتعاون مع رفاقك. إن عملية الاعتقال هذه هي لإبعاد الشبهات عن سبب لقائنا، لذلك أرجو أن تطمئن إلى أن فترة الاعتقال سوف لن تطول أكثر من يوم أو يومين إلى حين إكمال الحوار معك!!

وبدأ الحوار، ولكن من دون أن يصل الطرفان إلى اتفاق.

* * *

من المفارقات السياسية في تطور الأحداث في العراق، أن مجيء البعث إلى الحكم في تموز/يوليو ١٩٦٨، يعود إلى حد ما إلى ملابسات قد لا تكون معروفة للكثيرين، ففي عام ١٩٦٨، كان الحديث الشائع بين الأوساط السياسية العراقية هو التغيير المرتقب في الحكم نظراً إلى ما اتصفت به حكومة عبد الرحمن محمد عارف، رئيس الجمهورية آنذاك، من ضعف وعدم القدرة على فرض هيبة الحكم واحترامه على التيارات السياسية المحلية. وبما أن الجيش هو أداة التغيير العملية، فكان من المتوقع أن يفكر المهيمنون على المفاصل العسكرية بمبادرة التغيير وتسلم السلطة. وبداهة، تأتي دائرة الاستخبارات العسكرية وقيادة الحرس الجمهوري كمركزي قوى رئيسيين.

وفعلاً، بدأ إبراهيم الداوود، آمر الحرس الجمهوري، وعبد الرزاق النايف، معاون مدير الاستخبارات العسكرية، بالتحرك باتجاه تدبير انقلاب عسكري.

لم تكن عملية الانقلاب بحد ذاتها صعبة لسببين: أولهما، المواقع التي يتمتع بها كل من الداوود والنايف، وثانيهما، الانفلات السياسي الذي ساعد هاتين الشخصيتين في إيجاد عناصر عسكرية مؤيدة للانقلاب العسكري، إضافة إلى اتصالاتهما ببعض العناصر المدنية من أمثال الدكتور ناصر الحاني، لربط الصلة ومعرفة الموقف الدولي تجاه محاولة التغيير.

كان قادة التنظيم العسكري يميلون إلى التعاون مع الغرب، ولم ينقص

الانقلابيين سوى الغطاء الشعبي لحركتهم. ومن هنا، جاءت محاولة النايف لمفاتحة بعض التنظيمات الحزبية للتعاون معها. بادر النايف في آذار/مارس ١٩٦٨، إلى الاتصال بفؤاد الركابي باعتباره أحد القادة المؤسسين لحزب البعث، وأول وزير بعثي يشارك بالحكم كوزير للإعمار في حكومة ثورة ١٩٥٨، مع العلم بأن الركابي قد ابتعد عن البعث وأخذ يميل إلى الاتجاه الناصري. وخلال حكم عبد السلام محمد عارف (بعد سقوط حكم البعث في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣) أصبح الركابي إحدى ركائز «الاتحاد الاشتراكي العربي» في العراق.

أبدى الركابي بعد مبادرة النايف استعداده الشخصي للتعاون، لكنه طلب مهلة لمناقشة الأمر مع رفاقه في التنظيم. ومن المفارقات، أن عدداً من القوميين العرب العاملين في «الاتحاد الاشتراكي العربي»، عارضوا موقف زعيمهم الركابي، ورفضوا التعاون مع النايف المعروف بميوله الأمريكية. وفشلت محاولات الركابي في إقناع رفاقه بالتعاون مع النايف والداوود كوسيلة مرحلية للتغيير، ثم يعملون بعد تسلم السلطة على التخلص منهما ومن العناصر الأخرى المعروفة بالتعاون مع أمريكا، ولهذا كان جواب الركابي للنايف سلبياً.

غير أن النايف لم يكتف بهذا الرد، بل أراد مزيداً من الحوار لإقناع الركابي وجماعته بالتعاون. وحتى لا يجلب الحوار شكوك السلطات الأمنية، ابتدع النايف فكرة اعتقال الركابي، لكن حوار الاعتقال لم ينجح، وجاء رد الركابي للنايف بأنه لم يستطع تغيير موقف رفاقه من فكرة التعاون.

وجاء البديل: حزب البعث العربي الاشتراكي: مجموعة البكر، حيث وافقت هذه المجموعة على التعاون مع النايف والداوود من دون حاجة إلى استحصال موافقة رفاقها.

وحدث الانقلاب في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، وبقية القصة معروفة، إذ تمت إقالة النايف والداوود بعد مضي ثلاثة عشر يوماً فقط من وقوع الانقلاب، ولقي ناصر الحاني مصرعه مقتولاً، وعُثر على جثته مرمية على ضفاف قناة الجيش في ضواحي بغداد.

والآن، نستعرض أحداث اليوم المشهود.

يوم الانقلاب

صباح الأربعاء، السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨، فتحت الراديو كعادتي كل يوم في موعد نشرة الأخبار الصباحية، ولكن لم تكن هناك نشرة أخبار بل نشيد وطني يتخلله صوت مذيع متحمس يُمهل المستمعين بقرب إذاعة بيان هام، ثم موسيقى ومارشات عسكرية...

وجاء «البيان الهام» بصوت عرفته فوراً: صوت حردان عبد الغفار التكريتي، الضابط الطيار الذي شارك عام ١٩٦٣ في الانقلاب على عبد الكريم قاسم. وعرفت من البيان الذي أذيع والأسماء التي ذُكرت، أن أحمد حسن البكر ومجموعته من حزب البعث قد سيطرا على دفة الحكم في بغداد.

رن جرس الهاتف في بيتي، عند الساعة التاسعة، وقدم المتحدث نفسه على أنه تايه عبد الكريم، وأنه شقيق فارس عبد الكريم (أحد خريجي الدراسة الإعدادية ممن عينتهم أثناء عملي في سكرتارية مجلس التخطيط التربوي)، وأخبرني أن البكر طلب منه الاتصال بي لكي أتوجه إلى مبنى «النادي الرياضي» في «ساحة عنتر» في منطقة الأعظمية لأمر هام.

كان منزلي آنذاك خلف المقبرة الملكية في الأعظمية، ولا يبعد عن النادي سوى مسافة قصيرة. توجهت إلى النادي الرياضي ووجدت هناك مجموعة من شباب حزب البعث والحركات القومية الأخرى، أغلبهم يحملون الرشاشات متجمعين حول المذياع الذي كان مستمراً في إذاعة البيانات والأناشيد. التقيت بتايه عبد الكريم، وكان معه شخصان آخران هما سمير عبد العزيز النجم وجعفر قاسم حمودي، حيث تبين لي في ما بعد أنهما وتايه عبد الكريم من الأعضاء القياديين في حزب البعث.

استفسرت من تايه عن الأمر الهام الذي طلبني من أجله، فأجابني بأنه لا يعلم شيئاً سوى أن البكر يرجوني الانتظار في النادي إلى حين استدعائي إلى وزارة الدفاع. سألته عن الوضع العام للحركة، وعما إذا كانت توجد مقاومة من الحكومة التي أسقطوها قبل ساعات، فكان جوابه بالنفي، ثم طلب مني مرافقته إلى إحدى قاعات النادي لأرى مجموعة من الوزراء السابقين الذين تم اعتقالهم وإيداعهم رهن التوقيف في النادي حفاظاً على حياتهم من غضبة الشعب والزخم الجماهيري

الزاحف لـ«دك أركان الخيانة والفساد!!»

كان وضعاً محرجاً لي عندما شاهدت في قاعة الاعتقال مجموعة من الوزراء الذين عملت معهم أثناء إشغالي منصب سكرتارية مجلس التخطيط التربوي، بعضهم كان غير مكترث كالدكتور عبد الرزاق محيي الدين (وزير الوحدة)، وبعضهم كان قلقاً كالدكتور عبد الرحمن الحبيب (وزير المالية) الذي بادرني بالسؤال: هل جاؤوا بك أيضاً لتُعتقل معنا؟

أجبته بالنفي فطلب مني الاتصال بزوجته فوراً لتطمينها على صحته ووضعه، ثم أعطاني عنوان مسكنه الذي لم يكن يبعد عن النادي سوى بضع خطوات. وقد توجهت فعلاً إلى داره وبلّغت رسالته مطمئناً زوجته إلى أن الدكتور عبد الرحمن سيُطلَق سراحه قريباً، وهو ما حصل فعلاً.

عدت إلى النادي منتظراً، وأمضيت أكثر من ساعتين من دون أن يصل خبر من وزارة الدفاع أو من البكر، ثم غادرت حوالى الساعة الواحدة ظهراً إلى داري.

عند الثامنة من مساء اليوم نفسه، اتصل بي هاتفياً صالح مهدي عماش ليخبرني أن القيادة كانت تريد تعييني وزيراً للصناعة، غير أن أموراً استجدت مما لا يمكن شرحها، وأن البكر سيتصل بي بعد أيام.

حكومة ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨

أصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٨، بيانه المرقّم ١٩ بتشكيل الحكومة على الوجه التالي:

عبد الرزاق النايف	رئيساً للوزراء (عسكري ـ سني)
الدكتور ناصر الحاني	وزيراً للخارجية (مدني ـ سني)
إبراهيم عبد الرحمن الداوود	وزيراً للدفاع (عسكري ـ سني)
صالح كبة	وزيراً للمالية (مدني ـ شيعي)
صالح مهدي عماش	وزيراً للداخلية (عسكري ـ سني)
مصلح النقشبندي	وزيراً للعدل (مدني ـ كردي ـ سني)

الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية (مدني ـ سني)
أنور عبد القادر الحديثي	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية (عسكري ـ سني)
الدكتور عزت مصطفى	وزيراً للصحة (مدني ـ سني)
الدكتور طه الحاج الياس	وزيراً للثقافة والأعلام (مدني ـ سني)
محمود شيت خطاب	وزيراً للموصلات (عسكري ـ سني)
محسن القزويني	وزيراً للزراعة (مدني ـ شيعي)
عبد المجيد الجميلي	وزيراً للإصلاح الزراعي (مدني ـ سني)
إحسان شيرزاد	وزيراً للأشغال والإسكان (مدني ـ كردي ـ سني)
الدكتور محمد يعقوب السعيدي	وزيراً للتخطيط (مدني ـ شيعي)
الدكتور عبد الله النقشبندي	وزيراً للاقتصاد (مدني ـ كردي ـ سني)
خالد مكي الهاشمي	وزيراً للصناعة (عسكري ـ سني)
الدكتور مهدي حنتوش	وزيراً للنفط والمعادن (مدني ـ شيعي)
الدكتور غائب مولود مخلص	وزيراً للشؤون البلدية والقروية (مدني ـ سني)
ذياب العلكاوي	وزيراً للشباب (عسكري ـ سني)
الدكتور عبد الكريم زيدان	وزيراً للدولة لشؤون الأوقاف (مدني ـ سني)
جاسم كاظم العزاوي	وزيراً للوحدة (عسكري ـ شيعي)
الدكتور رشيد الرفاعي	وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية (مدني ـ شيعي)
ناجي عيسى الخلف	وزيراً للدولة (مدني ـ سني)
كاظم معلة	وزيراً للدولة (مدني ـ شيعي)

وفي المساء، أذاع عبد الرزاق النايف بياناً من الإذاعة والتلفزيون بمناسبة تعيينه رئيساً للوزراء، وقد جاء في البيان: إنه لشرف عظيم أن يكلّف من قبل مجلس قيادة الثورة بتشكيل حكومة الثورة، ويشكر الله جلّت قدرته على الثقة الغالية التي أولاها إياه المجلس، ويرجوه أن يهديه ويسدد خطاه للعمل بما فيه مصلحة الوطن، ويتعهد أن حكومته تلتزم أمام الله وأمام الشعب بالعمل على تحقيق ما يلي:

أولاً، تحقيق الوحدة الوطنية والمساواة أمام القانون، وإن الحكومة سوف لا تميز بين المواطنين، وسوف تسعى إلى تهيئة الفرص المتكافئة للجميع.

ثانياً، العمل على حل مسألة الشمال بما ينسجم ووحدة العراق، وبما يحقق طموحات العرب والأكراد.

ثالثاً، صيانة حقوق المواطنين وحريتهم المنصوص عليها في الدستور في ما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي، وحرية العمل السياسي، ضمن الحدود التي تنص عليها القوانين، كخطوة أولى لإعادة الحياة الديموقراطية والبرلمانية.

رابعاً، العمل مع الدول العربية الشقيقة في جميع المجالات.

خامساً، تحقيق الرفاه الاقتصادي وتنمية مصادر الثروة الطبيعية وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

وفي ٢١ تموز/يوليو ١٩٦٨، أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً قضى بموجبة بإغلاق سجن «نقرة السلمان» وذلك «انسجاماً مع مبادئ الثورة وأهدافها في القضاء على آثار الماضي والقضاء على عوامل التفرقة وعدم العدالة والإرهاب المناقضة لحقوق الإنسان».

قام البكر، في هذا اليوم، يرافقه حردان التكريتي وسعدون غيدان بزيارة إلى مقر الحرس الجمهوري، حيث كان باستقبالهم قائد الحرس حميد التكريتي. وتحدث البكر إلى الجنود والضباط وقال: «إن أحد أسباب ثورة ١٧ تموز/يوليو هو ما كان يسود العراق من فساد وطغيان وفوضى وانتشار الجواسيس وتدهور الوضع الأمني والاعتقالات الكيفية، وقد جاءت الثورة للقضاء على كل تلك العوامل، وعلى الشعب أن يطمئن إلى نوايانا!!»

كان هذا كلام قيادة البعث آنذاك. وبعد مرور أكثر من ربع قرن من الزمن، لا

يزال العراقيون ينتظرون القضاء على «الفساد» و«الطغيان» و«الفوضى» و«انتشار الجواسيس» و«الاعتقالات الكيفية» والإعدامات الفورية، كما لا زال العراق ينتظر اليوم الذي يطمئن فيه على سلامته!!

في صباح ذلك اليوم، ولم يكن قد مضى على تشكيل الحكومة الجديدة سوى ثلاثة أيام، ذهبت إلى وزارة التخطيط لتهنئة الدكتور محمد يعقوب السعيدي بإعادة استيزاره وسلامة عودته إلى منصبه بعد أن أمضى يومين في المعتقل الشهير بـ«سجن رقم ١» في معسكر الرشيد.

سألت الوزير عن الأمر الوزاري الذي تركته لديه قبيل ١٧ تموز/يوليو حول صلاحيات المدير العام للإحصاء، فابتسم ابتسامة عريضة وقال: يجب الانتظار حتى تتضح الأمور وتستقر، وعندئذ نبحث في موضوع ما طلبته من صلاحيات لتطوير جهاز الإحصاء. وقبل أن أغادر مكتبه، قال ضاحكاً إن «سجن رقم ١» يحتاج إلى تطوير جذري، وعلينا أن ندرس فكرة تخصيص المبالغ اللازمة في خطة التنمية الاقتصادية، لترميم ذلك السجن وتأثيثه، حتى يليق بمنزلة «ضيوفه» من الوزراء وكبار موظفي الدولة في الوقت المناسب!!

كنت، خلال الفترة من ٢١ تموز/يوليو ٣٠ منه عام ١٩٦٨، أباشر عملي كمدير عام للإحصاء من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى نهاية الدوام الرسمي، وأباشر قبلها عملي في كلية التجارة التي كنت أدرس فيها ومعيّناً ضمن ملاكها.

في الثلاثين من تموز/يوليو عام ١٩٦٨، وحوالى الساعة الرابعة عصراً، اتصل بي أحد أشقائي، وكان عضواً في حزب البعث، ليخبرني أن الأوامر الحزبية قد صدرت إلى جميع الكوادر الحزبية بحمل السلاح والاستعداد لأمر هام سيحدث في ذلك اليوم. حاولت الاستفهام منه عن الأمر «الهام» الذي استدعى حمل السلاح: هل هناك «مؤامرة» بمعناها الدارج في مثل هذه الحالات، فلم يجب، بل أكد أن أمراً ما سيحصل، وأن الحزب مسيطر على الأمور، وأن الأوامر الحزبية، كعادتها، متمسكة بالمبدأ الذي يتبناه الحزبيون: «نفذ ثم ناقش» من دون جدال ولا نقاش في طبيعة تلك الأوامر قبل تنفيذها.

عند الثامنة والدقيقة العشرين، من مساء يوم ٣٠ تموز/يوليو، أذاع أحمد حسن

البكر من محطات الإذاعة والتلفزيون بياناً صادراً عن مجلس قيادة الثورة تحت رقم ٢٧، جاء فيه ما مفاده أن ما حدث يوم ١٧ تموز/ يوليو لم يكن انقلاباً عسكرياً أو حادثاً عابراً في «تاريخ الشعوب» يضاف إلى سلسلة الانقلابات السابقة، بل ثمرة «نضال» و«كفاح» طويلين.

واستمر البكر في القول: إن ١٧ تموز/يوليو إنما هو نتاج طبيعي لثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

واتهم بيان مجلس قيادة الثورة رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف بأنه كان يحاول منذ يوم ١٧/ ٧/ ١٩٦٨، القضاء على الثورة لطموحات شخصية، وكان يحاول عرقلة السياسة النفطية الوطنية، وأنه، أي النايف، قام بما يلي:

أ ـ إبعاد العناصر الوطنية التي كان من المتَّفَق إشراكها في الوزارة.

ب ـ الانحراف عن مجلس قيادة الثورة وعن مبدأ القيادة الجماعية.

ج ـ محاولة جعل مجلس الوزراء بديلاً لمجلس قيادة الثورة، وتمرير بعض الإجراءات والتشريعات المخالفة لمبادئ الثورة وتطلعاتها القومية.

د ـ تمكين العناصر الرجعية والمرتشية والمفسدة من التغلغل في أجهزة الدولة.

هـ ـ التهيئة للقضاء على الثورة.

و ـ عرقلة الإجراءات الثورية لضرب أوكار الخيانة والتجسس المرتبطة بالأجنبي.

ز ـ اعتقال عناصر لم يكن قد اتُّفِق على اعتقالها.

ح ـ توجيه أجهزة الإعلام ضد مبادئ الثورة وجعلها أداةً طيِّعة بأيدي العناصر الرجعية.

ط ـ تهيئة الأجواء لإلغاء بعض القوانين التقدمية حتى بلغ به الأمر أن يعرض على مجلس الوزراء بجلسته التي عقدت في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٦٨ مشروعاً لقانون يُلغي بموجبه شركة النفط الوطنية، لولا موقف بعض العناصر التقدمية في المجلس التي استطاعت تأجيل بحث الموضوع.

واستمر البيان إلى القول بأن مجلس قيادة الثورة قرر:

أ ـ إعفاء عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود من منصبيهما.

ب ـ تعيين أحمد حسن البكر قائداً عاماً للقوات المسلحة.

في اليوم التالي، عادت بغداد هادئة، أو هكذا بدت. ذهبتُ إلى كلية التجارة لتسليم بعض أوراق الامتحانات، ثم توجهت بعد ذلك إلى دائرة الإحصاء. كانت الساعة حوالى الحادية عشرة صباحاً، وعند مدخل البناية وجدت السكرتيرة واقفة وهي في حالة من القلق والاضطراب تنتظر وصولي.

استقبلتني قائلة: اتصل القصر الجمهوري هاتفياً عدة مرات. إنهم يبحثون عنك، ويريدون أن تتوجه فوراً إلى القصر الجمهوري بطلب من أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية.

وصلت بوابة القصر. كانت ملأى بالجنود المدجَّجين بالسلاح، وسيارات عسكرية تأتي وتذهب. وقفت عند الاستعلامات منتظراً أن يجد الضابط اسمي في سجل المطلوبين إلى القصر. استمر وقتاً طويلاً يتصفح السجل من دون أن يجد الاسم. ينظر في صفحة ويقلب أخرى، ثم يعود إلى الصفحة التي تصفَّحها قبل قليل، ويقول: دكتور، لا أجد اسم جواد هاشم. هناك اسم واحد فقط: هاشم جواد!

قلت: تأكد مرة أخرى، فأجاب بأنه متأكد جداً. الاسم هو هاشم جواد، وليس جواد هاشم. ومع ذلك، فما الفرق بين هاشم جواد وجواد هاشم. اسم تقدَّمَ واسم تأخَّر.

وسمح لي بالدخول إلى القصر.

كانت هذه أول مرة أدخل فيها القصر الجمهوري: بناء بسيط، خالٍ من الزخارف والأبواب الذهبية والقباب الفضية التي كان يوصف بها في نشرات الأحزاب السرية، ومنها حزب البعث نفسه.

استقبلني عند البوابة الداخلية ضابط برتبة رئيس أول (مقدم) اسمه إبراهيم الدليمي بترحاب وعناق، وسألني عما إذا كنت لا أزال أتذكره. قلت: كلا. قال: ألا تذكر زياراتك إلى أحمد حسن البكر في منزله؟ لقد كنت أراك هناك. أتذكر أن «أبا هيثم» قد طلب منك مرة التوسط لدى طاهر يحيى حول إعادة تعيين أحد الضباط الصغار. لقد كنت أنا ذلك الضابط.

جلست في غرفة الضابط إبراهيم الدليمي بانتظار مقابلة رئيس الجمهورية. مرت برهة قصيرة، رن جرس الهاتف، ورفع إبراهيم السماعة.

ـ نعم سيدي.

ـ نعم سيدي، موجود.

ـ نعم سيدي.

ثم وضع السماعة مكانها، وأشار إلي بالتوجه إلى مكتب الرئيس الذي كان يقع في نهاية الممر.

توجهت إلى المكتب. كان غرفة صغيرة جداً تحتوي على طاولة يقف خلفها ضابط طويل القامة قدم نفسها بأنه المقدم عدنان أيوب صبري، سكرتير رئيس الجمهورية. .

دخلت عبر هذه الغرفة غرفةَ رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر.

كان البكر واقفاً وسط الغرفة بملابسه العسكرية، وإلى جواره صالح مهدي عماش ببزته العسكرية أيضاً.

أخذني البكر جانباً، وقال: دكتور جواد، القيادة تريدك وزيراً للتخطيط، كما تطلب منك ترشيح شخصيات أخرى لمنصب وزير المالية، ووزير الاقتصاد، ومحافظ البنك المركزي.

أثناء حديثنا، دخل الغرفة شاب طويل القامة يرتدي الملابس الخاكي من دون أن يحمل رتبة عسكرية. قدمه البكر قائلا: دكتور جواد، هذا هو الرفيق صدام التكريتي.

لم أكن قد التقيتُ صدّاماً قبل تلك اللحظة، وإن كنت قد سمعت باسمه أثناء محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

سألني صدام أسئلة عامة، وأكد ضرورة الإسراع بترشيح بعض الشخصيات الكفؤة للمناصب التي أشار إليها البكر.

شكرت البكر على ثقته، وغادرت مكتبه بعدما وعدته بالاتصال به عصر اليوم نفسه حول الترشيحات المطلوبة.

في طريقي إلى الخارج مروراً بغرفة سكرتير رئيس الجمهورية، طلبت منه إعلام ضابط استعلامات بوابة القصر باسمي الصحيح بدلاً من هاشم جواد، فوعدني خيراً!!

عدت إلى المنزل، وكان الوقت ظهراً.

استعرضت بيني وبين نفسي بعض الأسماء التي يمكن أن تضطلع بمسؤوليات المناصب التي اقترحها رئيس الجمهورية.

لم يكن عمري آنذاك سوى ثلاثين سنة. لا أملك خبرة سياسية كافية تؤهّلني للقيام بما طلبه مني رئيس الجمهورية، وينحصر معارفي في زملاء الدراسة، وقد كان أغلبهم في الخارج.

وأقولها صراحة بأنه لم يخطر ببالي سوى ثلاثة أسماء لأصدقاء كنت قد تعرفت إلى اثنين منهم قبل سنة فقط، هما الدكتور عبد العال الصكبان المدير العام في وزارة المالية، والدكتور فخري ياسين قدوري مدير التجارة الداخلية في وزارة الاقتصاد، ومن المؤسسين الأوائل لحزب البعث العراقي. أما الثالث فهو الدكتور عبد الحسن زلزلة الذي كنت قد تعرفت إليه منذ العام ١٩٥٩.

اتصلت برئيس الجمهورية عند الرابعة عصراً، وأخبرته أني أرشح الدكتور عبد العال الصكبان وزيراً للمالية، والدكتور فخري قدوري وزيراً للاقتصاد، والدكتور عبد الحسن زلزلة محافظاً للبنك المركزي، خاصة أن الأخير سبق له أن شغل منصب المحافظية في ١٩٦٣.

وما إن انتهيت من عرض مقترحاتي على رئيس الجمهورية، وإذا به يقول:

ـ دكتور، تفضل إلى القصر عند السابعة مساءً بمعية الدكتور الصكبان، وسنبحث حينها في موضوع المرشحَين الآخرين.

توجهت والدكتور الصكبان، عند الساعة السابعة مساءً بسيارتي الخاصة إلى القصر الجمهوري.

تصفح ضابط الاستعلامات سجل الزيارات. عثر على اسم الدكتور الصكبان وعلى اسم هاشم جواد. لم أناقشه بصحة اسمي.

استقبلنا البكر. كان لطيفاً ومجاملاً، وقال للصكبان إنه سمع الكثير عنه، ويريده وزيراً للمالية.

شكر الصكبان البكر برقة على ثقته، غير أنه طلب مهلة للتفكير واستشارة «جماعته» للوقوف على رأيهم وعلى الاتجاه العام للحكومة المقبلة.

وافق البكر على مقترح الصكبان، لكنه أكد ضرورة إجابته في المساء نفسه.

وهنا، دخل معنا في الحديث صالح مهدي عماش، وقال بلهجة حازمة وخالية من المجاملة، موجهاً كلامه إلى الدكتور الصكبان:

ـ دكتور، نحن نريدك وزيراً للمالية لكفاءتك التي حدثنا عنها زميلك الدكتور جواد هاشم. نحن لا نعترف بوجود «جماعة» لك. هذه ليست وزارة ائتلافية. ولو كنا نعترف بوجود جماعة أو حزب تنتمي إليه، لطلبنا من ذلك الحزب ترشيح ممثل عنه في الحكومة. لذلك، إما أن تقبل الوزارة الآن، أو مع السلامة.

ولم يكن الدكتور الصكبان أقل «عصبية» من عماش، وقد اختار «مع السلامة» وانسحب من الغرفة.

وقد تبين لي بعدئذ أن عماش لم يكن يرغب أصلاً في تعيين الصكبان وزيراً للمالية، وأنه كان يرشح زميلاً له من أيام الدراسة الابتدائية، هو الدكتور سعدي إبراهيم، الذي كان يشغل منصب مدير الميزانية العام في وزارة المالية.

بعد انسحاب الدكتور الصكبان، التفت إليَّ البكر وقال إنه يحبذ تعيين عبد اللطيف الشواف وزيراً للاقتصاد بدلاً من الدكتور فخري قدوري، لسببين أولهما أن الشواف، شخصية وطنية معروفة باتجاهها الديموقراطي، وثانيهما أن فخري قدوري كان بعثياً سابقاً وترك صفوف الحزب منذ زمن ليس بالقصير ولم يشترك في النضال معهم. بل أكثر من ذلك، كان يظهر أسبوعياً على شاشة التلفزيون ليقدم برنامج «الزاوية الاقتصادية» عن الأسعار والمؤسسات الاقتصادية وتطورها، وكان بذلك مدافعاً عن الحكومة السابقة.

لم أستطع إقناع البكر بقبول قدوري وزيراً للاقتصاد، إذ بقي مصرّاً على ضرورة الاتصال بالشواف.

لم أكن أعرف الشواف شخصياً. سألت عنه سكرتير رئيس الجمهورية، فأجاب بأنه اتصل بمنزله وأخبرته عائلته أنه موجود في ألمانيا الديموقراطية.

قاربت الساعة الثامنة مساءً. القيادة تريد إعلان الحكومة في تلك الليلة، وليس لديها مرشحان لمنصبي وزيري المالية والاقتصاد.

دخل في هذا الوقت غرفة رئيس الجمهورية كل من شفيق الكمالي عضو القيادة القطرية للحزب، وحردان التكريتي، عضو مجلس قيادة الثورة.

بادر حردان بالقول بأن الدكتور محمد سلمان حسن يرفض أن يكون وزيراً إلا إذا أعطته الحكومة تعهداً بأنها ستنتهج النهج الديموقراطي السليم وتمنح حرية الأحزاب والصحافة.

أما شفيق الكمالي (وهو ابن عم الدكتور فخري قدوري) فقد قال لرئيس الجمهورية بأن القائمة الوزارية جاهزة باستثناء وزيري المالية والاقتصاد.

وقد اتضح بعدئذ، أنه في الوقت الذي كان يجري فيه البكر مقابلات بعض الشخصيات وعرض مناصب وزارية عليهم، كان أعضاء آخرون من مجلس قيادة الثورة، يجرون اتصالات مماثلة في غرف مجاورة. ويبدو أن حردان التكريتي كان قد اقترح على البكر تعيين زميل له هو أمين عبد الكريم وزيراً للمالية، وقد وافق البكر على مقترح حردان في آخر لحظة من دون أن يكون أمين عبد الكريم على علم بذلك، حيث كان وقتها خارج العراق للمعالجة الطبية. كما وافق البكر، على مضض، على تعيين فخري قدوري وزيراً للاقتصاد.

عند الساعة الثامنة والنصف مساءً، توجه شفيق الكمالي إلى دار الإذاعة وبيده المرسوم الجمهوري بتشكيل الحكومة.

أذيعت الأسماء، وجاء اسمي مرة أخرى هاشم جواد بدلا من جواد هاشم! ونظراً إلى غياب أمين عبد الكريم عن العراق، فقد عُينتُ وزيراً للمالية بالوكالة إضافة إلى منصب وزير التخطيط.

وجاء تشكيل الحكومة على النحو التالي:

أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء (عسكري ـ سني)

حردان عبد الغفار التكريتي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع (عسكري - سني)
صالح مهدي عماش	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية (عسكري - سني)
عبد الكريم عبد الستار الشيخلي	وزيراً للخارجية (مدني - سني)
أمين عبد الكريم	وزيراً للمالية (مدني - سني)
مهدي الدولعي	وزيراً للعدل (مدني - سني)
الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية (مدني - سني)
أنور عبد القادر الحديثي	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية (عسكري - سني)
الدكتور عزت مصطفى	وزيراً للصحة (مدني - سني)
عبد الله سلوم السامرائي	وزيراً للثقافة والإعلام (مدني - سني)
محمود شيت خطاب	وزيراً للمواصلات (عسكري - سني)
الدكتور عبد الحسين ودّاي العطية	وزيراً للزراعة (مدني - شيعي)
جاسم كاظم العزاوي	وزيراً للإصلاح الزراعي (عسكري - شيعي)
إحسان شيرزاد	وزيراً للأشغال والإسكان (مدني - كردي - سني)
الدكتور جواد هاشم	وزيراً للتخطيط (مدني - شيعي)
الدكتور فخري ياسين قدوري	وزيراً للاقتصاد (مدني - سني)
خالد مكي الهاشمي	وزيراً للصناعة (عسكري - سني)
الدكتور رشيد الرفاعي	وزيراً للنفط والمعادن (مدني - شيعي)
الدكتور غائب مولود مخلص	وزيراً للبلديات والشؤون القروية (مدني - سني)

شفيق الكمالي	وزيراً للشباب (مدني ـ سني)
محسن دزه يي	وزيراً لشؤون الشمال (مدني ـ كردي ـ سني)
الدكتور عبد الله الخضير	وزيراً للوحدة (مدني ـ سني)
عدنان أيوب صبري	وزيراً الدولة (عسكري ـ سني)
حامد الجبوري	وزيراً للدولة (مدني ـ شيعي)
طه محي الدين معروف	وزيراً للدولة (مدني ـ كردي ـ سني)
الدكتور حمد دلّي الكربولي	وزيراً للدولة لشؤون الأوقاف (مدني ـ سني)

ونظراً إلى عدم التحاق محمود شيت خطاب بالوزارة، صدر مرسوم جمهوري لاحق بتعيين عدنان أيوب صبري وزيراً للمواصلات أصالةً.

VI

الوزارة: الحساسيات والمناورات

لم تكن لي خبرة في العمل السياسي الرسمي، فالوظائف التي مارستها انحصرت في النطاق الأكاديمي الجامعي، وكنت أعتقد، خطأً، أن الوزارة في ظل نظام الحزب الواحد، إنما هي عمل فني يستهدف نقل مبادئ الحزب وعقيدته من النطاق النظري إلى النطاق العملي، من أجل تحقيق تلك المبادئ.

لم يخطر ببالي قطُّ أن يكون المنصب الوزاري في وزارة فنية كوزارة التخطيط، محفوفاً بالمناورات السياسية، ويتطلب الموازنة بين العلم والجهل، وبين المصالح الوطنية العليا من جهة، والرغبات الضرورية لبعض أعضاء قيادة الحزب من جهة أخرى.

لقد لازمني ذلك الاعتقاد الخاطئ طوال فترة عملي كوزير للتخطيط وكمستشار في مجلس قيادة الثورة، كما أوقعني ذلك الاعتقاد في متاهات الحساسيات بين بعض أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة ممن تسنَّموا مناصب وزارية.

كان مفهوم القيادة لدى أعضاء مجلس قيادة الثورة أو القيادة القطرية للحزب، غامضاً إلى حد كبير، بحيث كان بعضهم يتصور أن السلطة الحقيقية هي السلطة التنفيذية المتمثلة بالمناصب الوزارية التي يمكنهم عن طريقها تعيين فلان أو فصل علّان. أما السلطة التشريعية، التي كانوا يمارسونها من خلال القيادتين، فهي لا شيء ما لم تكن مزدوجة مع ممارستهم للسلطة التنفيذية من خلال المنصب الوزاري.

وسوف سيتضح من الأحداث التي سأسردها، أن ازدواج المهام التشريعية والمهام التنفيذية لبعض أعضاء القيادتين، قد خلق ـ بمرور الزمن ـ أجواء بغيضة مليئة

بالحساسيات والمناورات والتصرفات التي بدأت تنخر، ببطء، الكيان العام لمفهوم الدولة والحكم في العراق، وأدت إلى تجاوزات لا حدود لها على حريات الأفراد الأساسية ومؤسسات الدولة المتشعبة، وضاعت في خضمها حرية الإبداع والتفكير السليم، وأهدرت بسببها ضوابط الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فهذا عضو قيادي يمارس السلطة التشريعية في المساء، ويمارس السلطة التنفيذية في الصباح من خلال منصبه الوزاري، ويقدم مقترحات وزارته من المشاريع لمجلس التخطيط ووزارة التخطيط. فإن لم يوافق عليها، سارع إلى مجلس قيادة الثورة ليمارس سلطته التشريعية في إقرار تلك المشروعات متخطياً بذلك المفاهيم والأسس العلمية لإدارة الدولة وشؤون الاقتصاد.

وإذا استطاع الوزير غير القيادي إقناع مجلس قيادة الثورة، أو إقناع أحمد حسن البكر أو صدام حسين، بعدم صحة ذلك القرار، وبالتالي إلغائه، فإن الوزير القيادي لا يأخذ ذلك الأمر من منطلق أن مصلحة الوطن قد اقتضت ذلك، بل يعتبره تحدياً لمكانته القيادية من قبل وزير غير قيادي فني، ويحاول باستمرار الطعن بذلك الوزير من خلال مكاتب الحزب، فتكثر التقارير الحزبية ضده، ولا يهدأ بال ذلك القيادي حتى يُعفَى الوزير من منصبه بصورة مفاجئة، لأسباب مختلفة.

إن الأمثلة على هذا النمط من السلوك كثيرة. وسوف أروي بعضها، وهي أمثلة مورست طوال فترة حكم نظام حزب البعث بشكل أكثر جهلاً وعنفاً في بعض الأحيان.

تلك كانت مقدمة، أهدف منها إلى وقوف القارئ على خلفيات بعض الأحداث التي شهدتها، وكنت ضحية بعضها، وهي أحداث تقدم ملامح عن طبيعة ذلك العهد.

* * *

توجهت صباح اليوم التالي لإعلان وزارة الثلاثين من تموز/يوليو ١٩٦٨، إلى القصر الجمهوري لأداء اليمين الدستورية مع بقية أعضاء الحكومة الجديدة، ثم ذهبت بعد حلف اليمين، إلى وزارة التخطيط لاستلام مهام منصبي الوزاري.

كانت وزارة التخطيط في ذلك الوقت قد اتخذت مقراً لها يتألف من بضعة طوابق في مبنى «مصرف الرهون» في شارع الأمين ببغداد. كانت بناية متواضعة،

تضم وزارة يُفترَض أن تكون من أهم الوزارات في العراق، نظراً إلى إشرافها على تهيئة خطة التنمية الاقتصادية. وهي زارة يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٢ عندما أنشأت الحكومة آنذاك مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، ثم غُير اسمها إلى وزارة التخطيط بعيد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

ويبدو أن هذه الوزارة، منذ تأسيسها، كانت تقع ضمن الوزارات التي كانت من حصته الشيعة. فأول وزير للإعمار كان ضياء جعفر، ثم فؤاد الركابي عام ١٩٥٨، ثم الدكتور طلعت الشيباني، وأعقبه الدكتور محمد يعقوب السعيدي، ثم الدكتور عبد الحسن زلزلة، ومحمود حسن جمعة... وغيرهم. ولم يعين وزير للتخطيط من أبناء السنة سوى الدكتور عبد الكريم العلي، لأشهر قليلة، بعد مجيء البعثيين إلى الحكم عام ١٩٦٣.

كان عمل وزارة الاعمار/التخطيط مقتصراً على إعداد قائمة بمشاريع زراعية وصناعية وطرق ومواصلات تخصَّص لها المبالغ اللازمة من عوائد النفط. وكانت الخطة الاقتصادية تتحمل أيضاً نفقات وزارة الدفاع في شراء الأسلحة والإنشاءات العسكرية الأخرى. وأدركت من تحليلاتي للخطط الاقتصادية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٥، أن بعض المشاريع الاقتصادية لم يصبها من عوائد النفط سوى ٣٠٪، أما الباقي فكان يُصرَف على النفقات العسكرية وميزانية الدولة الاعتيادية.

حين باشرت مهامي كوزير للتخطيط، كان أول أمر وزاري وقعته، هو الذي كنت أعددته بشأن صلاحيات المدير العام للإحصاء، حيث كان ذلك الأمر لا زال على مكتب الوزير السابق من دون توقيع. بعدها، توجهت إلى وزارة المالية التي كنت أشغلها وكالةً، لتمرير بعض المعاملات الرسمية هناك. وبعد وصولي بفترة قصيرة، اتصل بي أحمد حسن البكر هاتفياً وطلب مني إعداد صيغة مرسوم جمهوري لعرضه على مجلس الوزراء يقضي بإحالة المدير العام لضريبة الدخل على التقاعد.

ترددت بادئ الأمر بعض الشيء، لسببين، أولهما، أن مثل هذه الأمور تُترَك عادة للوزير الأصيل، وثانيهما أن الشخص المطلوب إحالته على التقاعد كان علي المثنو الذي كان معاوناً للملحق الثقافي في لندن عندما كنت طالباً هناك، وقد سبق أن تحدثت عنه، لذلك لم أكن أود أن يفسَّر الأمر على أنه انتقام شخصي من المثنو.

أصر البكر على رأيه وقال: دكتور، نحن حكومة ثورة، ونعتبرك من الثوار. أما أمين عبد الكريم فموظف، وعلي المثنو يجب أن يحال الآن على التقاعد لأنه «ابن كذا وكذا»!

كان طلب البكر وإصراره على الإسراع في إحالة المثنو على التقاعد مبعث استغراب شديد لي: لماذا العجلة؟ وما هي خطورة المثنو لو بقي في منصبه أياماً معدودة أخرى إلى حين وصول وزير المالية الأصيل؟

استدعيت مدير المالية العام ـ الدكتور الصكبان ـ إلى مكتبي، وأعلمته بما دار بيني وبين البكر من حديث، واستفسرت منه عما إذا كان هناك أمر خطير يستوجب الإسراع في إحالة المثنو على التقاعد. كما أفهمت الصكبان ترددي في تنفيذ الأمر منعاً للتفسيرات الخاطئة. وقد اقترح عليَّ الصكبان أن أستدعي المثنو إلي مكتبي.

اتصلت هاتفياً بالمثنو وطلبت حضوره إلى الوزارة. جاء للتو، وانفردنا في المكتب لأخبره بالأمر، ونصحته بأنه إذا كان على معرفة بأحد الوزراء من أعضاء مجلس قيادة الثورة فليذهب إليه ليتوسطه لدى رئيس الجمهورية.

خرج المثنو شاكراً هذه الالتفاتة مني، ولم يدر بخلدي أنه سيكون سبباً في أول مواجهة لي مع مجلس الوزراء في أول اجتماع له.

الاجتماع الأول لمجلس الوزراء

عقد مجلس الوزراء الجديد عند الواحدة من ظهر يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٦٨، اجتماعه الأول في مبنى المجلس الوطني برئاسة أحمد حسن البكر، في القاعة المقابلة للمكتب الذي كان يشغله سابقاً طاهر يحيى رئيس الوزراء. وقد بقي ذلك المكتب مقراً لرئيس الوزراء إذا حضر مبنى المجلس الوطني، وإلا فإن حردان التكريتي وصالح عماش يشغلانه.

عُقد الاجتماع ولم يحضر كل من حردان وعماش. انتبه البكر إلى غيابهما فطلب من «الجايجي» الذي كان يقدم الشاي إلى الحاضرين أن يستفسر عما حل بهما.

غاب «الجايجي» برهة ثم عاد ليقول لرئيس الوزراء: سيدي، الفريق حردان مجتمع بطاهر يحيى رئيس الوزراء.

ضحك البكر وقال لـ «الجايجي»: أنت لا تعرف أن طاهر يحيى موجود في السجن، وهو ليس برئيس للوزراء الآن.

احتار «الجايجي» ولم يجب وغادر القاعة.

انبرى حينها وزير الصحة الدكتور عزت مصطفى ليقول للبكر: هذا «جايجي» غبي لا بد من فصله فوراً من الخدمة إذ لا يصلح أن يتواجد غبي بعد الآن في هذا المبنى.

سأله البكر: لماذا؟ أليس الأفضل أن يكون «الجايجي» غبياً لا يعرف من أمور الدنيا شيئاً، وبالتالي لا يستطيع التآمر علينا.

بعد ذلك، انضم حردان وعماش إلى الاجتماع، وبدأ المجلس في النظر بجدول الأعمال.

قبيل انتهاء الجلسة، طرح البكر أموراً أخرى لم تكن مُدرَجة على جدول الأعمال، ومنها اقتراح إحالة علي المثنو على التقاعد. انبرى عندها الدكتور عزت مصطفى وزير الصحة الذي كان عضواً في القيادة القطرية للحزب ومجلس قيادة الثورة، مدافعاً عن علي المثنو متهماً إياي بالعداء الشخصي له وكيف أنني أريد الانتقام منه نظراً إلى موقفه السابق مني عندما كنت طالباً في لندن.

استغربت موقف الدكتور عزت، وكان استغرابي أكثر لما تفوه به من اتهامات لم يكن مصدرها سوى علي المثنو. صحيح أن علي المثنو وعزت مصطفى هما ابنا بلدة واحدة هي عانة، ولكني لم أتصور أن التحزب يصل بوزير يدعي الثورية والعقائدية والترفع عن الحساسيات العرقية إلى هذا الدَّرك، بحيث ينسى كل شيء ويتهم وزيراً آخر بمثل ما اتهمني به في تلك الجلسة.

هممت بالإجابة، غير أن البكر تدخل في الموضوع وأوضح لعزت مصطفى الصورة على حقيقتها، وكيف أنني حاولت إقناع البكر بتأجيل الموضوع إلى حين قدوم وزير المالية.

وعلى الرغم من هذا الإيضاح من البكر، استمر عزت مصطفى في حماسته للدفاع عن المثنو وعن وطنيته وقوميته وعروبته. ونظراً إلى العلاقة الشخصية التي كانت تربط بين البكر وعزت مصطفى، فقد وافق الأول على تأجيل النظر في الموضوع.

انتهى اجتماع مجلس الوزراء، وقبيل مغادرتي قاعة الاجتماعات، طلب مني البكر مرافقته إلى القصر الجمهوري بسيارته. التفت إلي في الطريق مبتسماً وقال: أرجو ألا يكون موقف عزت مصطفى قد أزعجك. هذه طريقته في الكلام. إنه لا يقصد الإساءة إليك بقدر ما يقصد الدفاع عن قريبه علي المثنو. هذه مشكلة أواجهها كل يوم وستواجهها أنت يومياً. المهم تسوية الأمور بالتي هي أحسن حتى تستقر أوضاعنا.

وصلنا القصر الجمهوري، ثم تناولنا طعام الغداء، وكانت الساعة قد قاربت الخامسة بعد الظهر. وقبل انصرافي، طلب مني البكر تهيئة قائمة بأهم المشروعات الصناعية ومشاريع البلديات المدرجة في الخطة الاقتصادية لمختلف محافظات العراق، وأن أعود إلى مقابلته بعد يومين عند التاسعة مساءً.

غادرت القصر الجمهوري. لم تستطع كلمات البكر ومجاملاته أن تنسيني موقف عزت مصطفى، ولا الأسلوب الملتوي الذي لجأ إليه علي المثنو في نقل حديثي معه. كنت أعتقد، وبقيت أعتقد لفترة طويلة، أن من آمن بعقيدة حزب البعث، التي من أول مبادئها محاربة العشائرية والطائفية، لا يمكن أن ينجرف في دوامة التيارات العرقية والتحزبات المذهبية. كنت أقول لنفسي، دوماً، وأحاول إقناع غيري، بإصرار، بأن لا وجود لأية ممارسة طائفية في العراق، سرية كانت أم علنية.

كم كنت مخطئاً. فالتحزب الإقليمي كان ولم يزل قائماً، ولم تكن مبادئ الحزب إلاّ مجرد كلمات مسطّرة في منهاجه من دون أن تُترجَم إلى واقع، ومن دون أن تطبّق أو تنفّذ من قريب أو بعيد. فالنعرة الطائفية كانت ولم تزل موجودة، متخفية أحياناً وجلية أحياناً أخرى؛ تنمو وتترعرع متسترة بمختلف البراقع والأساليب، لتأخذ مجراها في الحياة العملية. ولدي الكثير من الشواهد على ذلك، لكنني سأكتفي بسرد حوادث ثلاث:

الحادثة الأولى

بعد مباشرتي بوزارة المالية بالوكالة، ونظراً إلى زخم العمل اليومي في تلك الوزارة، فقد اقترحت على مدير المالية العام ـ الدكتور عبد العال الصكبان ـ إعداد صيغة أمر وزاري أخوله بموجبه صلاحيات وكيل الوزارة مؤقتاً، ليستطيع تسيير

المعاملات اليومية، ولأتمكن من قضاء وقت أكبر في وزارة التخطيط. وكانت مسألة بسيطة وطبيعية، أن يُخوّل وزيرٌ مديرَ المالية العام، وهو الشخص الثاني بعد الوزير، بعضَ صلاحياته مؤقتاً. ولذا، أصدرت الأمر الوزاري بذلك.

في اليوم التالي لإصدار الأمر، اتصل بي صالح مهدي عماش ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ـ مستفسراً عن «هذا الصكبان» الذي عينته وكيلاً لوزارة المالية. أجبته قائلاً: أولاً، أنا لم أعين أحداً وكيلاً لوزارة المالية لأن التعيين في هذا المنصب يتطلب موافقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم جمهوري. ثانياً، إن الصكبان الذي يسأل عنه، هو الدكتور عبد العال الذي عرضت عليه القيادة منصب وزير المالية، وهو مدير المالية العام الذي يُعتبر الشخص الذي يلي الوزير في المنصب.

وعاد عماش قائلاً: ثمة إشاعات تقول إنك عينت الصكبان وكيلاً لوزارة المالية، وإن هذا الشخص معروف بميوله الرجعية والناصرية، وهو من أهالي الديوانية.

أجبته: لم أدقق في سجل ولادة الصكبان، ولكن أعرف جيداً ميوله القومية الناصرية.

وقبل أن أكمل حديثي قاطعني عماش قائلاً: في وزارة المالية شخص آخر هو الدكتور سعدي إبراهيم (مدير الميزانية العام)، أليس هو أحق بمنصب وكيل وزارة المالية.

كدت أفقد هدوئي، إذ كلما شرحت لعماش الفرق بين منح الصلاحيات وتعيين وكيل للوزارة، عاد إلى تأكيد مؤهلات سعدي إبراهيم العالية وميول الصكبان الناصرية، ومسقط رأسه في الديوانية. سألته في نهاية الحديث عما يريد فعلاً من وراء هذه المكالمة الهاتفية، فقال إنه يقترح، إما إلغاء الأمر الوزاري الذي كنت أصدرته، أو استبدال اسم الدكتور الصكبان بالدكتور سعدي إبراهيم «لحدوث خطأ مطبعي»!!

رفضت الاقتراح، وانتهت المكالمة الهاتفية.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن الدكتور سعدي إبراهيم كان زميلاً لعماش في مراحل الدراسة الثانوية، ويتحدران من مدينة واحدة، ويبدو أن صالح مهدي عماش نائب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، وعضو القيادة القطرية، وعضو القيادة القومية، وعضو مجلس قيادة الثورة، لم يكن يشغله من أمور الثورة في أيامها الأولى، سوى

الأمر الوزاري المؤقت الذي أصدرت، حيث رفع الأمر إلى أحمد حسن البكر الذي اقترح حلاً وسطاً بين عنادي وتطلعات عماش، تمثّل بعدم إلغاء الأمر الوزاري، على أن أباشر دوامي يومياً في وزارة المالية إلى حين مجيء الوزير الأصيل أمين عبد الكريم، لكي لا يمارس الصكبان صلاحيات وكيل الوزارة في التوقيع على المعاملات اليومية المتراكمة. فلا ينزعج الدكتور سعدي ولا يتعكر صفو مزاجه ومزاج «الرفيق» عماش!!

الحادثة الثانية

كان الدكتور رشيد الرفاعي ـ وزير النفط والمعادن ـ قد اقترح تعيين المهندس علي هادي الجابر نائباً لرئيس شركة النفط الوطنية. ويُعتبر الجابر من العناصر عالية الكفاءة في الحقل النفطي، وقد شغل مناصب مهمة في مؤسسات النفط وشركاته، لذلك اعتُبر قبوله بمنصب نائب رئيس شركة النفط الوطنية مكسباً للشركة إلى حد كبير.

لم يكن الجابر بعثياً في حين كان الدكتور الرفاعي من العناصر الحزبية المتقدمة في صفوف حزب البعث.

وفي أحد الأيام، كنت في اجتماع مصغر مع رئيس الجمهورية حضره وزير البلديات الدكتور غائب مولود مخلص ووزير الصناعة خالد مكي الهاشمي. وبعد انتهاء الاجتماع التفت البكر وسأل إن كان لدينا أمور أخرى نود بحثها، فانبرى الهاشمي قائلاً: سيادة الرئيس، هناك قضية أريد طرحها تتعلق بترشيح علي هادي الجابر لمنصب نائب رئيس شركة النفط الوطنية. إن وزير النفط رشيد الرفاعي قد اقترح الجابر ليس على أساس الكفاءة والخبرة، ولكن بسبب العلاقة الشخصية التي تربطهما. إن الجابر شعوبي وطائفي.

ضحك البكر وقال: لم يأت ترشيح الجابر من رشيد. إنه مرشح من قبل المكتب المهني للحزب نظراً إلى كفاءة الجابر واختصاصه وخبرته الطويلة. سكت الهاشمي برهة، ثم أعقب قائلاً: سيدي، المكتب المهني للحزب لم تُعرَض عليه أسماء متعددة ليختار من بينها. لقد اقتُرح رشيد الجابر، في حين أن هناك أشخاصاً آخرين مثل عدنان شريف التكريتي وهو بعثي ومخلص و...

توقف الهاشمي عن الكلام بعد أن قاطعه الرئيس قائلاً إنه سينظر في الموضوع.

خرجنا من مكتب البكر نحن الثلاثة، مخلص والهاشمي وأنا. توجهنا نحو الباب الخارجي للقصر بانتظار سياراتنا. اغتنمت فترة انتظارنا وقلت للهاشمي بأنه ليس من الصحيح، ونحن وزراء، أن نتدخل في شؤون وزارات أخرى في غياب الوزير المختص. قاطعني هنا الهاشمي قائلاً: دكتور، رشيد الرفاعي وعلي هادي الجابر من صنف واحد، بينما الدكتور عدنان شريف التكريتي من جماعتنا وبعثي، وغير طائفي!!

حتى تلك اللحظة لم أكن أعلم أن رشيد الرفاعي شيعي، ولم أكن أعرف علي هادي الجابر، وإن كنت قد سمعت عنه وعن كفاءته الكثير. وقد استغربت من خالد مكي الهاشمي، وهو البعثي العقائدي، أن يعتبر مناقشة تعيينات وزراء آخرين من الأمور التي يحق له مناقشتها في غياب الأشخاص المعنيين حتى وإن كانوا بعثيين وعقائديين مثله، وأن هذا «الحق» الذي مارسه الهاشمي في اجتماعنا مع رئيس الجمهورية هو حق يمارسه حتماً القياديون من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو القيادة القطرية.

مرت بضعة أيام، وتم تعيين علي هادي الجابر بمنصب نائب رئيس شركة النفط الوطنية. وحين عُين الدكتور سعدون حمادي رئيساً للشركة نفسها، أُطلق على الشركة لقب «حسينية» النفط الوطنية، بالرغم من أن سعدون حمادي كان أحد أعضاء القيادة القطرية والمجلس الوطني لقيادة الثورة عام ١٩٦٣، وكان لتعيينه رئيساً لشركة النفط قصة سأذكرها في ما بعد.

الحادثة الثالثة

استدعاني في ظهيرة أحد الأيام رئيس الجمهورية.

توجهت إلى القصر، وقيل لي إن الرئيس منشغل بتسلم أوراق اعتماد سفير إحدى الدول الأجنبية، وإنه سيقابلني بعد نصف ساعة، وأشير علي بالانتظار في مكتب حامد الجبوري، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية. دخلت المكتب فوجدت فيه وزيرين آخرين هما الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية، والفريق حماد شهاب التكريتي وزير الدفاع وعضو مجلس قيادة الثورة، ويبدو أن الجواري وشهاب كانا في حديث عن محافظات العراق. سمعت شهاب يقول

للجواري إن جميع سكان المنطقة التي تقع بين المحمودية وجنوب العراق هم «عجم»، ولا بد من التخلص منهم لتنقية الدم العربي العراقي.

استغربت كلام حماد شهاب وقلت له: فريق حماد، أنا من مدينة عين التمر التابعة لكربلاء، وحامد الجبوري من مدينة الحلة. فهل يعني أننا عجميان، أم أنك تقصد شيئاً آخر.

تردد شهاب في الإجابة، وتدخل هنا الجواري محاولاً «تصحيح» ما تفوه به شهاب.

بلغ بي الانزعاج حدَّ أني تناولت ورقة من مكتب حامد الجبوري وقررت تقديم استقالتي من الوزارة. كتبت استقالة من سطرين، وتوجهت إلى مكتب سكرتير رئيس الجمهورية بانتظار مقابلة البكر.

لم يطل انتظاري.

دخلت على الرئيس وعلى محياي مظاهر الامتعاض. بادرني الرئيس بالسؤال عن سبب امتعاضي، فأخبرته بما حصل، وقدمت إليه الاستقالة. قرأها الرئيس ثم ابتسم وأردف قائلاً: ألا تعرف حماد شهاب. إنه رجل بسيط لا يفهم من أمور السياسة شيئاً!!

ـ ولكنه يا سيادة الرئيس، عضو في مجلس قيادة الثورة. فإذا كان هذا منطق عضو في أعلى سلطة في البلد، فكيف يمكن للعراق أن يتقدم. ألا يعكس قول حماد شهاب اتجاهاً خطيراً لمسيرة الحكم.

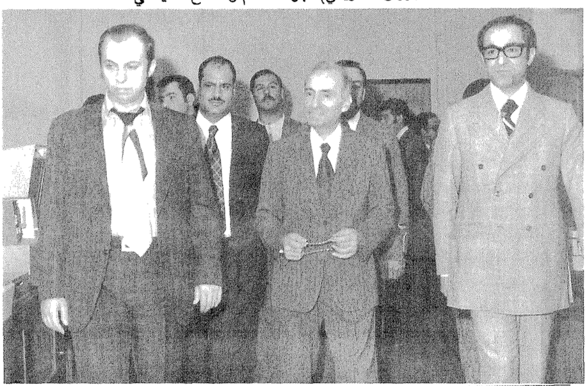
ضحك البكر، وقال: دكتور، لا يمثل حماد شهاب أي اتجاه. حماد حمار، ثم مزق الاستقالة.

هذه الحوادث الثلاث غيض من فيض الحوادث الكثيرة التي شهدتها. وهي لا تمثل في نظري اتجاهاً طائفياً صارخاً فحسب، بل تمثل الجهل والضحالة لدى بعض المستويات القيادية التي شاء القدر أن يمهِّد لها السبيل لحكم العراق.

بعد شهر تقريباً من تشكيل الوزارة، عاد أمين عبد الكريم إلى بغداد فاستقبلته في المطار. ومن هناك توجهنا معاً إلى القصر الجمهوري ليؤدي اليمين الدستورية، وليستلم مهام منصبه، وأستريح أنا من «القيل والقال».



وزارة التخطيط: من اليسار: عزت إبراهيم، قحطان لطفي علي، صدام حسين (ويظهر خلفه برزان التكريتي)، جواد هاشم وصلاح الشيخلي



ميشيل عفلق في وزارة التخطيط: من اليسار الدكتور الكيالي، حسن العامري وجواد هاشم



صدام حسين في زيارة إلى الجهاز المركزي للإحصاء، ويظهر في الصورة جواد هاشم، قحطان لطفي علي وصباح ميرزا مرافق صدام



صدام حسين في الجهاز المركزي للإحصاء، وفي الصورة جواد هاشم، صلاح الشيخلي، قحطان لطفي علي وعدد من موظفي الجهاز



بعد العودة من الاختطاف إلى إسرائيل: مرتضى سعيد عبد الباقي (وزير الخارجية) يستقبل جواد هاشم في مطار بغداد، وبدا على اليمين حامد حمادي وعلى اليسار الدكتور عامر خياط وحميد يونس.



أحمد حسن البكر يفتتح الحاسبة الالكترونية في وزارة التخطيط: من اليسار: قحطان لطفي علي جواد هاشم وصلاح الشيخلي



في حدائق سفارة الفاتيكان ببغداد: من اليسار: هشام الشاوي (وزير التعليم العالي)، السفير البابوي وجواد هاشم



زيارة الوفد الهندي إلى العراق للتوقيع على أول صفقة لاستيراد النفط العراقي المؤمَّم. الصورة في مطعم فاروق، وظهر فيها من اليسار D. P. Dhar مستشار رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي، جواد هاشم وفخري قدوري



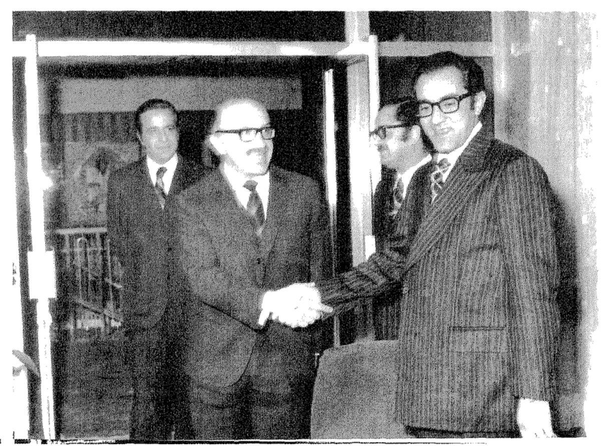
الجواهري في حديث مع جواد هاشم، شباط/فبراير ١٩٨٠ في مدينة أبو ظبي



زيارة كربلاء والنجف: من اليسار سادن الروضة الحيدرية جواد هاشم، قحطان لطفي علي ومحافظ كربلاء



جواد هاشم ووزير المالية الراحل الدكتور فوزي القيسي



زيارة كولبنكيان إلى وزارة التخطيط



منيف الزاز (الأمين العام المساعد لحزب البعث)، جواد هاشم، الدكتور عبد الوهاب الكيالي (عضو القيادة القومية) في زيارة إلى وزارة التخطيط



منيف الزاز وجواد هاشم



جواد هاشم وديفيد روكفلير، وعلى اليمين يقف نميرقيردار



جواد هاشم وديفيد روكفلير

VII

زيارة كربلاء والنجف

جرت العادة في العراق بقيام الوزراء بزيارات متكررة إلى المحافظات المختلفة، تسبقهم كاميرات التصوير ومراسل وكالة الأنباء لينشر الخبر على الجمهور المسكين، دلالةً على اهتمام المسؤولين بشؤون الشعب ومطالبه العادلة. وهذه عادة تلازم حكام العراق، وربما حكام بعض الدول العربية والنامية، وقد استشرت بشكل غير معقول منذ عام ١٩٦٨، إذ إنها لم تشمل زيارات الوزراء فحسب، بل امتدت كذلك إلى أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة والكوادر الحزبية، المتقدمة منها والمتأخرة.

وقد جرت العادة أيضاً، أنه بعد أي تغيير حكومي، أو انقلاب عسكري، أو ثورة جماهيرية، أن يسارع الحكام بإرسال مندوبين عنهم لزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، وأحياناً الكاظمية، مروراً بمرقد الإمام أبي حنيفة. كذلك جرت العادة، أن يحاول حكام العراق وصل شجرة عائلاتهم، بشكل أو بآخر، بسلالة النبي محمد من خلال أئمة الشيعة، وكأنهم يشعرون بعقدة ذنب كبيرة لا يمكن القضاء عليها وإراحة ضمائرهم منها إلا إذا رجع نسبهم إلى الإمام علي وذريته من الحسن والحسين والعباس، وأحيانا إلى الإمام موسى بن جعفر. ومن الغريب، أو الطريف، أن كل حاكم، ملكاً كان أم رئيساً للجمهورية، يجد كتّاباً ومؤرخين (من غير العراقيين غالبا) لكتابة الكتب والروايات حول نسبه وشجرة عائلته. ليس هذا فحسب، بل إن كل الحكومات العراقية ـ في أيامها الأولى بشكل خاص ـ تحاول كسب رضى رجال الدين الشيعة، فيبعث الملك أو رئيس الدولة بمندوبيه من الوزراء إلى كربلاء

والنجف، ويستدعي العلماء لمقابلته، ويأمر بترميم العتبات المقدسة، ويستعيد ذكرى استشهاد الحسين كل عام، ويوعز بنقل بعض المآتم والمناسبات الدينية التي يتمسك بها الشيعة، في الإذاعة والتلفزيون، تأكيداً على إيمان رئيس الدولة وابتعاده عن الممارسات الطائفية في أجهزة العمل الحكومي.

وفي هذا الاطار، قررت القيادة، بعد شهر من تشكيل حكومة ٣٠ تموز/يوليو، ضرورة قيامي ووزير الاصلاح الزراعي جاسم العزاوي، بزيارة إلى كربلاء والنجف والحلة، ولقاء المرجع الشيعي السيد محسن الحكيم.

توجهت والعزاوي إلى مدينة كربلاء، واستقبلنا عند مشارفها محافظها عبد الوهاب القره غولي، وأخبرنا أن برنامج الزيارة سيشمل أولاً زيارة مرقد الإمام الحسين، ثم مرقد أخيه العباس، ثم الالتقاء ببعض أعيان المدينة ووجهائها في مكتب المحافظ.

وعلى الرغم من أنني عشت في كربلاء بضع سنوات، غير أنني لم أزر فيها المراقد الدينية كثيراً. لذا، لم تكن لدي خبرة سابقة بمراسم الزيارة ولا بالأدعية التي تُقرأ هناك تيمناً وتوسلاً. وقد أخبرت المحافظ بذلك منعا للإحراج الذي قد أقع فيه عند أداء مراسم الزيارة، فاقترح أن يقوم أحد رجال الدين بتلاوة الأدعية، ونقوم نحن بترديدها من بعده، جملةً جملة.

وصلنا إلى مرقد الإمام الحسين، العزاوي وأنا والمحافظ ومديرا الشرطة والأمن وحشد آخر كبير من كبار موظفي المحافظة. جو يلفه نوع من الرهبة والخشوع، ولا يخلو أيضاً من ضوضاء الزائرين الآخرين. كل واحد منهم يتمتم بالدعاء والتوسل إلى اللّه والى الإمام الراقد بالضريح، لكي يتوسط له عند اللّه ليفرّج عنه همومه ويحل مشكلته بأسرع وقت ممكن!!

بدأ رجل الدين المرافق لنا بقراءة الأدعية، ونحن نتلوها بعده. ولم تأخذ هذه المراسم أكثر من نصف ساعة، توجهنا بعدها إلى مرقد الإمام العباس، واستقبلنا سادن الروضة العباسية الذي تولى بنفسه قراءة الأدعية، ونحن نردد ما يقول. مرت نصف ساعة والرجل مستمر في قراءة أدعيته. ثم مرت دقائق عشر أخرى، والمراسم مستمرة. ولما طال هذا البروتوكول، قلت لنفسي لعل «أدعية» العباس التي طال أمد

قراءتها تختلف بطبيعتها عن «أدعية» زيارة الحسين، بالرغم من أن الحسين يكبر أخاه العباس سناً ومكانةً. وعند خروجنا، سألت محافظ كربلاء عن سبب هذا «التمييز» في مراسم الزيارة، ولماذا كان الوقت أطول لدى العباس في حين أن السرعة الإملائية لرجل الدين في مرقد الحسين ورجل الدين في مرقد العباس كانت واحدة. أجابني المحافظ مبتسماً: إن الزيارة عند الحسين كانت خاصة بالمسلمين السنة لأننا كنا نظن أن الوزير جاسم العزاوي سنيّ. وعندما قيل لنا إنه مسلم شيعي، آثرنا أن نجعل زيارتكم إلى الإمام العباس زيارة كاملة تتضمن كافة الأدعية والصلوات بدون اختصار!!

بعد لقائنا أعضاء غرفة تجارة كربلاء وأعيان المدينة وكبار موظفي المحافظة، غادرنا كربلاء بمعية المحافظ لزيارة مدينة النجف. وصلنا إلى النجف ظهراً، وتوجهنا فوراً إلى زيارة مرقد الإمام علي، كما تقضي بذلك الأصول في مثل هذه الزيارات الرسمية. كانت مراسم الزيارة وأدعيتها كاملة، فاستغرقت وقتاً أطول من الذي قضيناه عند الإمامين الحسين والعباس!!

قمنا بعد ذلك نحن الثلاثة، العزاوي، ومحافظ كربلاء وأنا، بزيارة السيد محسن الحكيم، المرجع الديني الشيعي الأعلى في ذلك الوقت، للوقوف على طلباته ومقترحاته. كان مسكنه بسيطاً جداً، ومتواضعا، يعكس معالم الزهد والتقشف إلى حد كبير. جلسنا على الأرض التي افترشها بالحصائر، نتحدث إلى هذه الشخصية الهادئة والمتواضعة. نقلت إليه تحيات رئيس الجمهورية وشكره للموقف الذي وقفه في الدفاع عن البعثيين عام ١٩٦٤ عندما طلب عبد السلام محمد عارف من الحكيم إصدار فتوى يعلن فيها كفر البعثيين وإلحادهم. استفسرت من السيد الحكيم عما إذا كانت لديه أية طلبات يطلب مني عرضها على رئيس الجمهورية، فرد بأن ليس له أي طلب سوى إسداء النصح لنا بضرورة التمسك بتعاليم الدين الحنيف والعفو عن السجناء السياسيين، وأن رجاءه الوحيد هو الإفراج عن رئيس الوزراء السابق طاهر يحيى التكريتي، والعفو عما سلف.

بعد هذا اللقاء، توجهنا إلى مبنى قائمقامية النجف حيث كان في انتظارنا جمع غفير من تجار المدينة وكبار موظفي القائمقامية. ألقيت في الحاضرين كلمة موجزة شاكراً لهم حسن ضيافتهم واستقبالهم، ومؤكداً حرص الحكومة الجديدة على

الإسراع في بناء الطرق والمشاريع، إلى غير ذلك من الكلام «الإنشائي» المعهود. ثم تحدث جاسم العزاوي عن المشاريع الزراعية والإصلاح الزراعي وعن «الخير القادم» و«البركة المتسارعة». وأعتقد أن كلامي وكلام العزاوي لم يجدا أي أذن صاغية لدى الحاضرين، إذ عندما فتحنا باب المناقشة، انبرى شاب من بين الحاضرين ليقول: يا معالي الوزيرين، كلامكما جميل وجيد، ووعود الحكومة جيدة وممتازة، ولكن دعوني أقُل لكما كلمة صريحة: إن أهالي النجف قد سمعوا مثل هذا الكلام من مختلف الحكومات السابقة. لقد سمعنا وعوداً معسولة عن مشاريع عريضة وطويلة، ولكن منذ عام ١٩٦٣ وحتى اليوم لم تفِ الحكومة بوعودها. فجامعة الكوفة لم تزل قيد الدراسة، ومعمل تجميع السيارات لم يغادر ردهات وزارة الصناعة، ومشروع الطريق البري بين النجف والسعودية لا زال في مراحل التخطيط الأولية في وزارة الأشغال منذ عام ١٩٥٦.

أحرجني هذا الشاب، إذ لم أكن قد سمعت شخصياً بجامعة الكوفة أو معمل السيارات أو الطريق البري، ولم اكن قد أعددت واجبي «اليومي» في وزارة التخطيط استعداداً لهذه الزيارة، فجاء جوابي مرتبكاً، ووعدت بأنني سأنظر فوراً بعد عودتي بطلبات أهل النجف وسأنقل تحياتهم ورغباتهم إلى القيادة.

غادرنا النجف عائدين إلى بغداد. وفي الطريق قلت لزميلي جاسم العزاوي إنني سوف لا أزور أية محافظة أو مدينة بعد اليوم إلا بعد تحضير كامل ودراسة شاملة عن كل محافظة ومشاريعها.

التقرير الذي أزعج البكر

اتصل بي أحمد حسن البكر، بعد أسبوع من عودتي من زيارة كربلاء والنجف، وطلب مني القيام بزيارة إلى مدينة الحلة لدراسة أوضاعها وتقديم تقرير مفصَّل له عن احتياجاتها بأقصى سرعة ممكنة.

قبل أن أبدأ بالزيارة، عقدت اجتماعاً مع رؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط لوضع برنامج لزيارة جميع المحافظات العراقية مبتدئين بالحلة، وطلبت منهم إعداد خلاصة عن الوضع العام لكل محافظة مع قائمة تفصيلية بالمشاريع الاقتصادية المزمع البدء بها في كل واحدة منها. وبعد أيام قليلة، اتجهت إلى زيارة مدينة الحلة،

يرافقني بعض المدراء العامين من وزارة التخطيط، وفي جعبتنا التقارير اللازمة عن مشاريع تلك المدينة.

قضينا يوماً كاملاً تفقدنا خلاله المدينة وتحدثنا مع محافظها وكبار موظفيها وأعضاء غرفة تجارتها، وجمعنا آراءهم وطلباتهم. وفي اليوم التالي، توجهنا إلى مدينة الرمادي وقضينا فيها يوماً كاملاً التقينا خلاله بالمحافظ والتجار وتفقدنا المشاريع وعدنا إلى بغداد.

بدأت في إعداد تقريري لرئيس الجمهورية. قررت إعداد ثلاثة تقارير حتى لا يضيع جهدنا هباءً: الأول عن كربلاء والنجف، والثاني عن الحلة، والثالث عن الفلوجة والرمادي. أرسلت التقارير الثلاثة إلى أحمد حسن البكر. ومر أسبوع، ثم أسبوع آخر، ثم ثلاثة أسابيع، فأسبوع رابع، من دون أن أسمع أي رد فعل من البكر، ومن دون أن يتصل بي البكر كعادته كل يوم للاستفسار عن هذا المشروع أو تلك القضية. اتصلت برئيس ديوان رئاسة الجمهورية يحيى ياسين، أطلب منه تحديد موعد لمقابلة الرئيس. مر أسبوع آخر من دون أن يُحدِّد موعداً. وبعد خمسة أسابيع تقريباً، عقد مجلس التخطيط اجتماعاً، وكان صالح مهدي عماش هو الذي يترأس اجتماعات مجلس التخطيط نيابة عن البكر. أخبرت عماش بموضوع التقارير الثلاثة وعما اذا كان يرغب عرضها على مجلس التخطيط. التفت إليَّ عماش مقترحاً تأجيل موضوع التقارير إلى حين بحثها مع البكر.

ـ ولكن التقارير مع الرئيس منذ أسابيع، وهو الذي أوعز بإعدادها، فلماذا التأخير؟

هنا همس عماش في أذني قائلاً إن الرئيس ممتعض بعض الشيء من فحوى تقريريَّ عن كربلاء والحلة لاحتوائهما على «روح طائفية». دُهشت لهذا الكلام البائس: وماذا عن تقريري عن مدينة الرمادي؟ إنه مشابه تماماً لتقريرَي الحلة وكربلاء. إن التقارير الثلاثة لم تتضمن سوى «مقترحات» محدَّدة، ولم تكتنفها أي «روح» سوى طلبات المحافظين المعينين من قبل مجلس قيادة الثورة من بين صفوف الكادر الحزبي المتقدم، باستثناء محافظ كربلاء عبد الوهاب القره غولي الذي عُيِّن لزمالته للبكر.

حاول عماش تبرير موقف البكر والقول بأن «الشايب»* يحبك ويحترمك كثيراً ولا يريدك أن تقع في متاهات طلبات المحافظات، التي قد تُفسَّر بأن الحكومة قد أهملت المناطق الشيعية.

ـ عجيب!! من هي الحكومة؟ ألست أنا وأنت يا أبا هدى من أعضائها؟ أم أنكم تعتبرون الحكومة مقتصرة على مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء فقط؟ إضافة إلى ذلك، فنحن حكومة جديدة لم يمض على تسلمها السلطة سوى أسابيع معدودة، فإذا كان هنالك إهمال لبعض المحافظات كما أشرت إليه في تقاريري، فإن اللوم يقع على الحكومات التي سبقتنا.

ألست أنت يا أبا هدى، الذي أشرت في الجلسة السابقة لمجلس التخطيط إلى سوء التوزيع الجغرافي لمشاريع الخطة الاقتصادية. وكيف تفسر لي مثلاً بناء معمل لتكرير السكر الخام في مدينة الموصل في أقصى شمال العراق، في الوقت الذي يستورد السكر الخام عن طريق ميناء البصرة. ألم يكن منطقياً إقامة ذلك المعمل في البصرة أو العمارة لنوفر على أنفسنا نفقات النقل من الجنوب إلى الشمال وبالعكس!!

* كانت كلمة «الشايب» تُطلَق على البكر باعتباره أكبر أعضاء القيادة سناً، بينما كان نائبه عماش يُكنّى باسم ابنته الكبرى «هدى».

VIII

بين باريس ولندن
و...
مقاطعة البضائع الأمريكية

باريس

اتصل بي وزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي (وكان عضواً في مجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، ليخبرني أن دعوة ستوجّه إلي لزيارة فرنسا، مؤكداً ضرورة قبول الدعوة والسفر إلى باريس لتسليم رسالة إلى الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك.

كانت العلاقات العراقية ـ الفرنسية جيدة، وقد سبق لرئيس الجمهورية السابق عبد الرحمن عارف أن زار فرنسا على رأس وفد كبير ووقع عدداً من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين. وقد ارتأى مجلس قيادة الثورة لكي تستمر تلك العلاقات وتتوطد، ضرورة إرسال وفد على مستوى عال إلى فرنسا. وقد أثبتت الأيام أن الاتجاه الذي أقره مجلس قيادة الثورة في توطيد العلاقات مع فرنسا، قد أثمر بشكل جيد، سواءً بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢، أو أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

بعد أيام من مكالمة عبد الكريم الشيخلي، زارني السفير الفرنسي ببغداد، ووجه إلي الدعوة لزيارة فرنسا بأقرب فرصة.

بعدها، تم تشكيل وفد رسمي برئاستي وعضوية كل من:

ـ خالد مكي الهاشمي، وزير الصناعة؛

ـ العقيد شفيق الدراجي، أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة؛

ـ المهندس صباح كجه جي، المدير العام للدائرة الصناعية في وزارة التخطيط؛

ـ المهندس عبد الوهاب باباجان، المدير العام لدائرة التصميم والإنشاء الصناعي في وزارة الصناعة.

غادرت والوفد المرافق لي بغداد، في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، حاملاً رسالة خطية من أحمد حسن البكر إلى الجنرال ديغول. وفي مساء اليوم التالي لوصولي، اصطحبني القائم بالأعمال العراقي في سفارتنا بباريس لمقابلة وزير الخارجية الفرنسي، وتسليم الرسالة إليه نظراً لتوعك صحة ديغول وإصابته بالانفلونزا. دامت المقابلة زهاء الساعة، شرحت خلالها للوزير موقف الحكومة العراقية الجديد من فرنسا ورغبتها الأكيدة في استمرار التعاون وتوطيد العلاقات وزيادة التبادل التجاري والثقافي بين البلدين. وقد أكدت للوزير الفرنسي أن العراق يرغب في تسوية جميع المشكلات المالية المعلّقة بين الحكومة العراقية والشركات الفرنسية التي قامت بتنفيذ بعض المشاريع في العراق، وهي مشاكل مالية كان العراق يماطل في تسويتها ويمتنع عن دفع مستحقات المقاولين، لأسباب «فنية» من دون أن يضع في اعتباره الآثار السياسية التي قد تنجم عن مثل هذه الحالات. وكما سيتضح في ما بعد، فإن هذه المشاكل قد سُويت عام ١٩٧٢ بعد الزيارة التي قام بها صدام حسين إلى فرنسا، وخُولتُ التفاوض بشأنها مع جيسكار ديستان الذي كان وزيراً للمالية آنذاك.

عندما انتهت المقابلة مع الوزير الفرنسي، همَّ بالوقوف لمصافحتي. ويبدو أنه قد ضغط على مسند الكرسي الذي كان يجلس عليه بشكل عنيف أدى إلى كسره وسقط الوزير على الأرض. وقبل وصوله إلى الأرض ارتطمت جبهته بحافة مكتبه ارتطاماً شج رأسه، وسال الدم على الرسالة التي حملتها إليه. اعتدل الوزير الفرنسي وقال معلقاً: سأخبر ديغول بحقيقة الدم الذي سال على الرسالة، وأنه دم فرنسي، ولا دخل للعراق به.

ذهبت إلى الفندق الذي استضافتنا الحكومة الفرنسية فيه، والتقيت بعضوي الوفد

خالد مكي الهاشمي وشفيق الدراجي. كانت الساعة قد قاربت التاسعة مساءً، فقررنا التجول بعض الوقت في شوارع باريس، حيث اتجهنا إلى مقهى قريب مطل على شارع الشانزليزيه. جلسنا هناك نتجاذب أطراف الحديث. ثم غادرنا المقهى بعد ساعتين، عائدين إلى الفندق.

في شارع خلفي قرب الفندق، كانت هناك سيارة صغيرة تقف على جانب الطريق. في داخلها شاب وشابة يتبادلان القبل الحارة. وقف خالد مكي الهاشمي متفرجاً على هذا المشهد معلقاً بأنه لو حصل مثل ذلك في بغداد لقامت القيامة وكُتبت التقارير الحزبية، ولذهب الشاب في «ستين داهية». وما إن أكمل الهاشمي كلامه حتى التفت الشاب إلينا، وتفوه بعبارات فرنسية لم نفهمها. وحسبنا أن الشاب يؤنبنا على وقوفنا للتفرج عليه وعلى الفاتنة الحسناء بجواره. مشينا بضع خطوات، غير أن الشاب خرج من سيارته، وبلغة الإشارات فهمنا منه أن السيارة عاطلة من شدة البرد ويريدنا أن ندفعها إلى الأمام. استجبنا لطلبه وطلب الحسناء وقمنا نحن الثلاثة بدفع السيارة مسافة ليست بالقصيرة، والشاب يحاول تشغيلها بيد، ويحتضن رفيقته الحسناء باليد الأخرى. وهنا علق شفيق الدراجي قائلا: «هل يعلم هذا الشاب اللعين أن ثلاثة من كبار رجال الدولة العراقية يدفعون سيارته؟» فأجابه الهاشمي: «واللَّهَ لو كان يعلم أن البعثيين هم الذين يدفعون السيارة لتركها وهرب ليسلم على حاله وفتاته». على أية حال، قبل أن يقف الشاب على هوية «الدافعين» اشتغلت سيارته، وذهب مسرعاً محتضناً شقراءه.

لندن

قضينا في باريس بضعة أيام، تسلمنا خلالها برقية من وزارة الخارجية في بغداد تطلب منا التوجه إلى لندن تلبية لدعوة عاجلة إلينا من الحكومة البريطانية. لم يكن لدي علم مسبق بالدعوة، ولم يكن وزير الخارجية قد أخبرني بها، أو على الأقل لم أكن أنا أعلم بها. اتصلت بسفيرنا في لندن كاظم الخلف مستفسراً عن طبيعة هذه الدعوة، والداعي إليها، فكان الجواب أنها دعوة عاجلة من وزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت.

وصلنا إلى لندن في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر واستضافتنا الحكومة البريطانية في

فندق السافوي. أخبرني السفير الخلف مساء يوم وصولنا، أن الزيارة تأتي بناءً على طلب من الحكومة البريطانية ورغبتها في لقاء المسؤولين الجدد في العراق. تضمن برنامج الزيارة اجتماعاً بوزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت (من حزب العمال) ولقاءات أخرى مع ممثلي شركة نفط العراق (البريطانية). وعند العاشرة من صباح اليوم التالي لوصولنا، ذهبت وخالد مكي الهاشمي وشفيق الدراجي، يرافقنا السيد كاظم الخلف، إلى وزارة الخارجية البريطانية. استقبلنا الوزير بمكتبة ورحب بنا. ويبدو أنه كان على إلمام لا بأس به عن أعضاء الوفد، ماضيهم حاضرهم، وربما عن مستقبلهم أيضاً، غير أنه لم يشر إلى ذلك، إذ اقتصرت عباراته على الماضي والحاضر فقط.

تحدث وزير الخارجية البريطاني عن العلاقات العراقية ـ البريطانية، ورغبة حكومة «صاحبة الجلالة» بتوطيدها ومعالجة ما اعتراها من فتور. وأشار من طرف خفي إلى ضرورة سد الثغرات التي أحدثها حكم عبد الكريم قاسم. وتحدث بإسهاب، وبمعرفة تامة، عن القانون رقم ٨٠ الذي كان قد صدر أيام قاسم، وهو القانون الذي تمت بموجبه سيطرة الحكومة العراقية على معظم الأراضي التي كانت تحت سيطرة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق.

وقبل أن نختتم اجتماعنا، التفت الوزير البريطاني وتساءل عما إذا كان لدينا تعليق أو ملاحظة نود إبداءها لينقلها إلى رئيس حكومته. أجبته بأنني كرئيس للوفد ليست لدي ملاحظات محددة، ووعدته بأنني سأنقل الملاحظات والرغبات التي أبداها إلى رئيس الجمهورية العراقية، مؤكداً له أن العراق يريد، بدوره، فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين.

انبرى هنا خالد مكي الهاشمي ليقول للوزير البريطاني، إن لديه احتجاجاً يود أن يسجله، يتعلق بالموسوعة البريطانية للمعارف **الإنسكلوبيديا** وما ورد فيها حول الأكراد في العراق وعن زعيم الحركة الكردية الملا مصطفى البرزاني ومطامح الأكراد في إقامة وطن قومي لهم امتداداً لجمهورية مهاباد، ولأنهم ـ أي الأكراد ـ يشكلون نسبة لا يستهان بها من سكان العراق. واستمر الهاشمي في القول إن ما ورد في الموسوعة البريطانية من وصف البرزاني بأنه زعيم ثائر، إنما هو انحياز للحركة الكردية وموقف معاد للعراق!!

وبكل برود، أجاب الوزير البريطاني موضحاً: «إن **الإنسكلوبيديا** البريطانية، إنما هي موسوعة معارف ومعرفة، وليس للحكومة البريطانية سلطة في حذف أو إضافة معلومات للمؤلفات التي تصدر. فبريطانيا بلد ديموقراطي، وتمسكنا بالمبادئ الديموقراطية لا يسمح لنا أبداً بإملاء رغبة الحكومة على دُور النشر ومؤسساتها». .

لم يقتنع الهاشمي بما قاله مايكل ستيوارت، إذ قاطعه قائلاً: «ألا تستطيع الحكومة البريطانية، أو حتى وزير الإعلام البريطاني، تصحيح ما ورد في **الإنسكلوبيديا** حول الحركة الكردية؟»

أجابه الوزير البريطاني: «كلا، لا نستطيع التدخل في شؤون مؤسسة عريقة مثل المؤسسة التي تتولى إعداد **الإنسكلوبيديا**، ولا أية مؤسسة أخرى. ثم ليس في بريطانيا وزارة للإعلام كما هو الحال في بلدان أخرى مثل بلدكم. الإعلام في بريطانيا هو الرقيب على الحكومة، ووسائله من إذاعة وتلفزيون وصحافة، هي لسان المجتمع، وليس الحكومة».

«هذا أمر عجيب!!» جاء تعليق الهاشمي باللغة العربية. وهنا تدخل السفير كاظم الخلف بلباقته الدبلوماسية، وأنقذنا من ورطة كاد خالد الهاشمي يُوقعنا فيها.

انتهت المقابلة. غادرنا مكتب الوزير متجهين إلى سياراتنا، والهاشمي يتساءل، ويلح على كاظم الخلف بتساؤله عما إذا كان صحيحاً أن الحكومة البريطانية ـ بكل جبروتها وقوتها الاستعمارية ـ لا تستطيع تغيير ما هو مذكور في **الإنسكلوبيديا** نزولاً عند رغبة الثورة والحزب القائد!!

وللحقيقة، أقول إن خالد مكي الهاشمي ـ وهو ضابط ركن ـ شخص يتسم بطيبة القلب التي تصل أحياناً إلى حد السذاجة: طيبة مقترنة بنفاد الصبر، وآنية في المزاج تحتاج من الطرف المقابل إلى الكثير من الصبر والدبلوماسية.

في عصر اليوم نفسه، كان ممثل شركة نفط العراق (البريطانية)، قد طلب الاجتماع بي منفرداً لبحث العلاقات بين الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة في العراق. لم يكن لدي أي علم مسبَق بما سيدور في الاجتماع، ولم تكن لدي تعليمات محدَّدة من حكومتي. لهذا، فقد اقترحت أن يضم الاجتماع كلاً من خالد

مكي الهاشمي وشفيق الدراجي والسفير كاظم الخلف، واقترحت على زملائي في الوفد العراقي أن نعقد اجتماعاً مسبقاً في ما بيننا لننسق الحديث والاتفاق على كيفية المناقشة في حالة طرح ممثل الشركة أموراً تخرج عن نطاق اختصاصنا، أو الخوض في نقاط محددة لم نكن نحن مهيَّئين لمناقشتها. واقترحت أيضاً أن أقوم أنا بإدارة الاجتماع والتحدث باسم الوفد العراقي، ورجوت الهاشمي أن يكون حديثه باللغة العربية، ثم يقوم السفير بترجمته إلى الإنكليزية نظراً إلى عدم تمكن الهاشمي من اللغة الإنكليزية بعكس شفيق الدراجي.

كان هدفي من هذا الاقتراح، إعطاء فرصة للسفير العراقي لتدارك ما قد يوقعنا به الهاشمي من إحراج لو أراد طرح أمور جانبية كما فعل مع وزير الخارجية البريطاني. أيدني شفيق الدراجي، ولم يوافق الهاشمي في بادئ الأمر مقترحاً إرسال برقية إلى بغداد لبيان الرأي وإصدار التعليمات المحددة. وطبيعي أن اقتراح إرسال برقية إلى بغداد، لم يكن بالشيء العملي لعدة أسباب، أهمها فرق الوقت بين لندن وبغداد، ثم من الذي يضمن وصول التعليمات والتوجيهات في اليوم نفسه، فهذا أمر يتطلب اجتماع القيادة وفنيي وزارة النفط، إلى غير ذلك من عناصر التهيئة والإعداد. وبعد جهد ونقاش، اقترح الهاشمي أن نتحدث جميعاً باللغة العربية ويقوم السفير بترجمة كلامنا.

أقنعنا الهاشمي بأن اللقاء مع ممثل شركات النفط ليس اجتماعاً رسمياً بين رؤساء دول بحيث يقتضي البرتوكول أن يتحدث كل بلغته، وأنه مجرد مسألة بسيطة، ولقاء مجاملة، أو استطلاع لا أكثر. فلا نحن سنفاوض شركة النفط، ولا الشركة ستدخل بمفاوضات معنا. وكان اعتقادي أن ممثل الشركة يريد أن يطّلع بصورة عامة على موقفنا مستقبلاً من العلاقة بين الشركة والحكومة العراقية. لذلك، رجوت الوفد أن نتجنب التعقيد وتضخيم الأمور. وهكذا كان.

التقينا ممثل الشركة وتحدثنا بشكل عام، وأشبعناه كلاماً عقائدياً حول الاستعمار وتطلعات الشعوب النامية نحو التحرر والاستقلال من نير الشركات الاحتكارية!! إلى الحد الذي اعتقدنا فيه أن ممثل الشركة سيغادر الاجتماع وهو متعاطف مع عقيدتنا في النضال من أجل التقدم والرخاء!!

كيف قاطعنا البضائع الأمريكية!

بعد عودتنا من باريس ولندن، قدمت تقريراً إلى رئيس الجمهورية حول الزيارة ونتائجها، مبيّناً بعض المقترحات العملية لزيادة التعاون بين العراق وفرنسا وبريطانيا، مع التأكيد على ضرورة توطيد العلاقات العراقية ـ الفرنسية وفتح أبواب التجارة مع باريس.

بعد أسبوع تقريباً من إرسال التقرير إلى أحمد حسن البكر، استدعاني إلى مقابلته في القصر الجمهوري على أن يكون اللقاء بعد التاسعة مساءً. ذهبت إلى القصر، وجلسنا أنا والبكر، بمفردنا، فأبدى اهتماماً بمقترحاتي حول العلاقات العراقية ـ الفرنسية والتي كان من ضمنها ضرورة الإسراع في حل المشاكل المالية المعلَّقة مع بعض الشركات الفرنسية. ثم سكت البكر برهة، وعاد يتصفح التقرير الذي رفعته إليه. خلع نظارته، والتفت إلي قائلاً:

ـ نريد منك أنا وصدام حسين أن تدرس موضوعا آخر هو: كيف نلغي المقاطعة التجارية مع أمريكا من دون أن يُحدث هذا الإلغاء أي رد فعل سلبي في صفوف الحزب. فأنت تعرف أن أكثر البعثيين شبان متحمسون، ولا يفهمون من أمور السياسة الدولية شيئاً. أريد أن ألغي المقاطعة بشكل هادئ. هل لديك مقترحات؟

كان الطلب مفاجئاً. لم أستطع تقديم مقترحات آنية له، ثم إن الأمر يعود إلى وزير الاقتصاد وليس إلى وزير التخطيط. وعندما أبديت له هذه الملاحظة، ضحك البكر وقال: التخطيط هو تخطيط البلد. اذهب وخطط لهذا الأمر وقدم إلي تقريراً حول المقاطعة من دون أن تخبر به أحداً. اكتبه بخط يدك، ولا حاجة إلى طباعته.

بعد يومين أو ثلاثة، قدمت إلى البكر تقريراً ـ بخط اليد ـ أقترح فيه إصدار «تعليمات» من لجنة التموين العليا (التي أصبحت في ما بعد مجلس تنظيم التجارة) نلغي بموجبها مقاطعة البضائع الأمريكية. ومن أجل ألا تُحدث تلك التعليمات بلبلة عقائدية في صفوف الحزب ونُتهم بالعمالة والخيانة والجاسوسية، فقد اقترحت أن يكون نص التعليمات كآلاتي:

بناء على مقتضيات المصلحة العامة، ونظراً إلى استمرار أمريكا في

سياستها العدوانية ضد مطامح الأمة العربية، فقد قررت لجنة التموين العليا ما يلي:

١ ـ استمرار مقاطعة البضائع الأمريكية.

٢ ـ يُستثنى من أحكام الفقرة (١) أعلاه البنود من كذا إلى كذا من بنود تصنيف التجارة الدولية.

والواقع أن الفقرة (٢) من التعليمات استثنت ما يقارب ٩٠ ٪ من البضائع الأمريكية من أحكام المقاطعة.

صدرت التعليمات بتوقيع وزير الاقتصاد، وبقي الكادر الحزبي معتقداً أن مقاطعة أمريكا وبضائعها مستمرة!

IX

جمال عبد الناصر... والبعث

لم تكن علاقات حزب البعث بجمال عبد الناصر، علاقات يمكن وصفها بالحسنة، حيث كان البعث العراقي يعتقد أن عبد الناصر هو الذي ساهم في إزاحته عن الحكم عام ١٩٦٤ مستغلاً الخلافات الداخلية التي حدثت في صفوف القيادة آنذاك.

ولم يكن عبد الناصر ـ هو الآخر ـ يأمن جانب البعثيين، وبشكل خاص بعد عام ١٩٦٣، وفشل ميثاق الوحدة الذي وقعه معه أحمد حسن البكر في ١٧ إبريل (نيسان) عام ١٩٦٣.

ومنذ عام ١٩٦٣، وأجهزة الإعلام المصرية توجِّه الاتهامات المختلفة إلى قيادة البعث العراقي، وبالأخص شخص البكر. لهذا، تجنّب البعث عند استلامه الحكم في العراق عام ١٩٦٨، الاصطدام مع مصر، وراقب نشاطات السفارة المصرية في بغداد بشكل مستمر.

وكنت ألاحظ على البكر، مظاهر عدم الارتياح كلما ورد اسم عبد الناصر. ومع ذلك، فإنه كان يريد الوقوف على نواياه. ولهذا، اقترح علي، في أحد لقاءاتنا المسائية، افتعال سفرة رسمية إلى مصر، ومقابلة عبد الناصر لتقييم موقفه من العراق، ومن البكر شخصياً.

وفي تموز/يوليو ١٩٦٩، اقترح البكر قيامي بزيارة رسمية إلى القاهرة بحجة استقدام بعض الخبراء والفنيين المصريين للعمل في وزارة التخطيط وفي الجهاز المركزي للإحصاء، وأن أحاول تحت ستار هذه الحجة، مقابلة عبد الناصر للوقوف على رأيه من الحكم الجديد في بغداد.

تم ترتيب الزيارة بدعوة وُجهت إليَّ من وزير التخطيط المصري آنذاك الدكتور سيد جاب الله. سافرت يوم الأربعاء ٢٠ آب/أغسطس ١٩٦٩، وفي ذهني ثلاثة مواضيع أبحثها مع المسؤولين المصريين؛ أولها التعاقد مع خبراء في المجالات الاقتصادية والإحصائية، وثانيها الاتفاق مع معهد التخطيط القومي لتدريب بعض موظفي وزارتنا، وثالثاً مقابلة عبد الناصر.

إن شهر آب/أغسطس هو شهر الإجازات في مصر، حيث تنتقل الحكومة تقريباً من القاهرة إلى الإسكندرية. وكان عبد الناصر وقتها في الإسكندرية، في منزله الرسمي في منطقة المعمورة. التقيت في اليوم التالي لوصولي إلى القاهرة، برئيس الجهاز المركزي للإحصاء اللواء جمال عسكر، وبحثت معه حاجتنا إلى بعض الخبراء المتخصصين في الإحصاء، وذكرت له اسماً معيناً بالذات، هو الدكتور علي المنوفي، الذي كان زميلاً لي في جامعة لندن.

استغرب اللواء عسكر الأمر، وأخبرني أن الدكتور المنوفي هو قيد الاحتجاز نظراً إلى ميوله الإسلامية (الأخوان المسلمين)، وأنه إذا كنت أريد هذا الشخص بالذات فالأفضل مفاتحة عبد الناصر عند مقابلته.

التقيت بعد ذلك بالمسؤول عن معهد التخطيط القومي المصري، وتم الاتفاق على قيام المعهد بقبول مجموعة من موظفي وزارة التخطيط العراقية لتدريبهم. ولم يبق من المواضيع الثلاثة التي رتبت زيارتي على أساسها سوى مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر.

التباس مخابراتي

غادرت القاهرة صباح الجمعة، متوجهاً إلى الإسكندرية لمقابلة عبد الناصر. قضيت الليلة في فندق فلسطين في منطقة المنتزه، وفي الصباح جاء وزير التخطيط المصري السيد جاب الله ليرافقني إلى مسكن عبد الناصر. وصلنا إلى المسكن قبيل الظهر. وبعد إجراءات ومراسم أمنية مشددة في البوابة الخارجية، انتظرنا في صالة الاستقبال: الصالة تطل على البحر، ولكن الدار كانت بسيطة، ومظاهر التواضع ترتسم في كل شيء.

بعد دقائق قليلة، دخل علينا عبد الناصر بملابس «سبورت»، واعتذر بأدب جم عن تأخره تلك الدقائق، لأنه كان يلعب كرة المنضدة مع أحد أولاده.

جلسنا نتحدث، وبدأ عبد الناصر يسألني عن أمور تعود إلى سنة ١٩٦٣ عندما كان حزب البعث يحكم العراق. لم يكن لي علم بالموضوعات التي استفسر عنها، وتداركت الأمر بأن سارعت بإخباره بأنني كنت في ذلك العام خارج العراق، حيث كنت لا أزال طالباً في جامعة لندن. وهنا سألني عبد الناصر:

ـ ألم تكن وزيراً للداخلية عام ١٩٦٣؟

ـ كلا يا سيادة الرئيس. كان وزير الداخلية آنذاك حازم جواد، وأنا اسمي جواد هاشم. ولأنني أصغر سناً من حازم، فهو حتماً ليس ابني، ولا علاقة لي به من قريب أو بعيد.

وهنا التفت عبد الناصر إلى وزير تخطيطه قائلاً: إن الأجهزة المختصة (ويقصد المخابرات) قد أعطته معلومات خاطئة. وفهمت من كلامه أن مخابراته قدمت إليه تقريراً عن حازم جواد باعتباره الشخص الذي سيقابله، وقد التبس عليها الأمر فخلطت بين حازم جواد وجواد هاشم!

ضحكنا لهذا الالتباس الذي أوقعته فيه اجهزة مخابراته. وقال عبد الناصر معلقاً: إن المخابرات في تقريرها لم تصدق في الوصف إلا من حيث «النظارة» (أي أن كلانا، حازم جواد وأنا، نلبس نظارات)، ولكن الحمد للّه «جت سليمة».

شرحت لعبد الناصر طبيعة مهمتي في مصر، ورغبة الحكومة العراقية في الاستفادة من الخبرات المصرية، وأملي في موافقته الشخصية بإطلاق سراح الدكتور المنوفي.

أبدى عبد الناصر اهتماماً بالغاً بجميع الطلبات. ورفع سماعة الهاتف وأجرى اتصالات مع «الجهات المختصة»، آمراً بإطلاق سراح المنوفي وإعارة خدماته للحكومة العراقية.

ذكّرتني هذه الالتفاتة «الفورية» من عبد الناصر، وأوامره الهاتفية، بما يماثلها في العراق: القرار النهائي مهما صغر هو بيد شخص واحد: رئيس الدولة، حتى وإن تعلّق هذا القرار بإطلاق سراح شخص معتقل.

تملك الجهة التي تقوم بالاعتقال، سلطة الحجز والتعذيب، أما إطلاق السراح فلا تملكه سلطة الاعتقال. إطلاق السراح هو «منة» وفضل كبير وعمل حَسَن لا بد من أن يأتي من الرئيس!!

كانت تمر بين الحين والآخر، أثناء حديثنا، طائرات حربية في سماء الإسكندرية، بعضها على ارتفاع منخفض جداً وبأزيز مدوّ فنضطر إلى قطع الحديث حتى تمر الطائرة. وكان عبد الناصر يعتذر عن هذه الأصوات المدوية ويقول إن القطعات الجوية تقوم ببعض التدريبات العسكرية التي تتطلبها حرب الاستنزاف ضد إسرائيل.

استمر الحديث، ودخلنا في موضوع النظام الجديد في العراق، وبينت له رغبة العراق المؤكدة في التعاون مع مصر.

كان عبد الناصر صريحاً في إبداء مخاوفه من قيادة حزب البعث بعد تجربة العام ١٩٦٣، وتمنى أن يكون الحزب قد استوعب الدرس من تلك التجربة.

طايش وبلطجي!!

كان الحديث طويلاً ومتشعباً، تناول جوانب متعددة وشخصيات كثيرة. وكانت معلومات عبد الناصر عن بعض قيادات البعث دقيقة، وخصوصاً البعثيين الذين قضوا فترة من الزمن في القاهرة، أمثال صالح مهدي عماش وصدام حسين وعبد الكريم الشيخلي.

سألني عن صدام حسين كثيراً، وعن صحة الإشاعة التي مفادها أن صداماً لم يكن مرشحاً لأن يكون نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وأن المرشح كان صالح مهدي عماش، فكيف حصل أمر اختيار صدام؟ وهل هذه بوادر خلافات في القيادة العراقية، أم مناورات جديدة لأحمد حسن البكر باعتباره قريباً لصدام؟

ذُهلت!! كيف يعرف عبد الناصر هذه التفاصيل الدقيقة عن اختيار صدام لمنصب النائب دون عماش الذي كان مرشحاً لذلك المنصب فعلاً، في حين لم يعرف أن من سيقابله هو جواد هاشم وليس حازم جواد؟

قلت له إن معلوماتي هي أن اختيار صدام حسين لمنصب نائب رئيس مجلس

قيادة الثورة، كان قد تم في الأيام الأولى للثورة، ولم يكن صالح عماش مرشحاً. قلت ذلك مع أنني كنت أعرف أن الحقيقة هي عكس ذلك.

الحقيقة أن صالح مهدي عماش، كان قد رُشح لمنصب نائب الرئيس، وأن موضوع اختيار النائب كان مدرجاً على جدول أعمال القيادة، وكان يؤجِّل بحث الأمر في كل اجتماع منعاً لبعض الحساسيات التي قد يثيرها العسكريون من أعضاء القيادة، وخاصة حردان التكريتي.

وقد أكد لي، في حينه، أحد أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة، أن صالح مهدي عماش، قد أُوفد إلى الأردن لتفقد القطعات العسكرية العراقية هنالك. وقد استغل البكر وصدام غيابه، وبحثت القيادة أمر اختيار النائب، وتم التصويت «ديموقراطيا»، وفاز صدام حسين.

كانت تلك الحقيقة التي أنكرتها لعبد الناصر، ولكن يبدو أن معلوماته كانت دقيقة حول هذا الموضوع إلى حد بعيد. وقد علق قائلاً: «إن اختيار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة أمر يعود إلى الأخوة في العراق، ولكن الواد صدام، إحنا عارفينو، ده طايش، وبلطجي».

وقبل انتهاء الزيارة، طلب مني عبد الناصر إبلاغ تحياته إلى الرئيس البكر ورجائه بالإسراع في إطلاق سراح طاهر يحيى وعبد الرحمن البزاز (رئيسي الوزراء السابقين)، وإرسالهما إلى القاهرة، ووعد بأنه في حال إرسالهما إلى القاهرة فسوف يتعهد شخصياً بعدم قيامهما بأي نشاط معاد للبعثيين.

انتهت المقابلة، ورافقني عبد الناصر إلى الباب الخارجي لمسكنه، وهممت بمصافحته مودعاً، غير أنه استوقفني وتساءل:

ـ ألا تريد التقاط بعض الصور التذكارية؟

ـ طبعاً يا سيادة الرئيس.

أشار عبد الناصر إلى أحد مرافقيه لينادي على المصور الذي كان متواجداً في المنزل. وبعد التقاط الصور التذكارية، ودعته مؤكداً له أني سأنقل رغباته إلى الحكومة العراقية، وإلى أحمد حسن البكر شخصياً.

غادرت الإسكندرية إلى القاهرة. ومنها إلى بغداد.

في اليوم التالي لوصولي بغداد، ذهبت لمقابلة البكر لأخبره بما دار بيني وبين جمال عبد الناصر. قلت للبكر، إن انطباعي الشخصي، هو أن عبد الناصر رجل مخلص في ما يقول، وأن نكبة حزيران (١٩٦٧) قد علّمته هو الآخر درساً قاسياً، وأنه يريد فعلاً علاقات طبيعية مع العراق بعيدة عن المؤامرات.

لم أُخبر البكر بحديث عبد الناصر عن كيفية اختيار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، لأنه موضوع قد يثير حساسيات كنا في غنىً عنها.

كان البكر يستمع من دون تعليق. وما إن انتهيت من كلامي، حتى بادرني بالسؤال:

ـ هل تصدق هذا الرجل؟

ـ نعم، لقد وجدته رجلاً صادقاً.

ـ أنت شاب، وقليل الخبرة في السياسة. لماذا يريد عبد الناصر إطلاق سراح طاهر يحيى والبزاز، ولماذا يريدهما في القاهرة؟!

ـ قد يكون ذلك نوعاً من الالتزام الأدبي لرجلين عرفهما وعمل معهما.

تأفف البكر، وخلع نظارته (وهي عادة كنت ألاحظها عليه عندما يكون متعكر المزاج وعصبياً)، وقال:

ـ دكتور، أنت لا تعرف عبد الناصر. هذا الرجل كذاب، ولا يهدأ له بال إلا بالتآمر. وعلى أية حال، سأنقل انطباعاتك إلى الرفاق أعضاء القيادة.

وسكت البكر، وانتهت عندها المقابلة. وقد استمرت كراهية البكر لعبد الناصر. وعندما مات عبد الناصر عام ١٩٧٠، وفتحت السفارة المصرية سجلاً للتعازي، امتنع البكر في بادئ الأمر عن الذهاب إلى السفارة المصرية للتعزية، ولكن صالح مهدي عماش أقنعه بالعدول عن إصراره بعد جهد جهيد، فذهب البكر في اليوم الثاني ليسجل تعزيته في سجل تعازي السفارة.

X

«مؤامرة» عبد الغني الراوي

حسن الخفاف، موظف بسيط في مديرية التقاعد العامة، وله في الوقت نفسه عيادة لتركيب الأسنان. وهو ابن خالتي ومتزوج بسعدية صالح جبر، ابنة رئيس الوزراء العراقي المعروف في العهد الملكي. وبالرغم من القرابة التي تربطني بالخفاف، إلا أننا لم نكن متقاربين، لا فكرياً، ولا في العمل السياسي، ولم أكن قد التقيت به لسنوات طوال.

إلاّ أنه زارني في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، في مكتبي بوزارة التخطيط. كان في حديثه الكثير من الخوف والقلق، ولم يكن ذلك غريباً، حين عرفت الموضوع.

تلفّت يميناً ويساراً، وقال بصوت خافت ومرتجف:

ـ أريد أن أريح ضميري وأخبركم أن هناك مؤامرة تُدبّر من قِبَل عدد من العسكريين والمدنيين لقلب نظام الحكم.

سكت قليلاً ليشعل سيجارة، ويده ترتجف، ثم استمر بالقول:

ـ إن الاجتماعات تُعقَد في داري بمدينة المنصور، وأنا عندما ألتقيك هنا لا أخاطبك كقريب لي فحسب، بل كمسؤول لاتخاذ الإجراء اللازم. وكل ما أريده هو أن أعطى الأمان وأن يُسمَح لي بالسفر إلى الكويت للعمل هناك. ثم أشعل سيجارة ثانية، وثالثة، وأخذ يذكر أسماء العاملين في هذا التنظيم: العقيد المتقاعد عبد الغني الراوي، العقيد المتقاعد صالح مهدي السامرائي، (الملحق العسكري في بيروت في

العهد الملكي)، النقيب فاضل الناهي، و. . . مرافق أحمد حسن البكر المقدم فاضل البراك.

سكت الخفاف، وأخذ يبكي مردداً أن «المتآمرين» لو عرفوا بحديثي معك، فإنهم سينتقمون مني ومن عائلتي. ثم أضاف «إن المؤامرة هي بالاتفاق مع الحكومة الإيرانية، وإن السفارة الإيرانية في بغداد تزودنا بالمال والسلاح»، مؤكداً أن «أبا ناجي» (أي بريطانيا) مرتاحة إلى العملية.

جزاء سنمار

هزتني خطورة تلك المعلومات، فاندفعت حال خروج ابن خالتي الدكتور حسن الخفاف إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، في القصر الجمهوري، لنقل تلك المعلومات إليه.

وصلت القصر ظهراً ودخلت مكتب الرئيس، وما إن بادرت بالحديث عن الموضوع حتى هب البكر مقاطعاً:

ـ هذا موضوع تآمر وعسكر، اذهب حالاً لمقابلة الرفيق أبي عدي صدام حسين لبحث الموضوع معه.

وقادني عبر ممر داخلي إلى غرفة صدام حسين.

كان صدام مستلقياً على فراش النوم متوعكاً، ورأسه ملفوف بمنشفة. ذكرت لصدام كافة المعلومات، وهو يسمعها بهدوء. وما إن انتهيت، حتى قال لي: أرجو أن تشكر الدكتور حسن. وسحب من درج قريب مبلغ ٢٠٠ دينار وطلب مني أن أسلمها إلى الدكتور حسن، وأطلب منه أن يتعاون مع أبي رعد (سعدون شاكر)، مدير مكتب العلاقات العامة، وهو جهاز المخابرات آنذاك، ليضعوا لاقطات لتسجيل ما يدور في اجتماعات المتآمرين.

التقيت ابن خالتي في صباح اليوم التالي في مكتبي في الوزارة، سلمته المبلغ، وأبلغته تقدير صدام لمبادرته، وضرورة تعاونه في وضع اللاقطات في داره.

كان تجاوب حسن الخفاف كاملاً. وفي يوم لاحق زرته في داره، حيث طمأنني إلى أن أدوات الإنصات مثبتة، وكل شيء على ما يرام.

كان تقديري في ذلك الوقت، أني قد قدمت خدمة إلى الحزب والثورة، وأن حسن الخفاف قد أمن على حياته بهذا التعاون مع النظام.

وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، اتصل بي شفيق الدراجي، السكرتير العام لمجلس قيادة الثورة ليخبرني أن البكر يريد مني أن أترأس الوفد العراقي للمشاركة في المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية والتخطيط العرب، الذي سينعقد في مدينة مراكش بالمغرب خلال الفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٠ إلى ٢٠ منه، بدلاً من الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية. ولما أبديت اعتذاري، لأن الوفد كان قد شُكل قبل يومين برئاسة الجواري، وأنه لا يصح استبدال وزير التربية بوزير التخطيط، إضافة إلى ذلك، فإن المؤتمر هو تربوي يتناول شؤون التربية والتعليم، غير أن الدراجي أوضح أن ذلك هو قرار من البكر، والقرار قطعي!

وهكذا كان. غادرت بغداد متوجهاً إلى المغرب عن طريق باريس يوم الخميس المصادف ٨ كانون الثاني/يناير.

في طريق عودتي مع الوفد إلى العراق مروراً بباريس، استقبلني الدكتور محمد المشاط، سفير العراق في باريس، وفي السيارة بدأنا نستمع إلى نشرة أخبار الساعة الثانية عشرة مساءً عبر راديو بغداد. بدأ المذيع بقراءة بيان رسمي عن كشف المؤامرة، وإذاعة أسماء «الوجبة» الثانية من المتآمرين الذين تم إعدامهم.

كم كان وقع المفاجأة شديداً عندما سمعت اسم حسن الخفاف من بين «الوجبة» الثانية من الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام. يا ترى ماذا حصل؟ هل هناك تطور جديد؟ هل انقلب حسن الخفاف عليهم، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً بعد أن كشف كل أوراقه لهم؟

تناهت إليّ أسئلة كثيرة من دون جواب واحد. ويا ترى، لماذا رُتبت سفرتي إلى المغرب بهذه الطريقة؟ وهل هي من باب إبعادي عن المسرح لمنع تدخلي في محاكمة حسن الخفاف؟ أسئلة كثيرة بانتظار الجواب، ولم يكن بمقدوري الحديث مع المشاط حولها. سعيت إلى العودة إلى بغداد بأسرع وقت ممكن. وهكذا، كانت زيارة باريس بمثابة كابوس كنت أنتظر الخروج منه بالسرعة الممكنة.

حال وصولي إلى بغداد، ذهبت لمقابلة صدام، وكان مرحباً بي، وأخذ يصف

لي نجاحهم في كشف المؤامرة، وكيف ضبطوا كمية كبيرة من السلاح، منها ٣٠٠٠ رشاش، وأنه احتفظ لي بواحد منها على سبيل الهدية، ولكنه لم يذكر موضوع ابن خالتي؟ وعندما استفسرت منه عن ذلك، رد بكل بساطة قائلاً: لقد حدث «خطأ» لم أستطع تداركه في الوقت المناسب.

وهكذا، أُعدم الدكتور حسن الخفاف من جراء «خطأ». لم يوضح صدام كيف يمكن أن يحصل مثل هذا الخطأ، وهناك محاكمة وشهادات. ومع ذلك، أردت أن اصدق ما قال لي، وأُبعد عن ذهني مرارة الشك، مع أن تعابير وجه صدام والطريقة التي وصف بها العملية، والهدية التي قدمها إلي، وضعتني في جو، وكأن ما حصل لحسن الخفاف هو أمر ثانوي قياساً بالقضاء على المؤامرة.

وعلى الرغم من ذلك كله، أردت أن اقطع الشك باليقين، فاستفسرت من صدام عن مصير أبناء حسن، خاصة ابنه البكر واسمه عباس، (من زوجته الأولى وليس من سعدية صالح جبر)، وهو من المنتمين إلى حزب البعث وضابط بالقوة الجوية. طمأنني صدام، وطلب مني مقابلة عدنان خير اللّه، مسؤول المكتب العسكري. التقيت بعدنان في مكتبه الذي كان آنذاك في بناية متواضعة قرب مستشفى ابن سينا في كرادة مريم. أكد لي عدنان أن الحزب يقدر عباس، خاصة أنه حزبي قديم ولا خطر يهدده أو يهدد وظيفته.

تُرى، هل كانت محاولتي في السعي إلى حماية عباس آنذاك من قبيل التكفير وإراحة الضمير؟ لا أدري.

بعد أربعة أشهر، تم نقل الطيار عباس حسن الخفاف، العضو الحزبي، من القوة الجوية إلى وظيفة مدنية في وزارة الإصلاح الزراعي في قسم مكافحة الحشرات. الشيء الوحيد الذي له علاقة بين سلاح الطيران ووزارة الزراعة، هو أن قسم مكافحة الحشرات يستعمل طائرات بسيطة لرش المواد السامة!!

مؤامرة أم تخويف

إن كنتُ قد فوجئت من موقف صدام الذي كان مواربأ ومخاتلاً في قول الحقيقة بشأن حسن الخفاف، فقد كانت مفاجئتي أكبر وأعظم، عندما زرت رئيس المحكمة الخاصة التي أصدرت حكم الإعدام، وهو طه الجزراوي. فقد وصف الجزراوي

والابتسامة العريضة تغطي وجهه، كيف أن حسن قال لهم في التحقيق ما جرى بينه وبيني وعن تعاونه مع الأجهزة المختصة في نصب اللاقطات في داره للكشف عن المتآمرين، وكيف أن صداماً أرسل إليه هدية بمئتي دينار. واستطرد طه الجزراوي قائلاً: كل ذلك لم يشفع له عندنا. واستمر ضاحكاً وهو يوجه كلامه إلي قائلاً: احمدِ الله أننا لم نعتقلك أنت كذلك. وكان يبدو أنه فخور، بل مغتبط بما فعل.

صحيح أن حسن الخفاف أعلمني بالتآمر، ولكن مع ذلك كانت هناك بعض الأمور تبعث على التساؤل: تُرى، هل كانت هنالك مؤامرة فعلاً، وبالحجم الذي أُعلن عنه، أم أنها كانت بداية لتصفيات، أو محاولة من تلك المحاولات التي كثيراً ما أقدمت عليها القيادة بهدف تخويف الشعب؟ وإذا كانت المؤامرة حقيقية وبهذه الخطورة، فلماذا التسرع في إصدار الأحكام وتنفيذها من دون إعلان تفاصيل المؤامرة على الشعب؟؟!!

ولكي اقف على الحقيقة، بدأت أبحث وأجمع المعلومات، وتحدثت مع أعضاء في القيادة القطرية. وأقسم لي البكر (بالمصحف) الذي لم يفارق مكتبه، على صحة المؤامرة، كما أن عبد الغني الراوي، قد أكد صحة المؤامرة لصلاح عمر العلي (عضو القيادة القطرية سابقاً)، عندما التقاه في السعودية في شباط/فبراير ١٩٩١. ومن التفاصيل التي وقفت عليها عن تلك المؤامرة ما يلي:

أ ـ كان البكر وصدام على علم بالمؤامرة، لأن فاضل البراك (مرافق البكر) والضابط فاضل الناهي كانا مدسوسين على المتآمرين، وإن المعلومات التي أدلى بها الخفاف وتسهيل نصب أجهزة الإنصات في منزله، ساعدت على تجميع الأدلة الثبوتية وعلى معرفة ساعة الصفر، إضافة إلى إعطاء المخابرات العراقية مصدراً ثانياً للمعلومات تتأكد بموجبه حسن نية الضابطين المدسوسين، إذ قد يكون البراك والناهي متآمرين فعلاً.

ب ـ إن الحكومة الإيرانية، كانت تمد المتآمرين بالمال والسلاح، وكان الرسول بين السفارة الإيرانية والمتآمرين أحد العاملين بالسفارة الإيرانية ويدعى عبد الخالق بوشهري زاده.

اجتمع المتآمرون في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، وحددوا الساعة الثامنة من

مساء يوم ٢٠ من ذلك الشهر موعداً للتنفيذ. وكانت الخطة أن يتوجه العقيد صالح السامرائي مع ٥٠ عنصراً إلى القصر الجمهوري، حيث يكون فاضل البراك بانتظارهم، فيلقي القبض على البكر وأعضاء مجلس قيادة الثورة، عندما يكونون مجتمعين في الطابق الثاني من القصر (قاعة الاجتماعات). وما إن وصل خبر الخطة إلى البكر، حتى سارع في صباح يوم التنفيذ بالاتصال بصلاح عمر العلي، يطلب حضوره إلى القصر ليكون بصحبة فاضل البراك عندما يقوم الأخير بفتح بوابة القصر.

وجاءت ساعة الصفر: الثامنة مساء يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، وفتحت بوابة القصر الخارجية ليدخل السامرائي وزمرته، ويستقبلهم البراك والعلي مرحبين بهم مؤكدين لهم أن البكر معتقل في إحدى غرف الطابق الأرضي (السرداب)، ودخل الجميع صالة الاستقبال الكبرى. وما إن وقعت عينا العقيد صالح السامرائي على صورة البكر المعلّقة في الصالة حتى صاح بأحد جنوده، يأمره بإنزال الصورة. وفجأة صفعه صلاح عمر العلي، ودخل حرس القصر القاعة لإلقاء القبض على المتآمرين. حاول السامرائي المقاومة، وجرى تبادل لإطلاق النار، فقُتل جنديان من حرس البكر. ولم تطل المقاومة، كما لم تطل محاكمة السامرائي. وبعد يوم واحد، أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً أعلن فيه عن اكتشاف المؤامرة، وعن تشكيل محكمة خاصة برئاسة طه الجزراوي وناظم كزار وعلي رضا (مدير مكتب العلاقات العامة التابع لمجلس قيادة الثورة).

صدرت الأحكام يوم ٢١ كانون الثاني/يناير العام ١٩٧٠ ونُفذت في اليوم نفسه، وحُكم بإعدام ١٨ عسكرياً و ٤ مدنيين. وفي اليوم التالي أُعدم ٨ عسكريين و٤ مدنيين. وهكذا بلغ مجموع الذين أُعدموا ٣٤ شخصاً، من ضمنهم اللواء رشيد مصلح التكريتي والعقيد مدحت الحاج سري.

وبعد يوم من إصدار تلك الأحكام، صرح طه الجزراوي، متلذذاً: لقد أكملت المهمة التي كلفني بها مجلس قيادة الثورة، وقد كانت القيادة تعلم بالمؤامرة قبل سنة من سحقها، لكنها فضلت الانتظار وجمع المعلومات والوثائق الثبوتية لتسهيل المحاكمة والإسراع بها حتى لا يكسب المتآمرون عطف الجماهير في حال تم القبض عليهم مبكراً. وكأني بالجزراوي كان يريد القول ضمناً، إن الجماهير كانت تنتظر بفارغ الصبر نجاح المؤامرة، وربما كانت تنجح لولا إسراعه بتنفيذ أحكام الإعدام.

ومن المفارقات هنا، أن بعض عناصر المخابرات العراقية كانت قد كُلِّفت بمراقبة الدبلوماسي الإيراني عبد الخالق بوشهري زاده ليل نهار، بحيث لا تدعه يغيب عن أبصارها مهما كان الثمن. وفي صباح يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٧٠ (أي قبل ساعة الصفر)، خرج بوشهري زاده من داره متوجهاً إلى المطار، فظنت العناصر المخابراتية أنه يريد مغادرة بغداد، فسارعت إلى اختطافه واقتياده إلى القصر الجمهوري ليحقق معه صدام حسين بحضور تيمور بختيار (رئيس السافاك الذي كان قد لجأ إلى العراق).

لقد كان ذلك الاختطاف تسرعاً من المخابرات، إذ لم يكن قد أُعلن عن المؤامرة، ولم يكن السامرائي وأعوانه قد بدأوا بعملية التنفيذ التي حددوا لها الساعة الثامنة مساء. وعليه، فإن تعجل المخابرات كاد يؤدي إلى معرفة المتآمرين بالموضوع وبمراقبة الحكومة لها، وبالتالي عدم المباشرة بتنفيذ خطتهم وتفويت فرصة إلقاء القبض عليهم وإعدامهم، على حد تعبير طه الجزراوي. لذلك، قرر صدام إبقاء بوشهري زاده رهن «الاختطاف»، إلى حين تسفيره إلى إيران يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠. وقد سبق تسفير بوشهري زاده، صدور بيان من وزارة الخارجية العراقية يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ أمرت بموجبه السفير الإيراني (عزت الله العاملي) وعدداً من أعضاء السفارة الإيرانية، بمغادرة بغداد خلال مدة ٢٤ ساعة.

وطُويت صفحة من صفحات سلسلة المؤامرات التي اكتُشِفت، وعاد الجزراوي إلى منصبه الوزاري في الصناعة بعد أن تغيب عن وزارته يومين تكدست خلالهما المعاملات الروتينية الأخرى.

والسؤال الذي ما زال من دون إجابة، هو: هل حقاً أن صدام حسين لم يكن يعرف بإعدام حسن الخفاف؟

قد أكون من قبيل محاولة الحفاظ على الذات، أقنعت نفسي آنذاك بصحة ادّعائه، ولكن الأحداث اللاحقة أو أحداث الماضي القريب أقنعتني بعكس ذلك تماماً. وما يُشعرني بالألم أكثر، هو أن أخوين لعباس حسن الخفاف، كانا متزوجين بابنتي خالتي، استُشهدا في ما بعد، خلال الحرب مع إيران. ولمزيد من التعاسة، فقد اعتُبر شقيق الأختين مفقوداً في العمليات العسكرية.

XI

الجزراوي وعقدة وزارتَي التخطيط والاقتصاد

طه الجزراوي ـ المعروف بطه ياسين رمضان ـ شخصية غريبة الأطوار: خليط من وقاحة وغرور وإحساس داخلي بالضآلة والدونية. فهذه الشخصية المجهولة الأصل والديانة والمستوى العلمي، والتي بدأت من القاع لتتسنم، في غفلة من الدهر، أرفع المناصب الرسمية، كانت كل مؤهلاتها رتبة نائب ضابط في الجيش، وانتماء إلى حزب يتلفع بالجلباب القومي العربي، برغم أنها تنتمي في الظاهر الى القومية الكردية.

وعلى العكس من صدام حسين الذي يحاول أن يبدو دائم الابتسام، ظل الجزراوي محافظاً على عبوسه وتجهمه حتى في المناسبات السعيدة، ولم يذكر له معارفه والذين اقتربوا منه ما ينم عن دماثة خلق أو طيب معشر، بل كان يزيدهم نفوراً كلما حاولوا الاقتراب أكثر بسبب غلظة طباعه وميوله العدوانية. باختصار، افتقد الجزراوي الأواصر والعلاقات الطبيعية، مثلما فقد القاعدة الشعبية التي يفترض أن تكون ملازمة للقائد السياسي والحزبي برغم كل المناصب التي تبوأها، وطول المدة التي أمضاها في هذه المناصب.

ولأن العمل الحزبي السري القائم على حبك الدسائس والمؤامرات يحتاج إلى مثل هذه الشخصية الغامضة، فقد استطاع الجزراوي تسلق سلم حزب البعث الذي لم يكن عدد أعضائه قبل انقلاب تموز/يوليو ١٩٦٨ يتجاوز عدد طلاب مدرسة ابتدائية، وليصبح أحد قيادييه الكبار. وعندما تسلم الحزب السلطة، كان الجزراوي قد ضمن عضويته في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة.

ولم يكتف الجزراوي بهذه المناصب، بل كان يتدخل ـ من خلال موقعه القيادي ـ في شؤون الوزارات الأخرى، حتى تسنى له استلام منصب وزير الصناعة. ولم تمض فترة قصيرة على استيزاره، حتى نشر كتاباً حول الإدارة الصناعية!! وحين كان يتوجه إلى الوزارة كانت ترافقه ثلة من الحرس مدجَّجة بالسلاح، ليضفي على نفسه هالة من الأهمية لا تقل عن الهالة التي يتمتع بها البكر وصدام.

وعندما أُعلن عن اكتشاف مؤامرة عبد الغني الراوي، شكلت الحكومة محكمة خاصة أناطت رئاستها بالجزراوي. وقد أصدرت هذه المحكمة، خلال يومين فقط، أحكاماً بالإعدام على أكثر من أربعين شخصاً، ونُفذت الأحكام بإشرافه. وكان يتبجح كيف أنه نفذ الحكم بفلان وفلان، وكيف أن فلاناً بكى، وفلاناً توسَّل طالباً الرحمة والرأفة، وكيف أنه لم يبال بتلك التوسلات.

شخصية غريبة، مريضة حتماً، لا يضحك أبداً، ولا يعرف روح النكتة أو معناها. كان مقرَّباً من البكر، وكان صدام يعرف نقاط ضعفه.

كان يتصرف كالذئب في وزارته وفي علاقاته العامة. ولكنه ينقلب إلى حمل وديع عندما يخاطب صداماً.

عند عملي مستشاراً في مجلس قيادة الثورة، كنت مرتبطاً وظيفياً بصدام حسين، وكنت أطّلع على بعض الرسائل والمذكرات التي يرفعها الجزراوي إلى صدام. كانت مليئة بعبارات الضعف والخنوع، ومكتوبة بلغة عربية تفتقر إلى أبسط قواعد الإملاء، ناهيك بقواعد اللغة العربية نفسها.

وعندما أصبح الجزراوي وزيراً للصناعة، أصبحت تلك الوزارة امبراطوريته الخاصة التي فعل المستحيل لحمايتها، ورعاية الملتفين حوله من موظفيها. كان يوافق على كل مشروع صناعي يُقدَّم إليه من دون أية مراعاة للنظرة الاقتصادية الشاملة. وإذا لم توافق وزارة التخطيط على مقترحاته، أو لم تلب وزارة الاقتصاد طلباته في الاستيراد، شكاهما إلى البكر وإلى قيادة الحزب ومجلس قيادة الثورة، متهما الوزيرين بشتى التهم والنعوت والأوصاف.

وزير جاهل

بلغ الحقد بالجزراوي على حَمَلة الشهادات، حداً دفعه إلى كتابة تقرير إلى

رئيس الجمهورية، يتهم فيه وزير الاقتصاد الدكتور فخري قدوري وجميع المدراء العامين في وزارة الاقتصاد، بالرجعية والتآمر لعرقلة مسيرة «النهضة» الصناعية التي يحاول، هو، دفعها إلى الأمام، مبينا في ذلك التقرير كيف أن وزارة الاقتصاد تتأخر في منح إجازات الاستيراد للصناعيين من القطاع الخاص.

ولم يجد البكر مفراً من الدعوة إلى اجتماع موسع في القصر الجمهوري برئاسته، حضره الدكتور قدوري ومدراؤه العامون وطه الجزراوي ومستشاروه في وزارة الصناعة.

تحدث الجزراوي في مستهل الاجتماع، عن مشكلته قائلاً: إن وزارة الاقتصاد تتعمد تأخير منح إجازات الاستيراد للقطاع الصناعي الخاص لاستيراد المواد الأولية والمكائن والمعدات، وقد سبّب هذا التأخير نفور القطاع الخاص من الاستثمار، وزعزع الثقة بالثورة والقيادة. ثم انتقل الجزراوي في حديثه ليتهم المدراء العامين في وزارة الاقتصاد بالتخلف، والطائفية، ثم صمت.

التفت البكر نحو وزير الاقتصاد، وطلب منه الإجابة عن اتهامات الجزراوي. فتح وزير الاقتصاد حقيبته بكل هدوء، وأخرج حزمة من الأوراق هي مجموع المراسلات بينه وبين وزير الصناعة، وبدأ يقرأ: الرسالة الأولى من الجزراوي إلى وزير الاقتصاد، يستفسر فيها عن أسباب تأخير منح إجازات الاستيراد للصناعيين في القطاع الخاص، مردداً اتهاماته للوزارة. الرسالة الثانية: جواب وزير الاقتصاد، وبدأ الدكتور قدوري بقراءة الجواب سطراً سطراً، بهدوء واتزان. وكان كلما أنهى سطراً من رسالته إلى وزير الصناعة، غاص الجزراوي «بوصة» في مقعده، والعرق يتصبب منه.

كانت رسالة الدكتور قدوري للجزراوي صفعة قوية، نزلت على رأس وزير الصناعة، وكشفت جهله. وخلاصة الرسالة، أن ادعاءات وزير الصناعة لا صحة لها على الإطلاق، أو لا دخل لوزارة الاقتصاد بالقطاع الصناعي الخاص واستيراداته، فالقطاع الصناعي الخاص يتبع دائرة تسمى «مديرية التنمية الصناعية» التابعة لوزير الصناعة مباشرة، وصلاحية منح إجازات الاستيراد هي للمدير العام للتنمية لصناعية المرتبط بوزير الصناعة، وليس بوزارة الاقتصاد.

سكت الجزراوي، ولم يستطع إجابة البكر الذي التفت إليه قائلاً: يا رفيق طه،

هل الأمر وضح الآن. وزارتك هي المسؤولة وليست وزارة الاقتصاد.

وانفضَّ الاجتماع، وغادر الجميع قاعة الاجتماعات باستثناء الدكتور قدوري، الذي طلب منه الرئيس الانتظار برهة.

أخذ البكر بيد قدوري، وتوجها معاً إلى مكتب البكر في الطابق الأرضي. وقد أخبرني فخري بعدئذ أن البكر حاول التخفيف من حدة الأزمة التي خلقها الجزراوي قائلاً له إن الجزراوي «جاهل»، وغير مستوعب لأمور الدولة.

وفي مساء اليوم التالي، زارني فخري في منزلي ليقول لي إنه قد قرر السفر إلى ألمانيا الغربية، حيث تقيم زوجته وأطفاله، لأسباب صحية. وقد سافر قدوري فعلاً بعد أيام، وتوليت أنا منصب وزير الاقتصاد وكالة إلى حين عودته.

تسلمت بعد أسبوعين رسالة شخصية من قدوري يطلب مني فيها إخبار البكر أنه، لأسباب عائلية وصحية، قد لا يستطيع العودة، ولذلك فهو يقدم استقالته من الوزارة. وعند إخباري البكر بمضمون رسالة قدوري، طلب مني عدم إخبار أحد بذلك إلى حين مناقشة الأمر مع «الرفاق» أعضاء القيادة.

استمر الحال على ما هو عليه: فخري قدوري في ألمانيا، واستقالته لم تُبحث مع «الرفاق»، وأنا موزَّع بين وزارتي التخطيط والاقتصاد.

لم تكن حادثة التحقيق هذه الأولى ولا الأخيرة. فقد واجه قدوري - في فترة توليه مسؤولية وزارة الاقتصاد - عمليتي تحقيق أخريين بسبب الأخبار والتقارير الملفَّقة ضده: واحدة أشرف عليها البكر وصدام معاً، والثانية أشرف عليها عبد الخالق السامرائي بتكليف من مجلس قيادة الثورة. وكانت النتيجة في كل مرة إلى جانب قدوري. ففي أحد الأيام، طُلب من الدكتور قدوري الحضور إلى القصر الجمهوري مساءً، وفي الغرفة التي ينام فيها البكر أحياناً. كان صدام جالساً بجانب البكر، وجلس في ركن منها رئيس إحدى المؤسسات التجارية التابعة لوزارة الاقتصاد، وكان يتمتع بموقع حزبي متقدم آنذاك. وطلب البكر منه أولاً أن يبدأ بعرض المشكلة فوجه انتقادات لاذعة إلى مواقف وزير الاقتصاد التي اعتبرها مخالفة للأنظمة المرعية ومقيِّدة لحركة المؤسسات الاشتراكية. ثم طلب البكر من الدكتور قدوري الإجابة.

أدرك قدوري الغاية من استدعائه إلى القصر الجمهوري، وكيف أن التقارير ضده وصلت إلى حد خطير دفع أكبر شخصيتين في القيادة والدولة أن يتوليا التحقيق فيها شخصياً. قام قدوري بإيضاح الحقائق، واحدة تلو الأخرى، وإعطاء المبررات ضمن إطار المصلحة العامة والأنظمة المرعية. وكانت تلك المبررات واضحة ومقنعة إلى درجة أن البكر وصدام أنهيا الحديث قبل أن يكمل قدوري كلامه بعد أن فهما المصالح المادية الشخصية التي كانت وراء تلك الانتقادات.

أما عملية التحقيق الأخرى التي قادها عبد الخالق السامرائي، وهنا لم يفاجأ قدوري بالأمر كما حصل في المرة السابقة، فقد قام صالح مهدي عماش، عضو مجلس قيادة الثورة في تلك الفترة، بنقل قرار القيادة وموضوع التحقيق إلى قدوري مقدماً. وكانت الشكوى هذه المرة نابعة أيضاً من رئيس إحدى المؤسسات الاقتصادية الذي أوصل تقريره إلى مجلس قيادة الثورة متهماً قدوري بتصرفات غير نظامية تؤدي إلى إرباك عمل المؤسسة الاشتراكية وربما تفكيكها. وذهب قدوري إلى مكتب السامرائي حسب الموعد المحدد، وانتظر الاثنان وقتاً طويلاً من دون أن يظهر صاحب الشكوى أو يتصل هاتفياً للاعتذار. واعتبر السامرائي ـ برغم التواضع الذي عُرف به ـ هذا التصرف استخفافاً بمكانته، بل نوعاً من الإهانة في الوقت الذي كان يتمتع بعضوية أعلى القيادات على المستويين القومي والوطني. وعندها اعتبر السامرائي الموضوع منتهياً وأغلق الشكوى.

إعفائي والدكتور قدوري من منصبينا الوزاريين

كنت، صباح يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧١، على موعد مع رئيس الجمهورية لبحث بعض الأمور المتعلقة بمشاريع الخطة التنموية، ولتمرير بعض المعاملات المتأخرة في رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية، ومن ضمنها طلب ترفيع الدكتور عدنان حسين عوني المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس التابعة لمجلس التخطيط.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الروتين الإداري في العراق، يقضي بأن ترفيع المدراء العامين، لا يتم إلا بإصدار مرسوم جمهوري. مسألة روتينية جداً، ولكن النظام الإداري الذي ورثه العراق من العهد العثماني، يقضي بأن المدير العام لا يعيَّن إلا

بمرسوم جمهوري، وأنه لا يرفع من حلقة راتب إلى أخرى إلا بمرسوم جمهوري. وقد بقي هذا الروتين متَّبَعاً حتى أواخر عهد نظام حزب البعث، وكأن رئيس الجمهورية لا عمل له إلا توقيع مراسيم لأمور روتينية.

قد يكون ذلك مبرَّراً في العهد العثماني، لقلة عدد المدراء العامين وصِغَر حجم الكادر الوظيفي، ولتأكد الوالي العثماني من «ولاء» الأشخاص الذين نصَّبهم مدراء لإدارة شؤون الولاية، لكن في العراق الحديث بجهازه الإداري الكبير الذي يضم عدداً لا يستهان به من المدراء العامين، لم تعد ترفيعات هؤلاء من الأمور التي يجب أن يشغل بها رئيس البلاد وقته. فالمدير العام عندما يعين يكون راتبه محدَّداً منذ البداية ضمن حلقة محدَّدة ومعروفة في ميزانية الدولة ومن الموظفين، وبالتالي فإن ترقيته السنوية تكون ضمن الحدود التي رسمها قانون الملاك. ولا حاجة، في نظري، إلى مفاتحة رئيس الجمهورية سنوياً لترفيع ذلك المدير العام. ولو تصورنا أن في العراق ١٢٠٠ مدير عام (وهو رقم متواضع في الوضع الحالي)، فإن رئيس الجمهورية، سيوقع عدداً من المراسيم سنوياً يعادل عدد المدراء العامين، أي بمعدل ١٠٠ مرسوم شهرياً.

أمر سخيف!! خاصة إذا تصورنا العمل الورقي الذي يحتاج إليه ترفيع كل مدير عام. فالمدير العام يكتب إلى الوزير، والوزير يكتب إلى رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية، ورئيس الديوان يرفق مطالعة إلى رئيس الجمهورية. وعند موافقة رئيس الجمهورية يعود رئيس الديوان إلى طبع المرسوم ورفعه ثانية إلى رئيس الجمهورية للتوقيع، ثم يبعث بنسخ من ذلك المرسوم إلى الوزير المختص، فالمدير العام. ليس هذا فحسب، بل يرسل المرسوم أيضا ليُنشر في الجريدة الرسمية إعلاناً للملأ بأن المدير العام الفلاني قد زاد راتبه عشرة دنانير!!

في نهاية اجتماعي بالبكر يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧١، أخبرته بأنه سبق لي أن كتبت إلى رئاسة الجمهورية حول ترفيع المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس، وأن المعاملة قد تأخرت كثيراً. استغرب البكر هذا التأخير، ورفع سماعة هاتفه فوراً، وطلب من رئيس ديوان رئاسة الجمهورية يحيى ياسين إصدار المرسوم الجمهوري. هممت بالوقوف استئذاناً بالمغادرة، إلاّ أن البكر استوقفني وطلب مني أن أعد له جدولاً تفصيلياً بمشاريع البلديات المدرجة في الخطة

الاقتصادية لمدينة تكريت، على أن أعود إلى مقابلته صباح اليوم التالي، وحدَّد لي الساعة التاسعة صباحاً موعداً للقاء.

اتجهت إلى مكتبي في الوزارة، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة بعد الظهر. وبعد وصولي بنصف ساعة، جاء السكرتير ليقول إن الدكتور طعمة بندر العاني (رئيس ملاحظين في وزارة التخطيط) يريد مقابلتي لأمر خاص وسري ومستعجل.

دخل الدكتور طعمة، ليخبرني بأنه تسلم مكاملة هاتفية من السكرتير الحزبي لرئيس الجمهورية طاهر توفيق العاني* يستفسر فيها عن ميول واتجاهات المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس «لأن وزير التخطيط قد طلب ترفيعه». التفتُّ إليه بكل هدوء وقلت له:

ـ ما دخلك أنت بالموضوع، وما علاقتك بطاهر العاني؟ لماذا يستفسر منك عن كفاءة المدير العام للمواصفات؟ وهل اقتصر استفساره عن الميول والاتجاهات؟ اذهب إلى عملك، وسأتصل أنا برئيس الجمهورية.

رفعت سماعة الهاتف الحكومي، وطلبت رئيس الجمهورية على الخط المباشر. لم يرد أحد. فاتصلت بالعقيد شفيق الدراجي أمين السر لمجلس قيادة الثورة، فأخبرني بأن البكر قد ذهب إلى المنزل، وأكد عليَّ ألا أنسى موعدي مع الرئيس غداً التاسعة صباحاً، ومعي مشاريع البلديات في تكريت.

كان غضبي يتزايد، وأنا اتساءل: كيف يمكن لسكرتير حزبي لرئيس الجمهورية أن يتصل بموظف في وزارة التخطيط ليستفهم منه عن قضية بيني وبين الرئاسة: قضية بسيطة، ترفيع مدير عام. ثم إن البكر قد أعطى أمره، قبل نصف ساعة فقط لإصدار المرسوم الجمهوري بترفيع ذلك المدير العام.

هل يتصرف طاهر العاني من دون علم البكر، أم أن مقاييس إدارة الدولة بدأت تضيع بين دوامة التطلعات الحزبية لبعض عناصر الحزب. ومع مرور الدقائق، كان غضبي يزداد.

---

* كان طاهر توفيق العاني عضواً في قيادة فرع بغداد للحزب، ومنتسباً إلى العمل في مكتب رئيس الجمهورية للشؤون الحزبية. وقد أصبح بعدئذ عضواً في القيادة القطرية، ثم وزيراً للصناعة عام ١٩٧٩. ولي معه قصة أخرى سأرويها في مكان آخر من هذه المذكرات.

ذهبت إلى منزلي. وعند الرابعة عصراً، اتصلت هاتفياً بصدام حسين وأخبرته بالحادث، وقلت له بالحرف الواحد:

- إذا كانت ثقة الحزب والقيادة برئيس ملاحظين في وزارة التخطيط أكبر من ثقتها بالوزير حول مسألة بسيطة لا تخرج عن ترفيع مدير عام، فلماذا لا يعيِّن ذلك الموظف وزيراً للتخطيط. إن تصرف طاهر العاني ينمّ إما عن جهل وغباء، أو أنه تصرف متعمَّد القصد منه غير واضح لدي.

كان صدام مجاملاً إلى أبعد الحدود، مستنكراً تصرف العاني، مؤكداً لي أنه سينظر شخصياً في الأمر ويحاسب طاهر على تصرفه.

عدت إلى مكتبي في الوزارة كعادتي اليومية عند السادسة من مساء اليوم نفسه، وعند حوالى الثامنة مساءً اتصل بي البكر مستفسراً عن بعض المعاملات كعادته، مؤكداً موعده عند التاسعة من صباح اليوم التالي. بدا كل شيء طبيعياً. عدت إلى المنزل عند التاسعة والنصف مساءً وفي جعبتي المعلومات التي طلبها البكر عن مشاريع بلديات تكريت على أمل اللقاء به في صباح اليوم التالي.

كان تلفزيون بغداد ينقل مباراة الملاكمة بين محمد علي كلاي وغريمه، فقررت مشاهدة تلك المباراة. ولم تمض عشر دقائق على متابعتي لها حتى قطع تلفزيون بغداد برامجه، وظهر المذيع ليعلن أنه سيذاع بيان هام على الجمهور بعد لحظات.

مرت عشر دقائق أخرى وأنا أشاهد المباراة وأتحمس لكلاي، وبعد برهة ظهر المذيع ثانية معلناً صدور المرسومين الجمهوريين التاليين:

مرسوم جمهوري بإعفاء جواد هاشم من منصب وزير التخطيط، وتعيين عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية) وزيراً للتخطيط بالوكالة.

مرسوم جمهوري آخر بإعفاء فخري قدوري من منصب وزير الاقتصاد وتعيين طه الجزراوي بالمنصب وكالةً.

ثم نشيد وطني!!

فوجئت بأمر المرسومين، واللهجة الثورية، التي طلع بها علينا المذيع التلفزيوني!! ثم لماذا هذا الأسلوب المفاجئ، ولم يكن قد مضى على حديثي مع

البكر سوى أقل من ساعتين وهو يؤكد لي موعده لليوم التالي!!

توجهت إلى الوزارة بعد حوالى نصف ساعة، وكانت الساعة تقارب الحادية عشرة ليلاً، فجمعت أوراقي الخاصة وعدت إلى المنزل.

عند التاسعة والنصف من صباح اليوم التالي، اتصل بي العقيد شفيق الدراجي السكرتير العام لمجلس قيادة الثورة مستفسراً عن سبب عدم مجيئي إلى القصر لمقابلة الرئيس حسب الموعد، فقلت له: ألم تسمع بالمراسيم الجمهورية ليلة أمس؟ فكان جوابه بالنفي.

ـ عجيب، ألم تكن حاضراً اجتماع مجلس قيادة الثورة الذي أصدر تلك القرارات؟

«كلا»، جاء جواب شفيق وظن أني أمزح معه!!

أكدت لشفيق أنني قد أُعفيت من منصبي، ولا أجد بالتالي مبرراً لمقابلة الرئيس لبحث أمور تتعلق بالخطة ومشاريع بلديات تكريت.

في عصر اليوم ذاته، اتصل بي عبد الخالق السامرائي هاتفياً ـ وكان حينها عضواً في مجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية ـ وطلب مني مقابلته في مبنى القيادة القومية لبحث أمور تتعلق بإحدى لجان الحزب.

وعند اللقاء معه، أكد لي عبد الخالق أنه لم يكن على علم مسبق بالمراسيم الجمهورية التي صدرت ليلة أمس، وأنه سمعها من التلفزيون مثلما سمعتها أنا. وعند استفساري منه إن كان حاضراً اجتماع مجلس قيادة الثورة، أخبرني بأنه قد قاطع اجتماعات المجلس منذ فترة طويلة احتجاجاً على تصرفات بعض الأعضاء وعدم التزامهم بمبادئ الحزب.

وهكذا، انتهت المرحلة الأولى من عملي الحكومي. أعيد تعييني مدرِّساً، وأستاذاً مساعداً في الجامعة المستنصرية، فانغمرت بالعمل الأكاديمي البحت منصرفاً كلياً إلى البحث.

التقيت بعد شهر من إعفائي من منصبي شفيق الكمالي العضو الاحتياط في القيادة القطرية وقتها، في حفل عشاء في منزل صديق مشترك. وأثناء حديثنا، أخبرني

الكمالي بتفاصيل الظروف التي رافقت إعفائي وفخري قدوري، فقال: في مساء ذلك اليوم الذي صدر فيه المرسومان، كان مجلس قيادة الثورة منعقداً للنظر في جدول أعماله الاعتيادي، وعند حوالى العاشرة مساءً، انبرى طه الجزراوي شاكياً العراقيل التي يضعها «الدكاترة» الاقتصاديون أمثال جواد هاشم وفخري قدوري لإعاقة عجلة الثورة، متهما إيانا، كعادته، بالأفكار الغربية والاستعمارية.

ويبدو أن البكر قد انزعج من كلام الجزراوي، حيث التفت إليه قائلاً: رفيق طه، ليس للحزب سوى عدد قليل من الدكاترة العاملين معنا، فهل تريد أن نتخلص منهم جميعاً؟ إذا كان هذا هو اتجاه الحزب، فبها. ورفع البكر سماعة التلفون واتصل بمدير الإذاعة وأملى عليه المرسومين الجمهوريين، وهو في حالة عصبية.

وهكذا، بهذه البساطة: الجزراوي يتهم، والبكر يحتد، ويُعفى وزيران، على الفور!!

XII

الوزارة الثانية وتأميم النفط

مضت بضعة شهور على إعفائي من الوزارة وأنا منغمس في العمل الأكاديمي. وخلال هذه الفترة عاد الدكتور فخري قدوري من ألمانيا، وتم تعيينه عضواً في مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة. كان للمجلس عدد من المكاتب الاستشارية، غالبيتها مجرد أسماء وظيفية يُعيَّن فيها بعض قياديي الحزب، غير أن مكتبين فقط هما مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية، كانا يمارسان العمل الاستشاري الفعلي. وكان لهذين المكتبين دور فعال في اقتراح أو تصفية كثير من التشريعات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة.

وكلمة حق يجب أن تقال بحق من عملوا في هذين المكتبين اللذين كان لهما دور فعّال ومُجدٍ في تسيير دفة الحكم، فمكتب الشؤون القانونية كان برئاسة عبد الفتاح زلط (سوري الجنسية) الذي عمل جاهداً على «منع» صدور كثير من التشريعات التي كان يقترحها وزير العدل أو بعض القياديين في الحزب، والتي لو صدرت لكانت لها آثار سلبية على مصالح المواطنين. كما عمل المكتب على إعادة النظر في كثير من التحقيقات التي كانت تُقدَّم إلى القيادة بحق بعض المواطنين من قِبَل أجهزة الأمن أو أجهزة الحزب، وكان من شأن ذلك رفع الحيف والظلم عنهم.

أما مكتب الشؤون الاقتصادية فكانت تحال إليه الكثير من التشريعات الاقتصادية والمقترحات التي لها مساس بالشؤون المالية. ونظرا إلى ارتباط المكتب بصدام حسين مباشرة، فقد كانت مقترحاته (المكتب) تلقى الأذن الصاغية، إذ غالباً ما يتبنى صدام آراء المكتب ومقترحاته، ويُصدر بشأنها القرارات اللازمة. ويمكن القول إن

صدام حسين لم يكن يتخذ قراراً له علاقة بالشؤون الاقتصادية والمالية من دون أن يمر أولاً على مكتب الشؤون الاقتصادية. وقد ساهم ارتباط المكتب بصدام، في بروز نوع من الحساسيات بين بعض الوزراء من أعضاء القيادة وبين المكتب.

لم يكن في بادئ الأمر في المكتب سوى عضو وسكرتيرة واحدة. وفي منتصف عام ١٩٧١، وكان قد مضى على إعفائي من الوزارة بضعة شهور، اتصل بي صدام حسين وأخبرني بأنه يريدني عضواً في مكتب الشؤون الاقتصادية.

صدر مرسوم جمهوري بتعييني في المكتب، وباشرت العمل في غرفة مجاورة لمكتب صدام في مبنى المجلس الوطني، مع استمراري في مهنة التدريس الجامعي. تم تقسيم العمل اليومي في المكتب، فالدكتور فخري قدوري تحال إليه القضايا المتعلقة بوزارة الاقتصاد والشؤون الاقتصادية العامة، بينما تحال إلي المسائل المتعلقة بالخطة الاقتصادية والشؤون المالية. وكنا في أغلب الأمور نتشاور معاً، فخري وأنا، قبل أن نقدم توصياتنا النهائية إلى صدام حسين، الذي كان يرفعها بدوره إلى مجلس قيادة الثورة.

ولا بد من القول إن أي مقترح يوافق عليه صدام حسين، كان يعني موافقة مجلس قيادة الثورة عليه حتماً. ولا أذكر أبداً أن رفض مجلس قيادة الثورة مقترحاً يحمل توقيع صدام، إلا مقترحاً واحداً يتعلق بعودة ذوي الكفاءات، سأشرحه في مكان آخر من هذا الكتاب.

استمر عملي في مكتب الشؤون الاقتصادية، وبدأت المعاملات اليومية تكثر. كل وزير يكتب إلى صدام حول شأن من شؤون الدولة ويحال كتابه إلى مكتبنا لبيان الرأي وتقديم التوصية. وفي أحد الأيام، دخل صدام مكتبي من دون أن يغلق الباب، وجلس برهة ليست بالقصيرة، متحدثاً في أمور عامة ومستفسراً عن بعض المعاملات، ثم نهض فجأة وتوجه نحو الباب، وظننت أنه يريد العودة إلى مكتبه، غير أنه عاد إلى الجلوس بعد أن أوصده، وسألني: «كيف يمكن للقيادة تحقيق طموحاتها وتطلعاتها في بناء العراق ودفع عجلة التنمية فيه من دون موارد مالية كافية؟ كيف يستطيع الحزب تحقيق أهدافه ومواردنا الفعلية قليلة وهي بأيدي شركات النفط الأجنبية»؟

هممت بالإجابة، ولكنه استرسل في الكلام مبيناً أن «لا مفر للعراق من السيطرة التامة على مقدراته وتحقيق استقلاله الاقتصادي، مشبِّهاً علاقة الحكومة العراقية بشركات النفط الأجنبية بالعلاقة بالموظف الذي يتسلم راتبه الشهري، منتظراً علاوته السنوية المعتمدة على حُسن سلوكه وإطاعته لرؤسائه. فالحكومة العراقية، في الواقع، هي بمثابة موظف لدى شركات النفط الأجنبية، فإن أحسنت الأداء وأطاعت، تحصلْ على العلاوة السنوية وهي زيادة بسيطة في إنتاج النفط وبيعه، وإلا فستُحرَم من العلاوة، أي تخفيض الإنتاج، وبالتالي يُخفَّض إيراد الدولة، تماماً مثل تخفيض الراتب. هذه مسألة تُقلق الحكومة وتحدّ من حرية تصرفاتها. لا بد لنا من وضع حد لهذا الأمر. ألا تعتقد ذلك يا دكتور»؟

وجاء جوابي مؤيداً لأقواله، مبيناً له أن العراق لا يستطيع فعلاً التخطيط لفترات طويلة من دون أن يكون لديه تصور معقول للحد الأدنى لموارده النفطية للسنوات القادمة.

نهض صدام قائلاً: إذاً، أنت تتفق معي على ضرورة البدء بالتفكير حول كيفية التعامل مع شركات النفط الأجنبية وفق منظور يختلف عن تعامل الحكومات السابقة معها، بحيث تفهم الشركات أننا نعني ما نقول، ونطبق ما نقوله فعلاً. ثم غادر مكتبي، مؤكداً أن القيادة ستبدأ قريباً بإجراء مفاوضات جدية وحاسمة مع شركات النفط.

عماش وصدام ودورهما في مفاوضات النفط

لا أريد هنا أن أدخل في تفاصيل العلاقات التي كانت بين الحكومات العراقية المتعاقبة مع شركات النفط الأجنبية، والتي أشار إليها صدام، ولكني أريد أن أسرد بعض الأحداث التي رافقتها خلال عملي كمسؤول في الدولة. وأعود بالذاكرة قليلاً إلى الفترة التي سبقت دخول صدام إلى مكتبي.

اتسمت علاقة العراق بشركات النفط عبر سنوات طويلة، بالتوتر، يشتد حيناً، ويضعف حيناً آخر. إضافة إلى ذلك فإن جميع التنظيمات السياسية في العراق، كانت ترى في شركات النفط، رمزاً للاستغلال الأجنبي وشعاراً للاستعمار والرأسمالية. ويمكن القول إن تلك العلاقات المتوترة كان مصدرها سببين: أولهما أن الامتيازات

التي حصلت عليها الشركات في الأصل قد تمت في فترة سبقت حصول العراق على الاستقلال الكامل. وثانيهما، الخلاف حول مناطق التنقيب عن النفط واستخراجه ومعدلات التوسع في الإنتاج والتصدير، وما يتبعهما، بطبيعة الحال، من حجم إيرادات الدولة من عوائد تصدير النفط. ويضاف إلى عناصر التوتر أيضاً، العلاقات العراقية ـ السورية، وعلاقة الشركات بالحكومات السورية. فكل خلاف بين شركة نفط العراق IPC وسورية، كان ينعكس أثره على العراق، وكل خلاف بين العراق وسورية ينعكس أثره على شركة نفط العراق.

قبل تسلم البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨، أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧، أعطت بموجبه شركة النفط الوطنية العراقية حقَّ تطوير المناطق التي انتُزعت طبقاً للقانون الشهير الذي صدر في عهد عبد الكريم قاسم والمعروف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

احتجت شركة نفط العراق على صدور القانون رقم ٩٧، الذي خول شركة النفط الوطنية حق استثمار حقل الرميلة الشمالي، مدَّعية أنه منذ عام ١٩٦١ وحقل الرميلة بأكمله (الشمالي والجنوبي) يقع ضمن مناطق امتيازها. وجاء في مذكرات الاحتجاج أن مساهمي شركة نفط العراق سيتخذون كل الإجراءات الكفيلة بمنع الأطراف الأخرى من استغلال ذلك الحقل، باعتباره حقاً قانونياً لشركة نفط العراق. وقد بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة احتجاج مماثلة إلى الحكومة العراقية تؤيد فيها حق شركة نفط العراق.

ومضت أشهر قليلة، وتسلم البعث السلطة والتوتر النفطي مستمر.

جاءت زيارتي إلى لندن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ التي أشرت إليها سابقاً، واجتمعت بممثلي شركة نفط العراق الذين أبدوا الرغبة في الحوار مع الحكومة العراقية. وعندما نقلت تلك الرغبة إلى مجلس قيادة الثورة، اتجهت النية إلى تأجيل الموضوع لفترة. وطالت الفترة حتى جاء عام ١٩٧٠. كانت الحكومة قد بدأت في هذا العام بإجراء مفاوضات سرية بإشراف صالح مهدي عماش، لكنها لم تستمر طويلاً، ولم يُعلَن عنها لأن الشركات، وفقاً لما ورد في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث عام ١٩٧٤، «كانت تحاول انتهاج خطة تسويف تستهدف ترويض الثورة وتهيئة مقدمات إسقاطها».

ولكي تضع الحكومة حداً لمماطلة الشركات في الاعتراف بحق العراق في حقل الرميلة الشمالي، اقترح عماش توجيه إنذار إلى الشركات عن طريق إلغاء المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، التي كانت تجيز للحكومة العراقية تخصيص أراضٍ أخرى لشركات النفط الأجنبية لتكون احتياطاً لها شريطة ألا تزيد على مساحة المنطقة المحدَّدة لكل شركة.

وبالفعل، أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ محققاً رغبة عماش.

وزاد التوتر بين الشركات والحكومة العراقية، وانقطعت على إثره المفاوضات، وبدأ عماش يطرح فكرة تأميم النفط ويصر عليها، مؤكداً ملاءمة المناخ لذلك، لأن الموقف التفاوضي لشركات النفط العاملة في منطقة الشرق الأوسط بدأ يضعف بسبب المتغيرات في سوق النفط العالمي. وقد استطاع عماش إقناع البكر ووزير النفط سعدون حمادي بالبدء في تهيئة المستلزمات السياسية للتأميم.

تقدمت الحكومة العراقية في حزيران/يونيو ١٩٧٠ بمذكرة إلى اجتماع منظمة «الأوبك» الذي انعقد في الجزائر، تطلب فيها تأييد العراق في صراعه مع شركات النفط وحقه في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان حقوقه المشروعة. وتبنّت المنظمة المقترح العراقي باستثناء بعض أعضائها الذين وجدوا صعوبة في التزام حكومتهم بمبدأ التأييد المطلق ما لم يوضح العراق ماهية الإجراءات التي سيتخذها بحق الشركات.

وجاء شهر تموز/يوليو ١٩٧٠، وبدأت الاحتفالات بمرور عامين على تسلم البعث للسلطة، وبدأت معها حملة إعلامية واسعة ضد شركات النفط، تضمنتها خطب البكر وعماش ووزير النفط سعدون حمادي بمناسبة الاحتفال ببدء أعمال الحفر في حقل الرميلة الشمالي.

استمر عماش في متابعة مستلزمات التأميم. وما إن حل أيلول/سبتمبر ١٩٧١ وإذا بعماش يُعفى من منصبه ويغادر إلى موسكو سفيراً للعراق، ويتسلم صدام حسين المهام التي كانت موكلة إليه، حتى قيل في حينه إن سبب التأخير في بدء المفاوضات أو إكمال مستلزمات التأميم، هو أن صداماً كان يريد أن يُنسب التأميم ـ إن حصل ـ إلى جهوده الشخصية.

ثم بدأت المفاوضات مع شركات النفط.

المفاوضات النفطية

بدأت في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، المفاوضات الرسمية بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية. ترأس الوفد العراقي فيها وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي، وقد ألقى في جلسة الافتتاح كلمة[1] حدد فيها موقف العراق وإصراره على انتزاع حقوقه المشروعة وفق صيغ جديدة. طلبت الشركات النفطية من الحكومة العراقية بعد الجولة الأولى من المفاوضات، إمهالها بعض الوقت لتقديم عرضها بهذا الشأن. وبعد أسبوع، تقدمت الشركات ببعض العروض والبدائل، غير أن الحكومة رفضتها واعتبرتها عروضاً تتناقض مع جوهر مطالب العراق، وطلبت من الشركات تقديم عروض جديدة أفضل. ونتيجة لهذا الرفض، طلبت الشركات مهلة أخرى للسفر إلى لندن للتشاور.

في مطلع شباط/فبراير ١٩٧٢، عاد وفد الشركات وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات التي تبين من خلالها أن الشركات ما تزال مصرة على موقفها الذي يُستَشَف منه أنه يستهدف الالتفاف على مضمون القانون رقم ٨٠ وعدم الاعتراف

(١) جاء في كلمة الحديثي:
إن الحكومة العراقية راغبة، بإصرار، في حل وحسم كافة القضايا المعلّقة معكم بالشكل الذي يضمن مصالح العراق الحيوية، وتحقيق طموحات شعبنا. فمنذ ما يزيد على عشر سنوات وسياسة الشركات إزاء العراق ـ وحده من دون غيره ـ تتسم بطابع السلبية المطلقة، واتخاذ عدد من الإجراءات التي ألحقت أفدح الأضرار باقتصادنا القومي. إن اتّباع سياسة استثمارية وإنتاجية مستندة في الأساس إلى الضغط المستمر على العراق بهدف إضعافه، وتعسف الشركات في عدم دفع مبالغ تنفيق الريع الذي هو حق واضح مسلّم به لكافة الدول المنتجة للنفط، والتلاعب المستمر بمعدلات الإنتاج من حقولنا النفطية، إنما هي مؤشرات واضحة على الاستمرار بتلك السياسات. أطالبكم بأن تستجيبوا لحقوقنا بروح واقعية مدركة لواقع العلاقات الجديدة التي أوجدتها ثورة ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي. إني أدعوكم إلى مفاوضات صريحة مباشرة واضحة الأهداف وقائمة على أساس الإقرار بكامل حقوقنا والابتعاد عن كل ما من شأنه الالتفاف أو تعطيل مضامين القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والذي أضحى واحداً من أقدس الحقوق التي يتمسك بها شعبنا. وأرجو أن تنتهي هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية. نحن لسنا ضد أي شركة من الشركات التي تحاول أن تستثمر رؤوس أموالها بالشكل الذي يحفظ سيادتنا ويحفظ مصالح شعبنا.

بحق العراق المطلق في إصدار التشريعات الخاصة بثرواته النفطية.

كان صدام حسين هو المشرف الفعلي على المفاوضات والموجِّه للوفد العراقي (كان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة يومئذ)، وكنت ألمس منه عدم ارتياحه إلى موقف الشركات ولا اطمئنانه إلى مناوراتها. كان يلمّح باستمرار إلى أن أفضل حل للأزمة النفطية هو التأميم الفوري لأن الشركات مهما طرحت من عروض فإنها ستبقى تثير المشاكل المالية والسياسية للعراق.

انقطعت المفاوضات النفطية في نهاية شباط/فبراير على ما أذكر، وفي نيسان/أبريل ١٩٧٢، حل موعد البدء بالإنتاج الوطني للنفط. وأثناء زيارة ألكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، إلى العراق، بدأ الإنتاج في حقول شمال الرميلة، وبعد ذلك بأيام قليلة حملت أول ناقلة النفط العراقي المنتَج وطنياً إلى الأسواق العالمية.

لم تسكت الشركات الأجنبية على ذلك، إذ بدأت بحملة واسعة مدّعية أن نفط حقل الرميلة ملك لها، ومحذرة دول العالم من شرائه، كما لجأت إلى سياستها القديمة التي اتبعتها أيام حكومة عبد الكريم قاسم بأن خفضت الإنتاج بشكل حاد.

خلق موقف الشركات صعوبات كثيرة للعراق، وكان صدام ينظر إلى هذا الموقف بقلق، ليس لأنه موقف يحد من حرية حركة الحكومة العراقية فحسب، بل لأنه يشكل تحدياً لصدام بصفته المشرف الفعلي على المفاوضات. وعليه، لو انقطعت المفاوضات، وقد انقطعت فعلاً، ولم يتمكن صدام من حل هذه المشكلة، فقد يصاب وضعه الحزبي ببعض الإحراج أمام قيادة الحزب وكوادره.

مضت عدة أيام من دون أن يأتي صدام إلى مكتبه، وكنت كلما أسأل سكرتيره الخاص عن «السيد النائب» يقول بأنه متوعك ومصاب بالانفلونزا.

ومضت أيام أخرى وإذا بصدام حسين يتصل بي هاتفياً طالباً حضوري إلى مكتبه الساعة السادسة مساء الأول من أيار/مايو، يوم عيد العمال.

ذهبت حسب الموعد المحدد، ولم يكن أحد في مبنى المجلس الوطني، حيث مكتبه، سوى صدام وسكرتيره الشخصي الرائد علي العبيدي ومرافقه صباح ميرزا.

جلست على الكرسي المقابل لمكتبه، وبعد عبارات المجاملة سألني:

ـ هل تعرف لماذا طلبتك هذا اليوم وهو عطلة رسمية؟

ـ كلا.

ـ طلبتك الآن لأني أريد منك بصفتك الشخصية أن تعدَّ لي دراسة خاصة وسرية للغاية عن كيفية إدارة موارد الدولة من خلال ثلاثة بدائل هي:

أ ـ انقطاع الموارد النفطية بنسبة ١٠٠٪؛

ب ـ انقطاع الموارد النفطية بنسبة ٧٥٪؛

ج ـ انقطاع الموارد النفطية بنسبة ٥٠٪.

على أن تتضمن الدراسة مقترحات محددة لزيادة موارد الدولة من مصادر أخرى في ظل كل بديل. ثم أشار إلي صدام بوضوح بأن هذه الدراسة يجب أن تكون سرية ولا يعرف بها أحد. وأذكر جيداً أنه قال: إذا اتصل بك أي عضو في القيادة أو أي شخص آخر مهما كان منصبه، وسألك عن هذه الدراسة، فعليك إحالته إلي. لا تخبرهم بأي شيء.

وأضاف صدام أنه يريد أن أُعِدَّ له مسودة بيان صادر من مجلس قيادة الثورة ينص على وقف العمل بالخطة الاقتصادية السنوية (المنهاج الاستثماري) وفرض التقشف التام في مصروفات الدولة بما لا يؤثر في المشاريع الاقتصادية المباشَر بها.

وقبل أن أغادر مكتبه سألته عن المدة الزمنية التي يريد خلالها الدراسة، فأجابني:

ـ في أسرع وقت ممكن؛ أسبوعين أو ثلاثة على أكثر تقدير.

غادرت مكتب صدام وفي ذهني تساؤلات كثيرة: لماذا يطلب مني صدام مثل هذه الدراسة المعقدة خلال فترة قصيرة؟ لماذا لا يكلف بها وزارة التخطيط حيث الإمكانيات الفنية الهائلة؟ لماذا يطلب مني عدم إخبار أي شخص حتى رئيس الجمهورية؟ لا أظنه يريد اختباري علمياً.

لا بد من أن يكون في ذهنه إجراء اقتصادي يريد اتخاذه: تأميم النفط حتماً، ولكن متى؟

بدأت في اليوم التالي في إعداد ما طلبه صدام، ولكن لم تمض سوى أيام معدودة، وإذا بسلسلة من المراسيم الجمهورية تصدر وتقضي بتشكيل وزارة جديدة أعيد فيها تعييني وزيراً للتخطيط للمرة الثانية.

الوزارة الثانية وتأميم النفط

أصدر رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٧٢ مرسوماً بإجراء تعديل وزاري شامل عين بموجبه مجموعة من الشخصيات غير البعثية. كانت هذه التشكيلة الوزارية الجديدة تمهيداً لمشاركة عناصر «الجبهة الوطنية» في الحكم، ومن ثم تأميم النفط العراقي الذي بدأت مفاوضات العراق بشأنه مع شركات النفط الأجنبية (رسمياً) قبل ذلك بخمسة أشهر.

وبموجب التعديل أو التشكيلة الوزارية، فقد أصدر رئيس الجمهورية مراسيم التشكيلة الوزارية على النحو التالي:

أ ـ يقضي المرسوم الأول في فقرته الأولى بتعيين:

الدكتور رشيد الرفاعي	وزيراً للمواصلات
عدنان أيوب صبري	وزيراً للشباب
حامد علوان الجبوري	وزيراً للإعلام
الدكتور جواد هاشم	وزيراً للتخطيط
حكمة العزاوي	وزيراً للاقتصاد
مكرم الطالباني	وزيراً للري
هشام الشاوي	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور نزار الطبقجلي	وزيراً للدولة
عامر عبد الله	وزيراً للدولة

ودخل، الوزارة، بموجب هذه التشكيلة الوزارية، اثنان يمثلان الحزب الشيوعي العراقي، هما عامر عبد الله ومكرم الطالباني، واثنان من العناصر القومية هما هشام الشاوي والدكتور نزار الطبقجلي.

أما الفقرة الثانية من المرسوم فقد تضمنت إعفاء بعض الوزراء من مناصبهم على النحو التالي:

ـ إعفاء شفيق الكمالي من منصب وزير الإعلام.

ـ إعفاء الدكتورة سعاد خليل إسماعيل من منصب وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي.

ـ إعفاء الدكتور طه إبراهيم العبد الله من منصب وزير الري.

ب ـ أما المرسوم الثاني فقد تضمن تعيين شفيق الكمالي عضواً في مكتب الشؤون التربوية التابع لمجلس قيادة الثورة، وتعيين الدكتور طه إبراهيم العبد الله عضواً متفرغاً في المجلس الزراعي الأعلى. أما الدكتورة سعاد فلم تُعيَّن في أي منصب.

قلت سابقاً إن صدام حسين كان قد طلب مني إعداد صيغة بيان لوقف العمل بالمنهاج الاستثماري (الخطة الاقتصادية السنوية) وفرض سياسة للتقشف والاقتصاد في النفقات.

أعددت البيان في حينه، وقدمته إلى صدام حسين الذي احتفظ به. وفي يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٧٢، أي بعد أيام قليلة من تشكيل الوزارة، أصدر مجلس قيادة الثورة بيان التقشف المشار إليه.

جاء في مقدمة البيان إشارات واضحة إلى موقف شركات النفط الأجنبية من مطالب العراق وما يحتمل اتخاذه من خطوات قريبة.

كما أشار البيان إلى ما يجابهه العراق من «المحاولات التآمرية والضغوط الاقتصادية من قبل الدوائر الاستعمارية وشركات النفط الاحتكارية»، بحيث أصبحت تلك المحاولات تؤثر بشكل مباشر في الاستقرارين السياسي والاقتصادي للعراق.

وأشار أيضاً إلى أن الحكومة عازمة على وضع حد لتلك المحاولات حتى لا تتأثر اقتصاديات البلاد برغبات الاحتكاريين، ووضع حد نهائي وحاسم للممارسات الاحتكارية في نهب ثروات العراق النفطية. وأشار البيان كذلك إلى أن الحكومة قد تدارست هذا الوضع الخطير وقررت:

أ ـ فرض التقشف التام في كافة أوجه الإنفاق الحكومي؛

ب ـ إيقاف العمل بالمنهاج الاستثماري للسنة المالية ١٩٧٢-١٩٧٣ في ما يتعلق بالمشاريع غير المباشر بها؛

ج ـ فرض التقشف في ما يتعلق بالصرف من الموجودات الأجنبية.

واستثنى البيان شركة النفط الوطنية من تلك الإجراءات، كما خول وزيري التخطيط والمالية إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه.

لقد جاء هذا البيان لاحقاً لبيان آخر أصدرته وزارة النفط في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٢، أمهلت بموجبه شركات النفط الأجنبية مدة أسبوعين فقط لتقديم عرض إيجابي حول المطالب التي قدمتها الحكومة العراقية أثناء المفاوضات. وحذر البيان بشكل صريح من أن الحكومة العراقية ستجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية التي تراها ضرورية لحماية مصالح العراق.

وأكد البيان على أنه:

> يُلاحَظ من تتبّع أرقام تصدير النفط الخام من حقول شمال العراق، أن الشركات بدأت من جديد تتبنى سياسة الإنتاج الواطئ بقصد ممارسة الضغوط المالية على حكومة الجمهورية العراقية. إن هدف الشركات من ممارسة الضغوط على حكومة الثورة يبدو واضحا للمتتبع لأمور الإنتاج وعلاقتها بسير المفاوضات الجارية بين الحكومة والشركات ومحاولة الأخيرة ممارسة الضغط على الحكومة بعد أن وصلت المفاوضات الأخيرة إلى طريقها الصعب في شباط/فبراير المنصرم.
>
> إن حكومة الجمهورية العراقية إذ توضح هذه الحقائق فإنها في الوقت نفسه تحذر الشركات من عواقب هذه السياسة الوخيمة التي لا تؤدي إلا إلى إضعاف العلاقة بين الحكومة والشركات، إذ لا يسع الحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي في قضية تمس مصلحة من مصالح الشعب الجوهرية.

لقد كان هذا البيان الذي أصدرته وزارة النفط، والبيان الذي أصدره مجلس قيادة الثورة يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٧٢، وكذلك سلسلة المقالات الافتتاحية لجريدة **الثورة** حول السياسة النفطية، مؤشرات واضحة على أن العراق سيؤمم النفط. ولا أكون مبتعداً عن الحقيقة إذا قلت إن ذلك الاتجاه قد رسخه صدام حسين شخصياً. وانطباعي الشخصي هو أن صداماً كان يريد فعلاً التأميم، وليس قبول أي عرض من شركات النفط، حتى وإن وافقت الشركات على جميع مطالب العراق.

لقد كان التأميم بالنسبة إلى صدام خطوة مهمة يدعم بها موقعيه الحزبي والسياسي، ويبرز على ساحة السياسة العربية والدولية بشكل أكثر وضوحاً وقوة.

غير أن شركات النفط لم تصدق أن الحكومة ستلجأ إلى التأميم.

وخلال مهلة الأسبوعين التي أُعطيت للشركات، أنجزت الأجهزة الفنية لوزارة النفط ومكتب الشؤون الاقتصادية، التشريعات القانونية اللازمة للتأميم انتظاراً لساعة الصفر: يوم ١ حزيران/يونيو ١٩٧٢.

انتهت مدة الأسبوعين ولم تقدم الشركات عرضاً يُرضي العراق.

وعند الساعة العاشرة والنصف من صباح الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢، عقد مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث اجتماعاً مشتركاً في مبنى القصر الجمهوري.

ترأس أحمد حسن البكر الاجتماع، وجلس إلى يمينه صدام حسين ومظاهر الابتهاج والنصر بادية على وجهه. بدأ البكر حديثه في إعطاء الوزراء نبذة مختصرة لما تم سابقاً من مفاوضات مع شركات النفط وموقفها المتعنت، وشرح كذلك موقف الحكومة.

لم يُشر البكر في حديثه إلى كلمة «التأميم»، بل قال «إنه في ضوء كل ذلك فإن الحكومة قد قررت إصدار التشريعات اللازمة التي تضمن حقوق الشعب وتحافظ على ثروته النفطية». صحيح أنه لم يقل إننا سنؤمم النفط، ولكنه كان واضحاً بأن التأميم هو الخطوة التي يشير إليها البكر. ويبدو أن الأمر كان غامضاً على بعض الوزراء، حيث انبرى السيد نافذ جلال وزير الزراعة ليتساءل: سيادة الرئيس، حديثكم معنا قيّم ومفيد، ولكن ما الذي سيحدث؟ فأجابه الرئيس: كاكا (أخ بالكردية)، ألم تفهم ما أعنيه؟ سنؤمم النفط هذا اليوم.

بيان التأميم

أذاع أحمد حسن البكر عند الثامنة من مساء الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢ بيان التأميم من محطتي الإذاعة والتلفزيون. كان صدام حسين هو الذي أعد البيان، وقام طارق عزيز (رئيس تحرير جريدة **الثورة** آنذاك) بتشذيبه من حيث قواعد اللغة العربية.

وتضمن البيان استعراضاً «للنضال العربي المستمر للقضاء على الركائز الأساسية والمصالح الحيوية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري»، كما تضمن الكثير من أدبيات حزب البعث حول القضية الفلسطينية ونضال الشعوب المحبة للسلام ضد الاستعمار البريطاني، ودور البريطانيين المتميز منذ الحرب العالمية الأولى في تدبير الدسائس وعقد المعاهدات والاتفاقيات لتقسيم الوطن العربي وتسليم فلسطين إلى الصهاينة.

كما أكد البيان على أن مبررات قيام ثورة السابع عشر من تموز/ يوليو التي قادها حزب البعث هي مبررات منطقية لتأمين «المناخ المطلوب لكي تؤدي فيه الجماهير دورها الأساسي في النضال الوطني والقومي، وتوفير الحقوق القومية لجماهيرنا الكردية، وضمان الحقوق الثقافية للأقليات القومية».

وفي نهاية البيان أعلن البكر «باسم الشعب» إصدار قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، والذي اعتُبر نافذاً من تاريخ صدوره في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٢.

وطبقاً للقانون رقم ٦٩، فقد أُنشئت شركة حكومية سُميت «الشركة العراقية للعمليات النفطية» لتحل محل شركة نفط العراق.

وقد انتدب صدام حسين غانم عبد الجليل (المدير العام لمكتب صدام) للإشراف المباشر على مراحل ما بعد التأميم، لإدارة الشركة الجديدة من مقرها في كركوك. وكان غانم عبد الجليل قد وصل إلى كركوك فعلاً صباح في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٢ - أي قبل إذاعة بيان التأميم - يرافقه بعض الفنيين من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية، بينهم محمد جابر حسن، المدير العام للدائرة الفنية في وزارة النفط، وطارق عزيز المدير العام للحفر والإنتاج في شركة النفط الوطنية (وهو غير طارق عزيز الذي كان رئيساً لتحرير جريدة **الثورة** ثم وزيراً للخارجية).

وجدير بالإشارة هنا، أن التأميم الذي حصل في أول حزيران/ يونيو ١٩٧٢، اقتصر على نفط الشمال. أما نفط الجنوب (شركة نفط البصرة) فقد أُمم على مرحلتين؛ المرحلة الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حيث أُممت حصة هولندا فقط، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ أُممت حصتا بريطانيا وفرنسا.

وكان مجلس قيادة الثورة أصدر في الوقت نفسه الذي أذيع فيه بيان التأميم، بياناً آخر يتعلق باستعداد العراق للدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية حول حصتها في الشركة المؤمَّمة لضمان بقاء تلك المصالح واستمرارها.

في اليوم التالي للتأميم، طلعت علينا جريدة **الثورة** بمقال افتتاحي كتبه صدام حسين شخصياً، بأسلوبه ولغته من دون تشذيب من هيئة التحرير أو رئيسها طارق عزيز.

كان واضحاً من افتتاحية جريدة **الثورة** أن صدام حسين يريد أن يقول إن شهر حزيران/ يونيو الذي اقترن في أذهان الناس بالهزيمة والمرارة، نتيجة حرب ١٩٦٧ التي خسرها جمال عبد الناصر، أصبح له اليوم معنىً جديد يقترن بالنصر والتصميم والفرح، وفي هذا وفاء بوعد حزب البعث بتحويل النكسة إلى منطلق للنصر، لأنه، كما كتب صدام، توفرت للشعب «القيادة الثورية الحكيمة ذات الأفق التاريخي الواضح والقدرة العالية على وضع التكتيك في خدمة الاستراتيجيا».

وانتهى يوم ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، بعد أن خرجت «جماهير الشعب» ترقص في شوارع بغداد كعادتها تأييداً للحزب وقيادته الديموقراطية!!

حصة كولبنكيان في نفط العراق

كانت مؤسسة كولبنكيان البرتغالية تمتلك ٥ ٪ من امتيازات نفط العراق. وقد شمل التأميم هذه الحصة على مرحلتين: الأولى في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، والثانية في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣.

قرر صدام حسين، بعد تأميم هذه الحصة، «باسم قيادة الحزب»، الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي تكون لقيادة الحزب، على حد تعبيره، مبالغ كافية من المال لاستخدامها في العودة إلى الحكم في حال وقوع انقلاب، أو في حال وقوع غزو خارجي.

وأذكر أنه في إحدى الجلسات الخاصة، وكان حاضراً فيها أمين عبد الكريم وزير المالية، والدكتور فوزي القيسي محافظ البنك المركزي، أن التفت صدام إلينا قائلاً:

حزب البعث قد جاء إلى العراق ليحكم ٣٠٠ سنة، ولكي يستمر في

الحكم أو يعود إليه في حال سقوطه نتيجة انقلاب عسكري، فلا بد من وجود مصدر مالي ضخم لديه خارج العراق. نحن لا نريد أن نقع في أخطاء عام ١٩٦٣ عندما سقط حكمنا وواجهنا صعوبات مالية كبيرة. إذاً، فكروا لنا يا رجال الاقتصاد في كيفية تخصيص عوائد حصة كولبنكيان المؤممة للحزب.

وبالفعل، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً بقرار منه، خُصص بموجبه ٥ ٪ من عوائد العراق النفطية سنوياً للحزب، تُودَع في حساب خاص في الخارج تحت إشراف صدام حسين.

وحسب تقديراتي، فإن العوائد المتراكمة من هذه النسبة قد بلغت في نهاية عام ١٩٨٩ حوالى عشرة مليارات دولار أمريكي. وعلى افتراض استثمار تلك المبالغ في ودائع مصرفية ثابتة، وبعائد سنوي بنسبة تتراوح بين ٨ و١٨ ٪، فإن المبلغ المتراكم في نهاية عام ١٩٩٠ يصل إلى ٣١ مليار دولار.

لقد كان صدام حسين يريد تحقيق نصر سياسي كبير يُثبّت من خلاله موقعه داخل العراق، لينطلق منه إلى الوطن العربي مخاطباً جماهيره ليقول لهم بأنه البديل الأوحد لقيادة العرب. ولم يكن المناخ السياسي في السبعينيات مهيَّأً لنصر عسكري، كما لم تكن إمكانيات العراق آنذاك كفيلة بتحقيق أي نصر عسكري. إذاً، لا بد من البحث عن مجال آخر للنصر. وقد وجد صدام هذا المجال متاحاً في الجانب الاقتصادي: النفط. لذلك، أشرف بنفسه على المراحل التي سبقت التأميم، والمراحل التي أعقبته.

وبعد عشر سنوات من قرار التأميم في حزيران/ يونيو ١٩٧٢، عقد حزب البعث في العراق مؤتمره القطري التاسع في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، وبحث موضوع تأميم النفط في العراق ودور صدام حسين فيه، وخرج علينا التقرير الخاص بذلك المؤتمر ليقول:

«الرفيق» صدام حسين هو القائد السوقي والتعبوي (الاستراتيجي والتكتيكي) لعملية تأميم النفط التي تُعتبر من أكبر المنجزات الوطنية والقومية التاريخية. فهو من موقعه الخاص في القيادة ومن موقعه المباشر

في رئاسة لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات، وضع خطة استدراج الشركات الاحتكارية إلى المفاوضات. وفي أثناء فترة الإنذار بين ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٢ والأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢، يوم صدور قرار التأميم التاريخي، قاد بنفسه الحملة السياسية والإعلامية وعملية التعبئة الجماهيرية التي مهّدت للقرار، وهو الذي واجه بصبر وحكمة وحزم حالات التردد والخوف التي سبقت لحظات اتخاذ القرار* تلك الحالات التي بقيت سنوات طويلة مكتومة لا يعرفها إلا عدد قليل.

* لحظات الخوف والتردد التي يشير إليها التقرير، يُقصَد بها الدكتور سعدون حمادي الذي كان وزيراً للنفط آنذاك. لقد سبق أن ذكر لي صدام في مناسبات عديدة، أن حمادي كان متردداً في اتخاذ قرار التأميم. كما أشار إلى هذا التردد، من دون تسمية حمادي، في جلسات عديدة لمجلس التخطيط.

XIII

السياسة الاقتصادية

لست هنا بصدد الدخول في تفاصيل السياسات الاقتصادية التي سار عليها العراق، أو الدخول في شرح المستلزمات الفنية للخطط الاقتصادية التي تبنتها الحكومات العراقية المتعاقبة، فهي أمور ليست موضوع هذه المذكرات، إضافة إلى أن كلاً من المكتبة العربية والأجنبية تزخر بالمصادر الكثيرة عنها. ولكن مع ذلك، لا بد من أن نذكر شيئاً عن التخطيط من أجل التنمية في العراق نظراً إلى ارتباط ذلك بالسياسة التي تبناها حزب البعث في مؤتمراته، انطلاقاً من تصوراته العقائدية، ولنرى مدى نجاح أو إخفاق تلك السياسة، المنطلقة من العقيدة النظرية.

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كانت صورة العالم قد تغيرت، فقد بدأت حركات التحرر الوطني في أجزاء كثيرة من العالم، وهبت الشعوب التي رزحت طويلاً تحت نير الاستعمار تدافع عن حقها في الحياة، والحرية، والاستقلال. وهكذا، ظهرت دول جديدة حديثة الاستقلال، وبدأت تناضل من أجل قضية التنمية الاقتصادية مستهدية بالمفاهيم الاشتراكية لتحقيقها، وسالكة طريق العدالة الاجتماعية.

ومنذ بداية الخمسينيات، بدأ الاتجاه المتزايد نحو التخطيط الاقتصادي الذي يمكن أن نرده إلى أثر الكساد العظيم، والدمار المادي في دول أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية. لقد كان وضع الاقتصاد العراقي في تلك الفترة يشابه وضع أي اقتصاد متخلف، ويعتمد في الأساس على الزراعة واستخراج النفط الخام، كما أن الأرض الزراعية كانت خاضعة لنظام الإقطاع. أما البنوك والمؤسسات المالية

والتأمينية الأجنبية، فكانت تسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاع المال، في حين كانت تحتكر قطاعَ التجارة الخارجية العناصرُ الأجنبية، هذا بالإضافة إلى أن صادرات العراق واستيراداته كانت وقفاً على الدول المسيطرة. باختصار، كانت التبعية الاقتصادية للخارج إحدى سمات الاقتصاد القومي.

وجاءت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨، وبدأت محاولات إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام اقتصادي يعمل على تحقيق الكفاية في الإنتاج، والعدالة في التوزيع.

ويمكن القول إنه خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٤ سار الاقتصاد العراقي في اتجاهين متميزين:

الاتجاه الأول، هو محاولة إحداث تغيير في النظام الاجتماعي عن طريق قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، الذي وضع حدوداً للملكية الزراعية، وقضى بإعادة توزيع الأرض الزائدة عن الحدود القصوى على الفلاحين. ولست هنا بصدد الحديث عن هذا القانون وما رافق تطبيقه من مشكلات «إدارية»، وما وُجِّه إليه من انتقادات تتعلق بإدارة الأرض الزراعية، فهي أمور تنفيذية، غير أن القانون، من حيث المبدأ، قد حقق هدفيه السياسي والمادي في ضرب الإقطاع كطبقة، وتحويل شريحة كبيرة من الفلاحين المعدمين إلى ملّاك زراعيين.

أما الاتجاه الثاني الذي سار فيه الاقتصاد العراقي، فهو ظهور دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وذلك في أعقاب صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤، التي تضمنت تأميم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين وجميع البنوك التجارية الخاصة، وبعض الشركات الصناعية والتجارية، ثم تأسيس مؤسسة اشتراكية هي المؤسسة الاقتصادية، تتولى إدارة الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين المؤممة. كما أُلحقت بها المصالح والشركات الحكومية القائمة قبل إصدار قرارات التأميم. وتم تشكيل المؤسسة العامة للمصارف لتتولى مسؤولية إدارة البنوك التجارية المؤمَّمة، إضافة إلى مصرف الرافدين الذي كان قائماً قبل التأميم.

استمرت المحاولات لتغيير التركيب الاجتماعي والاقتصادي في العراق بعد تسلم البعث الحكم. وهنا يمكن القول إن هذه المحاولات قد سارت بالاقتصاد العراقي في اتجاهات أربعة:

الاتجاه الأول، هو اتساع قاعدة القطاع العام وزيادة فعالياته بحيث أصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادي يُدار بواسطة أجهزة الدولة. واستُحدثت لذلك مجموعةٌ كبيرة من المؤسسات الحكومية، كالمؤسسة العامة للتنمية الصناعية (١٩٦٩)، والمؤسسة العامة للتصدير (١٩٦٩)، والمؤسسة العامة للحبوب (١٩٦٩).

أما الاتجاه الثاني للتطور، فقد كان امتداداً لمسار الاتجاه الأول، حيث تمت الموازنة بين الاستمرار في قيام مؤسسات عامة تضم إليها شركات ذات نشاط متنوع، وبين إعادة تنظيم القطاع العام في مؤسسات متخصصة، كل منها يتولّى الإشراف على قطاع محدَّد من النشاط الاقتصادي أو فرع محدَّد من فروع هذا القطاع. ولقد كان الرأي في بادئ الأمر، أن النظام الأول ضروري للإبقاء على المنافسة، في حين أن النظام الثاني القائم على التخصص النوعي يحقق مزيداً من الكفاية الإنتاجية وإحكام الرقابة والإشراف على كل قطاع، وكل قطاع فرعي، كوحدة واحدة في ما يتعلق بتنفيذ أهداف خطة التنمية الشاملة. وبعد مناقشات مستفيضة شارك فيها عدد كبير من المختصين وأساتذة الجامعة، رجحت كفة إنشاء مؤسسات متخصصة لتحل محل الأنواع القديمة من المؤسسات العامة. ولهذا، صدر قانون المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة (١٩٧٠) الذي اتجه إلى تنظيم القطاع الصناعي العام على أساس التخصص النوعي.

وعليه، يمكن اعتبار سنة ١٩٧٠ مرحلة من مراحل التنظيم الاقتصادي، حيث نقلت دور المؤسسة الاقتصادية من دور المنظم الذي يؤلف بين القطاعين العام والخاص في نوع المشاركة، إلى دور الإدارة الاقتصادية لحساب القطاع العام في إطار الفكر الاشتراكي على ثلاثة مستويات مركزية متدرجة، هي: الإدارة المباشرة على مستوى المنشأة العامة؛ والإدارة غير المباشرة (أي بالإشراف والتوجيه) على مستوى النشاط بواسطة المؤسسة العامة؛ والتنسيق على مستوى القطاع بواسطة الوزارة المختصة. وقد ظهرت، في إطار هذا التنظيم الجديد، مؤسسات عامة جديدة وسّعت من رقعة القطاع العام.

وبالرغم من «علمية» هذا التنظيم من الناحية النظرية، فقد رافقته صعوبات من الناحية التطبيقية لأسباب عديدة، أهمها تدخل الكوادر الحزبية والمكتب المهني لحزب البعث في التعيينات التي تمت لإشغال الوظائف العليا على مستوى المنشأة أو

المؤسسة، وملء تلك الوظائف بعناصر لا يميزها غير الولاء للحزب.

أما الاتجاه الثالث لمسار الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة، فتجسَّد في تركيز الحزب على دور التخطيط المركزي كأسلوب في التنمية الاقتصادية، والتأكيد على ضرورة تحويله من برامج جزئية إلى خطط قومية للتنمية تنبع من جهاز مركزي للتخطيط لا يقتصر هدفه على الجانب الاقتصادي، بل يتعداه إلى الجوانب الاجتماعية، ولا يقف عند حد التخطيط المالي، بل يتجاوزه إلى التخطيط المادي، مع توضيح دور القطاع الخاص وفرص الاستثمار المتاحة له في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتمثَّل الاتجاه الرابع، الذي تبناه بشكل خاص أحمد حسن البكر، في تصحيح الأخطاء وتلافي النواقص التي حواها قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨.[١]

الخطط الاقتصادية

أدى اكتشاف النفط في العراق سنة ١٩٢٧ إلى تغيير في تركيب الاقتصاد العراقي. واتجهت نية الحكومة آنذاك، مع تزايد عائدات إنتاج النفط، إلى الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية، فكان أن تشكل مجلس الإعمار سنة ١٩٥٠، وخُصِّصت له أول الأمر كافة عائدات الدولة من تصدير النفط الخام. وفي ١٩٥٢ خُفضت النسبة الموجَّهة إلى التنمية من العائدات النفطية إلى ٧٠٪. ثم خُفضت النسبة مرة أخرى بعد ثورة ١٩٥٨، بحيث أصبح ما هو مخصَّص لبرامج التنمية عن طريق وزارة ومجلس التخطيط (التي حلت محل وزارة ومجلس الإعمار) ٥٠٪ من العائدات النفطية.

رسم مجلس الإعمار أول خطة اقتصادية للفترة ١٩٥١-١٩٥٥ وخصص مبلغاً يقارب ٦٦ مليون دينار لتلك الخطة. وقد عدل المجلس في ١٩٥٢ برنامجه، وأصدر خطة اقتصادية أخرى تمتد إلى سنة ١٩٥٦، وجعل مجموع التخصيصات حوالى ١٥٢ مليون دينار، وقد وضع مجلس الإعمار في اعتباره عند رسم تلك

(١) لمزيد من التفصيل راجع قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠.

الخطة التوصيات التي تقدمت بها بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ زيادة رقعة الأرض الزراعية من خلال مشروعات الري وخزن المياه والسيطرة على الفيضان؛

ب ـ تحسين طرق الزراعة ووسائلها؛

ج ـ إنشاء بعض المشروعات الصناعية التي تستطيع الصمود من دون حاجة إلى الحماية الجمركية؛

د ـ التوسع في إنشاء الطرق والجسور وخطوط المواصلات وغيرها من مشروعات ما يسمى البنيان التحتي؛

هـ ـ تحسين مستوى التعليم المهني، والوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي الإلزامي لجميع الأطفال، في مدى ١٥ عاماً.

وقد أعيد النظر في تلك الخطة مرة أخرى، نظراً إلى زيادة العوائد النفطية، فوُضعت خطة جديدة للفترة ١٩٥٥-١٩٥٩ خُصص لها حوالى ٣٠٠ مليون دينار.

كان مجلس الإعمار، في هذه الفترة، قد استكمل دراستين، وضع إحداهما المستشار الفني الأمريكي آرثر دي ليتل Arther D. Little، ووضع الثانية الخبير البريطاني اللورد سولتر Solter. وقد دعت هاتان الدراستان مجلس الإعمار إلى إعادة النظر في الخطة التي وضعها، آخذاً في اعتباره توصيات الخبيرين، حيث رُفعت المبالغ المخصَّصة للإعمار إلى ٥٠٠ مليون دينار. غير أنه لم تمض فترة طويلة حتى قامت ثورة ١٩٥٨، وأُلغي مجلس الإعمار ووزارة الإعمار وحلت محلهما وزارة التخطيط ومجلس التخطيط، وأعيد النظر في الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها أساساً عملية التخطيط للتنمية.

وضع مجلس التخطيط، بين السنوات ١٩٥٩ و١٩٦٩، عدة خطط اقتصادية، سُميت الأولى الخطة المؤقتة (١٩٦٠-١٩٦٢)، وسُميت الثانية الخطة التفصيلية (١٩٦١-١٩٦٥)، في حين سُميت الثالثة الخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٦٥-١٩٦٩). ولا أريد هنا إبداء وجهة نظري الاقتصادية بتلك الخطط، ولا أعتقد أنه يصح انتقاد ما بناه مَن سبقنا في موقع المسؤولية عن تخطيط الاقتصاد العراقي، فكل

الخطوات السابقة، منذ أيام مجلس الإعمار، كانت خطوات بنّاءة وتراكمات علمية ساهمت في تطوير عمل من تعاقبوا على مسؤولية تخطيط الاقتصاد العراقي.

إن ما قدمه مجلس الإعمار كان مبنياً على فلسفة معيَّنة، لها كل مبرراتها ضمن البعد الزمني والإمكانيات المالية المتاحة في ذلك الوقت. كما أن ما قدمه المسؤولون بعد ١٩٥٨ وحتى قيام حكم البعث في ١٩٦٨، كان أيضاً قد بُني على فلسفة محددة ومبررة، وضمن إمكانيات تلك المرحلة بكل أبعادها السياسية ومنطلقاتها الفكرية، وهي تشكل حلقات متصلة في سلسلة عملية التنمية التي هي عملية مستمرة، ولا يمكن فصلها بتغيير الحكومات حتى وإن اختلفت تلك الحكومات في منطلقاتها النظرية، لأن التنمية الاقتصادية واحدة، ولكن أسلوب تحقيقها قد يختلف من حيث النظرة إلى دور القطاعين العام والخاص في إحداث النمو الاقتصادي، ونصيب كل منهما في الدخل القومي، وتأثير ذلك النصيب في التوزيع العادل للثروة الوطنية.

ولم يكن من السهل، في بادئ الأمر، إقناع قيادة الحزب بذلك، إذ كان أغلب أعضاء القيادة القطرية يرون أن التنمية لا تتم إلا بسيطرة الدولة على جميع وسائل الإنتاج مع تأميم شامل لكافة الفعاليات الاقتصادية، وإلغاء تام لحلقات التاريخ السابقة والبدء من نقطة الصفر!! وفي هذا الصدد، أذكر الحادثة البسيطة التالية التي تعكس تفكير القيادة في الأشهر الأولى لحكم البعث:

كانت وزارة التخطيط، في أواخر ١٩٦٨، قد خصصت قاعة استقبال في مبنى الوزارة علَّقت على جدرانها صور جميع من تسلموا منصب وزير الإعمار أو التخطيط منذ العهد الملكي، مع نبذة عن حياة كل منهم. كما أصدرت تعليمات بتزويد الأحياء منهم بالنشرات الإحصائية التي تصدرها الوزارة، ودعوتهم إلى حضور المناسبات الرسمية للوزارة، تقديراً لجهودهم. غير أن هذا الأمر لقي معارضة شديدة من القيادة بعد أن وصل الخبر إلى علمها، واستُدعيتُ إلى حضور جلسة مشتركة لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لبحث هذا الأمر «الخطير»، إذ كيف تُعلَّق صور وزراء العهد «البائد» في قاعة وزارة التخطيط من دون علم القيادة القطرية. وبعد نقاش طويل وتحليل دقيق للتقارير الحزبية التي رفعها الحزبيون منددين فيها بالاتجاهات الليبرالية الغربية، اقتنع البكر بالفكرة، وعُلِّقت صور الوزراء السابقين،

وأعتقد أنها بقيت طوال حكم صدام حسين.

ومرت الأيام، ونحن منهمكون في وضع جميع النظريات التي درسناها، موضع التطبيق. وجرت الاستعانة بمجموعة كبيرة من الفنيين العراقيين، في بناء أجهزة التخطيط والإحصاء، حيث استُحدثت مؤسسة عالية المستوى سُميت «الجهاز المركزي للإحصاء» ترأسها لفترة طويلة الدكتور صلاح الشيخلي، الذي انتقل بعدها ليتسلم مسؤوليات أخرى في الدولة، منها رئيس الصندوق العراقي للتنمية الاقتصادية، ومحافظ البنك المركزي بالوكالة، حتى تسنمه منصب مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة، ومن ثم تحوّله إلى المعارضة وعدم العودة إلى العراق والإقامة في بريطانيا ليكون الناطق الرسمي باسم مجموعات المعارضة العراقية في الخارج.

ولأن التنمية الاقتصادية تعتمد، في النهاية، على مبدأ الإدارة العلمية، فقد أنشئ جهاز آخر سُمي «المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري»، وكان ملحقاً بمجلس وزارة التخطيط، لتهيئة الكوادر الإدارية العليا. وقد ترأس هذا الجهاز شاب ممتلئ حيوية اسمه حامد يوسف حمادي، الذي أصبح في ما بعد، مديراً عاماً في مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (صدام حسين). ومن ثم عُيِّن، بعد تسلم صدام مواقع السلطة الأولى، سكرتيراً خاصاً لصدام، ووزيراً للإعلام في آذار/مارس ١٩٩١ ثم أعفي من هذا المنصب، ثم أعيد تعيينه وزيراً للإعلام ثم أُعفي ثانية لاختلافه مع عدي صدام حسين.

ولكي تكتمل متطلبات جهاز التخطيط المركزي، فقد أنشئ جهازان آخران، هما:

أ ـ المركز القومي للحاسبات الالكترونية، وترأسه في حينه الدكتور نعيم العضاض؛*

ب ـ المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية، الذي ترأسه في حينه الدكتور عامر جميل خياط.**

* نُقلت خدمات الدكتور العضاض من هذا الموقع الى رئاسة المخابرات العراقية لإدارة الحاسبة الالكترونية هناك، وقد استقال بعد ذلك وسافر الى عمّان وهناك لقي مصرعة في حادث سيارة!!

** ترك الدكتور خياط العراق في منتصف السبعينيات.

كانت جميع تلك الأجهزة قنوات تغذية وأدوات تطوير لجهاز التخطيط، وساعدت إلى حد كبير في رسم الخطط الاقتصادية المتعاقبة منذ ١٩٧٠، وأعطت وجهاً حضارياً للإدارة الحكومية، كما أصبحت تلك الأجهزة «الطفل المدلل» لدى كل من البكر وصدام، إذ لا يمر أسبوع واحد من دون أن تحظى وزارة التخطيط بزيارة تفقدية لها من قبل البكر أو صدام أو ميشيل عفلق وقياديين آخرين. ولا بد من القول، إن البكر وصداماً قد أعطيا أجهزة التخطيط دعماً منقطع النظير، ومنعا تدخلات «الرفاق» في شؤون هذه الوزارة، فلم يكن في الوزارة منظمة للحزب أو نقابة للعمال أو مسؤول مخابرات. وطبيعي أن هذا الدعم الفوقي خلق حساسيات كثيرة لدى بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ممن تعاقبوا على المناصب الوزارية في الصناعة والاقتصاد.

خطة التنمية الاقتصادية: ١٩٧٠-١٩٧٤

في العام ١٩٦٨، لم يكن قد بقي من عمر الخطة الاقتصادية التي وُضعت سابقاً سوى سنة واحدة، لذا تقرر السير في تنفيذ مشاريعها وعدم إلغاء أي بند من بنودها، وباشرت في الوقت نفسه أجهزة التخطيط في الإعداد للخطة الخمسية الجديدة التي تبدأ في ١ نيسان/أبريل ١٩٧٠.

ولكي يكون إطار عملنا منسجماً مع تصورات قيادة الحزب في الجوانب الاقتصادية، فقد أعددنا مذكرة طُرحت للمناقشة في اجتماع مشترك للقيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة. تضمنت المذكرة مقترحات محدَّدة لدور القطاعين العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يضمن تطمين رأس المال الخاص وموقف الحكومة المحدَّد من النشاط الاقتصادي الخاص بعد أن عانى ذلك القطاع من السياسات الحكومية الارتجالية.

وبعد مناقشات مستفيضة، ومملة أحياناً، اقتنعت القيادة بالإطار العام الذي جاءت به المذكرة.

وبقدر تعلق الأمر بالقطاع العام، فقد استهدفت الخطة إكمال المشاريع الحكومية المباشر بها في الخطط السابقة، والتركيز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره، وتوسيع قاعدة الخدمات العامة، والإسهام في المشروعات الاستراتيجية الكبرى التي

لا يستطيع القطاع الخاص أن يُقْدِم عليها، إما لنقص في المعرفة الفنية أو لضخامة رأس المال، أو لانعدام الربح فيها.

كما تم إقرار مبدأ واقعية الخطة بحيث لا تكون أهدافها طموحة إلى الحد الذي تعجز معه أجهزة التنفيذ بإمكانياتها المحدودة عن تحقيقها، وألاّ تكون هذه الأهداف متواضعة إلى الحد الذي يصبح معه جزء من الطاقة التنفيذية للبلد معطّلاً.

أما بالنسبة إلى القطاع الخاص، فقد تم إقرار مبدأ «تشجيع القطاع الخاص» وتأمين كافة التسهيلات التي تمكّنه من تأدية دوره في التنمية وتحمّله جزءاً من مسؤولية التنمية والتطوير، وإعادة النظر في القوانين والتعليمات المطبّقة وإلغاء ما تتضمنه من قيود إدارية وتعقيدات مكتبية تحول دون انطلاق القطاع الخاص. ومن أجل التزام الحكومة بوعدها للقطاع الخاص، فقد أقنعت أحمد حسن البكر بإصدار بيان بتوقيعه موجّه إلى القطاع الخاص، يؤكد على التزام الحكومة بوعودها للقطاع الخاص، ومنها: توفير احتياجات القطاع من مستلزمات الإنتاج؛ دعم المصرف الصناعي؛ إعادة النظر في قانون التنمية الصناعية؛ توزيع المشاريع الجديدة للقطاع الخاص على المحافظات لخلق توازن إقليمي بين المناطق المختلفة من العراق؛ وتقليل التركيز على المحافظات المتطورة وخاصة مدينة بغداد، للحد من الهجرة إليها من المحافظات الأخرى؛ توزيع الصناعات حسب توافر المواد الأولية مع تنشيط الصناعات البيئية «التقليدية»؛ تخصيص الأراضي مجاناً لبعض الصناعات مع منح قروض من الدولة بفوائد بسيطة. وقد التزمت الحكومة إضافة إلى ذلك بتقديم الدراسات اللازمة مجاناً للقطاع الخاص، والأخذ بالاعتبار كافة المقترحات التي يبديها المستثمرون.

كانت تلك التجربة الأولى من نوعها لخلق التعاون والتنسيق بين مشاريع الدولة ومشاريع القطاع الخاص وفق أسس موضوعية بعيدة عن العموميات والتعابير الغامضة.

وبعد جهد استمر أكثر من ١٥ شهراً، تم إنجاز الخطة الخمسية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤، وأصبحت جاهزة في مطلع آذار/ مارس ١٩٧٠.

ولكي تكون القيادة على اطلاع على تفاصيل الخطة، فقد اقترحت على البكر

عقد اجتماع خاص لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لمناقشة الإطار العام للأفكار والمبادئ التي وردت في قانون الخطة، قبل إعلانها يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٠.

وافق البكر على الفكرة، وطلب إعداد خلاصة مركزة لإطلاع القيادة، بالصيغة التي يمكن إذاعتها من محطات الراديو والتلفزيون. وقد تم ذلك فعلاً، وأُرسلت الخلاصة وقانون الخطة إلى مجلس قيادة الثورة يوم ١٠ آذار/ مارس ١٩٧٠، وبقيتُ أنتظر موعد الاجتماع.

ومرت عدة أيام، وجاء يوم ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٠، وهو اليوم الأخير للسنة المالية، ولم يبق سوى يوم واحد للبدء في الخطة الجديدة.

اتصلت هاتفياً بالبكر وبينت له أهمية مناقشة بيان الخطة لإقراره من القيادة. فتساءل البكر: أي بيان تتحدث عنه؟

كان السؤال مفاجئاً لي: كيف يتساءل رئيس الجمهورية عن موضوع تعتبره القيادة من أهم المسائل الاستراتيجية في جدول أولوياتها!! ألم يتسلم البكر المذكرة التي أُرسلت إليه يوم ١٠ آذار/ مارس؟

وكم كانت خيبة أملي عندما قال البكر إن المذكرة لم تقدَّم إليه، أو قُدِّمت وضاعت بين أكداس المعاملات اليومية!

سارعت إلى إرسال نسخ أخرى من المذكرة إلى مجلس قيادة الثورة، واتفقنا على مناقشة الموضوع عند الخامسة من عصر اليوم نفسه، ومن ثم إذاعته عند الثامنة مساءً.

توجهت عصر ذلك اليوم إلى القصر الجمهوري، حيث يجتمع مجلس قيادة الثورة. دخلت غرفة سكرتير رئيس الجمهورية، وأظن أنه كان الضابط فاضل البراك (الذي أصبح دكتوراً في العلوم السياسية وعُيِّن رئيساً للمخابرات ثم أُعدم في ما بعد). أخبرته بموعدي مع رئيس الجمهورية. انتظرت فترة ليست بالقصيرة من دون أن يطلب مني التوجه إلى قاعة الاجتماع. قاربت السابعة مساءً. رن جرس هاتف السكرتير وكان المتحدث رئيس الجمهورية، طلب مكالمتي على الهاتف وبادرني بالقول:

ـ دكتور، إحنا آسفين على التأخير لأن المجلس منشغل في مناقشة بعض الأمور

الحزبية. لماذا لا تذهب إلى الإذاعة وتذيع البيان؟

ـ ولكن يا سيادة الرئيس بيان الخطة بيان مهم تمتد آثاره إلى خمس سنوات، وأنا أريد من مجلس قيادة الثورة ومن سيادتكم الاطّلاع عليه أولاً.

ـ إحنا ما نفهم بالأرقام والإحصائيات، توكل على الله وأَذِع البيان!!

وبعد جدل طويل، اقتنع البكر بوجهة نظري، وتوجهت نحو القاعة التي اجتمع فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولم يستغرق إطلاعهم على ذلك البيان سوى عشر دقائق، حيث «توكلت بعدها على اللّه» وتوجهت نحو الإذاعة، وأذيع البيان عند الثامنة والنصف مساء. أعقبه كالعادة، نشيد حماسي ينسجم والمناسبة الوطنية السعيدة. بعدها أُذيعت نشرة الأخبار، حيث أعيد بث البيان مرة أخرى، ولم يكن قد مضى على البث الأول سوى نصف ساعة. وبعد نشرة الأخبار التي انتظر الجمهور انتهاءها بفارغ الصبر، نشيد وطني آخر، فرقصة لسهير زكي على أنغام موسيقى «هذه ليلتي»!!

من المفيد أن نذكر هنا، أن تلك الخطة قد جاءت متوازنة من حيث التوزيع الجغرافي لمشروعاتها، فقد نالت المنطقة الشمالية (محافظات: أربيل، السليمانية، دهوك، الموصل، كركوك) نسبة ٢٤ ٪، والمحافظات الوسطى (بغداد، ديالى، واسط، بابل، كربلاء، الأنبار، القادسية)، نسبة ٥٣ ٪. بينما نالت المحافظات الجنوبية (البصرة، ذي قار، المثنى، ميسان) نسبة ٢٣ ٪.

وجدير بالذكر أن نفوس كل منطقة منسوبة إلى المجموع العام للسكان في ذلك الوقت كانت على النحو التالي:

ـ المنطقة الشمالية: ٢٥ ٪؛

ـ المنطقة الوسطى: ٥٦ ٪؛

ـ المنطقة الجنوبية: ١٩ ٪.

الجزراوي يحاول تعديل الخطة

لم يكن قد مضى على صدور الخطة الاقتصادية سوى ١٥ يوماً، وإذا بي أستلم قراراً من مجلس قيادة الثورة يقضي بإضافة عدد من المشاريع الصناعية إلى الخطة:

قرار، بعدة سطور، قرر بموجبه مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في كذا وكذا؛ إضافة المشروعات التالية إلى الخطة الاقتصادية؛ وتخويل وزيري الصناعة والتخطيط اتخاذ ما يلزم بشأن تنفيذ القرار!! وهكذا، من دون سابق مناقشة وبلا دراسات اقتصادية مبررة، قرر المجلس تعديل الخطة الاقتصادية وإضاعة جهود أشهر عديدة لموازنة الخطة من حيث مصادر تمويلها، ومن حيث معدلات النمو الاقتصادي المترابطة قطاعياً.

اندهشت لهذا التصرف، بل غضبت، واتصلت بالفريق صالح مهدي عماش بصفته رئيساً لمجلس التخطيط آنذاك نيابة عن رئيس الجمهورية. سألته عن القرار ومبرراته، فأبدى دهشته لصدور مثل ذلك القرار.

ـ لكن يا أبا هدى، ألم تكن حاضراً اجتماعات مجلس قيادة الثورة عند مناقشة ذلك القرار؟ ألم تُبد وجهة نظرك بصفتك رئيساً لمجلس التخطيط؟

تساءلت عبر الهاتف، وجاء جوابه أن المجلس لم يتخذ مثل ذلك القرار، ووعد بالاتصال بالبكر لمعرفة حقيقة الأمر.

لم أنتظر نتيجة اتصال عماش بالبكر، بل بادرت فوراً إلى إعداد كتاب لمجلس قيادة الثورة، قلت فيه:

إن الخطة الاقتصادية الخمسية إنما هي تعبير عن تصورات القيادة السياسية للاقتصاد القومي للسنوات الخمس القادمة؛ ذلك التصور الذي توصلنا إليه بعد دراسات ومناقشات مستفيضة دامت أكثر من ١٥ شهراً. وإذا كان مجلس قيادة الثورة يطلب الآن، بعد أسبوعين فقط من صدور الخطة، تعديل برامج القطاع الصناعي وتعديل الخطة بالنتيجة، فإن ذلك سيعطي انطباعات لدى الشعب ولدى جميع المعنيين بأننا نفتقر إلى التصور الدقيق لمستقبل العراق التنموي. وسيوجه الانتقاد إلى الحكومة حتماً لأنها لم يكن لديها تصور واضح قبل أسبوعين، فكيف نثق بتصورها للسنوات الخمس القادمة؟

أخذت الكتاب بيدي وسلمته إلى السكرتير العام لمجلس قيادة الثورة العقيد شفيق الدراجي الذي قرأه وحاول تهدئتي ونصحني بعدم إرساله إلى رئيس

الجمهورية، ولكني أصررت على رأيي، وقلت له: إما أن يُلغى قرار المجلس، أو أُعفى من منصبي ويُعيَّن أحد أعضاء المجلس وزيراً للتخطيط.

أُلغي القرار بعد يومين ولم أُعفَ من منصبي... ولكن إلى حين.

ذهبت بعد أسبوعين تقريباً، لمقابلة البكر لمناقشة أمور أخرى. وأثناء حديثنا أفهمني البكر أن ذلك القرار قد جاء بناءً على طلب وزير الصناعة الذي كان قد أفهمه أنه أمر روتيني ويأتي بناءً على تفاهمه مع وزير التخطيط. ولما أفهمت البكر أنه لم يكن هناك تفاهم أو سابق اتفاق مع وزير الصناعة، بدأت علامات الامتعاض على وجهه، ثم قال: يا دكتور، هذه قيادتك، ما العمل؟ وزير صناعة يقول لي شيئاً فأصدقه، ثم يتبين أن قوله قد جانب الحقيقة. أنا رئيس جمهورية، هل عليَّ أن أدقق في صحة أقوال أعضاء القيادة؟

ويقيناً، أنه بعد تلك الحادثة، لم يغفر لي وزير الصناعة، إذ استمر من خلال موقعه كعضو في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث، في انتقاد وزارة التخطيط، ووزير التخطيط بالذات، ولم يهدأ له بال منذ ذلك التاريخ، وبقيت علاقتنا مشوبة بالتوتر، حتى أُعفيت من منصبي الوزاري مساء يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، وأُعفي كذلك من منصبه الدكتور فخري قدوري وزير الاقتصاد، ضمن ملابسات تم تبيانها في فصل سابق.



XIV

صدام حسين في باريس

كان أحمد حسن البكر وصدام حسين يبديان اهتماما بالغاً بتوضيد العلاقات مع فرنسا. وكما ذكرت في فصل سابق، فإن أول زيارة رسمية لأعضاء الحكومة الجديدة إلى الخارج كانت للوفد الذي ترأسته إلى فرنسا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ لتسليم رسالة من البكر إلى الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية.

كان صدام يعتقد أن طريق الحصول على التكنولوجيا الغربية يمر عبر فرنسا، وأن تنمية العلاقات العراقية ـ الفرنسية ستعود بالفائدة على العراق.

كان عدد كبير من شركات المقاولات والتجهيز الفرنسية، قد حصل على عقود عمل كثيرة في العراق، يعود بعضها إلى سنة ١٩٥٤، وكانت للعراق مشاكل كثيرة مع تلك الشركات، إضافة إلى شركات أجنبية أخرى. ويعود أساس تلك المشاكل إلى توقف العراق عن دفع مستحقات الشركات عن الأعمال التي أنجزتها بحجج مختلفة ترتبط بالروتين الإداري والبيروقراطية المتفشية في مؤسسات الدولة.

كان صدام يرى أن التأخر في تسوية تلك المشكلات سيؤدي حتماً إلى زعزعة الثقة بالعراق، وإلى زيادة تكاليف المشاريع الجديدة، لأن الشركات الأجنبية ستعرف مسبقاً ما سيواجهها من تأخيرات في تسوية مستحقاتها.

لذلك، استدعاني أحمد حسن البكر بعد عودتي من زيارة فرنسا، وطلب مني المباشرة بإجراء جرد بالمشاكل المعلّقة مع جميع الشركات الأجنبية، مع إعطاء الأولوية للشركات الفرنسية، لحسمها.

كما أصدر البكر تعميماً إلى جميع الوزارات يطلب منها إحالة مطالبات الشركات الأجنبية إلى وزارة التخطيط.

وبدأنا العمل فوراً.

أعطينا الأولوية للشركات الفرنسية التي بلغ مجموع مطالباتها ما يقارب ١٣ مليون، جنيه إسترليني.

بدأت المفاوضات مع ممثلي الشركات، ومع الحكومة الفرنسية التي مثلها جيسكار ديستان، وزير المالية والاقتصاد الوطني في حينه. وقد استمرت تلك المفاوضات فترة قصيرة استطعت خلالها حسم جميع المطالب، وإجراء تسوية شاملة، تدفع الحكومة العراقية بموجبها مبلغ مليون جنيه إسترليني فقط بدلاً من ١٣ مليوناً، على أربعة أقساط سنوية.

كانت تلك التسوية، الخطوة الأولى في سلّم بناء العلاقات العراقية ـ الفرنسية، ثم جاء الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢، حيث أمم العراق نفط الحقول الشمالية الذي تمتلك فرنسا فيه نسبة تقارب ٢٤٪، غير أن مجلس قيادة الثورة قرر إعطاء فرنسا أفضلية في التعامل، والإبقاء على مصالحها. ومن أجل ذلك، أصدر المجلس يوم التأميم بيانا كان نصه:

> تقديرا لمواقف فرنسا الإيجابية من القضايا العربية المصيرية، ورغبة من الحكومة العراقية في إدامة وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، وحرصاً منها على حماية المصالح الفرنسية في نفط العمليات المؤمَّمة، وبموجب قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، تعلن الحكومة العراقية عن استعدادها للدخول في مباحثات مع الجانب الفرنسي إذا ما أبدى رغبته بذلك، خلال فترة مناسبة، بهدف الوصول إلى صيغة ملائمة تضمن بقاء تلك المصالح واستمرارها.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن الحكومة الفرنسية كانت على اطلاع دائم على المفاوضات التي كان العراق يجريها مع شركات النفط قبل التأميم، حيث كان السفير الفرنسي في بغداد يزوَّد باستمرار بخلاصة عن تلك المفاوضات، كما أنه قد أُخطر صباح الأول من حزيران/ يونيو بقرار التأميم قبل إذاعته رسمياً.

تبنّى صدام حسين هذا الاتجاه منذ البداية، لسببين: أولهما، استخدام النفوذ الفرنسي للضغط على الشركات الأجنبية الأخرى التي أُممت مصالحها، للوصول إلى تسوية سريعة مع العراق حتى يتمكن من تسويق نفطه؛ وثانيهما، استخدام المصالح الفرنسية في العراق كورقة بيده للحصول على تعاون فرنسي أكثر على مدى السنوات القادمة، في مختلف الحقول الفنية والعسكرية، وهو ما نجح فيه فعلاً. فبعد التأميم بيوم واحد، وصل بغداد وفد فرنسي مؤلف من ٥٦ شخصية فرنسية اقتصادية وتجارية وصناعية، يمثل القطاعين الحكومي والخاص. وكان صدام حسين حريصاً على تغطية زيارة الوفد إعلامياً، بشكل واسع، كما حرص على اللقاء بالوفد في اجتماع موسع عُقد في مبنى المجلس الوطني، وتحدث إليه مطولاً، مؤكدا أن حرصه على اللقاء بالوفد لا ينطلق من اعتبارات موقف العراق من الشركات الأجنبية الاحتكارية، بل «ينسجم مع مجمل سياستنا الثابتة التي نرغب من خلالها في تطوير وتعزيز العلاقات مع المؤسسات والحكومة الفرنسية أكثر من أي وقت مضى، وإن مجلس قيادة الثورة وضع موقعاً متميزاً لفرنسا في ما يتعلق بتأميم الشركات الأجنبية، ونحن كعرب نحتفظ، وسوف نبقى نحتفظ بهذا الموقع المتميز لعلاقاتنا مع فرنسا الصديقة».

واستطرد صدام في حديثه مشيراً إلى الجنرال ديغول، فوصفه بـ«الفارس العظيم» الذي استطاع أن يؤسس علاقات فرنسا مع الدول العربية بما يخدم بلاده ولا يضر بمصلحة العرب، وإنه (أي صدام حسين) غير منغلق على نفسه وإنما «يعيش تطورات مفاهيم أواخر القرن العشرين بأحسن صورها وبكاملها». وقد أصدر صدام تعليماته إلى الجهات الرسمية العراقية لاتخاذ ما يلزم في سبيل تمتين العلاقات التجارية مع فرنسا، مشيرا إلى أن العراق بعد ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ قد زاد حجم استيرادته من فرنسا بحيث أصبحت فرنسا تحتل المرتبة الثالثة في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة عشرة قبل ذلك التاريخ.

صدام بين دالماس وبومبيدو

توجه وفد عراقي برئاسة صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى باريس، بعد أسبوعين من قرار تأميم النفط العراقي، بدعوة من رئيس الوزراء

الفرنسي جاك شابان دالماس. وضم الوفد المرافق في عضويته مرتضى سعيد عبد الباقي وزير الخارجية وعضو مجلس قيادة الثورة، الدكتور عزت مصطفى وزير الصحة وعضو مجلس قيادة الثورة، عزت الدوري وزير الإصلاح الزراعي وعضو مجلس قيادة الثورة، الدكتور سعدون حمادي وزير النفط، الدكتور جواد هاشم وزير التخطيط، الدكتور فخري قدوري عضو مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة، عدنان الحمداني سكرتير لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات، وطارق عزيز رئيس تحرير جريدة **الثورة**.

وصلنا باريس، وجرى للوفد استقبال رسمي شارك فيه رئيس الوزراء شابان دالماس وأعضاء الحكومة الفرنسية.

استضافتنا الحكومة الفرنسية في فندق كريون الشهير. وبعد ساعات قليلة بدأنا العمل، وكانت توجيهات صدام لي هي التباحث مع جيسكار ديستان وزير الاقتصاد والمالية لحل المشكلات القائمة بين بعض شركات المقاولات الفرنسية والحكومة العراقية بأسرع وقت ممكن حتى نبدأ صفحة جديدة في العلاقات.

توجه صدام في اليوم التالي، لمقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو وإجراء محادثات ثنائية، ولم يرافقه في هذه المقابلة سوى السفير العراقي في باريس نعمة النعمة والدكتور مصطفى كامل ياسين الذي قام بدور الترجمة، ثم بدأت بعد ذلك المفاوضات في قصر الإليزيه.

كانت المفاوضات هادئة وطبيعية، غير أن شابان دالماس كان يؤكد بين الحين والآخر على ضرورة تعويض شركات النفط الأجنبية التي أُممت حصتها، ويغمز من طرف خفي بأن فرنسا لا تستطيع أن تعامل العراق معاملة خاصة من دون أن تضع في اعتبارها مصالح الشركات الأجنبية الأخرى. بعبارة أخرى، فإن دالماس كان يقول إن بيان مجلس قيادة الثورة في رعاية المصالح الفرنسية لا قيمة له عنده.

أزعجت هذه الإشارات صداماً لكنه لم يقل شيئاً سوى التأكيد على رغبة العراق في توطيد علاقاته مع فرنسا.

انتهت الجولة الأولى من المباحثات عند الظهيرة، حيث توجهنا إلى قاعة الاحتفالات في القصر تلبية لدعوة الغداء التي أقامها بومبيدو.

وفي المساء، كان شابان دالماس قد أقام دعوة عشاء على شرف الوفد العراقي في الفندق نفسه الذي كنا ننزل فيه.

حفلة عشاء جميلة، مليئة بمراسم الأناقة الفرنسية.

تحدث دالماس مرحباً بالوفد العراقي، مؤكداً على أهمية العلاقات بين البلدين، لكنه استمر في القول بأن على العراق مراعاة مصالح الشركات النفطية الأخرى غير الفرنسية. وقد قال بصراحة إن حكومته لا تستطيع زيادة التعاون مع العراق ما لم يبادر العراق أولاً إلى تعويض الشركات النفطية.

أثار كلام دالماس حفيظة صدام حسين، لكنه بقي صامتاً وعلامات الانزعاج تبدو عليه، منتظراً دوره في الكلام حسب ما تقضي به البروتوكولات الرسمية.

بدأ صدام الكلام، والدكتور مصطفى كامل ياسين يترجم بلغة فرنسية جزلة.

قال صدام: لقد جئنا إلى فرنسا لنفتح صفحة جديدة في العلاقات. لقد أعطينا فرنسا فرصة ذهبية عندما اتخذنا قرار التأميم. وإذا كانت فرنسا لا تريد الدخول من الباب الذي فتحناه لها، فإننا قد نوصده، وإلى الأبد، كما فعلنا مع بريطانيا وأمريكا وألمانيا الغربية.

ساد القاعةَ وجومٌ عميق، ولكن نال كلام صدام إعجاب السفراء العرب الذين حضروا دعوة العشاء.

ذهب صدام في اليوم التالي، مرة أخرى، لمقابلة بومبيدو على انفراد، ليشرح له تصور العراق للعلاقات التي يبتغيها، ولينقل إليه موقف دالماس. ولما عاد صدام من المقابلة، أخبرنا أن بومبيدو قد أكد له أن جميع رغبات العراق سوف تُلبَّى، وأن أيام دالماس معدودة، حيث سيعين ميسمير رئيساً للوزراء بدلاً منه!!

وفي المساء، أقام صدام حسين دعوة عشاء لدالماس، في القاعة نفسها في فندق كريون. وقد أشرفت السفارة العراقية على تنظيم تلك الدعوة. ويبدو أن إشراف السفارة على إعداد المائدة الرئيسية والموائد الأخرى قد جاء بشكل «عربي» يفتقر إلى بعض اللمسات الجمالية والتنظيمية، إذ كانت أصوات الصحون والملاعق تعلو أحياناً وتغطي على أحاديث المدعوين.

قبل يوم من اختتام الزيارة، صدر بيان عراقي - فرنسي عن نتائج الزيارة، وكان أهم ما جاء في البيان موافقة الحكومة العراقية على بيع كميات من النفط الخام لشركة النفط الفرنسية من حقول كركوك تعادل حوالى ٢٤ ٪ من إنتاج هذه الحقول، لمدة عشر سنوات، وفقا للأسس الاقتصادية والمالية السابقة لقانون التأميم. بعبارة أخرى، أبقى العراق على المصالح والامتيازات النفطية الفرنسية كما كانت عليه قبل التأميم، مقابل «عزم الطرفين على تنمية علاقاتهما في مختلف حقولها ومجالاتها!!»

انتهت زيارة باريس، وفي اليوم التالي الموافق فيه ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٢، توجهنا إلى مطار باريس لنستقل الطائرة العراقية الخاصة في طريقنا إلى بغداد.

كان صدام في غاية الانشراح والسعادة، فقد حقق ما كان يصبو إليه في تلك الفترة من نجاح.

وبعد العودة، قرر مجلس قيادة الثورة منحه «وسام الرافدين» من الدرجة الأولى لدوره في إنجاح عملية التأميم وفي تطوير علاقات العراق مع فرنسا.

أصبحت فرنسا منذ هذه الزيارة، أهم حليف للعراق في المعسكر الغربي، وبدأت علاقات العراق تتوطد معها يوماً بعد يوم، حتى بلغت مستوىً عالياً من التوطد بعد موافقة فرنسا على تزويد العراق بالمفاعلات النووية وطائرات الميراج وبعض البوارج الحربية. وبهذه العلاقة مع فرنسا، كان العراق يحاول خلق نوع من التوازن في علاقاته مع المعسكرين الشرقي والغربي، مع تأكيد الحاجة إلى دعم غربي تتزعمه فرنسا لتنمية دور قيادي للعراق في المنطقة العربية وبين دول عدم الانحياز.

XV

العراق ودول الخليج: سياسات مرتجَلة

حتى وقت مبكر من وصول البعث إلى السلطة في تموز/يوليو ١٩٦٨، لم ألمس وجود «حساسيات» محدَّدة تجاه دول الخليج على المستوى الرسمي، ولم يصدر عن المسؤولين أي تصريح ينم عن وجود خلافات مع أية دولة خليجية، باستثناء ما كان يدور في نطاق الحلقات الحزبية، وما يتحدث به أعضاء القيادة القطرية للحزب في جلساتهم الخاصة، من أمور عقائدية تؤكد على توزيع ثروات الوطن العربي بشكل عادل، وأهمية استثمار تلك الثروات داخل البلاد العربية. وكنا نناقش عَرَضاً، في لقاءات عديدة مع صدام حسين وأعضاء آخرين من القيادة القطرية، مسألة نُظُم الحكم في دول الخليج، وأهمية وجود تنظيمات للحزب في تلك الدول أو الدويلات.

وتأكيداً لرغبة مجلس قيادة الثورة المعلنة في توطيد علاقات العراق مع دول الخليج، وتعميقاً لنظرة أحمد حسن البكر الواقعية، فقد ألّف المجلس وفداً برئاسة عزت إبراهيم الدوري وعضوية كل من عدنان خير اللّه، حسن العامري، سعدون حمادي، لطيف نصيف جاسم، وفخري قدوري، ووُضعت تحت تصرفه طائرة خاصة ليقوم الوفد بجولة في دول الخليج، ومقابلة الملوك والأمراء لشرح وجهة نظر العراق تجاه كل دولة خليجية على حدة، وبحث خطط التعاون معها.

سافر الوفد ومعه تعليمات محدَّدة لتطمين الملوك والأمراء بنوايا العراق «الصادقة» ولعرض مشاريع التعاون بينه وبين كل دولة خليجية، بما في ذلك فتح أبواب كليات العراق وجامعاته أمام أبناء الخليج، وإعطاء المواطنين الخليجيين حقوق

التملك والإقامة في العراق دونما قيد أو شرط.

ابتدأت الزيارة بالكويت وانتهت بالمملكة العربية السعودية، وقد طرح الوفد أثناء مقابلة رئيس كل دولة، سياسة العراق تجاه دول الخليج، والرغبة في تعزيز الثقة وتوثيق العلاقات إلى أقصى الحدود، في جميع المجالات، واستعداد العراق للتعاون في أي مجال والى أي مدى يختارهما الطرف العربي الآخر.

قوبلت الزيارة بترحيب بالغ من قِبَل رؤساء جميع الدول الخليجية، وعبّر هؤلاء في حينه، عن سعادتهم بهذا الطرح العراقي، واهتمامهم الكبير بمجالات التعاون غير المحدود المقترحة.

ولم تعترض الوفدَ في هذه الجولة الخليجية أيُّ صعوبات، سوى حادثة بسيطة كادت تعصف بالعلاقات العراقية ـ السعودية لولا تدارك الأمر من قبل العاهل السعودي آنذاك الملك خالد. وتتلخص الحادثة بالآتي:

ذهب رئيس الوفد وأعضاؤه لمقابلة الملك خالد الذي استقبلهم خير استقبال، وتحدث معهم طويلاً مستبشراً الخير في النظرة الواقعية للنظام العراقي.

انتهت المقابلة بعد أن التقطت أجهزة الإعلام والصحافة السعودية صوراً للقاء. وفي اليوم التالي نُشر خبر اللقاء بين الملك خالد وعزت الدوري والوفد المرافق له، ولكن لم يظهر في الصور من الحاضرين سوى الجانب السعودي فقط. وما إن تصفح الدوري جرائد الصباح حتى علت وجهه علامات الامتعاض الشديد لعدم ظهوره في الصور، مفسّراً الأمر ضمن أبعاد سياسية «مغرضة»، مسجلاً احتجاجه على هذا العمل «المشين». ويبدو أن تفسير الدوري لما حصل قد وصل آذان الملك خالد، فسارع إلى دعوة الوفد لمقابلته مرة ثانية لتلطيف الأجواء، ولإعطاء فرصة للصحافة لنشر صورة الدوري على الصفحات الأولى لجرائد اليوم التالي.

عاد الوفد إلى بغداد وقدم تقريراً مفصلاً عن الزيارة، وقد تأمل أحمد حسن البكر صفحات التقرير وأحاله إلى مجلس قيادة الثورة لإطلاعه على توصيات الوفد ووضعها موضع التنفيذ، غير أن ذلك لم يدم طويلاً.

لقد امتزج الواقع العملي بالنظرة الثورية، واختلطت الأوراق بحيث تراجعت سياسة العراق تجاه دول الخليج شيئاً فشيئاً، وراحت تتسم بالارتجال وانعدام النظرة

الثابتة والبعيدة المدى، إذ كثيراً ما كان يغلب الفكر العقائدي على التصور العملي لتلك العلاقات، أو بعبارة أخرى: كانت هناك ازدواجية في التفكير، تتصارع في ما بينها «عقائدياً» و«رسمياً»، وهو أمر كان يوقع المسؤولين في إحراج شديد. وعلى سبيل المثال، في إحدى مناسبات الاحتفال بيوم الجيش. حضر الشيخ زايد بن سلطان حاكم إمارة أبو ظبي آنذاك إلى بغداد، واصطحبه البكر إلى حضور الاحتفال الذي أقيم في مطار المثنى. ويبدو أن عريف الحفل كان «عقائدياً»، إذ كلما مرت كوكبة من الجنود أو الدبابات والمدافع أمام منصة التحية، كان العريف «العقائدي» يصف الأسلحة بالعظيمة، وكيف أنها «ستدك حصون عملاء الاستعمار من الشيوخ والأمراء المتربعين على العروش الخاوية في دويلات لا تعدو عن كونها براميل نفط يرتفع عليها علم»، وكيف أن «شباب الوحدة والحرية والاشتراكية، حماة الرسالة الخالدة، سيُسقطون تلك المشيخات!!»

وكم كان الموقف محرجاً للبكر والحكومة، مما أغضب البكر فأمر باستبدال عريف الحفل والاعتذار إلى الشيخ زايد بن سلطان.

مهمات حزبية ومخابراتية

مع هذه الازدواجية بين التفكير المنطلق من العقيدة الحزبية، والتصور العملي للسياسة العربية، كانت القيادة، منذ الأيام الأولى للثورة، تبدي اهتماماً بشؤون الخليج، وتحاول، بعشوائية أحياناً، تلمّس الطريق الأفضل لبناء علاقات حسنة مع الدول العربية المطلة على الخليج، مع التركيز «بشكل سري جداً» على بناء الخلايا الحزبية في تلك الدول، من خلال فتح مراكز تجارية وفروع لمصرف الرافدين، أنيطت إدارتها بكوادر حزبية متقدمة ترتبط بشكل أو بآخر بمكتب العلاقات العامة (في ما بعد: المخابرات) وبمكتب الشؤون العربية المرتبط بمجلس قيادة الثورة.

وكانت توكل إلى المسؤولين عن تلك المراكز والفروع، ومكاتب الخطوط الجوية العراقية، مهمات حزبية ومخابراتية، من ضمنها مهمات تسهيل عمليات الاغتيال وزرع القنابل. وبحكم تواجدي في أبو ظبي، حيث كنت رئيساً لصندوق النقد العربي للفترة ما بين أيار/ مايو ١٩٧٧ وأيار/ مايو ١٩٨٢، وقفت على تفاصيل عدد من هذه الحالات. وأذكر في هذا الصدد كيف أن المخابرات العراقية حاولت

في ١٩٨٠ زرع بعض القنابل في مدينة أبو ظبي بواسطة مدير المركز التجاري العراقي ومدير الخطوط الجوية العراقية ومسؤول المخابرات في السفارة العراقية في أبو ظبي، وأثناء اجتماع تلك المجموعة في شقة أحدهم بحجة دعوة إفطار، ومباشرتها في تحضير القنابل، انفجرت إحداها محدثة دوياً هائلاً خلع شبابيك البناية وأبوابها ومصعدها، وأدى إلى مقتل مسؤول المخابرات وإصابة أعوانه. وقد أصدرت الحكومة العراقية في حينه بياناً اتهمت فيه أجهزة المخابرات الإسرائيلية والإيرانية بتدبير الحادث!!

وثمة حادثة أخرى استخدمت فيها المخابرات العراقية رجل أعمال عراقياً كان يقيم في إمارة الشارقة، هو طارق عبد الرزاق قدوري، للحصول على تأشيرة دخول لأحد عملائها لاغتيال رجل دين عراقي مقيم في إمارة دبي.

كان قدوري زميلاً لي أثناء مرحلة الدراسة في كلية التجارة والاقتصاد في بغداد، كما كانت له شبكة علاقات صداقة واسعة في بغداد، ومن بين أصدقائه عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية)، وسعدون شاكر (رئيس المخابرات ثم وزير الداخلية)، وبرزان التكريتي (مسؤول حماية صدام حسين ثم رئيس المخابرات). وكان قدوري تاجراً ووكيلاً لبعض الشركات التجارية الأجنبية. ويبدو أنه حاول استغلال صداقاته مع بعض المسؤولين، مما أوقعه في مشكلة أدت إلى سَجنه في بغداد، ومن ثم الإفراج عنه بعد سنة ترك على إثرها العراق ليقيم في الشارقة ويزاول فيها أعماله التجارية، مع الإبقاء على علاقاته القديمة ببعض المسؤولين.

على أية حال، دخل عميل المخابرات دولة الإمارات، بتأشيرة استخرجها له طارق قدوري. وأقام، خلال فترة وجوده في الشارقة، في مسكن طارق، بحجة أنه يريد التعرف إلى التجار من أجل القيام بأعمال استيراد وتصدير. وفي ظهيرة يوم جمعة، أوصله قدوري إلى المسجد في مدينة دبي على أن يعود إليه بعد الصلاة، ولكن عميل المخابرات لم يكمل صلاته، ولم يدع رجل الدين العراقي يكمل صلاته أيضاً، إذ أطلق بضعة عيارات نارية قتلت رجل الدين في الحال. وألقت الشرطة القبض عليه، واعترف بأنه من المخابرات العراقية، وأنه يقيم في منزل طارق قدوري، فأُلقي القبض عليه هو الآخر وأُودع التوقيف تمهيداً لمحاكمته.

وقد تدخلت شخصياً لدى الشيخ خليفة بن زايد، ولي عهد إمارة أبو ظبي، لإطلاق سراحه بعد أن أكد لي طارق أنه لم يكن يعلم بمهمة عميل المخابرات، وأن العملية قد تكون أيضاً للتخلص منه شخصياً. وقد وافق الشيخ خليفة على إطلاق سراح طارق شريطة مغادرته البلاد خلال ثلاثة أيام. وقد تم تسفيره فعلاً إلى بغداد.

بعد وصوله بأسابيع قليلة، أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإعفاء سيارته وأثاثه من الرسوم الجمركية، ودعي إلى تناول الغداء مع بعض المسؤولين تكريماً له. وبعد الغداء بساعات توفي طارق قدوري بعد نقله إلى المستشفى بسبب انفجار القرحة المعوية التي لم يسبق له أن شكا منها قط.

وهكذا، كانت تدار العلاقات العراقية مع دول الخليج: صلات أخوّة على المستوى الرسمي، ترافقها عمليات تفجير قنابل واغتيالات وخلايا حزبية تأتمر بأمر المخابرات.

وأود الإشارة هنا، إلى إنه قبل عام ١٩٧١، كانت هناك دولتان خليجيتان، هما الكويت والسعودية. أما الإمارات السبع الأخرى (أبو ظبي، دبي، الشارقة، أم القيوين، الفجيرة، رأس الخيمة وعجمان) فلم تكن قد توحّدت بعدُ لتشكل دولة الإمارات العربية المتحدة. وعندما بدأت المفاوضات لتكوين هذه الدولة، اتخذ العراق موقفاً خاصاً، إذ لم يؤيد تكوين دولة الإمارات، بل اقترح ضم الإمارات السبع إلى السعودية. وعندما أُعلن قيام دولة الإمارات، لم يعترف العراق بها إلا بعد ستة أشهر.

وبالرغم من هذا الموقف السلبي تجاه تكوين دولة الإمارات، فقد كانت مواقف الإمارات من العراق إيجابية، كما أن رئيس الدولة الشيخ زايد، كان من المعجبين بصدام حسين ويكنّ له احتراماً منقطع النظير. وقد ساهمت الإمارات في تقديم الدعم المادي إلى العراق من دون قيد أو شرط بعد تأميم النفط العراقي وتقلص موارده المالية.

علاقات العراق والكويت

تحسنت العلاقات العراقية ـ الكويتية، بعد مجيء البعث إلى الحكم عام ١٩٦٣، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها إلى العراق حينذاك ولي العهد ورئيس الوزراء

الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح، ومقابلته أحمد حسن البكر الذي كان رئيساً للوزراء. وكان يؤمّل، عندما تسلم البعث الحكم عام ١٩٦٨، تسوية موضوع ترسيم الحدود بين البلدين، غير أن هذا الأمر لم يتم، حيث طلبت الحكومة العراقية من الكويت في نيسان/ أبريل عام ١٩٦٩، بعد تردي العلاقات العراقية ـ الإيرانية مطلع العام ١٩٦٩، السماحَ لبعض القطعات العسكرية العراقية باستخدام الأراضي الكويتية لحماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني مرتقب. إلا أن الكويت ترددت في بادئ الأمر، مما حدا بالحكومة العراقية إلى تكليف وزيري الداخلية والدفاع صالح مهدي عماش وحردان التكريتي بزيارة الكويت وإجراء محادثات سرية مع وزير الدفاع الكويتي الشيخ سعد العبد اللّه الصباح للموافقة على إرسال قوات عراقية إلى داخل الكويت. وقد عرضا على الكويت، إن رغبت، استقبال قوات كويتية داخل الأراضي العراقية بالقرب من مدينة البصرة.

ويبدو أن عماش وحردان، «فهما» من خلال المحادثات، أن الكويت «وافقت» على الطلب العراقي. فصدرت الأوامر بتحرك بعض القطاعات العراقية إلى داخل الأراضي الكويتية، وإقامة معسكر لها هناك. كما أن القيادة قد فسرت هذه الموافقة المبدئية بمثابة «اتفاق» يُسمح بموجبه ببقاء القوات العراقية ما دام الخطر الإيراني قائماً.

وبالرغم من تكرار احتجاج الكويت، إلا أن القوات العراقية لم تنسحب. وفي عام ١٩٧٣، حاول العراق إقامة نقطة دفاعية في منطقة السميته الكويتية القريبة من موقع بعض القطاعات العسكرية الكويتية، وحاولت الكويت منع ذلك، وهنا أصدر آمر الوحدة العراقية أمراً بفتح النار على الجنود الكويتيين، مما أدى إلى مصرع جنديين كويتيين وجندي عراقي، وذلك في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣.

أرسلت الحكومة الكويتية إثر هذا الحادث مذكرة احتجاج إلى الحكومة العراقية طالبت فيها بالبدء بالمفاوضات لترسيم الحدود وسحب القطعات العسكرية العراقية إلى داخل الحدود العراقية.

تأزمت العلاقات بين البلدين، حيث أرسلت الحكومة العراقية مذكرة جوابية تُعلم فيها الحكومة الكويتية أن الحدود لم يتم الاتفاق عليها رسمياً. بعبارة أخرى:

قالت الحكومة العراقية إنها لا تعترف بالحدود بينها وبين الكويت، الأمر الذي دعا الحكومة الكويتية إلى إرسال مذكرة أخرى «شديدة اللهجة» تخبر فيها العراق بأنه ما لم يبحث هذا النزاع الحدودي فوراً، فستضطر الكويت إلى دعوة جميع الدول العربية لتكون الحَكَم في الموضوع.

وصل إلى بغداد في نيسان/ أبريل ١٩٧٣، نتيجةً لهذا التصعيد، ومن أجل احتوائه، وفد عربي برئاسة محمود رياض، الأمين العام للجامعة العربية، ويضم في عضويته ممثلين عن كل من سورية والسعودية، ليعرض وساطته.

وصادف وصول رياض يوم الجمعة بعد الظهر. ونظراً إلى قرب سكني من مطار بغداد فقد اتصل بي وزير الخارجية راجياً استقبال رياض وتهيئة دعوة عشاء عاجلة.

في اليوم التالي، اجتمع وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي بمحمود رياض والوفد المرافق له، وصدرت الموافقة بسحب القوات العراقية من منطقة السميته، مع التأكيد أن نزاع الحدود هو نزاع بين بلدين عربيين ويرفض العراق تدخل الدول العربية الأخرى في الموضوع (هذا مع العلم بأن الانسحاب الفعلي لم يتم إلا في حزيران/ يونيو ١٩٧٧). وخلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى توقيع اتفاقية الجزائر مع إيران عام ١٩٧٥، كانت المذكرات تتبادل بين العراق والكويت: العراق يقول إن الاتفاقيات السابقة لترسيم الحدود إنما هي مؤشرات للتفاوض، والكويت تصر على كون الاتفاقيات تمثل التزاماً بمبادئ القانون الدولي.

هدأت بعد اتفاق الجزائر، الحالة بعض الشيء، نظرا إلى زوال الخطر الإيراني الذي كان يتذرع به العراق. وتحول المطلب العراقي إلى محاولة إقناع الحكومة الكويتية بتأجير جزيرة وربا والجزء الشمالي من جزيرة بوبيان بعقد إيجار طويل. واستمر الحال إلى أن قام العراق باحتلال الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠.

قمتُ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، بزيارة رسمية إلى الكويت لإجراء مباحثات مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من أجل الحصول على قرض لتمويل بعض المشروعات الصناعية في العراق.

وصلت الكويت عائداً من الهند بعد أن ذهبت إليها في زيارة رسمية، وعقدت

سلسلة من الاجتماعات مع عبد اللطيف الحمد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، ثم اصطحبني الحمد لمقابلة عبد الرحمن العتيقي وزير المالية الكويتي ورئيس مجلس إدارة الصندوق. وبعد مباحثات لم تستغرق وقتاً طويلاً، وافق الصندوق، من حيث المبدأ، على المساهمة بتمويل مشروعين، هما مشروع الوحدات الكهرومائية الغازية، ومشروع معمل للإسمنت في مدينة الكوفة. وكان القرض الذي اتفقت عليه مع الحمد حوالى ٥ ملايين دينار كويتي يسدَّد على مدى ١٢ سنة.

وكان الصندوق الكويتي قبل هذين المشروعين، أقرض العراق نحو ٧ ملايين دينار كويتي لتمويل مشروع معمل إسمنت السماوة والمحطة الكهرومائية في سامراء.

بعد انتهاء مفاوضاتي في الكويت، أدليت بتصريح صحافي[(١)] أكدت فيه أهمية الاستفادة من الإمكانيات المالية العربية المتاحة، ومن مساعدات الدول الصديقة في تطبيق مخططاتنا الإنمائية. غير أن الفترة الزمنية التي بدأ فيها العراق محاولاته للاقتراض من الخارج، وأملتها ظروفه المالية بعد تأميم النفط، لم تدم طويلاً.

وصل بغداد في الوقت الذي كنت أزور فيه الكويت، وفد برلماني كويتي برئاسة خالد صالح الغنيم، رئيس مجلس الأمة الكويتي. ويبدو أن زيارة الوفد كانت تتعلق بمسألة الحدود، حيث عقد مباحثات رسمية مع وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي، وقد أبدى العراق اهتماماً بالوفد، فاستقبله رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، نقل إليه خلالها الغنيم رسالة شفوية من أمير الكويت إليه، كما التقى الوفد الفريق سعدون غيدان عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية، إضافة إلى مآدب الغداء والعشاء الرسمية التي أقامها كل من وزيري الخارجية والداخلية، والعميد شفيق الدراجي أمين السر لمجلس قيادة الثورة.

وعلى الرغم من تلك العلاقات «الودية» على المستوى الرسمي، كنت ألمس من صدام حسين نفوراً تجاه الكويت، وبالأخص تجاه وزير خارجيتها صباح الأحمد. وأذكر أن صداماً طلب مني عام ١٩٧٥ القيام بزيارة إلى بعض دول الخليج لإقناعها

(١) جريدة **السياسة** الكويتية، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، العدد ١٩١٦.

بالموافقة على طلب العراق اتخاذَ بغداد مقراً للجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة ECWA. وبعد عودتي إلى بغداد قدمت إليه تقريراً أوردت فيه الحديث الذي دار بيني وبين وزير الخارجية الكويتي حول مسائل الحدود. ويبدو أن كلام الوزير لم يعجب صداماً أو أن صداماً لم يكن «معجباً» بالوزير الكويتي، حيث علق على كلامه أثناء مناقشة التقرير بقوله: «هذا كلام مليء بالحقد والكراهية للعراقيين. إنه مرفوض جملة وتفصيلاً!!»

العلاقات العراقية ـ السعودية

لا يخفى على أحد، أنه منذ تأسيس الدولة العراقية، لم تكن العلاقات بين العراق والسعودية جيدة لأسباب عديدة يعود بعضها إلى الصراع بين العائلة الهاشمية والعائلة السعودية، وبعضها الآخر إلى تباين التركيبتين الطائفيتين في البلدين. وعند سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، زال سبب واحد من أسباب الخلاف لتستجد أسباب أخرى مصدرها قلق السعودية من النظام الجمهوري نفسه وسياسته في إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي على مختلف الأصعدة، وما رافق ذلك من الاتجاهات الفكرية التي برزت على الساحة السياسية العراقية. تُضاف إلى ذلك كله، المشكلات الحدودية المتعلقة بتقسيم المنطقة المحايدة وغيرها.

وبعد انقلاب ١٩٦٨، وتسنم «شباب البعث العقائدي!!» سدة الحكم، ظهرت الخلافات على السطح لأسباب عديدة، أهمها عدم وجود ما يفصل بين عقائدية البعث وتطلعاته النظرية، وواقعية العلاقات الخارجية ضمن المنظومة الدولية.

وبالرغم من محاولات البكر إخفاء تلك الخلافات، فإن المنطلقات النظرية لحزب البعث لعبت دوراً في عدم اطمئنان السعودية إلى العراق، خاصة بعد قيام العراق باحتضان بعض عناصر الجيش السعودي التي حاولت القيام بانقلاب عسكري، وعدد من المدنيين السعوديين المناوئين للحكم السعودي، أمثال علي غنام عضو القيادة القومية للحزب، والدكتور عبد الرحمن منيف الذي عُيِّن مستشاراً في مجلس قيادة الثورة، إضافة إلى دعم العراق لليمن الجنوبي والحركات اليسارية في اليمن الشمالي.

بدأت القيادة العراقية تفكر جدياً منذ إعلان بريطانيا عام ١٩٦٩ نيتها سحب قواتها من شرق السويس، في الدور الذي يجب أن يلعبه العراق في منطقة الخليج، خاصة بعد تصاعد النفوذ الإيراني المدعوم من جانب الولايات المتحدة. وكان صالح مهدي عماش يرى ضرورة الإسراع بالتفاهم مع السعودية لوضع صيغة عملية حول «أمن الخليج» لمواجهة احتمال تواجد قوات أجنبية وإقامة قواعد لها في المنطقة، مما سيشكل خطراً على العراق والثورة في الأمد البعيد. وبدأت اتصالات سياسية مع السعودية لبحث أمن الخليج، غير أن السعودية كانت تشترط على العراق قبل البحث في أي موضوع يتعلق بأمن الخليج، حلَّ المشكلات الحدودية العالقة بين البلدين.

برزت على الساحة بعنف، خلال فترة الاتصالات العراقية ـ السعودية، الخلافات العراقية ـ الإيرانية، عندما أعلنت إيران في شباط/فبراير ١٩٦٩ أن العراق لم يف بالتزاماته المنصوص عليها في معاهدة ١٩٣٧، وطالبت بأن تكون الحدود المائية بين البلدين على أساس خط «الثالويك». وعندما رفض العراق الادعاءات الإيرانية، أعلنت إيران في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٦٩ إلغاء المعاهدة المذكورة من جانب واحد، كما قامت بهجمات عسكرية على المناطق المجاورة لخانقين.*

دعت هذه التطورات الخطيرة العراق مرة أخرى إلى بدء الحوار السياسي غير المعلن مع السعودية، من دون أن يثمر ذلك الحوار شيئاً، برغم احتلال إيران في عام ١٩٧١ الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وبدأت ألمس، نتيجة لهذا الموقف السعودي السلبي من العراق، عدم ارتياح صدام حسين من الأمر، إذ كان يردد في جلساته الخاصة، وفي اجتماعات مجلس التخطيط، انتقاداته للموقف السعودي. ويحضرني في هذا الصدد أنه بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢، واتجاه نية العراق للاقتراض من دول الخليج، كانت توجيهات صدام صريحة بأنه لا يريد أن يمد العراق يده إلى السعودية إطلاقاً، ولا يريد الاقتراض منها.

---

* عندما وصل هذا الخبر الى أحمد حسن البكر قال في خطاب له: «إنني لن أنسى هذا الموقف الجبان من إيران، ولتُقطع يدي إن لم أنتقم يوماً منها.» كما أوعز في حينه الى السلطات الأمنية بتسفير عدد كبير من العوائل الإيرانية والعراقية الشيعية إلى إيران. وكان ذلك بداية للتسفيرات المتلاحقة في عهد البعث.

بيد أن الخلافات العراقية ـ السعودية برزت بشكل أوضح، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حيث كان أحمد حسن البكر، خلال المعارك التي كانت تشتبك فيها القوات المصرية والسورية مع إسرائيل، على اتصال هاتفي مستمر مع الملوك والرؤساء العرب، عدا الملك فيصلاً.

وكان البكر قد أوفد أيضاً بعض وزرائه في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ حاملين رسائل منه إلى الملوك والرؤساء العرب. وخرجت الصحف العراقية في اليوم التالي بمضامين تلك الرسائل في عناوين بارزة، بينما اكتفت بإشارة صغيرة إلى الرسالة الموجهة إلى العاهل السعودي جاء فيها: «اجتمع الدكتور سعدون حمادي وزير النفط والمعادن أمس، إلى الملك فيصل ملك العربية السعودية، وسلمه رسالة من السيد الرئيس أحمد حسن البكر».

نشرت في اليوم ذاته، جريدة **الثورة** على الصفحة الأولى، مقالاً بعنوان: «الأموال العربية تساهم في صنع طائرات الفانتوم»، يحرض «الجماهير العربية» على ضرب المصالح الأمريكية في السعودية والكويت ودبي وأبو ظبي وقطر.

وفي يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، كانت افتتاحية **الثورة** وبعض مقالاتها الأخرى، تنطوي على إشارات صريحة ضد مواقف السعودية وبعض الدول الخليجية، بما في ذلك الكويت، التي اعتبرتها الحكومة العراقية «معادية».

فقد تضمن المقال الافتتاحي فقرة رئيسية تندد بالاجتماع الذي عقدته دول الخليج في الكويت لبحث سبل استخدام النفط في المعركة، ومما جاء فيه:

> كلمة قصيرة نقولها للسادة الذين سيجتمعون في الكويت لبحث «كيفية» استخدام سلاح النفط في المعركة؛ إننا نقول لهؤلاء السادة: ارفعوا أبصاركم قليلاً إلى الشمال، إلى البصرة، فهناك تجدون «الكيفية» التي يمكن فيها استخدام هذا السلاح في المعركة، ولا تُتعبوا أنفسكم بالمناقشات المطوَّلة والدراسات المعمقة، فالأمة قد اكتشفت طريقها، وها هي تسير عليه منذ ٦ و ٧ تشرين الأول/ أكتوبر: يد تضرب العدو بالرصاص، وأخرى تجتث مصالح حلفائه وسادته.

وكان المقصود بإشارة المقال إلى رفع الأبصار إلى الشمال، إقدامَ العراق على

تأميم حصة شركتي «ستاندرد أويل» و«موبيل كوربوريشن» الأمريكيتين في شركة نفط البصرة.

وقد أشارت **الثورة** في العدد نفسه، إلى القواعد الأمريكية والبريطانية في الخليج العربي، ودعت مواطني تلك الدول إلى النهوض لعرقلة عملها تمهيداً لإزالتها. ومن هذه القواعد التي عددتها الجريدة، ثلاث في السعودية، هي قاعدة الظهران وقاعدة خميس مشيط للصواريخ (قرب الحدود اليمنية)، وقاعدة جدة الخاصة بعمليات التجسس. ودعت إلى تشديد الضغط على الدول الخليجية المصدِّرة للنفط، وخاصة السعودية، وذلك بتحريض سكان المنطقة الشرقية فيها، وهم من الشيعة، قصدَ إثارة الاضطرابات فيها، ودفعها إلى استخدام النفط في المعركة. ولجأت الحكومة العراقية، في سبيل ذلك، إلى الإمام الخميني الذي كان يقيم وقتها في النجف، تطلب منه فتوىً للدعوة إلى الجهاد.

وقد أصدر الخميني فتوىً مطوَّلة نشرت نصها جريدة **الثورة** في العدد ١٥٨٧ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ تحت عنوان: «المرجع الأعلى الخميني يدعو للجهاد». وقدمت الجريدة للفتوى بقولها: «وجَّه سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله الإمام الخميني، نداءً إلى المسلمين كافة دعاهم فيه إلى الجهاد ونصرة القوات العربية المحاربة».

ومما جاء في الفتوى:

> على الدول الإسلامية المنتجة للبترول أن تستخدم النفط والإمكانيات الأخرى التي تملكها كسلاح ضد إسرائيل والمستعمرين، وأن تمنع النفط عن تلك الدول التي تساعد إسرائيل.

واستمرت الحملة الإعلامية ضد السعودية بضراوة. وكانت الصحف العراقية تصدر كل يوم وعلى صفحتها الأولى مقالات تندد بالسعودية ودول الخليج، غير أن الموقف الرسمي الفعلي هو ما كانت تعبر عنه جريدة **الثورة** بمقالاتها الافتتاحية التي كان يشرف على كتابتها صدام حسين شخصياً، بل إن كل مقال افتتاحي في هذه الجريدة، كان تعبيراً واضحاً عن موقف صدام بالذات.

وظهر أعنف مقال افتتاحي في **الثورة** في يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بعنوان: «الدم. . . لا الدولار أيها السادة!!»

كُتب هذا المقال بعد إعلان السعودية تبرعها بمبلغ مليار دولار لسورية. وجاء عنيفاً، وعلى نحو خُيِّل إليّ، أن العلاقات العراقية ـ السعودية ستنقطع حتماً. ومما ورد في المقال:

بعد ١١ يوماً من القتال الباسل في معركة التحرير، تحركت نخوة الحاكمين في السعودية، فتبرعوا بمبلغ ألف مليون دولار لسورية!! والذي ينظر إلى هذا الرقم يظنه كبيراً جداً. وربما يتوهم المرء أن هؤلاء السادة قد أصبحوا، ويا للمفاجأة، كرماء جداً. قطعاً، إن هذا التبرع ليس من باب النخوة والكرم العربيين اللذين يحاول الحاكمون في السعودية وأمثالهم أن يلصقوا بأنفسهم شيئاً منهما، بل إن العرب الكرماء وأصحاب النخوة الحقيقيين هم أولئك الضباط والجنود الأبطال الذين يقدمون أرواحهم ودماءهم في الجبهتين من أجل شرف الأمة وكرامتها، وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وإن نقطة الدم الواحدة التي تنزف من أجساد هؤلاء الأبطال، أحفاد خالد وقتيبة وطارق، أرفعُ وأشرفُ ألفَ مرة من تلك العروش التافهة الغارقة في خزي التبعية للأجنبي وفي مباذل الغنى الفاحش؛ ذلك الغنى الذي حذَّر منه الإسلام ومن خطره على الأخلاق وعلى كيان الأمة.

واستمر المقال في الإشارة إلى:

أن حكام السعودية، كغيرهم من أساطين الرجعية المرتبطة بالأجنبي، يعرفون تماماً أن للزمان أحكاماً وأن لكل حادث حديثاً! إن الحاكمين في السعودية ذوي الباع الطويل في تدبير الدوائر والمكائد، وفي الخروج من المآزق كالشعرة من العجين، يحاولون، على عجل، أن يشتروا كراسيهم المهزوزة بثمن قد يبدو لأمثالنا من الفقراء كبيراً، ولكنه قليل جداً بالنسبة إلى السادة السابحين في بحار الذهب، أو في رمالها. يحاول هؤلاء السادة أن يكسروا الموجة الهادرة الزاحفة إليهم من البصرة، لعلهم يستطيعون المحافظة على المصالح الأمريكية العزيزة التي تطالب الأمة بتأميمها. وإذا ظن دهاة الرياض أن باستطاعتهم أن يحققوا من وراء هذا التبرع شيئاً، فإنهم لعلى وهم كبير. نقول للسادة الكرماء الذين يظنون أنفسهم أذكياء، إن

اللعبة فاشلة أيها السادة، وسيكون كما قلنا، وكما تعرفون، لكل حادث في ما يأتي من الأحداث، حديث!!

كان كل يوم يمر، تزداد معه قناعة صدام حسين بأن السعودية تتآمر على العراق من زاويتين، الأولى: الحرب الاقتصادية عن طريق زيادة ضخ النفط السعودي تعويضاً عن النفط العراقي الذي امتنعت الشركات الأمريكية عن شرائه؛ والثانية: احتضان السعودية بعض الضباط العراقيين، ومنحهم الجنسية السعودية، وإمدادهم بالمال لإسقاط النظام العراقي. وكان عبد الغني الراوي في مقدمة هؤلاء الضباط.

اشتدت الحملة الإعلامية على السعودية بعدما وقعت في أيدي السلطات العراقية برقية وُجهت من نيويورك إلى إحدى ناقلات مجموعة شركة «موبيل» الأمريكية، وكانت راسية في البصرة في خور العمية، في اليوم الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، أي بعد يوم واحد من تأميم الحصة الأمريكية في شركة نفط البصرة، تطلب منها التوجه إلى ميناء رأس تنورة في السعودية والتزود بحمولة نفط كاملة من هناك عوضاً عن الحمولة التي كان مقرراً أن تأخذها من نفط البصرة.

وقد زادت حدة التوتر بين العراق والسعودية، بعد انتهاء اجتماع الدول العربية المنتجة للنفط يوم ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ في الكويت. وكان هذا الاجتماع قد عُقد لدراسة كيفية استخدام النفط كسلاح في المعركة التي كانت تدور رحاها على الجبهتين المصرية والسورية. وكان العراق قد تقدم بمشروع يقضي بتأميم حصص الشركات الأمريكية، وتقدمت السعودية بمشروع آخر. غير أن المشروع العراقي قد واجه رفضاً قاطعاً من السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، واكتفى المجتمعون باتخاذ قرار يقضي بتخفيض تصدير النفط إلى أمريكا بنسبة ٥ ٪ مع رفع الأسعار التجارية للنفط الخام بنسبة ١٧ ٪، بحيث أصبح السعر المعلّن للنفط الخام ٣ دولارات و٦٥ سنتاً للبرميل!!

ويبدو أنه بعد انتهاء اجتماع الكويت، أدلى أمير الكويت بتصريح لمندوب وكالة «رويتر» قال فيه إنه «يحذر نيكسون من تقديم مساعدات ضخمة إلى إسرائيل إذ إن هذه المساعدات تضع أصدقاء الولايات المتحدة في موقف صعب، وخاصة دولته والمملكة العربية السعودية».

المشروع العراقي

يتلخص المشروع، أو المقترح العراقي الذي قُدِّم إلى اجتماع الدول العربية المصدِّرة للنفط، بثلاث نقاط هي:

أولاً: تصفية المصالح الأمريكية الاقتصادية، وبصورة خاصة النفطية منها، تصفيةً كاملةً عن طريق تأميم كافة الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الوطن العربي. (كانت في سنة ١٩٧٣ شركات النفط الأمريكية تسيطر على ما يزيد عن ٦٣ ٪ من مجموع إنتاج النفط العربي).

ثانياً: سحب الأرصدة المالية التي تستثمرها الأقطار العربية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لكل الأقطار العربية المنتجة للنفط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المشروع السعودي

تضمن المشروع السعودي نقطتين اقتصرتا على إنتاج النفط الخام وتصديره فقط:

أولاً: اتّباع خطة إنتاجية تعتمد على التخفيض التدريجي لمجموع الإنتاج العربي بغض النظر عن كونه سيُصدَّر إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى غيرها من الدول.

ثانياً: يبدأ التخفيض التدريجي بعد شهر من تاريخ الاجتماع، ويبتدئ بنسبة ٥ ٪ عما كان عليه الإنتاج في شهر أيلول/سبتمبر، ويستمر التخفيض بالتصاعد بنسبة ٥ ٪ شهرياً، بحيث إنه كلما طال بقاء قوات العدوان في الأراضي المحتلة، كلما انخفض الإنتاج أكثر فأكثر بصورة تصعيدية.

أزعج قرار اجتماع الكويت وما أدلى به أمير الكويت من تصريحات، العراقَ كثيراً، فصدرت المقالات تلو المقالات في جريدتي **الجمهورية** و**الثورة**، منددة بما تمخض عنه هذا الاجتماع.[٢]

---

(٢) من أطرف ما قرأت بهذا الصدد، ما كتبه الصحافي العراقي عكاب سالم الطاهر يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ في **الثورة** بعنوان: «السادة ٥ بالمية»، والذي قال فيه: «إذا كان «أشراف» =

وعندما عُقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، تداول المؤتمرون موضوع العلاقات العربية ـ الخليجية. وقد وردت في الفصل الثالث من التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر، فقرات تتحدث عن غياب العراق الفعلي عن منطقة الخليج بسبب مخططات الاستعمار. كما تضمن تعريضاً بدول الخليج وبعض الأنظمة العربية التي أهملت هذه المنطقة ولم تشعر بما يهددها من أخطار. وخلص التقرير من ذلك إلى القول:

كما أن تحالف هذه الأنظمة، وبخاصة في هذه المرحلة مع النظام السعودي الذي يلعب دوراً أساسياً في الخطة الاستعمارية الرامية إلى إحكام السيطرة على منطقة الخليج العربي، قد أطلق يد الرجعية السعودية ووفّر لها الغطاء السياسي الفعال في التأثير إلى حد كبير في هذه المنطقة بالتعاون مع النظام الإيراني والأنظمة الرجعية في الخليج.

وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات العراقية ـ السعودية تتدهور، والخلاف يستحكم، بدأت العلاقات العراقية ـ الظبيانية بالتحسن، خاصة بعد أن قررت حكومة أبو ظبي في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وقف تصدير النفط الخام إلى أمريكا.

لم يكن لهذا القرار تأثير كبير في صادرات النفط من أبو ظبي، لأن معظم الصادرات النفطية كانت إلى اليابان و١٢ ٪ فقط إلى أمريكا، أي حوالى ٧,٥ ملايين طن سنوياً. ولكن كان للقرار، حسب وجهة النظر العراقية، مغزىً سياسي، مما حدا بأحمد حسن البكر إلى إرسال البرقية التالية إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣:

صاحب السمو الأخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية ـ أبو ظبي،

تلقينا بكامل التقدير والاعتزاز قراركم إيقافَ ضخ النفط إلى الولايات

= العرب قد تمخضوا فولدوا فأراً، فإن الضربة التي هوت مرة أخرى في البصرة بعد كركوك لن تتوقف. فكما عبر مقاتلونا ودروعنا الضاربة الحدود، فإن ضربتنا الجسور ستعبر الحدود أيضاً.»
والإشارة الى البصرة وكركوك، المقصود منها تأميم نفط كركوك في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، ونفط البصرة في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

المتحدة. إن هذا القرار الشجاع والحازم الذي يضاف إلى مواقف سابقة لكم في مناسبات كثيرة، يدل على أصالتكم العربية النبيلة. وإني لواثق جداً من أنه سيلقى التقدير الكبير من جماهير أمتنا العربية في كافة أقطارها، كما سيكون سنداً لأشقائكم الذين يقاتلون أشرف المعارك في سيناء وربى الجولان.

إني إذ أعبّر لكم باسم الشعب والحكومة العراقيين، وباسمي شخصياً، عن الشكر والتقدير لهذا الموقف، أرجو لشخصكم موفور الصحة، ولشعبكم الشقيق التقدم والازدهار.

أخوكم أحمد حسن البكر
رئيس الجمهورية العراقية

ولم تمض سوى بضعة أشهر، وإذا بالحملات الصحافية على السعودية تتوقف فجأة، وتبدأ فترة هدوء تطورت إلى غزل سياسي، ومن ثم أُتبعت بحوار. وإذا بصدام يشير في اجتماعات مجلس التخطيط إلى ضرورة التعاون مع السعودية، وقد ترافق ذلك كله ما كان يردده خير الله طلفاح (خال صدام حسين ووالد زوجته) في جلساته الخاصة والعامة من أهمية إقامة نظام الحكم في العراق على المرتكزات العائلية مثلما هي الحال في السعودية!!

وأذكر في هذا الصدد، أنني كنت في أحد الأيام في عيادة الدكتور عبد الرسول حداد مدير مستشفى اليرموك، حيث كان حاضراً أيضا خير اللّه طلفاح الذي فوجئت بتهجمه على بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، أمثال طه الجزراوي الذي وصفه بأنه يزيدي، وبتأكيده على ضرورة حل مجلس قيادة الثورة وإعادة تركيبة النظام ليماثل نظام الحكم في السعودية بدلاً من الاعتماد على التنظيمات «البعثية» التي لا تعدو كونها «عصابات رعناء».

ويبدو أن صداماً قد أخذ تدريجياً بنصائح خاله، حيث لم تمض فترة إلا وبدأت علاقاته بالأمير فهد (ولي عهد السعودية آنذاك) تقوى. وزار فهد بغداد عام ١٩٧٤، ثم زار صدام الرياض عام ١٩٧٥. وتكررت الزيارات والاتصالات إلى الحد الذي بدأ يُقلق أعضاء القيادة القومية للحزب والسعوديين من أعضاء الحزب المقيمين في العراق.

ومما أتذكره عن تلك الفترة، أن الدكتور عبد الرحمن منيف الذي كان مستشاراً في مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة، قد قدم استقالته من منصبه. ولما سألته عن السبب، أجاب بأنه يرى في الأفق اتجاهات صدام الخطيرة في التقارب مع السعودية، وما سيتبعه من انفراد صدام وعائلته بالحكم!!

العراق ودول الخليج بعد وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية

أعلنت إيران في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، قبولها رسمياً وقفَ إطلاق النار في الحرب مع العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ الذي كان قد صدر قبل ذلك التاريخ بعام تقريباً.

زارني في مكتبي في لندن بعد ذلك التاريخ بعدة أيام شخص كنت قد تعرفت إليه من خلال غرفة التجارة العربية ـ البريطانية يدعى سنكلير رود، وأعتقد أنه كان يعمل ضمن إحدى مؤسسات المخابرات البريطانية وله علاقات واسعة مع الخارجية البريطانية، وصداقات عميقة مع بعض المسؤولين العراقيين.

كان الهدف من الزيارة استمزاج رأيي عما سيفعله صدام حسين بعد توقف حربه مع إيران.

أخبرته بكل صراحة بأنني أعتقد جازماً أن صدام حسين سيتوجه إلى احتلال الكويت خلال مدة أقصاها سنتان.

لم يكن اعتقادي مستنداً إلى أدلة ملموسة أو وثائق في حوزتي. كان ما قلته مجرد استنتاج قائم على أقوال صدام خلال فترة عملي الرسمي معه وفي لقاءاتنا الاجتماعية، وكذلك على ما كان يقوله لي بعض أفراد حاشيته ورفاقه أمثال غانم عبد الجليل وبرزان التكريتي.

غادر سنكلير رود مكتبي شاكراً إياي للمعلومات، واعداً بأنه سيوصلها إلى وزارة الخارجية البريطانية، وبدورها إلى حكومة الكويت.

بعد بضعة أسابيع من زيارة رود، حضرت حفل استقبال في دارة أحد السفراء العرب في لندن. كان الحضور كثيفاً، عرباً وأجانب. وكم كانت دهشتي كبيرة عندما انفرد بي جانباً أحد وزراء الدولة البريطانيين للشؤون الخارجية junior minister

معاتباً: «علمنا أنك تتهم صديقك السابق صدام حسين بنيته احتلال الكويت. ألا تخاف انتقامه»؟ أجبته: هذا رأيي يا «معالي» الوزير.

جاء جوابي سريعاً ومقتضباً، وأنا مستغرب من الطريقة التي وُجِّه بها السؤال.

واستطرد الوزير البريطاني قائلاً بتهكم، وهو يحتسي كأسه: معلوماتنا الوثيقة تخالف رأيك.

لم أرد عليه، وحاولت السكوت بعد أن لمست من الوزير امتعاضاً من توجيه أي نقد أو اتهام إلى صدام، حتى وإن كان ذلك مجرد استنتاج وتحليل.

وكما يبدو، فإن حكومة المحافظين، إما أنها كانت تجهل فعلاً نوايا صدام حسين، أو أنها كانت تعلم تفصيلاً بهذه النوايا وتنتظر إقدامه على المخاطرة في احتلال الكويت لتقوم بعدئذ بضرب العراق عسكرياً ورهن نفطه لأمد طويل، وتدمير الكويت اقتصادياً، وتصفية استثماراتها في بريطانيا. وبالأحرى: ابتلاعها تسديداً لنفقات إنقاذها من مخالب صدام.

وفي الوقت الذي كانت تحاول فيه بريطانيا تطمين المسؤولين في بعض دول الخليج إلى نوايا النظام العراقي «الحسنة»، كانت الإدارة الأمريكية توجه رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في دول الخليج بتحذير ملوك الدول الخليجية وأمرائها من نوايا العراق ومطامعه. ويبدو أن العراق قد أخذ علماً بالتحرك الأمريكي وبمقابلات الدبلوماسيين الأمريكيين لكبار المسؤولين في دول الخليج، مما أقلق صداماً وأزعجه، لذلك سارع بإرسال وزير خارجيته طارق عزيز إلى واشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ للاجتماع بنظيره الأمريكي جيمس بيكر، وبحث بعض جوانب العلاقات العراقية ـ الأمريكية، ومنها نوايا العراق تجاه دول الخليج.

ونظراً إلى أهمية ذلك الاجتماع، أجد مفيداً تلخيص ما دار فيه طبقاً لما هو مدوَّن في الوثيقة الأمريكية المرقَّمة Z 130207-0، والمؤرَّخة في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

افتتح جيمس بيكر الاجتماع مرحباً بالوفد العراقي المؤلف من طارق عزيز وزير الخارجية والسفير محمد المشاط وعدد آخر من موظفي وزارة الخارجية العراقية، مؤكداً حرص الإدارة الأمريكية على تطوير علاقاتها مع العراق. وبدأ بعد ذلك طارق

عزيز الكلام معرباً عن شكر الحكومة العراقية وامتنانها لمساعدات الحكومة الأمريكية ووكالة الاستخبارات الأمريكية («السي آي أيه») في تزويد العراق بالمعلومات التعبوية والصور الفضائية التي ساعدته في حربه مع إيران.

واستطرد طارق عزيز قائلاً إن المعلومات المتوفرة لدى الحكومة العراقية تشير إلى موقف سلبي للإدارة الأمريكية تجاه العراق، في أربعة مجالات هي:

أ ـ التصريحات السلبية الصادرة عن مسؤولين أمريكيين حول نوايا العراق تجاه دول الخليج؛

ب ـ الصعوبات والعراقيل التي تضعها الإدارة الأمريكية أمام حصول العراق على التكنولوجيا المتقدمة من أجل إعادة بناء الاقتصاد العراقي بعد سنوات الحرب الطويلة مع إيران؛

ج ـ المواقف السلبية للكونغرس الأمريكي تجاه العراق؛

د ـ تخفيض الحكومة الأمريكية لمبلغ الاعتماد المصرفي المخصَّص للعراق من بليون دولار إلى ٤٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية ١٩٩٠.

ولم يكتف طارق عزيز بالنقاط الأربع أعلاه، بل استمر في حديثه مشيراً إلى توافر معلومات حول تورط بعض الأجهزة المخابراتية الأمريكية في مؤامرات زعزعة الحكم العراقي أو الإطاحة به.

وتشير المذكرة السرية الأمريكية إلى أن جيمس بيكر أبدى دهشته واستغرابه من اتهامات عزيز، متسائلاً كيف يمكن لصدام حسين وحكام العراق تصديق إشاعات أو معلومات مخابراتية في الوقت الذي بذلت فيه أمريكا كل ما في وسعها لمساعدة العراق في حربه مع إيران، بما في ذلك إنشاء دائرة خاصة للـ «سي آي أيه» في مبنى السفارة الأمريكية في بغداد لمد السلطات العراقية بالمعلومات العسكرية عن إيران، وكذلك المعلومات الأمنية عن التحركات الداخلية ضد النظام العراقي.

ويقع محضر الاجتماع بين طارق عزيز وجيمس بيكر في ثماني صفحات، وتظهر فيه محاولات طارق عزيز تأكيد الرأي العراقي في الموضوعات التي أثارها، وأشرت إليها أعلاه، في حين كان الوزير الأمريكي يحاول طمأنة عزيز والحكومة

العراقية حيال نية أمريكا «المخلصة» في تثبيت دعائم الحكم العراقي ومده بالعون والمساعدة.

لا أجد مبرراً لترجمة محضر الاجتماع بأكمله، سوى نقطة واحدة كان طارق عزيز يعود إليها عدة مرات، وهي استراتيجية العراق بالنسبة إلى الدول العربية المطلة على الخليج. وكما يبدو، فإن التعليمات التي تلقاها من صدام حسين، كانت ضرورة معرفة الموقف الأمريكي بشكل دقيق عن العلاقات العراقية ـ الخليجية.

ولكي يضع طارق عزيز التعليمات الصادرة إليه موضع التنفيذ، ويستدرج جيمس بيكر إلى الإفصاح عن رأي الإدارة الأمريكية أو معلوماتها عن نوايا العراق تجاه دول الخليج، أخبر عزيز زميلَه بيكر بقرار الحكومة العراقية دفع تعويضات مالية سخية إلى عوائل أفراد البحرية الأمريكية الذين قُتلوا جراء إصابة البارجة الأمريكية ستارك Stark بصاروخ عراقي في مياه الخليج، ثم أكد عزيز أنه باستثناء هذا الخطأ الصاروخي لم يقم العراق بأي عمل من شأنه تهديد أمن الدول المطلة على الخليج وسلامتها، أو حرية الملاحة في مياهه. واستطرد أنه بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في تموز/ يوليو ١٩٨٨، بدأت تصل الحكومة العراقية تقارير من عواصم دول الخليج عن اتصالات بين دبلوماسيين أمريكيين ومسؤولين خليجيين محذّرين دول الخليج من المطامع العراقية في بعض هذه الدول، وبالأخص السعودية والكويت، غير أن هذه التقارير تُقلق العراق لعدم صحتها ولأن الحكومة العراقية، حسب تعبير عزيز، قبل الحرب مع إيران وأثناءها، ثم بعد وقف إطلاق النار، كانت ولمّا تزل تؤكد على حسن نياتها ورغبتها في المحافظة على تلك الكيانات، والدفاع عنها ضد الخطر الإيراني.

ولم يكتف عزيز بما عرضه على جيمس بيكر، بل استرسل معاتباً بأن الموقف الأمريكي في إثارة الرعب والخوف والحذر من نوايا العراق، أمر غريب ويثير الدهشة، في ظل العلاقات العراقية ـ الأمريكية الجيدة.

لم أجد في الصفحات الثماني لمحضر الاجتماع، جواباً أو تعليقاً للوزير الأمريكي حول ما أثاره طارق عزيز في كلامه عن دول الخليج، إذ إنه بعد أن كان عزيز ينهي عتابه «الأخوي»، يسارع بيكر إلى تذكير العراق بضرورة تأييد مباحثات

السلام المصرية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية، خاصة أن مصر والأردن «شريكي» العراق في مجلس التعاون العربي، يؤيدان الأشواط التي قُطعت في تلك المباحثات.

وقد أجاب طارق عزيز عن هذه النقطة ما نصه:

> لقد بحثنا الأمر مع مصر ومع عرفات الذي جاء إلى بغداد مؤخراً. نحن في غاية السرور للتقدم الذي حصل، وسوف نستمر في تأييد الجهود المشتركة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، غير أن سياسة الحكومة العراقية هي الامتناع عن إصدار بيانات علنية حول موقفنا غير المعلَن من مباحثات السلام.

XVI

العلاقات العراقية ـ الدولية

العلاقات العراقية ـ الدولية: نظرة عامة

لا يبحث هذا الفصل في سياسة العراق الخارجية تفصيلاً، ولا يحاول إعطاء تحليل معمَّق لمبررات تلك السياسة وأسبابها، بل يعرض صورة موجزة عن سياسة العراق الخارجية خلال مرحلتين: الأولى، تمتد من عام ١٩٦٨ وحتى نهاية عام ١٩٧٩؛ والثانية تمتد من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠.

ويمكن القول إن علاقات العراق الخارجية، وبالأخص مع الدول العربية، قد تأثرت خلال السنوات العشر الأولى من استلام حزب البعث للسلطة، بأيديولوجية الحزب من جهة، وبالطموحات الشخصية لصدام حسين من جهة أخرى. ومنذ انفراد صدام بالسلطة، في تموز/ يوليو ١٩٧٩، مالت السياسة الخارجية إلى كفة الطموح الشخصي، حتى أصبح هذا الجانب هو الأساس في تصرفات الحكم تجاه الخارج. وبهذا، لم تعد هناك، في واقع الحال، سياسة خارجية مستقرة بمفهومها الدولي المتعارف عليه، وإنما تصرفات متقلبة ترسمها بين الحين والآخر حسابات الطموح الشخصي وأحلام الغرور.

وقد خسر العراق، نتيجة لهذين العاملين، وبسبب عدم وضوح الرؤية وانعدام النظرة بعيدة المدى، ثقة الدول العربية، وبالأخص الدول المطلة على الخليج، إضافة إلى عدم استطاعة القيادة العراقية بناء علاقات طويلة الأمد على أساس الاحترام والثقة مع المعسكرين الغربي والاشتراكي.

الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٩

اتسمت سياسة العراق الخارجية، بعد استلام حزب البعث السلطة في تموز/ يوليو ١٩٦٨، بالراديكالية والتصلب، وبالأخص في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فقد أعلن العراق رفضه جميع الحلول والمقترحات السلمية التي طرحتها أو تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع مصر والأردن، مؤكداً دعمه المطلق للحركات الفلسطينية التي كانت تنادي بتحرير كامل التراب الفلسطيني. وقد رفض العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، انسجاماً مع هذه السياسة المتصلبة المعلنة، إقحام قواته المرابطة في الأردن لمساعدة المقاومة الفلسطينية في صراعها مع الحكومة الأردنية في ما سمي «أيلول الأسود». ليس هذا فحسب، بل سحب العراق تلك القوات من الأردن في كانون الثاني/ يناير ١٩٧١. وما إن حل شهر آذار/ مارس حتى قطع العراق عملياً دعمه المالي عن منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، مركزاً جهوده على تنمية وتغذية المنظمة التي أسسها حزب البعث وأسماها «جبهة التحرير العربية» تحت إشراف الدكتور عبد الوهاب الكيالي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث اللبناني، وعضو القيادة القومية للحزب.

استمرت هذه السياسة الراديكالية فترة ليست بالقصيرة، إلا أنها اتجهت نحو التغير في تموز/ يوليو ١٩٧١، حيث أبدت القيادة العراقية رغبتها في تصفية الأجواء مع الدول العربية والتعاون معها شريطة أن تتوقف عن محاولات التفاوض مع إسرائيل. ولم تدم هذه الرغبة العراقية طويلاً فتأزمت العلاقات العراقية ـ الأردنية مرة أخرى، وأغلق العراق حدوده مع الأردن، وقدم طلباً إلى الجامعة العربية لطرد الأردن منها، وألحقه بقرار منع الأردن من المشاركة في معرض بغداد الدولي.

ورافق تدهورَ العلاقات العراقية ـ الأردنية تدهورٌ آخر في العلاقات العراقية ـ الإيرانية بسبب المساعدات العسكرية والمالية التي كانت تقدمها إيران إلى الحركة الكردية في شمال العراق، إضافة إلى تأزم الوضع في منطقة شط العرب، بعد أن بدأت إيران برفع العلم الإيراني على سفنها في شط العرب خلافاً لاتفاقية عام ١٩٣٧.

اقترح العراق في تلك الفترة، إحالة النزاع مع إيران إلى محكمة العدل الدولية،

من دون أن توافق إيران على ذلك المقترح. وما إن حل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، واحتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، حتى بادر العراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا. ومنذ حزيران/يونيو ١٩٧٢، عندما أمم العراق شركة نفط العراق البريطانية، اتخذت سياسة العراق الخارجية منعطفاً جديداً قاده وأشرف عليه صدام حسين شخصياً. وذهب صدام بعد التأميم مباشرة، على رأس وفد كبير إلى الاتحاد السوفياتي للتفاوض حول بيع النفط لدول الكتلة الشرقية على أساس المقايضة، وبأسعار تنافسية، لكسر الطوق الذي فرضته بعض الدول الغربية لمنع تصدير النفط المؤمَّم. ثم أعقب ذلك بزيارة إلى فرنسا لتطمينها إلى مصالحها النفطية في العراق من ناحية، ولتقوية العلاقات العراقية ـ الفرنسية من ناحية ثانية، في محاولة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة في حقول الزراعة والصناعة والطاقة الذرية.

بذل العراق، في الوقت نفسه، جهوده للتوصل إلى اتفاق مع شركة نفط العراق بمساعدة فرنسا وتدخلها لحسم قضية التعويضات المترتبة عن عملية التأميم. وقد اتخذت القيادة، من أجل ذلك، قراراً بتشكيل لجنة ثلاثية يشرف عليها صدام حسين مباشرة، تتألف من الدكتور سعدون حمادي وزير النفط، وعدنان الحمداني سكرتير لجنة المتابعة وشؤون الاتفاقيات، والدكتور فخري قدوري رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة، لإجراء مفاوضات سرية مع وفد من شركات النفط، يرأسه مسؤول نفطي فرنسي.

وجرت مفاوضات مكثفة في جو تسوده السرية التامة في بغداد أواخر العام ١٩٧٢، وكان الوفد العراقي بعد كل جلسة من جلسات المفاوضات، يذهب إلى لقاء صدام، إما في مكتبه بمبنى المجلس الوطني، أو في القصر الجمهوري في أي ساعة كانت حتى لو بعد منتصف الليل، لإعطائه خلاصة عن مفاوضات ذلك اليوم، ولتلقي توجيهاته لمفاوضات اليوم التالي.

كانت توجيهات صدام إلى الوفد المفاوض صارمة ومحدَّدة، وتنحصر في إصراره على عدم منح الشركات سوى كميات صغيرة من النفط لتسوية جميع الطلبات من دون أن يذكر رقماً معيناً يخص تعويضات الشركات عن تأميم حصصها

حتى لا يعلم أحد، حسب توجيهات صدام، بحقيقة ما أُعطي لكل شركة من تعويض.

وتم الاتفاق بين الجانب العراقي وشركة نفط العراق، في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٣، على حسم خلافاتهما. وبموجب هذا الاتفاق، قبلت الشركة أن تدفع إلى العراق مبلغ ١٤١ مليون جينه إسترليني، والتخلي عن معارضتها للقانون رقم ٨٠ الذي سيطر العراق بموجبه على حقل نفط الرميلة الشمالي. ووافقت الحكومة العراقية مقابل ذلك على منح شركة نفط العراق ١٥ مليون طن من نفط كركوك كتعويض نهائي على جميع مطالباتها. أما شركة نفط الموصل MPC فقد وافقت على التنازل للعراق عن جميع حقوقها وموجوداتها من دون تعويضات.

وبقيت شركة نفط البصرة (المملوكة من شركات نفط أمريكية) خلال هذه الفترة غير مؤمَّمة، إلا أنها وافقت على زيادة إنتاجها من النفط الخام من ٣٢ مليون طن عام ١٩٧٢ ليصل إلى ٨٠ مليون طن عام ١٩٧٦.

التفت العراق بعد هذه الاتفاقيات التي توصل إليها مع شركات النفط، إلى دول الكتلة الشرقية، مبدياً عزمه على التوقف عن بيع النفط عن طريق المقايضة، والإصرار على استلام ثمن مبيعاته النفطية نقداً. ومع استمرار العلاقات الودية مع المعسكر الاشتراكي وتصديق معاهدة الصداقة العراقية ـ السوفياتية في تموز/ يوليو ١٩٧٢، كان صدام حسين يرى ضرورة توثيق علاقات العراق مع جميع الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد أنشأت لها في بغداد «دائرة رعاية المصالح الأمريكية».

وشهدت هذه الفترة أيضاً تحسناً ملموساً في العلاقات العراقية ـ المصرية، وبالأخص بعد وفاة جمال عبد الناصر واستلام السادات مقاليد الحكم في مصر. إلا أن هذا التحسن لم يدم فترة طويلة، حيث اصطدم بعقبة أخرى ساهمت تدريجياً في توتر تلك العلاقة، تمثَّلت في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ مع إسرائيل، حيث أبدت القيادة العراقية أسفها وامتعاضها لعدم إخبارها أو التشاور معها مسبقاً بالخطة المصرية ـ السورية لشن الحرب على إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فقد أرسل العراق قواته العسكرية إلى سورية للمشاركة في المعركة، ولحماية خطوط الدفاع

الخلفية السورية. لم تستمر تلك المشاركة العسكرية طويلاً، فبمجرد إعلان مصر وسورية قبولهما بقرار وقف إطلاق النار، سارع العراق إلى سحب قواته المرابطة في الأراضي السورية، ورفض بعدئذ المشاركة في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣.

ومع إطلالة عام ١٩٧٤، كان واضحا أن صدام حسين قد أصبح اللولب المحرك لسياسة العراق العربية والدولية، بعد أن نجح في التخلص من العسكريين في مجلس قيادة الثورة، وإبعاد أعضاء القيادة القطرية غير الموالين كلياً له «لفشلهم» في الحصول على أصوات كافية في انتخابات المؤتمر القطري التي جرت في جو من «الديموقراطية الموجَّهة» بطبيعة الحال. يضاف إلى ذلك إشرافه على السياسة الاقتصادية، من خلال رئاسته مجلس التخطيط، وعلى السياسة النفطية من خلال رئاسته لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات.

ليس من شك في أن العنصرين الاقتصادي والنفطي مكّنا صدام حسين من التأثير الفعال والحاسم في مسار علاقات العراق بدول العالم من خلال المقاولات الضخمة التي كانت تحال على كبريات الشركات العالمية، ومن خلال أسعار النفط التفضيلية أو الكميات المجانية التي كانت تُمنَح.

وشهد عام ١٩٧٤ تدهوراً في علاقات العراق مع إيران بسبب المناوشات الحدودية المتكررة بين البلدين، مما حدا بالأمم المتحدة إلى تعيين وسيط ساعد بعض الشيء في تهدئة الأزمة الحدودية، وشجع البلدين على استئناف المباحثات السرية التي كانت تجري بينهما في إسطنبول.

وعادت المناوشات الحدودية في آب/ أغسطس ١٩٧٤، مسببة انتكاسةً أخرى في العلاقات العراقية ـ الإيرانية، استمرت حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤، حيث اتفق الطرفان على استئناف المباحثات السرية في إسطنبول في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥.

بدأت المفاوضات السرية لكنها لم تخفف من أزمة المناوشات العسكرية على الحدود العراقية ـ الإيرانية، كما لم توقف المساعدات العسكرية والمالية الإيرانية للحركة الكردية المعارِضة في شمالي العراق، بالرغم من وجود اتفاق آذار/ مارس ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية والأكراد، لمنحهم حقَّ الحكم الذاتي.

لم يجد صدام حسين، في ظل هذا الجو المشحون بالتوتر، طريقا آخر غير المفاوضات المباشرة مع شاه إيران شخصياً، وهو ما حصل فعلاً في آذار/ مارس ١٩٧٥ في الجزائر بوساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين.

سافر صدام إلى الجزائر في آذار/ مارس ١٩٧٥ على رأس وفد كبير لحضور مؤتمر قمة دول «الأوبك». ضم الوفد أعضاء من القيادة القطرية، ومجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء، ومستشاري مجلس قيادة الثورة، ومن ضمنهم سعدون حمادي، وعزت إبراهيم الدوري، وعدنان حسين الحمداني، وسعدون غيدان، وتايه عبد الكريم، وفخري قدوري، وجواد هاشم.

جرت المفاوضات في فيلا ضمن مجمع سكني مخصص لرؤساء الدول، بين صدام حسين وشاه إيران، بحضور هواري بومدين فقط. لم يشترك أي شخص آخر من الوفد العراقي في تلك المفاوضات، وإن كان صدام قد طلب منا أن نكون على أهبة الاستعداد في حال الحاجة إلينا. بقينا نتجول في حدائق ذلك المجمع حتى الساعة الرابعة فجراً من دون أن يُستدعى أيٌّ منا لتقديم خبرته ولا مشورته في تلك المفاوضات!!

أعلن الرئيس الجزائري في صالة الاجتماع، في اليوم التالي، توصل العراق وإيران إلى اتفاق شامل حُسمت بموجبه جميع الخلافات العراقية ـ الإيرانية بما في ذلك التزام إيران بقطع المساعدة عن الحركة الكردية في شمال العراق. وقد قيل في حينه إن اتفاقاً سرياً قد تم بين الشاه وصدام على إبعاد الخميني من العراق، وهو ما حصل فعلاً بعد فترة من الزمن.

بعد انتهاء الاجتماع، أُعلن البيان الرسمي بشأن الاتفاق، حيث تلاه عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري حينها.

تحسّنت في هذه الفترة علاقات العراق مع إيران، بينما بقيت العلاقات العراقية ـ السورية متأرجحة في متاهات الخلافات العقائدية بين بعث العراق وبعث سورية، يضاف إليها الخلاف حول تقسيم مياه الفرات، ورسوم تصدير النفط العراقي عبر ميناء بانياس السوري. وبالرغم من تسوية الخلاف المتعلق برسوم تصدير النفط وعودة العلاقات النفطية بين البلدين، فقد اتخذت لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ

الاتفاقيات قراراً سرياً لبناء خط جديد للأنابيب لنقل النفط من كركوك إلى ميناء البصرة في الجنوب، حتى يتخلص العراق من «التهديد» السوري، كما كان يصفه صدام حسين.

وما إن جاء شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، وقام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته المعروفة إلى القدس، حتى انقلبت موازين العلاقات العراقية ـ العربية ـ الدولية، إذ عاد العراق إلى التشدد في موقفه من القضية الفلسطينية، رافضاً قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، ومقاطعاً مؤتمر قمة «دول الرفض» الذي عُقد في الجزائر في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

خلقت زيارة السادات إلى إسرائيل فرصة ذهبية لصدام حسين والقيادة العراقية للقفز على مسرح الأحداث العربية بهدف التأثير فيها وتغيير فصولها لإبراز الدور العراقي على ذلك المسرح. وقد التفت صدام من أجل ذلك إلى رفاق الأمس: القيادة السورية والرئيس السوري حافظ الأسد، الذي وُجهت إليه الدعوة لزيارة بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، حيث وقع الرئيسان العراقي والسوري اتفاقاً تضمَّن الخطوط العريضة للوحدة السياسية والاقتصادية بين العراق وسورية. كما نص الاتفاق على ضرورة عقد قمة عربية في بغداد للتصدي لمحاولة السادات عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل.

عُقد مؤتمر القمة العربية في بغداد خلال الفترة من الثاني إلى الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر، واتخذ عدداً من القرارات والتوصيات، أهمها:

أولاً: رفض اتفاقيتي كامب ديفيد، وطرح بديل له يستند إلى قرار مجلس الأمن المرقَّم ٢٤٢، مع مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأسيس دولة فلسطينية، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة بالوجود.

ثانياً: فرض عقوبات صارمة ضد مصر في حال توقيعها اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل. ومن ضمن هذه العقوبات طرد مصر من الجامعة العربية؛ ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس؛ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر؛ وقطع جميع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عنها.

ثالثاً: تخصيص مبلغ ٩ مليارات دولار أمريكي لدعم دول المواجهة الأخرى:

الأردن، سورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الصمود في وجه تيار المصالحة التي رمى بذورها السادات.

كان أحمد حسن البكر أكثر أعضاء القيادة العراقية تحمساً للوحدة بين العراق وسورية، ويريد تحقيقها بأسرع وقت ممكن، وكأنه يتحسس غيوماً في الجو قد تعّكر صفو المحاولة الوحدوية.

وقد سارع البكر من أجل ذلك إلى تشكيل لجان فنية عراقية للتفاوض مع الجانب السوري وتحقيق اندماج فيدرالي في زمن قصير.

كان اللولب المتحمس من الجانب العراقي في اللجان المشتركة، كلاً من عدنان حسين الحمداني وغانم عبد الجليل، عضوي القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة. وأذكر أني التقيتهما في فندق شيراتون بدمشق ربيع العام ١٩٧٩، حيث قال لي الحمداني إن شهر تموز/ يوليو ١٩٧٩ سيكون شهراً مشهوداً في تاريخ العراق، إذ سيعلن الرئيسان البكر والأسد قيام الاتحاد الفيدرالي بين البلدين، وسيكون البكر رئيساً للدولة الاتحادية والأسد نائباً له. وأذكر أيضاً ما أخبرني به غانم عبد الجليل عن أن هذه الوحدة ستكون مُحكَمة ومضبوطة «ضبط العقال»، وهو تعبير عراقي للتدليل على متانة الشيء وعدم احتمال تفككه.

وجاء يوم ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٩ لتُعلَن في بغداد استقالة أحمد حسن البكر لـ «أسباب صحية»، وتسلم صدام حسين السلطة الكاملة في اليوم التالي.

واللافت أنه، بعد أيام قليلة، اكتشف صدام حسين «مؤامرة» أبطالها الأسد والحمداني وعبد الجليل وعدد آخر من القيادة العراقية، ونُفذت أحكام الإعدام بـ «المتآمرين الوحدويين» من قبل حفنة من «الرفاق» الذين طلب منهم صدام حمل الرشاشات وإطلاق النار على الحمداني ورفاقه تأكيدا لـ«وحدة» الحزب المتضامن مع قيادته الحكيمة!!

سقط الحمداني وعبد الجليل ومحمد عايش وعبد الخالق السامرائي ومحمد محجوب ومحيي عبد الحسين المشهدي، صرعى رصاص الرفاق المناضلين!! ومع سقوطهم، ضاعت الأحلام الوحدوية «المضبوطة»، وعادت العلاقات العراقية ـ السورية إلى مستواها المتدهور والمأزوم.

الفترة ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠

يمكن وصف السياسة الخارجية للعراق، خلال هذه الفترة، بالسياسة المأساوية. فمنذ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ يعيش العراق أهوال حسابات سياسية عمياء، وتصرفات قيادة حاكمة لا تدرك أبداً مفاهيم العلاقات الدولية. لقد شهدت هذه الفترة حرباً طاحنة مع إيران امتدت ثماني سنوات منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ حتى آب/ أغسطس ١٩٨٨، وتركت آثارها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة على العراق إلى الآن، ومستقبلاً.

ثم جاءت «أم المعارك» الخاسرة في قرار صدام حسين احتلال الكويت، ثم قرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تدمير العراق، بنياناً واقتصاداً.

ومع هذا التدمير المفجع للعراق، جاء الحظر والمقاطعة الشاملان اللذان فرضتهما الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠، ليضيفا إسفيناً جديداً في جسد النظام العراقي الحاكم.

كان الوضع العراقي الداخلي في شباط/ فبراير ١٩٨٠، قد استتب لصدام بعدما تخلص من «الرفاق المتآمرين» وبسط نفوذه المطلق على جميع التنظيمات الحزبية والعسكرية والمنظمات السرية في الدولة، كما نجح في بناء حاجز رهيب من الخوف نشره في كل أرجاء العراق.

أعلن صدام، في هذا الشهر، الميثاق الوطني الذي أكد فيه سياسة عدم الانحياز، ورفض القواعد العسكرية في الوطن العربي، والترويج لمبدأ التضامن العربي. ورأى في نفسه الزعيم العربي المتميز في المنطقة يسانده في ذلك اقتصاد جيد وثروة مالية متينة وحركة عمرانية ضخمة.

كما رأى صدام حسين، في هذا الوقت بالذات، في نفسه القائد المقتدر لبسط نفوذه على العالم العربي تماماً كما فعل من قبلُ جمال عبد الناصر، فهو الآن أكبر مشترٍ للسلاح، وكذلك القائد العام لجيش قوي يبلغ تعداده مليون جندي، إضافة إلى كونه رئيس الدولة التي تتربّع على ثاني احتياطي للنفط في العالم. وقد دخل في اعتقاده أنه سيكون «المنقذ» لإدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر من محنتها مع إيران التي كانت احتجزت مجموعة من الأمريكيين كرهائن.

بدأت الولايات المتحدة في إجراء اتصالات سرية مع صدام في محاولة لإقناعه بالهجوم على إيران لإسقاط النظام الجمهوري الإسلامي هناك، وتخليص الرهائن الأمريكيين من قبضة الحرس الثوري الإيراني. وقد أشيع في حينه أن الطرف المفاوض عن الإدارة الأمريكية كان مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي، وسبقه في ذلك المصرفي الأمريكي المعروف ديفيد روكفلر وبعض العسكريين الإيرانيين الموالين للشاه، إضافة إلى شاهبور بختيار رئيس وزراء إيران قبيل سقوط الشاة. وقد أعطت هذه المحاولات صداماً حافزاً آخر للإسراع في هجومه على إيران بعد أن كان قد هيأ له منذ فترة طويلة.

في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، تقدمت القوات العراقية واحتلت عدة مدن إيرانية حدودية.

واستمرت الحرب طاحنة بين البلدين، وتشابكت نتيجة لها، العلاقات العراقية ـ الخارجية: سورية تؤيد إيران، بيمنا تؤيد كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات العراق علناً وتمدّه بالمال، في حين تساعد الولايات المتحدة العراق بالمعلومات المخابراتية والصور الفضائية عن تجمعات الجيش الإيراني وتحركاته، وتؤيده بريطانيا وتمده بالسلاح والمعدات العسكرية، بأثمان باهظة!*

في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، لم يجد صدام حسين بدّاً من الاعتراف بفشل حملته العسكرية على إيران، وقرر سحب قواته إلى ما وراء الحدود العراقية. ومع ذلك، لم تتوقف الحرب، إذ بقي الجيش العراقي يصد الهجمات الإيرانية الكبيرة حتى تموز/ يوليو ١٩٨٨، حين قبلت إيران قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ الذي نص على وقف إطلاق النار وانسحاب قوات البلدين إلى حدودهما الدولية، وتشكيل لجنة دولية لتحديد مسؤولية بدء الحرب.

كان من نتائج هذه الحرب، أن اتسمت العلاقات العراقية ـ العربية ـ الخليجية،

* كشفت الصحف البريطانية في عام ١٩٩٢ أسرار الاتصالات العراقية ـ البريطانية أثناء الحرب مع إيران، وبعد احتلال الكويت، مما أجبر الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة عليا للتحقيق. وقد نُشر التحقيق عام ١٩٩٣ في مجلدات ضخمة، تشير إلى تورط وزراء من حزب المحافظين في مد العراق بالسلاح.

والعلاقات العراقية ـ الغربية، منذ آب/أغسطس ١٩٨٨ وحتى قبيل احتلال الكويت بعد عامين من ذلك التاريخ، بنوع من التوتر المغلف بالشك في نوايا العراق الحقيقية. ويعود سبب التوتر مع دول الخليج، وبالأخص الكويت والإمارات، إلى امتناع الدولتين عن الاستمرار في تقديم الدعم المالي إلى العراق الذي كان يعاني من اقتصاد متدهور، بينما يُعزى هذا التوتر، في علاقة العراق بدول العالم الغربي، إلى القلق الذي بدأ يساور هذه البلدان، وخاصة أمريكا وبريطانيا، من تضخم ترسانة العراق من السلاح، ولا سيما أنها تدرك ما في تلك الترسانة من مصانع للأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي كانت شركاتها ضالعة في بنائها.

وقد حدث انفجار هائل في أحد المصانع الحربية ضمن مجمع صناعي عسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وأثار اهتمام المراقبين الدوليين باعتبار ذلك المجمع مختصاً في صنع الصواريخ بعيدة المدى. وادّعت بريطانيا في نهاية آذار/مارس ١٩٩٠، توقفها عن تجهيز العراق بالمعدات العسكرية ومعدات التعذيب وأدواته التي كانت تُستخدم في سجون النظام العراقي ومعتقلاته. وذهبت بريطانيا أبعد من ذلك بإعلانها إحباط محاولة عراقية لاستيراد أنابيب فولاذية ومعدات الكترونية بريطانية. وسارع بعد ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في نيسان/أبريل إلى حث العراق على التخلي عن صناعة الأسلحة الكيميائية.

لم يبق للعراق من الأصدقاء في الغرب سوى فرنسا التي أصبحت هدفاً لهجوم مركَّز من كلا الإعلامين الأمريكي والبريطاني، بسبب مساعدتها العراق في تطوير صناعة الصواريخ لجعلها بعيدة المدى وأكثر دقة في إصابة الهدف. ثم أعقب هذا الهجوم الإعلامي قرار الكونغرس الأمريكي في تموز/يوليو ١٩٩٠ منعَ بيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية للعراق.

عُقد في جنيف في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٠ الاجتماع الوزاري لمنظمة «الأوبك». وقد سبق هذا الاجتماع بأيام أن أعلن العراق أنه قد يلجأ إلى الحل العسكري ضد الدول التي تحاول الإضرار بمصالحه النفطية، متهماً الكويت بسرقة نفط حقل الرميلة العراقي بما قيمته ملياران و٤٠٠ مليون دولار، وقام بحشد ٣٠ ألف جندي على الحدود معها.

وعلى الرغم من أن مباحثات مباشرة قد جرت بين العراق الكويت في أواخر تموز/يوليو في المملكة العربية السعودية وبرعاية منها، إلا أن تلك المفاوضات فشلت، ولم يتوصل الجانبان إلى حل، مما حدا بالعراق إلى احتلال الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠. وكما هو معروف، فقد أدى هذا الاحتلال إلى إقامة تحالف عسكري واسع بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تدمير العراق اقتصادياً وعسكرياً ومعنوياً.

وسارع صدام في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، في خضم هذه الأحداث، إلى إعلان قبوله جميع شروط إيران ومطالبها منذ وقف إطلاق النار بين البلدين. وأعيدت بعد ذلك بأيام قليلة، العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

لقد أحكمت القراراتُ التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق جراء مغامرة غزو الكويت، طوقَ العزلة على النظام الحاكم، فلم تعد له علاقات طبيعية مع العالم الخارجي، حيث أصبحت تلك العلاقات تقاس بمدى التزامه بالقرارات الدولية، وبالأخص القرار الرقم ٦٨٧ القاضي بضرورة كشف العراق جميع برامج تسلحه المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والجرثومية وأسلحة الصواريخ. أضف إلى ذلك، قرار مجلس الأمن الذي اتُّخذ في أيار/مايو ١٩٩١ بتخصيص نسبة ٣٠٪ من عوائد النفط العراقي لتعويض المتضررين من عملية اجتياح الكويت.

والمعروف أن خلافات شديدة نشبت حول مدى تنفيذ العراق للقرارات الدولية، حسب التوصيفين الأمريكي والبريطاني، مما أدى إلى استمرار فرض العقوبات الاقتصادية عليه.

الموقف الأمريكي من احتلال الكويت

كثرت الآراء وتشعّبت التحليلات حول حقيقة الموقف الأمريكي من الاحتلال العراقي للكويت. قال الرأي الأول إن صدام حسين قد أساء فهم الموقف الأمريكي بعد مقابلته الشهيرة للسفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي، واعتقد أن الإدارة الأمريكية لا تمانع بضم الكويت إلى العراق باعتبار أن العراق كان قد طالب بالكويت منذ قيام العهد الملكي. أما الرأي الثاني فيعتقد أن الإدارة الأمريكية كانت تريد تشجيع صدام حسين على احتلال الكويت حتى يتسنى لها توجيه ضربة عسكرية مميتة

إلى العراق (مع الإبقاء على صدام في الحكم حتى إشعار آخر) لإنهاء المقدرة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية التي نمت فيه وأضحت تشكل تهديداً حقيقياً على إسرائيل. أضف إلى ذلك مخطط الإدارة الأمريكية لتقوية تواجدها العسكري في منطقة الخليج وتكثيفه ضماناً لمصالحها النفطية إلى أمد طويل. بعبارة أخرى، رسمت الإدارة الأمريكية خطة دقيقة من شأنها إيقاع صدام حسين في فخ كبير يحقق لواشنطن أهدافاً عديدة، أهمها تحجيم القدرة العراقية المتنامية، وتقليص جميع الاستثمارات الكويتية والسعودية في سندات الخزينة الأمريكية عن طريق احتسابها تسديداً للنفقات العسكرية التي تحملتها هي وبريطانيا من أجل تحرير الكويت من قبضة الاحتلال العراقي.

وهنالك رأي ثالث يقول إن الإدارة الأمريكية كانت تريد أن يضم صدام حسين الكويت إلى العراق من أجل تقليص النفوذ البريطاني في منطقة الخليج من جهة، ولتحقيق السيطرة على احتياطي نفطي كبير متمثل بالسعودية والعراق من جهة ثانية، لضمان احتياجات أمريكا من الطاقة الرخيصة لأجيال قادمة، في دولتين يتربع على سدة الحكم فيهما رجال يدينون بالولاء لها ويتمتعون بقدرات فائقة في إحكام سيطرتهم على مقاليد الحكم، والقضاء على أي تحرك مناوئ للمصالح الأمريكية في المنطقة.

وهذه مجرد تحليلات سياسية وآراء متباينة، لا يمكن قبول واحدة منها من دون الأخرى في الوقت الحاضر، من دون الاستناد إلى وثائق صادرة عن الإدارة الأمريكية نفسها، وهذا أمر سيطول انتظاره عشرات السنين، ولكن الوقائع التي ترد أدناه قد ترجّح كفة المنادين بالرأي الثاني.

الواقعة الأولى

مع تأزم الوضع على الحدود العراقية ـ الكويتية، وتواجد الحشود العسكرية العراقية قبيل احتلال الكويت، لم تُعِر الإدارة الأمريكية تلك الأزمة أي اهتمام. ومن الغريب حقاً أنه أثناء المفاوضات التي كانت تجري في السعودية بين الوفد العراقي برئاسة عزت الدوري إبراهيم، والوفد الكويتي برئاسة ولي العهد سعد العبد اللّه الصباح، وقبل الإعلان عن فشل تلك المفاوضات، أن يصرح مصدر مسؤول في

وزارة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ليس لديها اتفاقية دفاع مع الكويت أو مع أي من جيرانها، وبالتالي فهي غير ملزمة قانوناً باستخدام القوة ضد العراق في حال إقدامه على احتلال الكويت.

اعتبر المحللون الغربيون هذا التصريح إشعاراً للعالم بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد استخدام الخلاف العراقي ـ الكويتي وتحويله إلى صراع بين العراق وأمريكا.

الواقعة الثانية

قبيل دخول القوات العراقية الكويت، تقدمت وكالة الاستخبارات الأمريكية («السي آي أيه») بتقرير سري إلى الرئيس بوش وكبار مستشاريه، تؤكد فيه نية العراق احتلال الكويت كلياً، وليس أجزاء صغيرة من حقول نفط متنازع عليها، وتدعو إلى إلغاء إجازات الاصطياف التي كان بوش وكبار مستشاريه يزمعون التمتع بها في مصيف آسبن، والبقاء في البيت الأبيض تحسباً للطوارئ.

ويمضي التقرير السري إلى تأكيد دقة معلوماته لاستنادها إلى ثلاثة مصادر مخابراتية: أولها، الصور الفضائية التي التقطتها أقمار التجسس عن تحرك القوات العراقية؛ وثانيها، التنصت الالكتروني على الاتصالات بين الوحدات العسكرية العراقية المرابطة على حدود الكويت والقيادة في بغداد؛ أما المصدر الثالث الذي تشير إليه «السي آي أيه» فهو مصدرها البشري الموثوق به داخل القيادة العراقية.

وبالرغم من هذا التحذير، رفض الرئيس الأمريكي ووزير دفاعه ديك تشيني إلغاء سفرهما إلى مصيف آسبن في ولاية كولورادو.

الواقعة الثالثة

عند وصول خبر احتلال الكويت إلى الإدارة الأمريكية عند التاسعة (حسب توقيت واشنطن) من مساء يوم الأربعاء، الأول من آب/أغسطس ١٩٩٠، كان كبار المسؤولين الأمريكيين ذوو النفوذ مع مركز اتخاذ القرار، في أماكن أخرى. فمثلاً، كانت أبريل غلاسبي سفيرة الولايات المتحدة في بغداد، في لندن تتمتع بإجازة خاصة وافقت عليها وزارة الخارجية الأمريكية قبل احتلال الكويت بأيام قليلة. وكان

برنت شكوكروفت مستشار الأمن القومي، قد غادر مكتبه في البيت الأبيض في وقت مبكر من ذلك اليوم، ليقضي فترة استراحة في منزله. أما وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني فكان يحزم حقائبه لمرافقة الرئيس الأمريكي بوش في سفرته إلى مصيف آسبن.

حدث كل ذلك بالرغم من التقرير الذي تقدمت به «السي آي أيه» حول احتمال قيام صدام حسين بمغامرة عسكرية لاحتلال الكويت.

لقد رفض الرئيس الأمريكي ومعه وزير دفاعه تغيير برنامج الاصطياف، مؤكدين لرئيس المخابرات أن «الجعجعة» القادمة من بغداد لا تعدو عن كونها مخادعة من صدام لإرغام الكويت ودول «الأوبك» الأخرى على زيادة أسعار النفط مع تخفيض الإنتاج من دون أن يكون الدافع نية احتلال الكويت كلياً، بل التقدم جزئياً للسيطرة على حقول النفط المتنازع عليها. وبعد دخول القوات العراقية الكويت، اكتفى الرئيس الأمريكي بتصريح وصف فيه الاحتلال بأنه «تعدٍّ صارخ»، مؤكداً أنه لا ينوي القيام بأي تدخل عسكري يجبر صدام حسين على الانسحاب. إنها تصريحات مائعة، وصفها المحللون بأنها كانت تستهدف تطمين صدام ليطيل بقاءه في الكويت، ويدمر منشآتها، ويحرق آبار نفطها، ويحطم عملتها النقدية، وكل ذلك ضمن مخطط استنفاد القدرات المالية والاقتصادية للكويت والسعودية، ولكسب الوقت لتجميع القوى العسكرية الضخمة لضرب العراق عسكرياً، وتحويله إلى حقل تجارب لمعرفة قدرات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة التي أنتجتها أمريكا، ولم تكن قد جربتها في حرب حقيقية بعدُ.

وهذا ما حصل فعلاً؛ فبعد حرب الخليج الثانية التي سميت «عاصفة الصحراء»، خرج العراق محطَّماً اقتصادياً وعسكرياً ومعنوياً، يرزح تحت عقوبات لم تعرفها دولة من قبلُ، وخرجت الكويت وقد استنفدت جميع استثماراتها في الخارج تسديداً لنفقات حرب تحريرها، وناءت السعودية مثقلة بعجز مالي كبير في موازنتها لم تشهده من قبلُ.

وسارعت دول الخليج إلى شراء مزيد من السلاح لتقوية ترسانتها العسكرية خوفاً من «البعبع» القابع في بغداد!



XVII

قضية ناظم كزار مدير الأمن العام: ١٩٧٣

كانت الساعة تقارب الرابعة من بعد ظهر يوم السبت ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٣، عندما رن جرس الهاتف الحكومي في منزلي. كان على الطرف الآخر من الخط مدير التشريفات في وزارة الخارجية، يخبرني بأن رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر سيصل إلى بغداد تمام الخامسة عصراً، ويُرجى حضوري إلى المطار لاستقباله.

كان البكر يومئذ في زيارة رسمية إلى بولونيا وبلغاريا.

وصلت صالة الشرف في مطار بغداد الدولي، عند الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين، حيث كان في انتظار وصول البكر عدد كبير من الوزراء والسفراء المعتمدين في بغداد، وبعض أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة، ومن بينهم عبد الخالق السامرائي ومحمد فاضل.

بعد حوالى ساعة من الانتظار، عاد مدير التشريفات ليخبرنا بأن طائرة الرئيس قد تأخرت، ومن المحتمل وصولها عند الساعة الثامنة مساءً، لذلك يمكننا العودة إلى منازلنا إلى حين اقتراب الموعد الجديد للوصول.

وصادف اليوم أيضاً، أن جامعة بغداد كانت قد أعدّت الحفل السنوي لتخريج دفعة من طلبة الجامعة.

ونظراً إلى تأخر وصول طائرة البكر، فقد انتقل تلفزيون بغداد إلى ساحة الكشافة (ملعب الشعب) ليبث مراسم حفلة التخرج بعد أن كان ينقل مراسم استقبال البكر.

عند السابعة والربع مساء اليوم نفسه، عدت إلى المطار لأكون بين مستقبلي

رئيس الجمهورية، وبدأ الوزراء وأعضاء القيادة بالوصول ومن ضمنهم صدام حسين.

لم يحضر السفراء العرب والأجانب، لأنه طبقاً للأعراف الدبلوماسية، لا يوجد استقبال رسمي بعد غروب الشمس.

وصلت الطائرة عند السابعة والدقيقة الخمسين. تعانق عند سلم الطائرة البكر وصدام، وتوجها بعدئذ إلى حيث ينتظر أعضاء القيادة والوزراء، وسلم البكر عليهم فرداً فرداً، ثم توجه مع صدام إلى سيارتهما التي كانت تنتظر على مدرج المطار، حيث استقلها مع صدام وغادرا المطار معاً.

غادرنا جميعاً المطار. بدا كل شيء طبيعياً واعتيادياً.

وقد علمت في حينه أن تأخر طائرة البكر كان بسبب استمرار المباحثات بين البكر والرئيس البولوني، كما حدث تأخير آخر في مصيف فارنا البلغاري، حيث توقفت طائرة البكر للتزود بالوقود، ولأن الحكومة البلغارية نظمت للبكر عند وصوله المصيف استقبالاً رسمياً حضره نيابة عن الرئيس البلغاري جيفكوف، نائب رئيس وزراء بلغاريا تسولوف. ويبدو أن تسولوف أصر على أن يزور البكر المصيف والتجول في المدينة، ثم حضور حفل استقبال قصير في الفندق الرئيسي في تلك المدينة.

توجهت، بعد انتهاء مراسم الاستقبال ومغادرتي المطار، إلى وزارة التخطيط حيث كان لدي اجتماع مع وزراء المالية، والاقتصاد، والبلديات، وشؤون الشمال، وعضو القيادة القطرية غانم عبد الجليل لبحث أمور تتعلق بالتخصيصات المالية للمنطقة الشمالية.

بدأ الاجتماع حوالى الساعة الثامنة والنصف تقريباً.

ولم تمضِ إلا ساعة حتى دخل علينا السكرتير ليخبر غانم عبد الجليل بأنه مطلوب على الهاتف الحكومي، فذهب غانم إلى غرفتي المجاورة لقاعة الاجتماعات ليتلقّى المكالمة الهاتفية.

بعد دقائق عاد غانم وعلى وجهه شيء من الارتباك، وقال:

ـ يبدو أن هناك مؤامرة. القيادة مجتمعة في القصر الجمهوري، ولا بد لي من التوجه إلى القصر الآن.

ترك غانم وزارة التخطيط واستمر اجتماعنا نحن الوزراء حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً.

بعدما غادر الوزراء مبنى الوزارة، بقيت والسكرتير فترة من الزمن لإنهاء بعض المعاملات الرسمية. وعند حوالى الثانية عشرة عند منتصف الليل، تركت مكتبي واتجهت نحو الباب الخارجي للوزارة، وهو باب زجاجي.

وجدت الباب موصداً، بينما انتشرت في الخارج عناصر من شرطة النجدة وبعض المدنيين من الحزب حاملين رشاشاتهم.

كان المقر العام للاتصالات السلكية التابع لشرطة النجدة في أعلى طابق في مبنى وزارة التخطيط، وكنت في عام ١٩٧٠ قد وافقت على قيام شرطة النجدة بإشغال ذلك الطابق المتميز بارتفاعه الشاهق الذي سهّل نصب ساريات الاتصال اللاسلكي.

تقدم أحد ضباط الشرطة وفتح الباب. ولما خرجت وجدت أمامي معاون مدير الاستخبارات العسكرية خليل إبراهيم العزاوي حاملاً رشاشاً.

استفسرت منه عن الموضوع وسبب هذا التواجد العسكري في الوزارة، فأخبرني بأن مؤامرة كبيرة دبرها ناظم كزار، مدير الأمن العام، وأن هذه الإجراءات إنما هي إجراءات احترازية لمنع سيطرة «المتآمرين» على أجهزة اللاسلكي الموجودة في أعلى البناية.

ظلّت الأمور في اليومين التاليين طبيعية في بغداد: مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية في اجتماعات مستمرة في القصر الجمهوري.

وفي مساء اليوم الثاني من تموز/يوليو ١٩٧٣، أعلن راديو بغداد أن مجلس قيادة الثورة قرر تشكيل هيئة تحقيق خاصة ومحكمة خاصة للتحقيق مع ناظم كزار وجماعته.[1]

ويُلاحَظ من تشكيل هذه المحكمة، أنه إضافة إلى رئيسها عزت الدوري الذي

(١) جاء نصا القرارين كما يلي:

قرار رقم ٥٣٩

استناداً إلى أحكام الفقرة «أ» من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ١ تموز/يوليو ١٩٧٣ ما يلي: =

هو عضو في القيادة القطرية للحزب، وفي مجلس قيادة الثورة، فإن عضوي المحكمة الآخرين وهما طاهر أحمد أمين* وخليل العزاوي، كانا من عناصر جهاز

= ١ ـ تشكيل هيئة تحقيقية خاصة على الشكل التالي:

أ ـ سعدون شاكر رئيساً

ب ـ كاظم مسلم عضواً

جـ ـ عبد الصمد عبد الحميد عضواً

٢ ـ تخول الهيئة كافة صلاحيات حاكم التحقيق للتحقيق مع ناظم كزار وزمرته.

٣ ـ إحالة من تتوفر الأدلة على إدانته إلى المحكمة الخاصة.

٤ ـ يُنشر هذا القرار وينفذ من تاريخ صدوره.

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار رقم ٥٤٠

استناداً الى أحكام الفقرة «أ» من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٧٣ ما يلي:

١ ـ تشكيل محكمة خاصة على النحو التالي:

أ ـ عزت الدوري ـ عضو مجلس قيادة الثورة رئيساً

ب ـ طاهر أحمد أمين عضواً

ج ـ خليل إبراهيم العزاوي عضواً

٢ ـ تختص المحكمة المشكلة بموجب هذا القرار بمحاكمة ناظم كزار وزمرته.

٣ ـ لا تسري على المحكمة الخاصة أحكام الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٣ لسنة ١٩٧١.

٤ ـ أ ـ أحكام المحكمة قطعية باستثناء أحكام الإعدام.

ب ـ لا تسري على قرارات المحكمة المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات.

٥ ـ صدر هذا القرار استثناءً من أحكام أصول المحاكمات الجزائية.

٦ ـ يُنشر هذا القرار ويُعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

ويُلاحَظ أن هيئة التحقيق الخاصة قد شُكلت من عناصر المخابرات فقط، فرئيسها كان رئيساً لجهاز المخابرات، والعضو الأول كان يشغل منصب معاون المدير العام للمخابرات. أما العضو الثاني فكان ضابطاً في جهاز المخابرات أيضاً.

* أُعدم طاهر أحمد أمين عام ١٩٧٩، بعد أن حكمت عليه محكمة خاصة بتهمة التآمر مع مجموعة عدنان الحمداني وغانم عبد الجليل، بعد تسلم صدام حسين منصب رئيس الجمهورية.

المخابرات، حيث كان الأول معاوناً لرئيس المخابرات آنذاك، بينما كان الثاني معاوناً لمدير الاستخبارات العسكرية.

كانت الشائعات قد ملأت بغداد من دون أن يصدر بيان رسمي يوضح حقيقة الأمر. سوى القول إن كزار ومجموعة من منتسبي مديرية الأمن العامة، حاولوا القيام بمؤامرة استهدفت اغتيال أحمد حسن البكر وصدام حسين، وإن المتآمرين قد هربوا باتجاه إيران بعد أن نجحوا في قتل وزير الدفاع الفريق حماد شهاب التكريتي الذي شُيعت جنازته رسمياً يوم ٣ تموز/يوليو ١٩٧٣ ودُفنت في تكريت، وشارك في التشييع شفيق الدراجي أمين السر لمجلس قيادة الثورة ممثلاً رئيس الجمهورية وصدام حسين نائب رئيس المجلس وجميع أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة، ومن ضمنهم عبد الخالق السامرائي ومحمد فاضل اللذان اتُّهما من ثمَّ باشتراكهما في المؤامرة.

نشرت الصحف العراقية على صفحاتها الأولى، بعد أقل من أسبوع، خبراً مفاده أن المحكمة الخاصة قد عقدت أول جلسة لها في ٧ تموز/يوليو ١٩٧٣ وأصدرت أحكامها القاضية بإعدام «الوجبة الأولى» من «المتآمرين» البالغ عددهم ٣٣ شخصاً، وعلى رأسهم مدير الأمن العام ناظم كزار وضابطان ملازمان و٧ مفوضي أمن و٦ عرفاء ونواب عرفاء و٧ أمناء، وأن تلك الأحكام قد نُفذت يوم صدور الأحكام «باسم الشعب ونزولا عند رغبته وتأكيداً لرسوخ الثورة ومتانة صفوفها والتفاف الجماهير الواسعة حولها»!!

وفي يوم تموز/يوليو ٨ ١٩٧٣ عقدت المحكمة الخاصة جلستها الثانية لمحاكمة «الوجبة الثانية» وأصدرت أحكام الإعدام بحق ١٤ شخصاً آخرين من ضمنهم عبد الخالق السامرائي ومحمد فاضل عضوا القيادة القطرية، وقد نُفذت تلك الأحكام يوم صدورها باستثناء السامرائي، حيث استبدل حكمه بالأشغال الشاقة المؤبدة بعد شفاعات بذلها أعضاء القيادة القومية الذين توافدوا إلى بغداد قبل يوم واحد فقط، وعلى رأسهم الدكتور زيد حيدر والدكتور عبد المجيد الرافعي والدكتور عبد الوهاب الكيالي والدكتور الياس فرح ونيقولا الفرزلي.

وقد أخبرني الدكتور عبد الوهاب الكيالي بعد شهور من تلك الأحداث، أن

القيادة القومية كانت على يقين من أن السامرائي* لم تكن له أية صلة بحركة كزار، وان اتهامه قد يكون نابعاً من بعض الحساسيات تجاهه، خاصة أنه كان على خلاف مستمر ودائم مع البكر وصدام.

وفي يوم ٩ تموز/يوليو أدلى ناطق رسمي بتصريح لوكالة الأنباء العراقية حول حركة ناظم كزار، ومما ورد فيه: أن كزار قام في ٣٠ حزيران/يونيو بدعوة الفريق حامد شهاب وزير الدفاع والفريق سعدون غيدان وزير الداخلية، لزيارة أحد المراكز ذات الصلة باختصاص الوزيرين، والذي كان كزار يتولى مسؤولية الإشراف عليه، كما قام باستدراج مسؤولين آخرين إلى الموقع نفسه، ومن بينهم منذر المطلك زوج ابنة أحمد حسن البكر وسكرتيره الخاص.

وقال الناطق الرسمي: إن الوزيرين قد لبيا الدعوة نظراً إلى الموقع الوظيفي الذين كان يشغله كزار، إضافة إلى مرتبته الحزبية الأعلى من الوزيرين. وبعد وصول أولئك إلى مكان الدعوة اعتقلهم، وقبيل الساعة السادسة، اجتمع كزار ومحمد فاضل عضو القيادة القطرية في مقر الهيئة التحقيقية الثانية، وغادر بعدها إلى المكان الذي احتجز فيه الوزيرين وبقية المدعوين. أما محمد فاضل، فقد توجه إلى المطار ليكون في استقبال البكر حيث التقى بعبد الخالق السامرائي ليخبره بمؤامرة ناظم كزار.

في المطار، كان ناظم قد هيأ، على حد قول الناطق الرسمي، مجموعة مهمتها اغتيال البكر وصدام وجميع الوزراء والسفراء، وذلك بواسطة الرشاشات والقنابل اليدوية، على أن يعلن كزار، بعد نجاح عمليته، من إذاعة بغداد، خبر مقتل البكر وصدام، متهماً وزيري الدفاع والداخلية بذلك، وأنه، أي كزار، قد قضى على المؤامرة واعتقل الوزيرين، وأن القيادة أو «ما تبقّى» منها، قد اختارت السامرائي ليقود مسيرة الحزب والثورة.

ووفقاً لرواية الناطق الرسمي، فإن كزار كان يراقب ما يحدث في المطار، من خلال شاشة التلفزيون، غير أن تأخر طائرة البكر وانتقال التلفزيون إلى موقع تخرج

* سُجن السامرائي بعد تخفيض محكوميته إلى السجن المؤبد، في سرداب في مبنى المخابرات العامة، وبقي هناك إلى حين إعدامه في آب/أغسطس ١٩٧٩، بتهمة التآمر على صدام حسين مع مجموعة الحمداني وغانم عبد الجليل، بالرغم من وجوده في السجن الانفرادي.

طلبة الجامعة، قد «أفزعا» المتآمرين فولّوا الأدبار. ونتيجة لذلك، فقد أصاب الذعر والهلع كزار، فحاول الفرار مع مجموعته باتجاه الحدود الإيرانية عن طريق منفذ زرباطية، غير أن أجهزة الحزب والثورة ألقت القبض عليه بعد أن تمكن من قتل وزير الدفاع وإصابة وزير الداخلية في يده.

وبالرغم من هذه التوضيحات الرسمية، إلا أن الشائعات قد نحت منحىً آخر. فثمة من يقول إن العملية كلها كانت من تدبير صدام حسين للقضاء على البكر وأعضاء مجلس قيادة الثورة من العسكريين، ومن ثم تصفية عبد الخالق السامرائي، للانفراد بالحكم. لكن كثيرين لم يقتنعوا بمثل هذا القول، وإن كان الاعتقاد يتجه إلى أن حركة كزار هي مؤامرة فعلية للقضاء على البكر وصدام، بعدما بات متأكداً من أنهما يسعيان إلى تقليص دور الحزب عقائدياً، والتركيز على الحكم الفردي المطلق.

وعلى الرغم من مصداقية هذا الاعتقاد، إلا أن كزار نفسه لم يكن يمثل البديل المناسب، نظراً إلى سجله الشخصي المعروف بالعنف والدموية والتسلط المطلق في قضايا التحقيق والاعتقال.

وكان طبيعياً بعدما فشلت محاولة الانقلاب، أن يُتَّهم مدبرها ناظم كزار* الذي يسود الاعتقاد أنه من أبناء الطائفة الشيعية، وأنه كان يسعى إلى إقامة حكم شيعي في العراق، وقد سمعت هذا الكلام شخصياً من سعدون غيدان، عندما زرته في مسكنه للتهنئة بسلامته، وقال لي بالحرف الواحد: «ألف مرة قلت للرفيق البكر والرفيق صدام، أن يحترسا من هذا «العجمي» مدير الأمن العام». وقد أثنت زوجته على هذا القول، وأضافت: «زوجي لا يتآمر على البكر وصدام، هذا «العجمي» هو المتآمر».

لم أكن أعلم حتى ذلك اليوم حقيقة مذهب كزار أو ديانته، كما لم أجد في اسمه ما يدل على أنه «عجمي» بحسب تعبير سعدون غيدان. وفي تصوري، أن غيدان كان يضمر البغض لكزار منذ اليوم الأول لثورة تموز/يوليو ١٩٦٨، لأن مرتبته

* أكد لي أكثر من شخص أثق بمعلوماته، أن كزار هو صابئي الديانة. وعلى الرغم من تحرزي حيال القضايا المذهبية، فإنني أرى أن شخصية كزار ليست نتاج طائفة أو دين، وإنما هي نتاج «عقيدة البعث» وصراعاته الدموية التي كان العراق مسرحاً لها منذ الانقلاب البعثي الأول في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣.

الحزبية، وهي عضو قيادة فرع، كانت أعلى من مرتبة النصير التي كان عليها غيدان، كما أن رتبة كزار العسكرية التي مُنحت له بعد الثورة، وهي لواء (جنرال)، أعلى من رتبة المقدم التي كانت لغيدان. تُضاف إلى ذلك الحساسية التي تنشأ وتنمو بين الوزير وموظفيه، عندما يكون الوزير في درجة حزبية أدنى من درجة مساعديه. وفي تصوري أيضاً، أن اتهام غيدان لكزار بأنه «عجمي» إنما ينبع أصلاً من الأجواء الطائفية التي ترعرع فيها الكثيرون، والتي تعتبر أن كل شيعي هو «عجمي»، حتى وإن كان ذلك الشيعي من أحفاد عدنان وقحطان وخالد بن الوليد!!

لقد أطاحت دائرة الصراع الدموي على السلطة برؤوس رجال في أعلى قمة الهرم الحزبي، كما ذهبت بنقابيين وعسكريين إلى أبشع مصير. ولم يكن إعدام كزار ومجوعة كبيرة من المحسوبين عليه، عام ١٩٧٣، وتصفية ذلك العدد الكبير من أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة وقيادة فرع بغداد في عام ١٩٧٩، إلا حلقة من حلقات هذا الصراع الذي استمر فصولاً طوال حكم نظام حزب البعث.

XVIII

اختطافي إلى إسرائيل

غادرت يوم ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٧٣، بغداد مع أفراد عائلتي إلى بيروت في طريقي إلى القاهرة لزيارة رسمية تبدأ بعد أربعة أيام، تلبية لدعوة من وزير التخطيط المصري الدكتور سيد جاب الله، وكان قد سبقني إلى القاهرة وفد مؤلف من كبار موظفي وزارة تخطيط يضم في عضويته قحطان لطفي علي مدير الديوان العام، والدكتور زهير الظاهر المدير العام للدائرة الزراعية، والدكتور سيروان عبد القادر المدير العام لدائرة المباني والخدمات.

عدت بعد انتهاء زيارة القاهرة، إلى بيروت لقضاء بضعة أيام مع عائلتي التي تركتها هناك، لنعود معاً إلى بغداد، وقد عاد معي من الوفد قحطان لطفي علي، أما بقية الأعضاء ففضلوا العودة إلى بغداد مباشرة.

بقيت في بيروت حتى يوم ١٠ آب/ أغسطس ١٩٧٣، حيث قررت العودة إلى بغداد في ذلك اليوم. حاولت حجز ثلاثة مقاعد على الطائرة العراقية التي تغادر بيروت فلم أفلح، إذ اعتذرت الخطوط العراقية متذرعة بعدم وجود أماكن شاغرة.

وكعادتنا نحن العراقيين، والمسؤولين بشكل خاص، اتصلت بالسفير العراقي في بيروت خالد مكي الهاشمي، ورجوته تسهيل أمر عودتي وعائلتي إلى بغداد في طائرة ذلك اليوم، وكان أن حُجزت لنا ثلاثة مقاعد، إضافة إلى مقعد رابع للسيد قحطان لطفي علي الذي قرر هو الآخر العودة في اليوم نفسه بدلاً من اليوم التالي!!

توجهنا إلى المطار، وكان بانتظارنا في صالة الشرف السفير العراقي. كان السفير عصبياً وقد بدت على وجهه حالة من الامتعاض. سألته عن السبب، فأخبرني أن

جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، موجود في المطار ويريد السفر إلى بغداد على الطائرة نفسها، والمشكلة أن الطائرة ممتلئة بالمسافرين ولا يوجد فيها أي مقعد شاغر، ناهيك بأربعة مقاعد يريدها حبش!!

ـ ولكن يا سعادة السفير، كيف يأتي حبش ورفاقه إلى المطار من دون أن يكون لديهم حجز مسبق؟

أجاب السفير: نعم، لديهم حجز على الطائرة العراقية التي يفترض وصولها من لندن، لكن الطائرة لم تصل، والخطوط العراقية تحاول استئجار طائرة أخرى لتقلّ المسافرين الذين كان يفترض سفرهم على طائرة الأمس. أما مسافرو طائرة اليوم، ومنهم أنا وعائلتي وحبش ورفاقه، فليس لديهم أماكن، وعليهم الانتظار حتى قدوم الطائرة العراقية من لندن.

قلت: إذاً، دعنا نعُد إلى بيروت لقضاء الليلة في فندق ونستقلّ طائرة الغد. فرفض السفير اقتراحي وأصر على تدبير مقاعد لنا مهما كلف الأمر، وعلق قائلاً: أما حبش ورفاقه فلا داعي إلى سفرهم اليوم.

ويبدو أن طائرة الخطوط العراقية التي كان يُفترض أن أستقلها وعائلتي، قد تأخرت بسبب عطل طارئ في مطار لندن، وتعذر وصولها إلى بيروت في الوقت المحدد، فتم استئجار طائرة ركاب لبنانية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط.

كانت الطائرة المستأجرة من نوع «كرافيل» صغيرة الحجم لا تتسع لجميع المسافرين. وقام ممثل الخطوط العراقية بإعطاء المقاعد المتوفرة لمن وصلوا إلى المطار قبل غيرهم، وكنت من بين هؤلاء، لكننا جميعاً لم نكن ندرك أن وجهتنا ستكون مكاناً آخر.

صعدت الطائرة ومعي زوجتي وولدي جعفر. أخذنا أمكنتنا في الدرجة الأولى، وكان إلى جانبنا عدد قليل من المسافرين على هذه الدرجة. كان معنا قحطان لطفي علي، ودحام الآلوسي سفير العراق في البحرين، واثنان من أعضاء «جبهة التحرير العربية» التي أسسها حزب البعث العراقي، هما السيدان رضا فرحات وخليل بركات، وكان الأخير عضواً في القيادة القومية للحزب.

تحركت الطائرة عند الثامنة والنصف مساءً على مدرج المطار تمهيداً لإقلاعها،

إلا أنها سرعان ما توقفت في نهاية المدرج بعيداً عن مبنى المطار. طال توقفها حتى بلغت الساعة التاسعة تقريباً. توجهتُ إلى غرفة القيادة لأستفسر من قائد الطائرة عن سبب التأخير، فأجابني بأن لديه حمولة فائضة يريد إنزالها.

عدت إلى استفساره: ولكن، لماذا لا تنزل الحمولة الزائدة قرب مبنى المطار، حيث التسهيلات الفنية؟ وهل ستنزل الحمولة في نهاية المدرج؟ وكيف؟ لم يرد قائد الطائرة، فعدت إلى مقعدي لا ألوي على شيء.

بعد نصف ساعة تقريباً، حلقت الطائرة، ولم ألاحظ إنزال أية حمولة زائدة. وبعد ما يزيد عن عشرين دقيقة من الطيران، لم تُطفَأ إشارة عدم التدخين، ولما كنت من المدخنين، فقد انتابتني حالة من الانزعاج. كنت أريد أن أدخن، بعدما حُرمت من متعة السيجارة مدة ليست بالقصيرة.

توجهت ثانية نحو غرفة قائد الطائرة لأستفسر عن سبب عدم إطفاء شارة «عدم التدخين»، فوجدت القائد منشغلاً بالحديث عبر جهاز اللاسلكي، كما لاحظت طائرتين أخريين تحلقان قريباً من مقدمة طائرتنا.

لم يجب قائد الطائرة، غير أن مساعده استفسر عمن أكون، فأخبرته بصفتي الرسمية، وأنني أريد أن أدخن سيجارة، واستفسرت منه عن سبب هذا التعسف!!

التفت إليَّ مساعد القبطان، وبلهجة لبنانية، قال ما مفاده أن طائرتنا مختطفة من قبل الإسرائيليين، وأنه سيضطر إلى الهبوط في مطار إسرائيلي. ورجاني عدم إخبار المسافرين كي لا تحدث حالة من الهلع قد تؤدي إلى سقوط الطائرة في البحر!!

عدت إلى مقعدي وأخبرت زوجتي وولدي بالأمر. وتحسباً لما قد يحدث، ودَّعتهم قائلا: إن الإسرائيليين قد يحتفظون بي كرهينة إلى حين استبدالي مثلاً ببعض الموقوفين في العراق بتهمة التجسس لحساب إسرائيل. ثم توجهت إلى حيث يجلس فرحات وبركات وأخبرتهما بالأمر واقترحت عليهما مغادرة الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية والاختلاط ببقية المسافرين.

هبطت الطائرة بعد دقائق معدودة، في مطار عسكري في إسرائيل. فُتح باب الطائرة الأمامي وصعدت إليها مجندة إسرائيلية تحمل رشاشاً وخلفها ضابط مدجج

بالسلاح. تكلما معنا باللغة العربية، وطلبا من الرجال فقط مغادرة الطائرة، الواحد تلو الآخر.

بدأنا بالهبوط، وكنت أول من هبط، ثم هبط قحطان، وتبعه السفير الآلوسي.

وقفت عند سلم الطائرة، بانتظار هبوط بقية المسافرين. وكان آخر من هبط رجلاً مسناً. ظن أن الذين اختطفوا الطائرة هم مجموعة من منظمة التحرير الفلسطينية، مأخوذاً بسمعتها في خطف الطائرات، وراح العجوز يحدث الضابط الإسرائيلي ويؤكد له أنه عراقي مؤيد لمنظمة التحرير ومتحمس للقضية الفلسطينية، وأن تبرعاته المالية للمنظمة مستمرة بدون انقطاع!! كل هذا وهو يظن أن من يتحدث إليه هو فلسطيني من منظمة التحرير.

بعدما هبط جميع الرجال، توجه الإسرائيليون بنا إلى مجموعة من الباصات التي كانت رابضة على مدرج المطار.

كانت عدسات التلفزيون، في هذه الأثناء، تصور عملية الاختطاف لحظةً بلحظة.

جلس المسافرون في الباصات، أما أنا وقحطان والسفير الآلوسي فقد خصصوا لنا سيارة باص كبيرة لوحدنا، في حين امتلأت الباصات الأخرى بالمسافرين.

استغربت الأمر، لماذا يخصصون لنا نحن الثلاثة سيارة كبيرة بكاملها؟ استفسرت من الضابط الذي كان يقف داخل السيارة وبيده رشاش، عن سبب عزلنا عن بقية المسافرين، فأجاب باللهجة المصرية: «علشان أنتو شخصيات يا معالي الوزير».

سألته عن المدة التي سنقضيها في «ضيافتهم»، فرد باللهجة ذاتها: «مش عارف. يمكن ساعة، يمكن سنة، يمكن ١٥ سنة»!!

وهنا بدأ دحام الآلوسي يرتعش ويقول: أنا عندي مرض السكري. مريض جداً. أريد العودة إلى بغداد.

وأخذه خوفه وهلعه بأن بدأ يهذي كأنه مصاب بحمّى.

أما قحطان لطفي علي، فقد أخرج من جيبه دفتراً صغيراً ومزق منه عدة أوراق ووضعها في فمه وابتلعها. وما إن انتهى من ذلك، حتى صرخ به الضابط الإسرائيلي وأمره بالنزول من السيارة، واقتاده بعيداً عن السيارة بنحو عشرة أمتار، حيث جلس

ضابط آخر خلف منضدة، وهناك شرعا في استجوابه، ثم أخذاه إلى مكان آخر.

طال غياب قحطان، ومرت الدقائق ثقيلة، وبعد ساعة تقريباً عاد، فسألته عن الأوراق الصغيرة التي ابتلعها، ولماذا؟ فأجاب بأنها كانت تحتوي على أرقام هواتف فرع بغداد لحزب البعث. قلت: لماذا ابتلعتها وخلقت لنفسك هذه المشكلة؟ ألا تعلم أن تلك الأرقام ليست سرية فهي موجودة في دليل الهاتف؟ ثم سألته: ماذا حصل لك في التحقيق؟ أجاب بأنهم أعطوه مسهلاً وهم بانتظار نتيجة الدواء لمعرفة ما في الأوراق من معلومات.

وجاء جندي إسرائيلي وبيده صندوق يحتوي على قناني عصير البرتقال ليقدمها إلينا. وعلى الرغم من حرارة الجو، فقد رفضنا تناول العصير البارد. كيف نشرب عصير برتقال إسرائيلي، وإسرائيل مغتصبة لأرض العروبة!! لا بد لنا من موقف نتحدى به الإسرائيليين. إذاً، لا عصير!

أنزل الإسرائيليون، خلال هذه الفترة العصيبة، بقية المسافرين من النساء والأطفال وجمعوا جوازات سفرنا.

بعد ساعتين تقريباً، طلبوا منا الصعود إلى الطائرة، فصعدنا الواحد تلو الآخر. وبعد أن أخذنا أماكننا، صعدت إلى الطائرة المجنَّدة الإسرائيلية وخلفها الضابط الإسرائيلي، نفساهما، وأعادا إلينا جوازات السفر، ثم وقف الضابط وسط الطائرة وقال بلغة عربية: أرجو أن يتأكد كل راكب من حقيبة يده ومحتوياتها. تأكدوا جيداً، ولا تتهمونا بالسرقة. نحن آسفون للإزعاج. رافقتكم السلامة.

هبط الضابط تسبقه المجنَّدة، بنيما حلقت الطائرة عائدة بنا إلى بيروت.

كانت الساعة الثانية فجراً حين وصلنا مطار بيروت. وما إن هبطت الطائرة، وتوقفت عند مسافة بعيدة عن مبنى المطار، وبدأنا بالنزول، حتى وجدت عند سلم الطائرة ثلة من رجال الأمن في مقدمتهم مدير الأمن العام اللبناني العقيد أنطوان دحداح ومدير الأمن الداخلي هشام الشعار، إضافة إلى سفير العراق خالد مكي الهاشمي، والدكتور عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية لحزب البعث.

عدسات التلفزيون؛ كاميرات المصورين؛ عناصر كثيرة من الجيش اللبناني وغيرهم، أحاطوا بنا مستفسرين عما حصل.

واستغل الرافعي وجود الحشد الكبير من مصوري الصحف والتلفزيون ليُلقي كلمة في تلك الساعة المتأخرة من الليل، مهدِّداً فيها إسرائيل بالويل والثبور وعظائم الأمور، وبالنضال الذي سيستمر حتى الموت!!

ذهبتُ وعائلتي إلى أحد فنادق بيروت لنبيت ليلتنا، أو الأحرى ما تبقَّى منها من ساعات. وهناك، اتصل بي من بغداد رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر للاطمئنان عليَّ، وقال مازحاً كعادته: يبدو أن الإسرائيليين قد أعادوك بسرعة لأنهم لا يريدون تخطيطاً مركزياً لاقتصادهم!!

وهكذا، انتهت قصة الاختطاف المثيرة كما شهدتُها وعشتُها. وفي اليوم التالي، غادرت بيروت إلى بغداد، حيث وصلتها عصراً، لتبدأ قصة جديدة مع تصريحات رجال السياسة والمسؤولين لا تقل إثارة عن الأولى،[1] لما انطوت عليه من إضافات أو مبالغات، هي جزء من طبيعة العقلية العربية في تعاملها مع الإعلام، ومن طبيعة الإعلام العربي نفسه.[2]

---

(١) قطعت الإذاعة اللبنانية عند الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين برامجها، وأذاعت بياناً لمتحدث عسكري لبناني صادر عن وزارة الدفاع جاء فيه:
عند الساعة العاشرة إلا ربعاً من مساء العاشر من آب/أغسطس ١٩٧٣، أقلعت من مطار بيروت الدولي طائرة كرافيل تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط، مؤجَّرة لشركة الخطوط الجوية العراقية. وبعد لحظات ظهرت فجأة طائرتان معاديتان فوق المطار على ارتفاع منخفض فأطلقت مدفعيتنا المضادة النار عليهما. وبعد دقائق أفاد برج المراقبة أن قائد طائرة الكرافيل أبلغه أن الطائرتين قد أشارتا إليه بالاتجاه معهما جنوباً. وفي الوقت نفسه، كانت دوريات عدة معادية أخرى تحلق فوق مرجعيون وصيدا وصور والدامور وفوق البحر، على ارتفاعات متفاوتة. وحين أقلعت دورية من سلاح دفاعنا الجوي من مطار القليعات فور وضوح الوضع، وبعد وصول دورياتنا إلى فوق مدينة صور، كانت الدورية الخاطفة وبقية الدوريات المعادية قد اختفت داخل الأراضي المحتلة.

(٢) تعمدتُ أن أنقل بالتفصيل ما نُشر من تصريحات على لسان مسؤولين عرب، ومنهم رئيس وزراء لبنان آنذاك تقي الدين الصلح، وما كتبته الصحافة العربية حول عملية الاختطاف. فقد نشرت **الحياة** في عددها ٨٦٠٧ بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٧٣ خبر الاختطاف تحت العناوين البارزة التالية:
«قرصنة إسرائيلية في سماء بيروت»؛
«مقاتلات معادية خطفت طائرة ركاب لبنانية إلى مطار عسكري ثم أعادتها بعد تفتيش ركابها»؛
«حبش وثلاثة من قادة المقاومة أرجأوا سفرهم فجأة»؛ =

= «الطائرة كانت مؤجّرة للعراقيين ومن بين ركابها وزير التخطيط العراقي».
وجاء في خبر الصحيفة:
ارتكبت إسرائيل عملية قرصنة جوية فوق مطار بيروت، إلا أنها فشلت في تحقيق هدفها، وهو خطف عدد من قادة المقاومة، إذ إن بعض المسؤولين في المقاومة عدلوا في آخر لحظة عن السفر على متن الطائرة المخطوفة.
فقد قامت مقاتلات إسرائيلية مساء أمس بإجبار طائرة ركاب لبنانية مؤجّرة للخطوط الجوية العراقية، على التوجه معها إلى مطار عسكري إسرائيلي، حيث فُتش الركاب من قِبَل جنود إسرائيليين، ولما لم يجدوا الأشخاص الذين تبحث عنهم إسرائيل، أُفرج عن الركاب وسُمح للطائرة بمغادرة المطار والعودة إلى بيروت.
وتستمر الجريدة في سرد ما أسمته «معلوماتها» حول العملية:
علمت **الحياة** أنه كان سيسافر على متن الطائرة الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والسيد صلاح صلاح الرجل الثاني في الجبهة، على طائرة السابعة والنصف، إلا أن حبش تأخر، وحدثت عملية تمويه في آخر لحظة فبدِّل الطائرة ولم يسافر.
وكان سيسافر أيضاً على الطائرة نفسها، السيد عبد الوهاب الكيالي، عضو القيادة القومية لحزب البعث العراقي، الأمين العام لجبهة التحرير العربية، وزوجة شبلي العيسمي الأمين العام المساعد لحزب البعث، وأولادها، إلا أنهم استقلوا طائرة أخرى.
وتابعت الجريدة سردها لتفاصيل الحادث فقالت:
وقد بدأت القصة بعد إقلاع طائرة كرافيل تابعة لخطوط طيران الشرق الأوسط مؤجّرة لشركة الخطوط الجوية العراقية، من مطار بيروت الساعة الثامنة والنصف مساء أمس وعلى متنها ٨٣ راكباً معظمهم من العراقيين، بينهم ١٤ يابانياً، بالإضافة إلى طاقمها المؤلّف من ٧ لبنانيين، ثم عادت إلى الهبوط بعد مدة من إقلاعها بسبب وجود حمولة زائدة على متنها. وعند الساعة التاسعة والنصف، أقلعت الطائرة ثانية بعد أن أفرغت بعض أمتعنها، وتوجهت نحو بغداد. وفي هذه الأثناء شوهدت طائرتان حربيتان إسرائيليتان فوق المطار، فأطلقت عليها المدفعية المضادة النار. وبعد قليل أبلغ قائد طائرة الكرافيل برج المراقبة في المطار أن الطائرتين أشارتا عليه بالتوجه جنوباً نحو إسرائيل، فانصاع لأوامرهما حفاظاً على حياة الركاب. وكان من بين الركاب وزير التخطيط العراقي الدكتور هاشم جواد (كذا) الذي كان في زيارة رسمية إلى لبنان، واثنان من أعضاء جبهة التحرير العربية التي يؤيدها حزب البعث العراقي، هما رضا فرحات وخليل بركات، والأخير هو من القيادة القومية للحزب. وعُلم أن السيد صلاح صلاح، المسؤول الثاني في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد السيد جورج حبش، والنائب الدكتور عبد المجيد الرافعي والسيدة ليلى عقيلته، والسيد حسين عثمان رئيس بلدية بعلبك السابق وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقي، وأربعة من كبار قادة المقاومة الموجودين في لبنان، كانوا سيسافرون على متن الطائرة التي خُطفت، إلا أن تأخر النائب الرافعي عن الوصول إلى المطار في الموعد المحدد أنقذه مع رفاقه في آخر لحظة. وفور حصول الحادث، أُطفئت الأنوار في المطار لمدة من الزمن، وأُنزل الركاب من =

= الطائرة التي كانت في طريقها إلى الإقلاع وتوقفت حركة الإقلاع أو الهبوط مدة ساعتين وربع الساعة. وقالت مصادر المطار إن سبع طائرات قد تأخر إقلاعها. وفور ظهور الطائرتين الحربيتين في سماء المطار استنفرت قوات الجيش القريبة منه، وقوات الدرك في داخله، وحضر قادة قوى الأمن الداخلي إلى المطار وبدأوا العمل بسرعة لمعرفة وجهة الطائرة المخطوفة. كما حضر مسؤول في السفارة العراقية وأبلغ مكتب الجبهة العربية بالحادث. واتخذت قيادة الجيش إجراءات أمن مشدَّدة حول المطار وعلى الشاطئ اللبناني الممتد بمحاذاته تحسباً لهجوم إسرائيلي، وتم الاتصال برئيس الجمهورية ورئيس المجلس (النيابي) ورئيس الحكومة لإعلامهم بعملية الاختطاف. وعُلم أن الرئيس (تقي الدين) الصلح كان خارج منزله عند وقوع الحادث، وعندما أُبلغ به عاد فوراً وأجرى عدة اتصالات مع وزراء الداخلية والدفاع والخارجية وسفير العراق.

كما عُلم أيضاً أن لبنان قد طلب من مندوبه في الأمم المتحدة، إدوار غرة، تقديم شكوى مستعجلة إلى مجلس الأمن، وأنه سيتم استدعاء سفراء الدول الكبرى اليوم، وطلب عقد اجتماع عاجل لهيئة الهدنة المشتركة.

ونشرت جريدة المحرر اللبنانية تعليقاً من وكالة الأنباء الفلسطينية («وفا») حول خبر الاختطاف، في عددها ٣١٥٥ الصادر يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٧٣:

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية («وفا») أمس إن طائرة إسرائيلية مرت فوق مخيم برج البراجنة القريب من المطار، كما عُلم أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقدت اجتماعاً طارئاً فور حصول الحادث. وقد حاولت السلطات الإسرائيلية نفي وقوع الحادث في البداية. وقال ضابط مسؤول في مطار اللد الدولي إنه لا يعرف وجود أية حالة إنذار هناك. لكن عدم صدور نفي فوري ووجود ضباط كبار للتحدث إلى الصحافيين في الليلة التي تعتبر بدء العطلة الأسبوعية في إسرائيل، يوحيان بأن هناك عملية رئيسية قيد التنفيذ. وبعد ذلك بقليل عاد المتحدث الإسرائيلي واعترف بعملية القرصنة، وبأن الطائرة قد أُجبرت على الهبوط في أحد المطارات العسكرية في شمال إسرائيل. وأعلن بعدها أنه تم التصريح لطائرة الكرافيل بالإقلاع في الساعة التاسعة والنصف مساءً بعد تفتيشها والتدقيق في أوراق الركاب. ويبدو أن الإسرائيليين قد شعروا بالخيبة بعد تفتيش الطائرة، إذ لم يجدوا فيها من كان يُفترض أنهم يبحثون عنه. إلا أنه عُلم أن السلطات الإسرائيلية احتجزت أربعة من ركاب الطائرة. وتُعَدُّ القرصنة الإسرائيلية حادثاً ليس له سابقة في تاريخ النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن المقاتلات الإسرائيلية قد أسقطت في ٢١ شباط/فبراير الماضي طائرة من طراز بوينغ ٧٢٧ انحرفت عن مسارها بسبب عاصفة رملية ودخلت المجال الجوي الإسرائيلي. وأسفر الحادث عن مقتل ١٠٨ أشخاص.

وقال بيان آخر لوكالة الأنباء الفلسطينية («وفا»): قامت أربع طائرات صهيونية في الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة من مساء اليوم بالتصدي لطائرة مدنية من طراز كرافيل ـ طيران الشرق الأوسط ـ مستأجَرة قبل ساعات من قبل شركة الطيران العراقية وذلك بسبب تأخر طائرة شركة الخطوط الجوية العراقية القادمة من لندن. وقد أمرت السلطات الصهيونية الطائرة =

وقد وجد الإعلام العراقي في حادثة الاختطاف فرصة سانحة لاستعراض شعارات البعث ومواقفه من القضية الفلسطينية، ولا سيما أن بياناً رسمياً كان قد صدر

= المدنية فور إقلاعها بالامتثال لأوامرها وأجبرتها على الهبوط في مطار حيفا العسكري.
ويقول أحد ركاب الطائرة إن الطائرات الصهيونية الأربع قد ظهرت فور إقلاع الطائرة وقريباً من بيروت. وقد اتصل قائد الطائرة فور أن أُمر بالامتثال لتوجيهات الطائرات المعادية، ببرج المراقبة بمطار بيروت الدولي، وأخبره بأنه أُمر من قبل طائرات مجهولة بالتوجه إلى جهة غير معروفة. وفور هبوط الطائرة في مطار حيفا العسكري، اقتحم الجنود الصهاينة الذين كانوا ينتظرون هبوط الطائرة أبواب الطوارئ وهم يشهرون رشاشاتهم وطلبوا من الجميع رفع الأيدي فوق رؤوسهم، ثم أمروا الرجال بالهبوط بينما أبقوا على النساء تحت حراسة مشددة للغاية. ولدى هبوط الركاب من رجال على أرض المطار كانت هناك سيارات عسكرية بانتظارهم، بينما كان عدد من المسؤولين الصهاينة يقف قريباً من الطائرة. وقد نُقل الركاب إلى أحد المباني في المطار وبدأ بعض المحققين بالتحقيق معهم.
وكان من ضمن الأسئلة التي وُجهت إليهم: هل بينكم فلسطينيون؟ هل تعرف فلسطينياً؟ ثم أسئلة أخرى تتعلق بشخصيات الركاب وأعمالهم وعناوينهم. وسُئل البعض إذا كانت لهم علاقة بالمقاومة الفلسطينية. لكن السؤال الذي أثار انتباه الركاب بشكل أكبر، هو ما إذا كانت طائرة عراقية قد أقلعت من مطار بيروت قبل ذلك، أو أن هناك طائرة عراقية سوف تقلع بعد ذلك، الأمر الذي أثار تكهنات بأن الطائرة المخطوفة ربما لم تكن هي المقصودة. وأما الطائرة المقصودة فهي عراقية.
وتستمر الجريدة في سرد تفاصيل الحادث على لسان بعض المسافرين على النحو التالي:
ـ قال وزير التخطيط العراقي جواد هاشم، الذي غادر المطار يرافقه السفير العراقي، إن الطائرة أُنزلت في مطار يُعتقد أنه عسكري إذ إن مدارجه غير مجهزة. وقسم الإسرائيليون الركاب إلى ذكور وإناث، ووزعوا كل ثلاثة منهم على سيارة أتوبيس، وجرى تحقيق مع كل راكب على حدة. وقال الوزير العراقي إن السؤال الأساسي كان الاسم والسن والمهنة والجنسية. وقال إن التحقيق الإسرائيلي قد حدد هوية كل راكب. وكان الركاب يُعزلون فور الانتهاء من التحقيق معهم. وأضاف أن الإسرائيليين عرفوا هويته، وأنه لا يستطيع أن يحدد في ما بعد إذا كانوا يبحثون عن شخصية فلسطينية معينة في الطائرة.
ـ قال راكب عراقي من أعضاء نقابة معلمي العراق، إن ما مر بنا هذه الليلة كان أمراً لا يُصدَّق. لقد وُلدنا من جديد. في بداية الأمر عاملنا الإسرائيليون بقسوة، وركزوا تحقيقاتهم علينا، وكان واضحاً أنهم يبحثون عن أشخاص معينين كانوا يعتقدون أنهم في الطائرة.
ـ لوحظ وجود سيدة عراقية مصابة بجرح في جبهتها، وقالت إنها أُصيبت بشظية زجاج خلال تكسير النافذة من قبل الإسرائيليين.
ـ قال النائب عبد المجيد الرافعي، إن العملية كانت فاشلة، وهي تشكل نكسة إعلامية ضد إسرائيل. وقال إن الظاهر من خلال التفاصيل أن إسرائيل كانت تقصد غير الركاب.

في أعقاب الحادث يعلن عن احتفاظ بغداد بكامل حقوقها في الرد على عملية الاختطاف.[3]

---

(٣) نشرت جريدة **الثورة** في عددها ١٥٣٠ بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٣ تغطية إخبارية تحت العناوين التالية:

«استنكار واسع للقرصنة الصهيونية»؛

«ركاب الطائرة العراقية يروون حادث القرصنة»؛

«إجراءات إرهابية ضد الركاب في المطار الصهيوني»؛

«منظمات الطيران المدني العربية والدولية والأوساط الرسمية والشعبية تستنكر الجريمة الصهيونية».

وجاء في التفاصيل:

أثارت عملية القرصنة الصهيونية ضد طائرة الركاب المدنية المؤجَّرة للخطوط الجوية العراقية، حملة استنكار واسعة بين الأوساط والهيئات الرسمية والشعبية العربية والدولية. وأصدرت منظمات الطيران المدني العربية والدولية وأوساط رسمية وشعبية أخرى بيانات نددت فيها باختطاف طائرات العدو لطائرة الكرافيل المدنية من الأجواء اللبنانية إلى قاعدة عسكرية صهيونية في الأرض المحتلة أثناء رحلة لها من بيروت إلى بغداد مساء الجمعة الماضي، وعلى متنها ٧٤ راكباً بينهم الدكتور جواد هاشم وزير التخطيط، إضافة إلى طاقمها المؤلف من ٧ أشخاص، واحتجازها حتى الساعة الواحدة من صباح يوم السبت. وقد أجرت الحكومة العراقية على إثر الحادث الإجرامي الصهيوني، اتصالات فورية بالسكرتير العام للأمم المتحدة مطالبة (إياه) بالتدخل الفوري لإطلاق سراح الطائرة.

وتستمر الجريدة بسرد تفاصيل الحادث كما بثته وكالة الأنباء الفلسطينية («وفا») وما رواه ركاب الطائرة. ويبدو أن بعض الركاب قد أفاض في تفاصيل الحادث، بحيث صرحت مواطنة عراقية بأنها رأت كيف أن جندياً إسرائيلياً ضرب أحد العراقيين بأخمص سلاحه، وكيف أن سيدة أخرى جُرحت، وثالثة أُغمي عليها، إلى غير ذلك من المشاهد المتصفة بالعنف.

ونقلت الجريدة أيضاً النص الكامل لتصريح صادر عن ناطق رسمي، جاء في إحدى فقراته:

في الوقت الذي قامت فيه حكومة الجمهورية العراقية بالإجراءات الفورية اللازمة والضرورية في نطاق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والاتصالات الدولية لمواجهة هذا العمل الإجرامي الذي يشكل عدواناً صارخاً وانتهاكاً فاضحاً لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها ولقواعد القانون الدولي وأعرافه، فإنها تعلن احتفاظها بكامل حقوقها في ما ستتخذه من إجراءات رادعة لهذا العدوان وأمثاله من أعمال القرصنة، والاستهتار بشرعية الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، الأمر الذي عرّض وما يزال يعرّض للخطر لا أمن واستقرار المنطقة العربية وحسب، بل أمن العالم وسلامه كذلك.

وأسهبت الجريدة في صفحاتها الأخرى في شرح حملات الاستنكار العربية والدولية، فقالت إن محمود رياض، الأمين العام لجامعة الدول العربية، قد عقد اجتماعاً في مقر الجامعة وتدارس «الموقف الخطير»، واتخذ قرارات هامة بشأن إرسال برقيات استنكار إلى الأمم المتحدة وإلى =

الصلح يصرِّح

في ظهيرة يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٧٣، وهو اليوم الذي اختُطفت في مسائه طائرتنا، كان تقي الدين الصلح رئيس وزراء لبنان آنذاك، قد دعاني إلى الغداء في فندق السان جورج، وكان معنا إلى المائدة رغيد الصلح، عضو القيادة القطرية لحزب البعث اللبناني، والمحامي الياس الفرزلي. كانت الدعوة للمجاملة، تجاذبنا خلالها أطراف الحديث وشجون السياسة وشؤون الحياة، مستمتعين بروح النكتة التي تحلى بها دوما تقي الدين. وأذكر أنني سألت الياس سلسلة من الأسئلة حول علاقته بحزب البعث، ولماذا لا ينتمي إليه مثل أخيه نيقولا؟ وكان جواب الياس المعروف بظُرفه، أن حزب البعث لا يعترف إلا بالبورجوازية الصغيرة، وبما أنه بورجوازي كبير، فهو لا ينتمي إلى الحزب إلا إذا اعترف بالبرجوازية الكبيرة.

بعد عودتي إلى بغداد بأيام قليلة، قرأت في جريدة **الحياة**[٤] تصريحات لتقي

= السكرتير العام للمنظمة الدولية للطيران المدني، مبيناً فيها ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة ضد العدو الصهيوني، لأن استمرار هذا العدو في سياسة العدوان والاحتلال والإرهاب، يشكل اعتداءً على مصالح الشعوب وحريات الأفراد وسلام العالم.

(٤) نشرت جريدة **الحياة** في عددها المرقَّم ٨٦١١ الصادر في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٣ الخبر التالي تحت عنوان: «الصلح: نجحت مخابراتنا، ونحن أوعزنا لحبش بعدم صعود الطائرة،» وجاء فيه ما نصه:

خلال المأدبة التي أقامها السيد حبيب المطران في منزله مساء أمس، جرت الدردشة التالية بين الرئيس تقي الدين الصلح والنائب أحمد إسبر حول حادثة خطف الطائرة اللبنانية.

قال الصلح: شفت كيف استخباراتنا هالمرة نفعت؟

إسبر: كيف؟

الصلح: مين فكرك قال لجورج حبش حتى ما يطلع بالطيارة (ثم أشار بإصبعه دلالة على أنه هو الذي أوعز لحبش بذلك).

إسبر: طيب وكيف بتضحو بالوزير العراقي وتخلوا يطلع بالطيارة؟

الصلح: هيدا تخطيط حتى نوهم الإسرائيليين إنو في شخصيات بالطيارة!

إسبر: صار في مناحة بإسرائيل وعمال يطالبوا باستقالة موشي دايان بعد هالعملية.

الصلح: مثل ما طالبوا بلبنان باستقالة صائب بك بعد عملية فردان، عمال يطالبون بإسرائيل باستقالة دايان لأنهم اعتبروا عملية الطائرة فردان ثانية ونحن أخذنا بثأر صائب بك.

ويقصد الصلح بعملية فردان تلك العملية التي قام بتنفيذها بعض عناصر المخابرات الإسرائيلية عام ١٩٧٠ وهاجموا خلالها منازل عدد من قادة المقاومة الفلسطينية في شارع فردان ببيروت، واغتيالهم جميعاً ومن ضمنهم الشاعر كمال ناصر.

الدين الصلح تفيد بأن المخابرات اللبنانية كانت وراء إنقاذ جورج حبش من المصير الذي كان ينتظره في إسرائيل. وبالرغم من هذا الادعاء، وما ادعته لاحقاً أجهزة أمن المقاومة الفلسطينية من أنها كانت على علم مسبق بنوايا إسرائيل، لم أصدق تلك الادعاءات لأمر بسيط، هو أن حبش قد جاء إلى المطار، بنفسه، وأراد أن يستقل الطائرة ولكنه لم يجد مقاعد كافية له ولرفاقه، وكان هذا المانع هو السبب الوحيد وراء إلغاء سفره.

أكدت لي هذه الادعاءات أن مطلقي التصريحات لم يتحرّوا عن كيفية حصول إسرائيل على المعلومات المتعلقة بتحركات المقاومة الفلسطينية، وبالتالي معرفة موعد سفر الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لأنني كنت على قناعة بأن إسرائيل لم يكن بإمكانها الإقدام على عملية الاختطاف من دون وجود عميل لها داخل صفوف المقاومة، أو حتى داخل السفارة العراقية، أو في مكتب الخطوط الجوية العراقية في بيروت: عميل على اتصال بالمقاومة الفلسطينية أو مع أصدقاء المقاومة والمتعاطفين معها، تثق بمعلوماته لتتحرك بسرعة وتهيئ أجهزتها وطائراتها الحربية لاختطاف طائرة مدنية، وإجبارها على الهبوط في مطار عسكري، وفرت على مدرجه كافة مستلزمات «استضافة» ما يقارب مئة راكب، من سيارات، وعصير برتقال، وضباط استجواب، وكاميرات تصوير، وعدسات تلفزيون.

كل جاسوس أمير!!

بعد مرور أكثر من ١٦ عاماً، صدر في الولايات المتحدة الأمريكية كتاب بعنوان **كل جاسوس أمير** *Every Spy a Prince* لمؤلفيه يوسي ميلمان Yossi Melman ودان ريفين Dan Raviv يبحث في دور المخابرات الإسرائيلية، وكيفية إنشائها، وتكويناتها، وكذلك في العمليات التي قامت بها تلك الأجهزة في الخارج.

ويشير المؤلفان(٥) بالتفصيل إلى عملية اختطاف طائرتنا وهوية عميلة الاستخبارات الإسرائيلية التي زودتهم بالمعلومات. وعرضا قصة الاختطاف بتفاصيلها وحيثياتها، وكيف جاءت في سياق تاريخي محدد، ومما ورد في الكتاب:

---

(٥) راجع: يوسي ميلمان ودان ريفين، **كل جاسوس أمير**، *Every Spy a Prince*، الفصل ١٨، ص ١٩٢-١٩٣.

بعد أن تفككت منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لحملة الاغتيالات التي قام بها الموساد، اتجهت رغبة المخابرات الإسرائيلية إلى تصفية عدوها جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي العاشر من آب/أغسطس ١٩٧٣، اعترضت طائرات حربية طائرة ركاب لبنانية وأجبرتها على الهبوط في مطار (إسرائيلي) عسكري.

اقتيد الركاب فردا فرداً إلى خارج الطائرة للتحقيق، لكن لم يكن بينهم زعيم إرهابي (كذا)... وقد أُطلق سراح الركاب، وعانت الموساد من إحراج شديد.

ويبدو أن المعلومات عن احتمال وجود حبش على متن تلك الطائرة قد وصلت إلى إسرائيل من عميلة إسرائيلية في صفوف المقاومة الفلسطينية، ولقد كانت تلك العميلة سيدة تدعى أمينة المفتي.

وُلدت أمينة المفتي عام ١٩٣٥ في الأردن لعائلة شركسية مسلمة، وقد تم استخدامها في المخابرات الإسرائيلية في فيينا عام ١٩٧٢ بعد أن وقعت في غرام طيار إسرائيلي كان في زيارة إلى النمسا لاختيار عميل عربي وتجنيده للعمل في صفوف جهاز الموساد. وكانت أمينة المفتي أفضل اختيار، خاصة أن الجالية الشركسية المقيمة في إسرائيل، كانت تتعاون مع المخابرات الإسرائيلية، وتشكل مصدراً جيداً للمعلومات، نظراً إلى اختلاطها المستمر مع الجالية العربية.

قبلت أمينة المفتي العمل في صفوف المخابرات الإسرائيلية لأنها، حسب ادعاء الكتاب، كانت تضمر حقداً للمقاومة الفلسطينية باعتبارها السبب الرئيسي في اندلاع الفِتَن والشغب في منطقة الشرق الأوسط! هيأت المخابرات الإسرائيلية مستلزمات عمل السيدة المفتي في بيروت، حيث انتقلت إليها مطلع عام ١٩٧٣.

ولما كانت المفتي تمتلك خلفية طبية، فقد ساعدتها المخابرات الإسرائيلية على فتح عيادة طبية أصبحت مزاراً للكثير من الفلسطينيين. ومن خلال عملها، كونت علاقات متينة مع كبار رجال المقاومة الفلسطينية. وفي كل مساء، كانت تعدُّ تقريراً مفصلاً عن جميع ما شاهدته وسمعته، وتترك تلك التقارير في المحلات المتفق عليها مع المخابرات الإسرائيلية، وكانت هذه المحلات تسمى في عالم الجاسوسية Dead

Letter Boxes، ومثال ذلك في حمّام مطعم محدد، أو في رواق فندق معين. كما كانت تقوم بإرسال بعض الرسائل بواسطة «شيفرة» متّفَق عليها عن طريق جهاز راديو خاص زودها به جهاز الموساد. وقد استمر عمل أمينة المفتي مع المخابرات الإسرائيلية حتى عام ١٩٧٥، حيث كشفت جاسوسيتها المقاومةُ الفلسطينية، وألقت القبض عليها.

ويدَّعي المؤلفان أن التحقيق معها قد جرى من قِبَل أفراد من المقاومة والمخابرات السوفياتية KGB ومخابرات ألمانيا الشرقية، لمدة خمس سنوات، حيث بقيت معتقلة في قبو بالقرب من ميناء صيدا. وبعد مفاوضات طويلة بين الصليب الأحمر الدولي والمقاومة الفلسطينية، وافقت الأخيرة على إطلاق سراحها وتسليمها إلى إسرائيل مقابل قيام إسرائيل بإطلاق سراح اثنين من أفراد منظمة التحرير اللذين كان حُكم عليهما بالسجن المؤبد في إسرائيل.

وقامت منظمة الصليب الأحمر بتسليم أمينة المفتي إلى الموساد في قبرص، حيث قام بمنحها هوية جديدة، بانتظار مهمة استخبارية جديدة!

XIX

الزنـزانة رقم ٧

التنمية الانفجارية

الزمن: حزيران/يونيو ١٩٧٣؛ وقد شهدت هذه الفترة ازدياداً مطّرداً في موارد العراق نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

كان الوزراء من أعضاء مجلس قيادة الثورة يتسابقون في مفاتحة وزارة التخطيط لزيادة المبالغ المخصصة لمشاريعهم من دون دراسات للجدوى الاقتصادية. وعندما كانت الوزارة ترفض طلباً لهم يلجأون إلى إصدار قرارات من المجلس.

صارت لمفهوم التنمية العلمية المتوازنة مفاهيم جديدة لم أجد لها مقابلاً في قواميس الاقتصاد.

«التنمية الانفجارية»، مفهوم جديد، بل عبارات غير مفهومة يرددها بعض أعضاء المجلس في خطبهم واجتماعاتهم، موجِّهين التهم إلى الفنيين في وزارة التخطيط، و«المتعلمين في الخارج»، ويدّعون أن هؤلاء يعرقلون مسيرة التنمية: «التنمية الانفجارية»!

كان صدام في هذه الفترة، رئيساً لمجلس التخطيط، وكنت ألجأ إليه لصد هذه «الهجمات القيادية» على الوزارة، غير أن بعض الوزراء يلجأون بدورهم إلى رئيس الجمهورية ليحاولوا تمرير مقترحاتهم «التنموية»... «الانفجارية»!

وضعتني هذه التصرفات في موقف محرج جداً، فإن شكوت تلك التصرفات إلى

صدام، فربما أكون خلقت حساسيات بينه وبين البكر، وإن سكتُّ عنها أساهم، بدوري، في هذه الفوضى الاقتصادية.

كانت الموازنة بين هذين الاختيارين صعبة ودقيقة، وتحتاج إلى جهد كبير لتفادي نقاط الخلاف بين البكر وصدام.

ومما زاد في تعقيد المسألة، أن لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات التي كان يرأسها صدام ويدير شؤونها عدنان الحمداني عضو القيادة القطرية، بدأت تحصر الكثير من الصلاحيات الاقتصادية بيدها، بحيث أصبحت المشاريع النفطية الكبرى، وجميع مشاريع شركة النفط الوطنية، وإحالة المقاولات الكبرى، من اختصاص تلك اللجنة.

أخذ الحمداني يستغلّ موقعه القيادي أولاً، وعلاقته الخاصة بصدام ثانياً، ويوجه الفنيين في وزارتي النفط والتخطيط، ويوكل إليهم مهمات لا علم للوزيرين المختصين بها ولا سلطان لهما عليهم.

وقد دفعني هذا الأمر، إضافة إلى تهميش دور وزارة التخطيط، إلى تقديم دراسة مفصلة إلى مجلس قيادة الثورة، من خلال صدام حسين، بعنوان: «نحو سياسة اقتصادية جديدة». وقد تضمنت تلك الدراسة تفاصيل دقيقة عن الوضع الاقتصادي آنذاك، منبها إلى مخاطر المفهوم الجديد: «التنمية الانفجارية»، ومبيناً أن التنمية الحقيقية يجب أن تسعى إلى تحقيق أفضل معدل للنمو الاقتصادي وليس بالضرورة أعلى معدل، وحذرت من أن السير في هذا الطريق العشوائي السريع قد يجر البلاد، في غضون السنوات العشر القادمة، إلى مواجهة معدلات عالية للتضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، وقد يؤدي ذلك إلى اختلال في التوازن الاقتصادي، وإلى غير ذلك من مبادئ الاقتصاد المعروفة.

درس مجلس قيادة الثورة ذلك التقرير ـ أو هكذا قيل ـ وأحيل إلى القيادة القطرية وجهات نظر حزبية أخرى. ولم أسمع عنه شيئاً بعد ذلك، بينما استمرت الحال في طريق «التنمية الانفجارية». وعندما نفد صبري ولم أعد أحتمل الضغوط النفسية، ذهبت إلى صدام حسين لأخبره بأن أفضل شيء، في هذه المرحلة، هو تعيين أحد أعضاء القيادة القطرية وزيراً للتخطيط، وتعييني ـ إن رغب هو بذلك ـ سفيراً خارج العراق، لأسباب عائلية.

وزير خارجية مع وقف التنفيذ!

الزمن: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤: في الحادي عشر من هذا الشهر، كانت الساعة تقارب الحادية عشرة صباحاً، وبينما أنا منهمك في مفاوضات مع بعثة من البنك الدولي، وإذا بالهاتف الحكومي يرن. لم أجب في بادئ الأمر، واستمر جرس الهاتف يرن ويرن ويرن. التقطت سماعة الهاتف. المتحدث على الطرف الآخر هو أمين السر لمجلس قيادة الثورة، شفيق الدراجي، يطلب مني التوجه فوراً إلى القصر الجمهوري لأمر هام.

أنهيت اجتماعي مع البعثة، وتوجهت إلى القصر الجمهوري، حيث التقاني الدراجي مبتسماً ويقول بالحرف الواحد: أهلاً بوزير الخارجية الجديد.

ـ ماذا تقول يا شفيق.

سألته وأنا أحاول إخفاء ارتياحي إلى هذا الخبر الذي لو صدق لكان فيه حل للضغوط النفسية التي كنت أعاني منها في علاقتي كوزير للتخطيط مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة من الوزراء.

لم يكشف الدراجي كثيراً عما يعرفه، بل أشار إليَّ بطريقته الخاصة وأدبه الجم، بأن مجلس قيادة الثورة قد عقد اجتماعاً مطولاً مساء اليوم السابق وصباح هذا اليوم، واتخذ عدداً من القرارات ذات الأهمية القصوى، ومنها قرار إجراء تعديل وزاري شامل سيذاع في المساء. ولكي لا يُفاجَأ الوزراء ممن يشملهم التعديل الوزاري، يقوم الدارجي بإبلاغهم على غير عادة حزب البعث السابقة، حيث كان الوزراء يفاجأون بتغير مواقعهم أو إعفائهم منها من دون علم مسبق.

واستطرد الدراجي قائلاً: إن من شأن القرارات الجديدة إعادة تنظيم «ضوابط الدولة ومفاتيحها» مع تحديد واضح لصلاحيات الوزراء وصلاحيات رئيس مجلس قيادة الثورة وأعضائه.

بعد «استراحة» قصيرة في مكتب أمين السر لمجلس قيادة الثورة، عدت إلى وزارة التخطيط. كانت الساعة قد قاربت الواحدة بعد الظهر، ولم يبق من ساعات الدوام الرسمي سوى ساعة واحدة. سارعت فيها إلى عقد اجتماع مع كبار موظفي

الوزارة لأعلمهم بأني سأعيَّن في «موقع آخر» في القريب العاجل، من دون إخبارهم أن الموقع هو وزارة الخارجية.

بدأت بعد ذلك جمع أوراقي وتصفية المعاملات المتبقية على مكتبي. وعند الثانية بعد الظهر تقريباً رن جرس الهاتف الحكومي. رفعت السماعة، فإذا بالمتحدث يحيى ياسين رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والمسؤول عن صياغة المراسيم الجمهورية:

ـ دكتور، ستذاع عند الساعة الثامنة من مساء اليوم مراسيم جمهورية من شأنها تغيير مواقع المسؤولية لبعض الوزراء. موقعك سيتغير، وقد طلب مني رئيس الجمهورية إبلاغك حتى لا تُفاجَأ بالتغيير.

شكرته على إعلامي الخبر، ولم أقل له شيئاً عن حديثي مع أمين السر لمجلس قيادة الثورة.

بقيت في مكتبي حتى الرابعة بعد الظهر حتى أنهيت جميع المعاملات وغادرت إلى منزلي منتظراً إذاعة المرسوم الجمهوري بتعييني وزيراً للخارجية.

كنت أعتقد أن المنصب الجديد هو الخطوة الأولى نحو السفارة، فقد سبقني في ذلك وزراء الخارجية، فعبد الكريم الشيخلي أصبح ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة، ومرتضى سعيد عبد الباقي عُيِّن سفيراً لدى إسبانيا.

أذيعت عند الساعة الثامنة مساءً المراسيم الجمهورية: تعديل وزاري كبير وتغيير في مواقع المسؤولية مع إسناد وزارات مهمة إلى أعضاء من مجلس قيادة الثورة.

لم يكن اسمي بين الوزراء الجدد، بل أُعفيت من منصب وزير التخطيط وعُيِّنت عضواً في مجلس التخطيط مع احتفاظي بمنصبي كمستشار في مجلس قيادة الثورة (مكتب الشؤون الاقتصادية)، ولم أُعيَّن وزيراً للخارجية كما أبلغني شفيق الدارجي، ولا سفيراً كما كان الاتفاق مع صدام حسين.

بعد أسبوعين من مباشرتي في وظيفتي الجديدة، دعاني شفيق الدراجي إلى العشاء في منزله. كنا وحدنا، وشرح لي في تلك «الخلوة» الملابسات التي رافقت تعييني في منصبي الجديد كعضو في مجلس التخطيط بدلاً من وزارة الخارجية، وقال

إن البكر كان قد اقترح تعييني وزيراً للخارجية وإسناد وزارة التخطيط وكالةً إلى الدكتور سعدون حمادي مع إبقائه وزيراً للنفط ورئيساً لشركة النفط الوطنية. وقد وافق صدام على ذلك، وسُجل ذلك مع قرارات أخرى في محضر اجتماع مجلس قيادة الثورة. ويبدو أن ترتيباً آخر لموقع المسؤول قد حصل بعد اجتماع ثنائي بين البكر وصدام عند الخامسة من بعد ظهر يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، ولم يعلم شفيق بذلك، إلا بعد إذاعة المراسيم الجمهورية من الإذاعة.

واسترسل شفيق في تحليله لأسباب هذا التبدل المفاجئ ليعزوها إلى رغبة صدام حسين في السيطرة الكاملة على القطاع النفطي والتخلص من سعدون حمادي الذي كان يُعتبر من العناصر المشاكسة أولاً، والموالية للبكر ثانياً، وكذلك تشديد قبضته على كامل القطاع الاقتصادي عن طريق تعيين صديقه «المخلص» عدنان الحمداني وزيراً للتخطيط مع إبقائه سكرتيراً عاماً للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات. بتعبير آخر: جاءت التشكيلة الوزارية الجديدة تلبية لرغبات صدام حسين في زرع الموالين له في المناصب والمفاتيح الأساسية للدولة، كخطوة أولى من خطوات تخطيطه بعيد المدى في تحقيق ثلاثة أهداف هامة:

أولاً، إكمال سيطرته تدريجياً على العراق بأجمعه، من دون منازع أو رقيب؛

ثانياً، التخلص من البكر بحجة تخفيف العبء عنه في إدارة شؤون الدولة؛

أما الهدف الثالث فهو التخلص من أعضاء القيادة القطرية من الحزبيين القدامى، وذلك بإسناد مناصب وزارية إليهم ينشغلون بها مع احتمال ارتكابهم أخطاء في عملهم أو استغلال نفوذهم مما يمهّد الطريق للتخلص منهم بسهولة، كما حصل فعلاً مع الدكتور عزت مصطفى، وتايه عبد الكريم، ونعيم حداد، وعبد الله سلوم السامرائي، وسعدون شاكر، وآخرين كثيرين.

مركز اتخاذ القرار

في اليوم التالي للتغيير الوزاري، أي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، باشرت عملي في مبنى المجلس الوطني في غرفة مجاورة لمكتب صدام حسين.

لم أعترض على هذا التعيين، بل لم يكن بالإمكان ... فكيف يعترض

أي إنسان على تعيين أقرته القيادة. التعيين الذي تنسبه القيادة أمر نهائي، و«قدَر» لا اعتراض عليه.

استدعاني بعد أيام صدام إلى مكتبه ليقول:

ـ دكتور، لم يُبحث تعيينك سفيراً في القيادة. أنت الآن مستشار لي، تجلس هنا بالقرب من مكتبي. وأنت تعرف جيداً أين هو مركز القيادة، ومركز اتخاذ القرار. السفارة ليست مهمة. ولكن إذا كنت راغباً في ذلك، خلافا لرغبتي، فسأنظر في ذلك مستقبلاً. وبالمناسبة، أية سفارة في ذهنك؟.

ـ جنيف، يا سيادة النائب. وهذه ليست سفارة، بل ممثلية العراق في الأمم المتحدة، ولا تحتاج إلى موافقة الحكومة السويسرية.

خرجت من مكتب صدام بعد أن وعدني بالنظر في الأمر، واستمزاج رأي البكر.

مضت ستة شهور، ولم أسمع عن سفارة جنيف أي شيء. ثم مضت ستة شهور أخرى ولم أسمع من صدام إن كان قد «استمزج» رأي البكر في الموضوع أم لا.

وجاء عام ١٩٧٦، ومضت منه عدة شهور. وفي ظهيرة أحد الأيام اتصل بي عدنان الحمداني ليخبرني بأن «السيد النائب» فاتح الرئيس البكر حول موضوع تعييني في جنيف، غير أن الرئيس لم يوافق وعين زوج ابنته منذر المطلك في ذلك المنصب. لذلك، فالأفضل الاستمرار في عملي مستشاراً في مجلس قيادة الثورة وفي مجلس التخطيط لفترة.

وهكذا كان: دوام يومي، دراسات عديدة، مقترحات متفرقة، في جو وظيفي خانق، وإجراءات أمنية مشددة في مبنى المجلس الوطني، حيث مكتب صدام ومكاتب أخرى مثل مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية وسكرتارية لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات.

كانت الإجراءات تزداد شدة يوماً بعد يوم.

كان الدكتور فوزي القيسي في هذا الوقت وزيراً للمالية، وتربطني به صداقة متينة تعود إلى أعوام دراستي في كلية التجارة والاقتصاد. وقد توطدت تلك العلاقة منذ

الأيام الأولى لاستيزاري عام ١٩٦٨. وعندما لاحظ الدكتور القيسي عدم ارتياحي من العمل في مجلس قيادة الثورة، فاقترح عليَّ وظيفة خارج العراق، هي رئيس صندوق النقد العربي في أبو ظبي.

ترددت بادئ الأمر بعض الشيء لأسباب عديدة، أهمها أن مقر الصندوق في مدينة لا تتوفر فيها وسائل الدراسة لأبنائي، وليست فيها حياة ثقافية، ثم إن الصندوق لم يكن قد أُسس بعد، فليس فيه مكاتب ولا موظفون، بل مجرد اتفاقية عربية لإنشاء الصندوق. وعلى مَن يُعيَّن رئيساً له القيام بتأسيس الصندوق من نقطة الصفر في مدينة باهظة التكاليف، وتفتقر إلى الكفاءات والكوادر الفنية.

ولكن الدكتور القيسي، استطاع بشخصيته المحببة، إقناعي بقبول المنصب من حيث المبدأ، بل نصحني بقبوله قائلاً إنه من الضروري الابتعاد عن العراق فترة من الزمن بسبب العلاقة المتوترة بيني وبين بعض أعضاء القيادة، وبالأخص طه الجزراوي وحكمت العزاوي وزير الاقتصاد آنذاك، من حساسيات. فقبلت الفكرة، وتم ترشيحي للمنصب، ووافق مجلس قيادة الثورة على ذلك.

وقبل أن أغادر العراق يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٧٧، ملتحقاً بعملي في رئاسة صندوق النقد العربي في أبو ظبي، ذهبت لتوديع صدام حسين والاستماع منه إلى ما يريده من المؤسسة الاقتصادية العربية الوليدة والدولة التي تستضيفها. كانت نصائح صدام لي ووصاياه تكاد تنحصر في جملة واحدة: علي أن أنظر إلى المسؤولين الإماراتيين من فوق، أي نظرة متعالية تؤكد شموخ العراق!! من دون اعتبار أن هؤلاء المسؤولين هم أشقاء قبل كل شيء.

دعوة إلى الموت!

بعد سنتين تقريباً، وعلى وجه التحديد صباح السبت ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٩، أذاع راديو الإمارات خبراً خطيراً عن إجراء تغييرات في القيادة العراقية: يستقيل أحمد حسن البكر لأسباب صحية، ويُعيَّن صدام حسين رئيساً لمجلس قيادة الثورة، ورئيساً للجمهورية، ورئيساً للوزراء، وأميناً عاماً للقيادة القطرية لحزب البعث، وقائداً عاماً للقوات المسلحة... وسلسلة أخرى من التعيينات. وفي يوم ٢٩ من الشهر نفسه، وعند الساعة العاشرة صباحاً، وأنا في مكتبي في الصندوق، دخلت

السكرتيرة لتقول إن شخصاً من السفارة العراقية في أبو ظبي يريد مقابلتي لأمر عاجل. لم يكن ذلك الشخص سوى مسؤول المخابرات العراقية في السفارة، جاء ليخبرني بأنه تسلم برقية من بغداد تقول بأن السيد الرئيس يدعوني إلى الحضور إلى بغداد للاستشارة في بعض الأمور الاقتصادية. لذلك، فإنه يريد إبلاغي بمضمون تلك البرقية وتحديد موعد سفري. شكرته، وأجبته بأنني سأتصل هاتفياً بالرئيس لأعرف منه حقيقة الأمر.

بقيت برهة أتساءل بيني وبين نفسي: لماذا هذه الدعوة المفاجئة؟ أهي حقاً برقية من رئيس الجمهورية، أم من رئيس المخابرات برزان التكريتي؟ ثم إذا كان رئيس الجمهورية هو الذي يدعوني، فلماذا لم يأت الإشعار البرقي من وزارة الخارجية إلى السفير العراقي؟

أثارت فيَّ هذه الدعوة المفاجئة تساؤلات عديدة وهواجس كثيرة. لماذا؟ لست أدري، ولكني شعرت بأن الأمر غير طبيعي، وعليه لا بد من الاتصال بصدام حسين شخصياً. اتصلت بالقصر الجمهوري ببغداد، فقيل لي إن الرئيس غير موجود، وحُولت المكالمة إلى برزان التكريتي، الذي كان في منتهى الرقة في سلامه ورده. وعندما أشرت إلى التزاماتي الرسمية وضيق الوقت، رد برزان بكل مجاملة: «خذ وقتك في العودة».

وعلى الرغم من مجاملة برزان، لم يطمئن قلبي. المجاملات هي للتطمين، وهي أسلوب متعارف عليه في دوائر المخابرات.

ولم تمض سوى أسابيع قليلة على ذلك الاتصال، وإذا بوكالات الأنباء تنقل أخبار سلسلة التصفيات التي جرت في بغداد يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٩، حيث أُعدمت مجموعة من أعضاء القيادة القطرية من بينهم عدنان الحمداني وأصدقاء له ووزراء ومدراء عامون عملوا معه، بتهمة التآمر على حياة صدام حسين.

سمعت هذا الخبر، وأنا في لندن أقضي إجازة الصيف، وحمدت الله لأنني لم أذهب في حينه إلى بغداد تلبية لـ«دعوة» الرئيس!! غير أن قلقي أخذ في الازدياد، وعادت التساؤلات في مخيلتي مرة أخرى: هل أتوجه إلى بغداد في هذا الجو المشحون؟ أم أنتظر فترة؟ وقررت في خضم هذه التساؤلات الاتصال بالدكتور فوزي

القيسي وزير المالية، وكان وقتها في باريس للمعالجة، لأستشيره ولأتبين منه إذا كان على علم بدعوة الرئيس لي.

كان رد الدكتور القيسي بعد أن أعلمته بالأمر: «هؤلاء قد يضمرون لك شراً». واستمر قائلاً: «إذا لم يكن عندك ما تخافه، فتوجه إلى بغداد لأن عدم ذهابك قد يفسَّر بأنك تتخذ مواقف معادية من العهد الجديد، وقد يؤدي ذلك إلى إلغاء تعيينك في صندوق النقد العربي مما يعني، إما العودة إلى بغداد أو اللجوء إلى بلد آخر».

غادرت لندن إلى بلغراد بعد ذلك بأسبوعين، لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي، وبأمل لقاء الدكتور القيسي لبحث مسألة سفري إلى بغداد بشكل أكثر تفصيلاً.

لم يأت الدكتور القيسي حيث توفاه الأجل في المستشفى بباريس.

عدت إلى أبو ظبي في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩، ولم يمض على عودتي سوى بضعة أيام وإذا بمسؤول المخابرات العراقية نفسه يزورني، كعادته، على غير موعد، ليستفسر عن موعد زيارتي إلى بغداد، مما دفعني إلى تحديد الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر موعداً للزيارة.

وكإجراء احترازي، جعلت من زيارتي إلى بغداد وكأنها مهمة رسمية، فشكلت وفداً من أعضاء الصندوق لمصاحبتي، إذ قلت في نفسي إنه من الصعب اعتقالي وأنا رئيس وفد رسمي، أو على الأقل في حالة اعتقالي، سيكون الخبر معروفاً ويصعب إخفاؤه.

توجهت يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ مع الوفد إلى مطار أبو ظبي، وكان السفير العراقي محمد جاسم الأمين ومعه مسؤول المخابرات العراقية، ينتظران في صالة التوديع، وكأنهما يريدان التأكد من أنني سأغادر فعلاً إلى بغداد وليس إلى جهة أخرى.

جلسنا في الصالة نتحدث بانتظار موعد الإقلاع، فجاء موظف التشريفات ليقول إنني مطلوب على الهاتف. كان المتحدث ولدي عمر، ولم يكن قد بلغ الثامنة من عمره، يريد توديعي، وليحذرني في ذات الوقت من السفر، لأنه شاهد كابوساً في الليلة السابق.

سألته: بِمَ حلمت يا عمر؟ قال: حلمت بأنك بمجرد وصولك إلى بغداد فإن صدام حسين سيقتلك بالرشاش!! وبدأ عمر يتوسل أن أؤجل سفري ويحذرني منه.

وأقولها صراحة، إنه لولا الحياء، ولولا وجود الوفد، لكنت قد ألغيت السفر، ولكن، مع ذلك، طمأنت عمر وودعته، وأقلعت الطائرة.

حضر في مطار بغداد لاستقبالي وزير المالية ثامر رزوقي الشيخلي ومحافظ البنك المركزي العراقي حسن النجفي وثلاثة شبان آخرين لم أعرفهم، وكان ما يميزهم شواربهم المهدلة!! وفي صالة الاستقبال، اقترب مني أحدهم ليقول: دكتور، خُصصت لكم بأمر من الأستاذ برزان سيارة خاصة إضافة إلى السيارة التي خصصها وزير المالية.

وبادرت السيد رزوقي، أستفسر منه عن سبب دعوتي، وإذا كان يعرف ماذا وراءها. وكم كانت خيبة أملي كبيرة عندما قال إنه يجهل الدعوة وأسبابها.

اتجهنا من المطار إلى فندق بغداد ضيوفاً على الحكومة العراقية.

كان يوم وصولنا يوم الخميس، لذلك فقد اتفقت مع وزير المالية على زيارته صباح يوم السبت في مكتبه. ومن هناك اتصلت ببرزان التكريتي رئيس جهاز المخابرات لأعلمه بوجودي ولأشكره على تخصيص سيارة خاصة لي ولأستفهم عن موعد مقابلة صدام حسين، لتقديم المشورة التي استُدعيت من أجلها، ولأنني أريد العودة بسرعة إلى أبو ظبي لحضور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق.

قال برزان، بشيء من الاعتذار: دكتور، يجب أن يستمر بقاؤك في بغداد إلى حين انتهاء الأمور المطلوبة!!

وهنا رأيتني أتساءل: ولكن ما هي الأمور المطلوبة؟ ولم أسمع الجواب.

وكما تقضي التقاليد، توجهت إلى القصر الجمهوري للتوقيع في سجل الزيارات، وأنا أحدث نفسي كم مسؤولاً عراقياً وقع في هذا الدفتر، ليقع في فخ المخابرات وينتهي به الأمر إلى السجن أو الإعدام؟

كذلك، التقيت بحامد حمادي، السكرتير الشخصي لصدام حسين، وقدمت إليه بعض الهدايا التي كنت قد جلبتها لصدام: ساعة يدوية، وبضعة أربطة عنق من ماركة «ليونارد» المفضلة لديه، ثم استفسرت منه عن موعد مقابلتي لرئيس الجمهورية.

بدا الاستغراب على حامد: أي موعد، لم يحدَّد لك موعد. الرئيس مشغول طوال الأيام العشرة القادمة. كما أوضح لي حامد أنه كسكرتير لصدام لا علم له حول مسألة استدعائي إلى المشورة.

أكدت له أن قدومي إلى بغداد هو بناءً على برقية من «الرئيس» وصلت إلى مسؤول المخابرات في سفارتنا في أبو ظبي.

ولكن أي رئيس؟ سأل حامد. قد يكن المقصود رئيس المخابرات!!

زاد يقيني بأن أمراً ما قد دُبِّر، وقد وقعت في فخ المخابرات. غادرت القصر الجمهوري. كانت الساعة قد قاربت الثانية ظهراً، وتوجهت حيث أقام وزير المالية ومحافظ البنك المركزي دعوة غداء لي والوفد المرافق، وفي اليوم التالي، كررت الاتصال ببرزان، وقيل لي إنه غير موجود وسيتصل بي في وقت لاحق. كان واضحاً أنه لا يريد التحدث إليّ، طبقاً لأساليب المخابرات المعروفة.

اختطاف في وضح النهار

عند الثالثة بعد الظهر، قام بزيارتي في غرفتي بالفندق اثنان من موظفي المخابرات، وطلبا مني مرافقتهما إلى جهة لم يحدداها. وعندما أخذت أستفسر وأتلكأ بالذهاب، شهر أحدهما مسدساً. وبعد سيل من الشتائم، قال: من الأفضل أن تأتي معنا. وهكذا، خرجت منصاعاً من دون أن أتمكن من إعلام أي أحد بما حصل، أو أني مغادر، ولا مع من أنا مغادر!

قادني ضابط المخابرات بسيارته إلى دار خلف «سينما النصر» التي تقع في قلب العاصمة وتطل على شارع من أهم شوارع بغداد التجارية: شارع السعدون.

ويبدو أن هذه الدار عبارة عن محطة انتقال، فهناك شُدَّت العُصابة حول عيني، وبلّغني الشخص الذي يتولى إعطاء الأوامر، أن اسمي أصبح الآن حسن عبد الرضا، وعلي أن أرد على هذا الاسم ولا أفصح عن هويتي أو اسمي الحقيقي لأي حارس أو مسؤول في المكان الذي أنا فيه. وقادني أحد الحراس في جولة طويلة بين صعود وهبوط، وذهاب وإياب بين يمين ويسار. ربما استغرقت الجولة دقائق، ولكنني شعرت كأنها دهر لأجدني فجأة أقف وتُفك عن عيني العُصابة، وأرى نفسي أمام زنزانة كُتب عليها رقم ٧. فُتح بابها وأُدخلت فيها ومن ثم أُوصد الباب.

كان من الطبيعي أن ألتفت حولي متفحصاً عالمي الجديد. كانت الزنزانة عبارة عن غرفة مساحتها أربعة أمتار مربعة، من دون شبابيك أو أثاث على الإطلاق، وتفوح منها رائحة البول، ويتسلسل إليها نور خافت يأتي من مصباح «فلورسنت» معلّق في السقف.

بعد حوالى نصف ساعة، أو هكذا بدا لي، فُتح الباب مرة أخرى وسلمني الحارس بيجاما نوم جديدة، وأخذ ملابسي وما كان معي: حقيبة يد وساعة. ومرة أخرى، بعد نحو نصف ساعة، فُتح الباب ليسلموني فراشاً من الإسفنج وإناءً فيه ماء. وعندما أحضروا الطعام، اعتذرت عن قبوله.

كانت ليلة طويلة، لم أذق فيها طعم النوم. تنتابني هواجس، وتتصارع في ذهني خيالات وأفكار غريبة.

في الصباح قُدِّم إلي الشاي، ورفضت مرة أخرى شربه، وذلك خوفاً من أن يكون قد دُس فيه مخدر، أو ما يشبه ذلك، وقُدِّمت إلي ملابسي وطلبوا مني الاتصال بعائلتي لتطمينها. كما اتصلت بناءً على طلبهم بالدكتور صاحب ذهب، عضو الوفد المرافق لي للعودة إلى مقر عمله من دون انتظاري. واقتدت بعد ذلك إلى بناية المخابرات العامة، وكانة بناية «الحياة» في كرادة مريم، القريبة من القصر الجمهوري.

ومن غرائب الصدف، أنني وافقت على شراء هذه البناية من أموال الخطة الاقتصادية لتكون مقراً للمخابرات. وقد أشرفت وزارة التخطيط على تأثيثها وتنظيمها.

دخلت مكتب رئيس المخابرات برزان التكريتي، بحضور طاهر توفيق العاني، عضو القيادة القطرية ووزير الصناعة.

بادرني برزان، بعد عبارات المجاملة القصيرة، بأن لديه بضعة أسئلة يريد مني أن أجيب عنها جواباً صريحاً واضحاً. وكانت الأسئلة:

ـ اذكرْ ما كنت تردِّده في جلساتك الخاصة عن الوضع في العراق واتجاهات الدولة والحزب وعن كفاءة الحزبيين والرسميين مقارنة بكفاءتك؟

ـ اذكرْ ما كنت تقوله حول طريقة اختيار المسؤولين لاستلام المسؤوليات الحزبية والرسمية وكيفية خضوعها لمعايير طائفية؟

ـ تكلم عما كنت تتحدث به حول سوء التخطيط وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تُنفَّذ في البلد، وعن عدم الخبرة عند المسؤولين في الجانب الاقتصادي والتخطيطي في العراق، وأوضح بذلك الأشخاص الذين تقصدهم؟

ـ لقد ذكرتَ وتحدثتَ عن العمولات التي كانت تُؤخَذ نتيجة عدم الدقة في إحالة المشاريع الصناعية؟

أربعة أسئلة تشبه الأسئلة الامتحانية في المدارس الثانوية، وهي إن دلت على شيء، فإنما تدل على الأفق الثقافي والاجتماعي لمن وضعها، بحيث جاء السؤال الرابع غير مكتمل.

أربعة أسئلة علي الإجابة عنها. . . «بدون ترك»!!

كان واضحاً أن الذي يقف وراء تلك الأسئلة وربما صياغتها، هو طاهر توفيق العاني عضو القيادة القطرية ووزير الصناعة. تُرى، هل وجد فرصته الآن للانتقام مني بعد أن كنت قد شكوته إلى صدام قبل سنوات لأنه تدخل في قضية ترفيع المدير العام الذي أشرت إليه في فصل سابق؟

كان برزان هادئاً ومتزناً في كلماته، بل كان مجاملاً إلى أقصى الحدود، تاركاً الكلمة الشائنة والتعبير الفظ لـ«الرفيق» العاني، الذي اتهمني أولاً بأني قد سعيت إلى نقل مقر اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الإكوا) التابعة للأمم المتحدة إلى بغداد، مع علمي بأن تلك المؤسسة هي مركز تجسس أمريكي!! ولما أعلمته أن الذي كان قد طلب جعل بغداد مقراً للمؤسسة هو صدام حسين، سارع إلى وصف صدام بالفارس العربي المقدام، وتغيرت ملامح وجهه.

وهنا تدخل برزان، قائلاً إنه لا يريد مني رداً مباشراً على الأسئلة، وناولني قصاصة ورق احتوت على تلك الأسئلة، وطلب مني أن أزوده بالرد مكتوباً.

عدت إلى المعتقل وفي جيبي ورقة الأسئلة، وهممت باتجاه الغرفة «رقم ٧» غير أن الحارس اصطحبني إلى غرفة أخرى مؤثثة. وباتت المعاملة أحسن، حيث قُدم

إلي طعام مقبول وسجائر، كما زُودت بأوراق وقلم لتقديم ردي على تلك الأسئلة.

كتبت الرد في صفحة كاملة، نفيتُ فيه نفياً قاطعاً ما قيل عني في تلك الاجتماعات، وجعلت الرد موجهاً إلى رئيس الجمهورية صدام حسين.

ولم تمض ساعات حتى فُتح باب الغرفة ليطل علي شخص سرعان ما عرفته: طويل القامة، مكفهر الوجه، وقال: هل عرفتني دكتور؟ أنا الذي كنت أعمل سائقاً في وزارة التخطيط، ولكني الآن، والحمد لله، أقوم بمهام وظيفية أخرى هنا: مهمة حماية الثورة والوطن من الخونة والمجرمين!!

شد عيني بعصابة من قماش أسود، وقادني إلى مسافة ليست بالقصيرة، بين صعود وهبوط، حتى أدخلني إلى غرفة، وبدأ التحقيق معي من دون فك العصابة عن عيني.

كانت الأصوات التي تُسمع من الغرف المجاورة كافية لبث الرعب في النفس. فقد كنت أسمع صرخات التعذيب، ولا أدري إن كان المقصود أن أسمعها لتخويفي وبث الرعب في نفسي؟ أم أن هناك من يُعذَّب فعلاً؟

قام الشخص الذي يحقق معي بالتعريف برتبته العسكرية، «مقدم»، وقال: عندي أوامر من السيد الرئيس بعدم تعذيبك. وعليه أريد أن تعترف بشأن الأسئلة التي طُرحت عليك. وأخذ يسألني:

- كيف كانت علاقتك بالرئيس خلال استيزارك للتخطيط؟
- جيدة.
- من عُيِّن بعدك وزيراً للتخطيط؟
- عدنان الحمداني.
- تقصد المجرم عدنان!
- بطبيعة الحال، المجرم عدنان الحمداني.
- كيف كان التخطيط الاقتصادي في الفترة التي كنت فيها وزيراً للتخطيط؟
- كان التخطيط جيداً.
- كلا، كان تخطيطكم «تخبيطاً»، ولكن حكمة الرئيس الفارس العربي هي التي

أنقذت البلاد من مخالبكم أنتم الذين درستم في مدارس الإنكليز والأمريكيين، أليس كذلك؟

ـ لا، التخطيط كان جيداً. والمؤتمر القطري لحزب البعث قد أشاد بذلك في مقرراته حينئذ.

ـ لا، لا، القيادة القطرية آنذاك كانت قيادة عميلة أمثال غانم عبد الجليل وعدنان الحمداني ومحمد عايش. كلهم أُعدموا. كلهم نالوا جزاء خيانتهم، أليس كذلك؟

وتوالت أسئلة أخرى، ولكن المحقق كان بشكل عام ينتقد جهاز التخطيط وأعماله.

استمر التحقيق ما لا يقل عن الساعة، اقتدت بعده إلى غرفتي السابقة: الزنزانة «رقم ٧»، وسحبت مني امتيازات الغرفة المؤثثة.

دخلت الزنزانة، والحارس يردد: ستبقى هنا إلى أن تتعفن وتموت!!

وجاء يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩. كانت الساعة تقارب الخامسة عصراً، فُتح باب الزنزانة ووقف أمامي مسؤول أمني قدم نفسه: العقيد مسؤول المعتقل. وبأدب جم، واهتمام بالغ، قال لي:

ـ أرجو أن تهيئ نفسك لمقابلة مهمة مع مسؤول مهم.

وطلب مني ارتداء ملابسي وحلق ذقني. والطريف أنه لم يكن هناك أداة حلاقة سوى آلة قديمة تستخدم الشفرات «الجيليت» القديمة، ولم يعثروا إلا على نصف شفرة، فأخذتها، ومع شيء من رغوة الصابون المعروف في العراق بـ«صابون الرقي»، حلقت ذقني قدر المستطاع متسبباً ببعض الجروح. وعدت ثانية إلى الزنزانة التي تُرك بابها مفتوحاً.

أقلتني عند الثامنة مساء، سيارة مرسيدس إلى مقر رئاسة المخابرات. أُدخلت مكتب برزان حيث استقبلني بالأحضان وهو يقول: أريد أن تعرف يا دكتور أن اعتقالك ليس بأمر مني. إنه بأمر الرئيس. أنت تعرف علاقتك بالرئيس وشعوره إزاءك. ألا تذكر مواقفه منك عندما كان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. ألا تذكر كيف أنه كان «يفرش لك العباية»، كلما أوشكت على السقوط بسبب المشاغبات

ضدك وخاصة في الأيام الأخيرة للبكر. ولكن يا دكتور، نحن واثقون من الكلام الذي قلته ضدنا في أبو ظبي، غير أن الرئيس أمر بالإفراج عنك ونسيان الماضي.

بين شعور السرور بالانعتاق، ومحاولة رد التهم، قلت: يا أبا محمد، أنا لست عميلاً استعمارياً ولا خائناً، كما اتهمني طاهر العاني. وهنا قام برزان وقبلني، وقال: إن الوقاحة وقلة الأدب اللتين صدرتا عن طاهر هما تعبير عن رأيه الشخصي، وأرجو أن تحسبها علينا، وأن تعود إلى أبو ظبي وأنت تشعر بقوة أكبر. وتأكد من أننا سنبقى سنداً لك. وإذا رغبت في البقاء إلى الأحد القادم فيمكنني ترتيب موعد لك لمقابلة الرئيس.

خرجت الكلمات من فمي تسبق تفكيري: لا بد من العودة إلى أبو ظبي لوجود اجتماع مجلس الإدارة السبت القادم، وإني كلي تقدير للسيد الرئيس.

أوصلني برزان إلى باب المصعد، ونُقلت منه إلى المعتقل مرة أخرى، لكن هذه المرة من مدخل ثان أكثر ترتيباً. أخذ المدير المسؤول في المعتقل يحدثني بشيء من المرح والمجاملة، وسلمني حقيبتي. وعند الساعة العاشرة والنصف مساءً، غادرت المعتقل بالسيارة إلى بيت عمي حيث وجدت أهلي وأقربائي مرحبين مبتهجين، ولكن من دون الشعور بالاطمئنان تماماً، إذ قد يغير «الجماعة» رأيهم ويعتقلونني في اليوم التالي. لذلك، قررت قضاء الليلة في منزل آخر.

صباح اليوم التالي، الخميس ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ غادرت بغداد على الطائرة العراقية إلى أبو ظبي. ومن الطائرة أجلت بنظري على مدينة بغداد، لآخر مرة، وقلبي مليء بالمرارة والألم على بلد سُلِّمت مقدراته إلى مجموعة جاهلة، وتزداد جهلاً وعنفاً يوماً بعد يوم.

من كان المخبر؟

استشففتُ من الأسئلة الأربعة التي دونها برزان التكريتي على قصاصة الورق، وطلب مني الإجابة عنها، أن من وشى بي هو شخص يعرفني جيداً، ويحضر بعض جلساتي الخاصة في أبو ظبي.

ترى، من هو هذا الشخص؟

هل هو أحد معارفي أو أصدقائي في أبو ظبي؟ هل كان المخبر أحد الذين كنت ألتقيهم اجتماعياً أو وظيفياً؟

هواجس وتساؤلات، واستعراض لأسماء الذين أعرفهم أو سمعت عنهم، أو اعتقدت أنهم من ذوي العلاقة بالمخابرات العراقية. استعرضت كل الأسماء في ذهني من دون أن أعثر على اسم أي شخص عراقي عرفته أو التقيته في أبو ظبي يمكن أن تنطبق عليه صفة عميل للمخابرات العراقية. استبعدت من ذاكرتي أسماء جميع العراقيين. إذاً، من هو هذا المخبر؟

لا بد من أن يكون شخصاً يريد التخلص مني كرئيس لصندوق النقد العربي، أو شخصاً حدثته فعلاً عن المواضيع التي أثارها برزان؟ نعم، هنالك شخص واحد هو عبد الله القويز كنت قد تجاذبت معه أطراف الحديث عدة مرات حول العراق، وحول طاهر توفيق العاني، والنظرة الطائفية لبعض أفراد القيادة العراقية.

كان عبد اللّه القويز عضواً في مجلس إدارة الصندوق، وممثلاً للملكة العربية السعودية، ويحمل شهادة دراسية عليا. حدثته حول تلك الموضوعات معتقداً عدم احتمال وصول تلك الأحاديث إلى المخابرات أو إلى تنظيمات حزب البعث.

كان اعتقادي مستنداً إلى حقيقة أن ذلك الشخص كان يتبوأ منصباً رفيعاً في بلده قبل فترة تعيينه ممثلاً لدولته في مجلس إدارة الصندوق وخلالها، مما حملني على الاعتقاد أن أجهزة مخابرات بلده قد تأكدت من ولائه المطلق لحكومته وابتعاده عن أي تنظيم حزبي قبل الموافقة على تزكيته لاستلام منصب رفيع في وزارة مهمة هي وزارة المالية.

أقنعت نفسي بأن المخبر لا بد من أن يكون شخصاً غير السيد القويز؟ ولكن من هو؟

ومرة ثانية، استعرضت عدداً من الأسماء فلم أجد الجواب الشافي.

عدت إلى أبو ظبي، أجول في ذاكرتي، وأفتش بين أوراقي، مرات ومرات، لعلّي أعثر على إشارة تدل على المخبر الذي تسبب باعتقالي في بغداد.

كان قد مضى أسبوع على عودتي ومباشرتي وظيفتي كرئيس لصندوق النقد العربي، وفجأة جاءتني الإشارة تدلني إلى طريق يقف في نهايته عبد الله القويز.

إشارة تقول إنه هو المخبر.

بدأت الإشارة عندما جاء لمقابلتي مساعد رئيس الصندوق الدكتور محمد محمود الإمام بمعية المستشار القانوني الدكتور محمد لبيب شقير.

أخبرني الإمام بأنه بعد مغادرتي إلى بغداد بيوم واحد، ذهب إليه السيد القويز ليخبره بأن سفرتي إلى بغداد ستطول وقد لا أعود، وعليه فإن على الدكتور الإمام استلام مهام رئيس الصندوق والدعوة إلى اجتماع لمجلس الإدارة إلى حين تعيين رئيس جديد للصندوق!!

كيف عرف السيد القويز أن سفرتي إلى بغداد ستطول إلى الحد الذي يستدعي تعيين رئيس جديد للصندوق؟ من الذي أخبر السيد القويز بأنني سوف لا أعود؟ تساؤلات كثيرة وحيرة قاتلة ومُرة!

هل انقلب السيد القويز إلى مخبر يعمل لصالح المخابرات العراقية بالرغم من علاقته السابقة مع تنظيمات حزب البعث في سورية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تلك العلاقة التي أباح بها لي في مناسبات عديدة.

ومرت الأيام والأسابيع والأشهر، وأنا أحاول دحض الشكوك من مخيلتي حول علاقة القويز بالمخابرات العراقية. ثم جاء شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. كنت في زيارة رسمية إلى تونس لحضور اجتماع مشترك لبعض المنظمات العربية، ومنها صندوق النقد العربي. حضر الاجتماع وزراء المالية العرب، ومنهم وزير المالية العراقي ثامر رزوقي: شخصية جذابة وروح مرحة. انفردت به جانباً وأخبرته بتفاصيل اعتقالي في بغداد وأسئلة برزان، وقصدت من هذا الأمر معرفة هوية المخبر.

ابتسم ثامر وقال:

ـ ألا تعرف من هو الذي كتب التقارير عنك؟

ـ كلا يا ثامر، أرجو إخباري باسمه. هل هو زميل لي؟ هل هو عراقي من المتواجدين في أبو ظبي؟؟

ـ كلا يا جواد. من اتصل بالسلطات العراقية، ومنهم أنا كوزير للمالية، هو عبد الله القويز. لقد أخبرنا بأنك منصرف إلى أعمالك الخاصة، وأنك تنتقد السلطة

العراقية في جلساتك الخاصة، وأنك شيعي ملأت الصندوق بعناصر عراقية معادية للحكم العراقي.

لم أصدق ما سمعت. كيف يمكن للقويز أن يتحول إلى مخبر يعمل لصالح المخابرات العراقية!!

ـ لا يا ثامر، أنا لا أصدق هذا الكلام.

ومرة أخرى ابتسم ثامر، واعتذر لارتباطه بموعد سابق.

ثم جاء عام ١٩٨٢ وبالتحديد في نيسان/ أبريل حيث موعد الاجتماع السنوي لمجلس محافظي صندوق النقد العربي. عُقد الاجتماع يوم ٢٧ من هذا الشهر في مدينة الكويت. كان هذا آخر اجتماع سنوي أحضره كرئيس للصندوق نظراً إلى انتهاء السنوات الخمس، مدة تعيين على رأس تلك المنظمة.

حضر الاجتماع ثامر رزوقي بصفته الرسمية كوزير للمالية مندوباً عن العراق. ومرة أخرى انفردت به جانباً، وتساءلت عن المخبر الملهم الذي كان سبباً في استضافتي القصيرة في الزنزانة «رقم ٧» في أحد معتقلات بغداد السرية.

قلت لثامر إنني لا أصدق ما قيل عن القويز وعلاقته بالمخابرات العراقية أو ببعض تنظيمات البعث، أو حتى ببعض أعضاء القيادة القومية للحزب من غير العراقيين.

ومرة أخرى، ابتسم ثامر، وربت على كتفي وانصرف.

ومع كل الدلائل التي قدمها ثامر وأشار بها إلى القويز، بقيت غير مقتنع كلياً بأنه هو المخبر، بل ذهبت ظنوني إلى أن رزوقي يحاول التستر على المخبر الحقيقي عن طريق توجيه أصابع الشك والاتهام إلى جهة أخرى، خاصة أن رزوقي كان من العناصر الحزبية المتقدمة التي لا يمكن أن تبوح بأسرار الحزب أو بمحرري التقارير الحزبية السرية، وبالأخص التقارير التي من شأنها قطع الأرزاق أحياناً، أو قطع الأعناق في أحيان كثيرة.

وتركت الصندوق.

وفي عام ١٩٩١ التقيت بشخص أعرفه منذ أيام الدراسة في بغداد: كاظم مسلم.

كان معاوناً لرئيس المخابرات العراقية منذ ١٩٦٩، وكان يرافقنا في جميع الزيارات الرسمية خارج العراق. وبعد تركه الوظيفة في منتصف التسعينيات انصرف إلى العمل التجاري. لقد جاء اعتقالي في الفترة التي كان يتولى فيها منصبه بجهاز المخابرات، وكان على علم تام بتفاصيل حادث الاعتقال والشخص الذي تسبب فيه.

أكد لي مسلم في ذلك اللقاء صحة ودقة المعلومات التي سبق لثامر رزوقي البوح بها، بل ذهب أكثر من ذلك وقال إن للقويز علاقة بالقيادة القومية لحزب البعث، وعن طريق تلك العلاقة أوصل إلى المخابرات سلسلة من التقارير عن تحركاتك وتصرفاتك وأقوالك في جلساتك الخاصة في أبو ظبي. لقد كان القويز نشطاً في التحرك ضدك على كل المستويات، الخليجية منها والعراقية، حتى استطاع إزاحتك من الصندوق وزرع الشكوك لدى القيادة العراقية حول اتجاهاتك السياسية. وقد وعدني بتزويدي بنسخ من تلك التقارير.

وبقيت أنتظر، وطال الانتظار، وفجأة مات كاظم مسلم إثر نوبة قلبية حادة، ولكن بعد أن حول شكوكي حيال القويز إلى يقين راسخ.

XX

صدام يسيطر على جميع مرافق الدولة

هيكل الدولة ومجلس قيادة الثورة

تحتاج الخطوات التي أدت إلى سيطرة صدام حسين على مرافق الدولة سيطرةً مطلقة، إلى التأمل في طريقة اتخاذها، ومن ثم تطبيقها، وإحكام الربط بين كل خطوة وأخرى، في سياق من المتابعة والرصد الدقيق والتحسب لكل الاحتمالات والمفاجآت.

عمد صدام إلى رسم مخطَّط شامل للكيانات المتعددة التي أُنشئت تدريجياً، منذ عام ١٩٦٨، مستهدفاً بذلك زعزعة البنيان الإداري للدولة العراقية، وحصر الصلاحيات جميعها بيده شخصياً، سواء خلال مسؤوليته كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة، أو حين تسلمه المواقع الأولى في الدولة رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة، أو حين وصوله في الحزب إلى الأمانة العامة للقيادة القطرية لحزب البعث.

المكاتب الاستشارية

كانت الخطوة الأولى تشكيل المكاتب الاستشارية في نطاق ما بات يعرف بأعلى سلطة للبلاد: مجلس قيادة الثورة. فقد بدأ المجلس بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على الانقلاب، بإصدار قرارات تنص على تكوين مكاتب استشارية له من دون أن تتناول تلك القرارات مهام هذه المكاتب وعلاقاتها بأجهزة الدولة الأخرى. وأول مكتب تم تأسيسه هو «مكتب العلاقات العامة» برئاسة سعدون شاكر، حيث تحول

هذا المكتب بعدئذ إلى إدارة المخابرات العامة. كان هذا المكتب مرتبطاً بصدام حسين مباشرة، ولم يكن أحد منا يعرف أعضاءه وطبيعة عمله، بل كنا نظن أن مهمته هي تطوير علاقات الحزب بالجماهير لتطمينها من خلال «العلاقات العامة» التي تتولاها عادة مؤسسات متخصصة في دول العالم المتحضر. ولم يخطر ببال أحد، في ذلك الوقت، أن هذا المكتب إنما هو اللبنة الأولى في بناء المخابرات العراقية ليقوم بمهام حماية النظام، وليتطور بعدئذ إلى حماية صدام شخصياً، وهو في ذلك امتداد لجهاز «حنين» الذي كان صدام يشرف عليه قبل الثورة، وكانت مهمته تصفية العناصر المناوئة للحزب.

وقد قرر مجلس قيادة الثورة[1] في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، إنشاء أربعة مكاتب أخرى، هي مكتب الشؤون الاقتصادية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب شؤون الشمال، ومكتب الشؤون العربية. وقد جاء في القرار ما مفاده أن أعضاء المكاتب يحتفظون بوظائفهم الأصلية ويُعتبرون منتدبين للعمل في المكاتب المذكورة، إضافة إلى أعمال وظائفهم الأصلية.

وجاءت عضوية المكاتب على النحو التالي:

مكتب الشؤون الاقتصادية:

الدكتور جواد هاشم (وزير التخطيط)

الدكتور عبد الرحمن منيف (سعودي الجنسية)

الدكتور فخري قدوري (وزير الاقتصاد)

هشام الونداوي (رئيس المؤسسة العامة للتجارة)

الدكتور علاء الراوي (مدرس في كلية الاقتصاد)

الدكتور عزت مصطفى (وزير الصحة)

الدكتور حافظ التكمجي (موظف في البنك المركزي)

الدكتور مولود كامل عبد (مدرس في كلية الزراعة)[2]

---

(١) جريدة **الجمهورية**، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ العدد ٢٥٨.

(٢) عُين مولود كامل عبد بعد فترة وزيراً للزراعة، وفي نهاية عام ١٩٧٩ وُجد مقتولاً برصاصة واحدة في رأسه، في أحد الشوارع الفرعية بالقرب من منطقة «أبو غريب» في بغداد.

مكتب الشؤون القانونية:

سالم عبيد النعمان

عاشور جابر العاني

سلطان الشاوي[٣]

مكتب شؤون الشمال[٤]

العميد سعدون غيدان (عضو مجلس قيادة الثورة)

الدكتور محمد المشاط[٥]

حسين الصافي

أحمد أمين (وكيل وزارة الداخلية)

عبد الله سلوم السامرائي (وزير الثقافة والإعلام)

المقدم الركن أكرم الدباغ

مكتب الشؤون العربية:

عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية)

حامد الجبوري (وزير الدولة)

حسن العامري (عضو قيادة فرع في حزب البعث)

حسن محمود (فلسطيني، صاحب صيدلية)

واستمر مجلس قيادة الثورة في إنشاء المكاتب الاستشارية وتغيير عضوية القائم منها، بحيث استحدث مكتباً استشارياً لكل نشاط من أنشطة الدولة والحزب بما في ذلك الوزارات، وضمت تلك المكاتب في عضويتها كوادر متقدمة من الحزب أو فنيين غير حزبيين من أصدقاء صدام.

---

(٣) أصبح في ما بعد رئيساً للجامعة، ثم مندوباً للعراق في الجامعة العربية.

(٤) يُلاحَظ أن هذا المكتب لم يضم في عضويته سوى كردي واحد، هو أكرم الدباغ.

(٥) كان وكيلاً لوزارة العمل، ثم رئيساً لجامعة الموصل، ثم وزيراً للتعليم العالي، وسفيراً للعراق في باريس وفيينا ولندن وواشنطن. وقد استدعته الحكومة العراقية يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أي قبل حرب الخليج بيومين، للعودة إلى بغداد للتشاور، لكنه لم يرجع وقدم طلباً بإحالته على التقاعد، ولجأ إلى كندا.

بدأت المكاتب توسع مهامها وأصبحت لها ميزانيات مالية مرتبطة بميزانية المجلس، كما أصبحت لها سكرتارية وموظفون. وبالرغم من ارتباط المكاتب بمجلس قيادة الثورة (رسمياً)، إلا أن صدام حسين كان هو الرئيس الفعلي لها، يحيل إليها طلبات الوزارات، ويطلب منها الدراسات، ويتحرّى من خلالها عن آلية عمل الدولة. كما أصبحت المكاتب خير وسيلة بيد صدام لتمرير القوانين والقرارات التي يريد إصدارها من المجلس باعتبارها مقترحات مدروسة من قبل المكاتب. وقد لعبت هذه المكاتب، في الوقت نفسه، دوراً مهماً في التنسيق في ما بينها لـ«تصفية» مقترحات عديدة لبعض الوزراء.

ومنذ العام ١٩٧١، أصبح مكتب الشؤون الاقتصادية مكتباً متفرغاً يرأسه الدكتور فخري قدوري بعد إعفائه من وزارة الاقتصاد، كما أصبحتُ عضواً متفرغاً فيه بعد إعفائي من منصب وزير التخطيط.

صحيح أن مهمة المكتب كانت استشارية لمجلس قيادة الثورة، ولكنه في الواقع، تحول من مهمته الاستشارية إلى مهمة الهيمنة وإعطاء النصيحة أو «التوصية» النهائية لشؤون البلد الاقتصادية إلى صدام مباشرة.

وأصبح الوزراء يعرفون، شيئاً فشيئاً، أن شؤون البلد الاقتصادية مرتبطة بما يوصي به المكتب الاقتصادي.

وخلق هذا الأمر حساسيات كثيرة، كما خلق لدينا، نحن أعضاء المكتب، شعوراً بالأهمية والسلطة، لقربنا من صدام، الذي كان يأخذ دوماً بما نوصي به.

وكذلك، كان الأمر بالنسبة إلى مكتب الشؤون القانونية. فقد أصبح هذا المكتب فوق وزارة العدل وديوان التدوين القانوني، فلا يصدر قانون أو نظام إلا بعد أن يمر من خلال هذا المكتب.

ومما يُذكر، أن رئيس المكتب عبد الفتاح الزلط كان يرتبط بالبكر وليس بصدام، ويرفع تقاريره وتوصياته إلى البكر مباشرة. ولم يكن صدام يرتاح كثيراً إلى الزلط، لذلك أجرى تغييراً في عضوية المكتب، وعيَّن فيه من يثق بهم، ومنهم الدكتور سعد علوش والدكتور إسماعيل ميرزا.

غير أن الشؤون القانونية لم تكن في جدول أولويات صدام، بل كانت الشؤون

الاقتصادية وشؤون النفط والأمن القومي هي المسائل التي يهتم بها. ولهذا، فقد أنشأ دائرة خاصة لشؤون النفط واتفاقياته وتسويقه ومشاريعه الكبرى، سميت «لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات» التي ترأسها صدام شخصياً وعهد بسكرتاريتها إلى «صديقه الحميم» عدنان الحمداني الذي اضطلع بمهامها حتى إعدامه عام ١٩٧٩.

ويمكن القول هنا، إن مجلس قيادة الثورة، وصدام حسين بالذات، غيَّرا كثيراً من مفاهيم إدارة الدولة وأسسها بإحداث هذه المكاتب. فمكتب الشؤون الاقتصادية، تحال إليه المسائل المهمة المتعلقة بالسياستين المالية والاقتصادية، منتزعاً بذلك الكثير من صلاحيات الوزارات المختصة كوزارتي المالية والصناعة والبنك المركزي.

وانتزع مكتب الشؤون القانونية، من وزارة العدل وديوان التدوين القانوني أغلب صلاحياتهما.

كما انتزعت لجنة المتابعة، من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية، معظم صلاحياتهما في إنتاج النفط وتسويقه ووضع خطط للمشاريع النفطية الكبرى.

ونظراً إلى اهتمام البكر بالزراعة، ولقناعته بأن «الزراعة نفط لا ينضب»، كما كان يقول دائماً، وترضية لعزت الدوري الذي يماثله في الاهتمام، فقد استحدث «المجلس الزراعي الأعلى» وأُسندت رئاسته إلى الدوري، ليتولى شؤون التخطيط ورسم السياسة الزراعية وتنفيذها.

وهكذا، لم يحل عام ١٩٧٩، إلا وكنا أمام أجهزة إدارية جديدة للدولة: أجهزة فوقية يرتبط المهم منها بصدام حسين مباشرة، أما الأجهزة الأخرى التي لم يكن لها مثل ذلك الارتباط المباشر، فكان أحد أعضائها يخبر صداماً بتفاصيل تقاريرها وتوصياتها.

لقد تحولت مكاتب مجلس قيادة الثورة إلى أدوات فعالة في استخدام أساليب العمل السري محل أساليب الإدارة العلمية، وأدت في النهاية إلى ابتلاع الدولة، وزعزعة البروتوكول الرسمي، وتهديم البنيان التحتي للتسلسل الوظيفي. ولم يعد الوزراء، من غير أعضاء تلك المجالس والمكاتب، يعلمون بما يجري في الدولة، أو إلى من يكتبون في شؤون وزاراتهم. ولم يعد لمجلس الوزراء وجود فعلي بعد أن توقفت اجتماعاته الدورية.

وإلى جانب هذه التركيبة الفوقية، كانت للحزب مكاتب موازية أهمها: المكتب المهني الذي كانت تحال إليه سراً جميع الترشيحات لوظائف الدولة المهمة للنظر في من يقترحه الوزراء من أشخاص لشغل الوظائف العليا، أو منحهم الترفيعات السنوية المنصوص عليها في قوانين الخدمة والملاك.

وكثيراً ما كان يحدث أن يرشّح الوزير شخصاً ليُفاجَأ بصدور مرسوم جمهوري يقضي بتعيين شخص آخر لم يسمع به، وما على الوزير حينها إلا أن يسكت على مضض لأن قرارات القيادة قطعية. وإذا حدث وأن تمسك الوزير بمرشحه واعترض، فقد يسمع بعدئذ من تلفزيون بغداد قراراً بإعفائه من منصبه الوزاري!!

إن نظرة فاحصة إلى تركيبة المكاتب والمجالس، ترينا بوضوح الأسلوب الذي اتّبعه صدام حسين في الهيمنة شيئاً فشيئاً على أجهزة الدولة. فقد ارتبطت به الأجهزة التالية:

- مجلس التخطيط؛
- المخابرات العامة؛
- مجلس الأمن القومي؛
- لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات؛
- مكتب الشؤون الاقتصادية؛
- المكتب العسكري؛[٦]

---

(٦) كان المقدم عدنان خير الله المشرف على المكتب العسكري في السنوات الأولى من الثورة، وكان صدام مشرفاً غير مباشر. وفي هذا الصدد، يقول التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الذي عُقد في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، ما يلي:

بالرغم من أن «الرفيق» صدام حسين ابتعد لظروف وأسباب خاصة عن الإشراف المباشر على القوات المسلحة والتدريب العسكري الحزبي عدا فترة قصيرة في المراحل الأولى من الثورة، فإنه كان، من خلال موقعه في القيادة، وفي الدولة، وبأساليب حزبية وصبورة، وفي كثير من الأحيان صعبة جداً، ومعقدة، يلح ويشجع ويرعى عملية تطوير القوات المسلحة، في إطار الالتزام الواعي والصارم للثورة وقيادة الحزب الحازمة للقوات المسلحة، وهو الذي قاد استراتيجية التصنيع العسكري والوطني وتابع تنفيذها.

انظر في ذلك: التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، حزيران/ يونيو ١٩٨٢، ص ٣٧.

ـ لجنة الطاقة الذرية؛
ـ مكتب الثقافة والإعلام؛
ـ مؤسسة البحث العلمي؛
ـ اللجنة العليا لشؤون الشمال؛

أما أحمد حسن البكر، فلم ترتبط به سوى المكاتب التالية:

ـ المجلس الزراعي الأعلى؛
ـ مكتب الشؤون القانونية؛
ـ الهيئة العليا للعمل الشعبي؛

وضاعت نتيجة لهذا الأمر، أسس التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. أما السلطة القضائية فقد فقدت استقلاليتها منذ الأسابيع الأولى للانقلاب، ولم يعد لمحاكم العراق دور في إدارة القضاء وتسيير أمور المواطنين الاعتيادية، حيث أصبحت محكمة الثورة والمحاكم الخاصة التي لا تلتزم بقانون محدد ـ وليس للمواطن المحال عليها حق استئناف الأحكام أو الاعتراض! ـ تنظر في أغلب القضايا؛ وأصبح تعيين الحكام منعقداً على الولاء الحزبي، وليس على المقدرة القانونية العادلة. أما أحكام وإجراءات التحقيق وقانون أصول المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية، فلم تعد تطبَّق نظراً إلى الاستثناءات العديدة التي أحدثها مجلس قيادة الثورة بقراراته المتعاقبة.

لقد أصبح الاستثناء هو القاعدة، والقاعدة هي الاستثناء!

قانون المكاتب الاستشارية

شُكلت المكاتب الاستشارية وفقاً لقرارات متعاقبة أصدرها مجلس قيادة الثورة من دون أن يكون هنالك قانون ينظم شؤونها. وقد انتبه المجلس بعد مرور عدة أشهر على تأسيس تلك المكاتب، إلى ضرورة وجود قانون يحدد مهام تلك المجالس وينص على صلاحياتها. وهكذا، صدر القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٨، وسُمي قانون مكتب أمانة السر والمكاتب الاستشارية لمجلس قيادة الثورة. وقد نُشر هذا القانون في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية العدد ١٩٧٣ في ٣٠ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٦٨)، ونص على تشكيل المكاتب التالية:

أ ـ مكتب أمانة السر؛

ب ـ مكتب شؤون الشمال؛

ج ـ مكتب الشؤون العربية؛

د ـ مكتب الشؤون الاقتصادية؛

هـ ـ المكتب الاستشاري القانوني؛

و ـ مكتب العلاقات العامة؛

ز ـ المكتب السياسي.

وباستثناء مكتب أمانة السر، ومكتب العلاقات العامة والمكتب السياسي، لم ينص القانون على مهام المكاتب الأخرى سوى القول إن كل مكتب يرأسه موظف متفرغ أو غير متفرغ يساعده عدد من المستشارين المتفرغين، أو بالإضافة إلى أعمالهم، لإبداء الرأي والمشورة لمجلس قيادة الثورة، وإعداد الدراسات والأبحاث التي يراها ضرورية، أو ما يعهده إليه المجلس من أعمال. أما مكتب أمانة السر فهو المكتب المرتبط مباشرة بمجلس قيادة الثورة لتنظيم جدول أعمال المجلس بما في ذلك تنظيم وتنسيق وتقديم جميع المراسلات التي ترد إلى المجلس.

وقد تعاقب على رئاسة مكتب أمانة السر كل من العقيد شفيق الدراجي الذي عُين بعدئذ سفيراً للعراق في المملكة العربية السعودية، وتوفي بعد عودته إلى العراق بالسكتة القلبية. ثم عُين العقيد طارق حمد العبد اللّه وتم تعيينه بعدئذ وزيراً للصناعة ثم وُجد مقتولاً، حيث قيل في حينه إنه انتحر لإصابته بمرض الكآبة! ثم تسلم محيي عبد الحسين المشهدي، عضو القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة الثورة، منصب أمين السر للمجلس، ولكن تعيينه لم يدم طويلاً، حيث أُعفي من كافة مناصبه ونُفذ فيه حكم الإعدام في آب/أغسطس ١٩٧٩.

ثم سارع صدام حسين إلى تعيين صديقه الحميم خالد عبد المنعم رشيد الجنابي في منصب أمين سر مجلس قيادة الثورة، قبل نقله وزيراً للزراعة، ثم مات الجنابي بالسكتة القلبية خلال حضوره اجتماع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما.

أما مكتب العلاقات العامة فقد نص القانون على واجباته باختصار: المكتب الذي يقوم بتنظيم الشؤون العامة بين مجلس قيادة الثورة والجهات الوطنية والأجنبية، وبما يعهد إليه المجلس من أعمال.

وكما ذكرت سابقاً، فإن هذا المكتب كان النواة الأولى لجهاز المخابرات الذي تعاقب على إدارته سعدون شاكر ثم برزان التكريتي ثم هشام صباح الفخري، ثم الدكتور فاضل البراك، ثم لجنة ثلاثية برئاسة عدي صدام حسين.

وقد ظل المكتب السياسي لغزاً محيراً، ولم يُكشف الكثير عن أهدافه الحقيقية، حيث حدد القانون مهمته بجملة مبهمة: إبداء الرأي والمشورة في القضايا السياسية الداخلية والعربية والدولية!! كما ظلت أسماء العاملين فيه سراً من الأسرار، ومهماته الداخلية غير معروفة، وواجباته العربية غير معلنة، ونشاطاته الدولية غير ظاهرة.

وحاولت جهدي للوقوف على أية تفاصيل مهما كانت قليلة عن هذا المكتب اللغز، فلم أفلح. قيل في حينه إنه المكتب السري المرتبط بصدام من دون غيره، ومهمة العاملين فيه هي اختلاق «الحوادث المؤسفة» التي يتعرض لها هذا القيادي أو ذاك الوزير. لكني شخصياً، لا أعتقد ذلك، لأن «المنظمة السرية» لا تحتاج إلى نص قانوني، ويكفي أنها تستطيع سحق القانون من دون أن يمسها القانون أو تطالها يد العدالة.

القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة

لم يكن للقيادة القطرية للحزب قبل تموز/يوليو ١٩٦٨، أي دور معلَن على المستوى الرسمي، ولم يُشَر إليها في البيانات التي أذاعها قادة الانقلاب الذين هيمنوا على مقاليد السلطة. وفي يوم ١٨ تموز/يوليو، أُعلن رسمياً أن السلطة العليا في البلاد هي مجلس الثورة، وان أعضاءه هم:

أحمد حسن البكر

صالح مهدي عماش

حردان عبد الغفار التكريتي

عبد الرزاق النايف

إبراهيم الداوود

حماد شهاب

سعدون غيدان

وهكذا، جاء تشكيل المجلس من العناصر العسكرية فقط، ولم يضم من القيادة البعثية سوى البكر وعماش. أما حردان فكان عضواً بسيطاً في الحزب.

وأعيد تشكيل مجلس قيادة الثورة بعد تصفية النايف والداوود على النحو التالي:

أحمد حسن البكر

صالح مهدي عماش

حردان عبد الغفار التكريتي

سعدون غيدان

طه الجزراوي

صدام حسين

عزت مصطفى

صلاح عمر العلي

أما القيادة القطرية للحزب، فكانت عند حدوث الانقلاب، مؤلفة من نوعين من الأعضاء: أعضاء منتخَبين، وأعضاء «مضافين»، وذلك على النحو التالي:

أحمد حسن البكر التكريتي

صالح مهدي عماش

صدام حسين التكريتي

صلاح عمر العلي التكريتي

عبد الله سلوم السامرائي

عبد الخالق السامرائي

عبد الكريم الشيخلي

طه الجزراوي

عزت مصطفى العاني (عضو مضاف)

شفيق الكمالي (عضو مضاف)

وجرت بعد ذلك بفترة قصيرة، «انتخابات» جديدة للقيادة القطرية، «انتُخب» بموجبها أعضاء آخرون للقيادة، وأضيفوا إلى القائمة السابقة، وهم:

عزت إبراهيم الدوري

مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي

سمير عبد العزيز النجم

نعيم حداد

عبد الوهاب عبد الكريم

واستناداً إلى دستور حزب البعث، فإن القيادة القطرية «تُنتخَب» مرة كل سنتين، غير أنه بسبب الظروف الاستثنائية التي رافقت العمل الحزبي قبل الانقلاب، وظروف الانقلاب ذاته، لأسباب لم أقف على حقيقتها، لم تجر «الانتخابات» بشكل منتظم طبقاً لدستور الحزب. وقد تباين عدد أعضاء القيادة القطرية خلال الفترة بين ١٩٦٨ و١٩٧٧. فبعد أن كان العدد ١٧ عضواً، تقلص إلى ١٣ عضواً عام ١٩٧٥، إما بسبب طرد بعض الأعضاء، أو بسبب تعيينهم في وظائف دبلوماسية خارج العراق. وقد زيد عدد الأعضاء إلى ٢١ عضواً، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، كما تم تمديد مدة العضوية إلى خمس سنوات، بحجة أن الزيادة تتطلبها ضرورات الإشراف على خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠، وتحمل مسؤولية تنفيذها.

تكونت القيادة القطرية في هذا الوقت، من:

أحمد حسن البكر ـ أمين السر (تكريتي ـ سني)

صدام حسين المجيد نائب أمين السر (تكريتي ـ سني)

عزت إبراهيم الدوري (سني)

طه ياسين رمضان الجزراوي (يزيدي)

نعيم حداد (شيعي)

تايه عبد الكريم العاني (علوي)

محمد محجوب الدوري (سني)
عدنان حسين الحمداني (شيعي)
غانم عبد الجليل (شيعي)
طاهر توفيق العاني (سني)
حسن علي العامري (شيعي)
عبد الفتاح الياسين (تكريتي ـ سني)
سعدون شاكر (سني)
جعفر قاسم حمودي العاني (سني)
عبد الله فاضل السامرائي (سني)
طارق حنا عزيز (مسيحي)
عدنان خير اللّه طلفاح (تكريتي ـ سني)
حكمت إبراهيم مزبان العزاوي (سني)
محمد عايش (سني)
عزت مصطفى العاني (سني)
فليح حسن الجاسم (شيعي)

وبعد مضي شهرين على تلك الانتخابات، فوجئت تنظيمات الحزب بعقد اجتماع مشترك للقيادتين القطرية والقومية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٧، أعقبه بيان مقتضب يقول إن القيادتين قررتا إعفاء عزت مصطفى العاني (وزير الصحة) وفليح حسن الجاسم (وزير الصناعة) من جميع مناصبهما، وطردهما من الحزب، وذلك «لجبنهما وتخاذلهما وعدم القيام بواجباتهما». وقد جاء هذا الطرد بعد امتناعهما عن إنزال عقوبة الإعدام ببعض المتَّهَمين في مظاهرة النجف في شباط/ فبراير ١٩٧٧.

وانزوى عزت مصطفى في بيته لا يخرج منه ولا يقابل فيه أحداً، ومات الجاسم في حادث سيارة!!

وتوالت «الانتخابات» مرات أخرى، وخرج مَن خرج من القيادة لعدم حصوله

على الأصوات الكافية، أو لغيابه المستمر، أو بسبب إعدامه، أو مرضه المزمن، أو لعدم قيامه بواجباته الحزبية، بسبب انشغاله في حضور سباقات الخيل (الريسز)، أو لسوء أخلاقه لأنه تحرش بصحافية أجنبية جميلة كانت تزور بغداد لإجراء مقابلة صحافية مع القائد الفذ!!

الدستور العراقي ومجلس قيادة الثورة

بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٠، أصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقَّم ٧٩٢، وأسماه «الدستور المؤقت». وأجرى المجلس خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى نهاية ١٩٧٧ سلسلة من التعديلات على الدستور المؤقت، منها القرار رقم ٢٤٧ في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٤، حيث أضيفت بموجبه الفقرة «ج» إلى المادة الثامنة لتنص على تمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي. ثم أصدر المجلس في عام ١٩٧٧ قراره المرقَّم ٩٨٧، ليضيف بموجبه فقرتين جديدتين الى المادة ٣٧ حول عضوية المجلس.

يبحث الباب الرابع[٧] من الدستور المؤقت في مؤسسات الجمهورية العراقية، وينص على أن

---

(٧) الباب الرابع: مؤسسات الجمهورية العراقية
الفصل الأول: مجلس قيادة الثورة
المادة السابعة والثلاثون:
أ ـ مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة الذي أخذ على عاتقة في السابع عشر من شهر تموز/يوليو ١٩٦٨ مسؤولية تحقيق الإرادة الشعبية العامة بانتزاع السلطة من النظام الرجعي الفردي الفاسد وإعادتها إلى الشعب.
ب ـ يُعتبر أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أعضاء في مجلس قيادة الثورة.
جـ ـ يحدد أعضاء مجلس قيادة الثورة بـ٢٢ عضواً.
المادة الثامنة والثلاثون:
يمارس مجلس قيادة الثورة بأغلبية ثلثي أعضائه الصلاحيات الآتية:
أ ـ انتخاب رئيس له من بين أعضائه يسمى رئيس مجلس قيادة، الثورة، ويكون حُكماً رئيساً للجمهورية.
ب ـ انتخاب نائب للرئيس من بين أعضائه يسمى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة يحل محل الرئيس حُكماً بصفاته المحددة في الفقرة السابقة في حالة غيابه رسمياً أو في حالة تعذر أو استحالة ممارسة اختصاصاته الدستورية لأي سبب مشروع. =

=

ج ـ البت في استقالة الرئيس أو نائبه أو أحد أعضاء المجلس.
د ـ إعفاء أي من أعضائه من عضوية المجلس.
هـ ـ اتهام ومحاكمة أعضاء مجلس قيادة الثورة ونواب رئيس الجمهورية والوزراء.
المادة التاسعة والثلاثون:
يؤدي رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبه والأعضاء أمام المجلس اليمين التالية:
أقسم بالله العظيم وبشرفي وبمعتقدي أن أحافظ على النظام الجمهوري وألتزم بدستوره وقوانينه وأن أرعى مصالح الشعب وأسهر على استقلال البلاد وسلامتها ووحدة أراضيها وأن أعمل بكل تفان وإخلاص لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.
المادة الأربعون:
يتمتع رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبه والأعضاء بحصانة تامة ولا يجوز اتخاذ أي إجراء بحق أي منهم إلا بإذن مسبق من المجلس.
المادة الحادية والأربعون:
أ ـ يجتمع مجلس قيادة الثورة بدعوة من رئيسه أو نائبه أو ثلث أعضائه، وتنعقد الاجتماعات برئاسة الرئيس أو نائبه وبحضور أكثرية الأعضاء.
ب ـ اجتماعات ومداولات مجلس قيادة الثورة سرية، ويقع إفشاؤها تحت طائلة المساءلة الدستورية أمام المجلس، ويتم إعلان ونشر وتبليغ مقررات المجلس بالطرق المبينة في هذا الدستور.
ج ـ تقر القوانين والقرارات في المجلس بأغلبية عدد أعضائه ما خلا الحالات التي نص بها الدستور على خلاف ذلك.
المادة الثانية والأربعون:
يمارس مجلس قيادة الثورة الصلاحيات التالية:
أ ـ إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون.
ب ـ إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القوانين النافذة.
المادة الثالثة والأربعون:
يمارس مجلس قيادة الثورة بأغلبية عدد أعضائه الصلاحيات التالية:
أ ـ إقرار شؤون وزارة الدفاع والأمن العام ووضع القوانين واتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بهما من ناحية التنظيم والاختصاصات.
ب ـ إعلان التعبئة العامة جزئياً أو كلياً وإعلان الحرب وقبول الهدنة وعقد الصلح.
ج ـ المصادقة على مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والاستثمارية الملحقة بها، واعتماد الحسابات الختامية.
د ـ المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
هـ ـ وضع نظامه الداخلي وتحديد ملاكاته وتقرير موازنته وتعيين موظفيه وتحديد مكافآت ومخصصات الرئيس ونائبه وأعضائه وموظفيه.

=

تلك المؤسسات هي: مجلس قيادة الثورة؛ المجلس الوطني؛ رئيس الجمهورية؛ القضاء.

وبالرغم من هذا التقسيم، فإن المؤسسة المسماة مجلس قيادة الثورة، وتلك المسماة رئيس الجمهورية، هما مؤسسة واحدة لأن رئيس مجلس قيادة الثورة هو رئيس الجمهورية، وهو رئيس الوزراء في الوقت نفسه.

ونظراً إلى الدور الكبير الذي تلعبه وتضطلع به المؤسسة المسماة مجلس قيادة الثورة، أجد من المفيد إيراد النصوص الكاملة لتكوينها كما وردت في الدستور في هامش في نهاية هذا الفصل.

وكما يتضح من هذا الهامش، فإن مجلس قيادة الثورة يلعب دوراً كبيراً في إدارة شؤون العراق من جهة، وفي تحديد مصائر العراقيين من جهة أخرى.

فالمجلس هو كل شيء:

هو السلطة العليا؛

وهو مشرِّع القوانين، بل هو القانون؛

وفوق كل ذلك، قرارات المجلس قطعية لا سبيل لمناقشتها أو الاعتراض عليها.

= و ـ وضع القواعد المتعلقة بمحاكمة أعضائه من حيث تشكيل المحكمة والإجراءات الواجب اتباعها فيها.

ز ـ تخويل رئيسه أو نائبه بعض اختصاصاته المبينة في هذا الدستور عدا الاختصاصات التشريعية.

المادة الرابعة والأربعون:

يتولى رئيس مجلس قيادة الثورة:

أ ـ رئاسة اجتماعات المجلس وتمثيله وإدارة جلساته والأمر بالصرف فيه.

ب ـ توقيع جميع القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس ونشرها في الجريدة الرسمية.

ج ـ مراقبة أعمال الوزارات والمؤسسات في الدولة ودعوة الوزراء إلى التداول في شؤون وزاراتهم واستجوابهم عند الاقتضاء وإطلاع مجلس قيادة الثورة على ذلك.

المادة الخامسة والأربعون:

يكون كل من رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبه وأعضائه مسؤولاً أمام المجلس عن خرق الدستور أو عن الحنث بموجبات اليمين الدستورية أو عن أي عمل أو تصرف يراه المجلس مخلاً بشرف المسؤولية التي يمارسها.

ولكن يمكن إلغاؤها بإشارة من الرئيس.

وكما يتضح من نصوص الباب الرابع من الدستور المؤقت، فإن أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث هم أعضاء في مجلس قيادة الثورة، وإن المجلس هو المخوَّل بتوجيه الاتهام الى أعضائه وإلى نواب رئيس الجمهورية، وكذلك الوزراء ومحاكمتهم.

وبخلاف ما هو متعارف عليه في الدول ذات الأنظمة البرلمانية، فإن اجتماعات مجلس قيادة الثورة ومداولاته تُعتبر من الأمور المغلَّفة بالسرية المطلقة، ويقع إفشاؤها تحت طائلة المساءلة... والعقاب.

ويمارس مجلس قيادة الثورة بالأغلبية البسيطة لعدد أعضائه، صلاحيات خطيرة، كالتعبئة العامة وإعلان الحرب أو قبول الهدنة وعقد الصلح، وكذلك المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. إضافة الى ذلك، فإن للمجلس حق تخويل الكثير من صلاحياته إلى رئيسه أو إلى نائبه.

ويمكن القول إن كثيراً من القرارات صدرت، باسم المجلس، لم تكن قد عُرضت أصلاً على المجلس، بل كان رئيس الجمهورية يُصدرها بصفته رئيساً له من دون حاجة إلى دراستها أو حتى مناقشتها!!

١٩٧٤ : بداية القبضة الحديدية

بينت سابقاً كيف تمكن صدام حسين من بسط نفوذه، شيئاً فشيئاً، على جميع مرافق الدولة وإمساكه بخيوط السياسة الاقتصادية والنفطية، منذ أن تخلص من صالح مهدي عماش ليشرف بنفسه على خطوات تأميم النفط عام ١٩٧٢.

وجاء عام ١٩٧٤، وإذا بمفاتيح السياسة النفطية بيد صدام يساعده في ذلك عدنان حسين الحمداني، ثم استأثر بمفاتيح مقاولات المشاريع الصناعية الكبيرة بصفته رئيساً لمجلس التخطيط، يساعده في ذلك جهاز وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء. وأصبحت أدوات العمل السري والمخابرات تحت إشراف صدام يساعده في ذلك سعدون شاكر وبرزان التكريتي. ولكي تزداد قبضة صدام على كل مرافق الحياة وتُسخَّر جهود كل الناس وأفكارهم لخدمته من خلال تنظيمات حزب البعث، فوجئ العراقيون يوم الأحد الموافق ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ بقرار

مجلس قيادة الثورة المرقَّم ١٠٨٣، الذي جعل التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث قانوناً[٨] يقود السلطة والدولة، ومنهاجاً ودليل عمل لجميع أجهزة الدولة ومؤسساتها ومدارسها وجامعاتها.

بتعبير آخر، لم يعد للوزارة الائتلافية التي شُكلت عام ١٩٧٢ وضمت أعضاء من الحزب الشيوعي والأحزاب القومية والكردية الأخرى، أي دور فعلي في إدارة دفة الحكم، إلا إذا انصاع الوزراء غير البعثيين وارتضوا لأنفسهم الإيمان بمقررات المؤتمر القطري الثامن للحزب.

ولم يمض على صدور قانون الحزب القائد سوى شهر واحد، وإذا بتعديل وزاري كبير دخل الوزارة وفقاً له مَن هو موال لصدام حسين، وأُبعد منها من يُشَك في ولائه المطلق له.

رأي الإدارة الأمريكية في التشكيل الوزاري

نشرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وثيقة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

---

(٨) جاء نص قرار مجلس قيادة الثورة كما يلي:

قرار رقم ١٠٨٣

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استناداً إلى أحكام الفقرة «أ» من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ إصدار القانون الآتي:

قانون الحزب القائد: رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤:

المادة الأولى:

تتخذ الوزارات وكافة دوائر الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها من التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يقود السلطة والدولة، منهاجاً ودليل عمل لها في ممارسة اختصاصاتها من الآن وحتى إشعار آخر.

المادة الثانية:

ينفَّذ هذا القانون من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

وقد نُشر نص هذا القرار في الوقائع العراقية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، عدد ٢٤٠٥.

والوثيقة عبارة عن تقرير سري من شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي تتضمن تحليلاً لأسباب التعديل الوزاري الذي جرى يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤.

وقد يكون مفيداً ترجمة الوثيقة وتلخيصها كما يلي:

رقم الوثيقة: PR 131130

تاريخ الوثيقة: ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤

الموضوع: أهم وأكبر تعديل وزاري في العراق منذ استلام البعث السلطة عام ١٩٦٨.

حدث يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ أكبر وأهم تغيير وزاري في العراق. وتشير تقديراتنا وتحليلاتنا الأولية إلى أن صدام حسين كان وراء هذا التغيير الهام من أجل بسط سيطرته وتقويتها على مؤسسات الدولة، وذلك عن طريق تعيين مجموعة من البعثيين الموالين له وإبعاد من يُشَك بولائه المطلق. إن هذا التغيير الوزاري دليل واضح على تصميم حزب البعث على عدم السماح لأية جهة بمشاركته في الحكم وفي السلطة، سواءً كانت الجهة الحزب الشيوعي، أو حركة القوميين العرب، أو أية حركة أو مجموعة تقدمية.

إننا في الإدارة الأمريكية على ثقة تامة بأن أعضاء الوزارة الجديدة أعلى كفاءة ومقدرة من أعضاء الوزارة السابقة. فوزير الخارجية الجديد هو الدكتور سعدون حمادي (وزير النفط سابقاً) التكنوقراطي، المتخرج من الجامعات الأمريكية.

إننا نعتبر التغيير الوزاري الذي أُجري يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر بشيراً للاستقرار السياسي واستمراراً لسياسة عدم الانحياز ودليلاً على أهمية صدام حسين في انتهاج سياسة واقعية وعملية في إدارة دفة الحكم. إن أهم ما يلفت النظر في هذا التغيير الواسع، هو زرع الموالين لصدام حسين في مناصب الدولة الرئيسية لدعم مركزه كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة ونائب للسكرتير العام لحزب البعث. أما أحمد حسن البكر رئيس

الجمهورية، فلم يكسب شيئاً من هذا التغيير بالرغم من احتفاظه بمنصب وزير الدفاع.

وقد احتفظ الدكتور عزت مصطفى بمنصبه كوزير للصحة من أعضاء مجلس قيادة الثورة البارزين، وأُسند إلى طه الجزراوي منصب وزير التخطيط بالوكالة، إضافة إلى منصبه كوزير للصناعة. أما عزت الدوري فقد أصبح وزيراً للداخلية بدلاً من وزارة الإصلاح الزراعي، وتم إبعاد الفريق سعدون غيدان من وزارة الداخلية إلى وزارة المواصلات، وتمكن بهذا صدام من التخلص من آخر عسكري بإعطائه وزارة أقل مستوى من وزارة الداخلية.

إضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، فإن القيادة القطرية لحزب البعث حققت هي أيضاً مكاسب ملحوظة في هذا التغيير. فقد تبوَّأ مناصب وزارية خمسة أعضاء من القيادة، من ضمنهم أعضاء لم يمض على انتخابهم في القيادة سوى بضعة أشهر. هؤلاء الأعضاء هم: نعيم حداد (وزير الشباب)، تايه عبد الكريم (وزير النفط)، محمد محجوب الدوري (وزير التربية)، غانم عبد الجليل (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)، أما طارق عزيز (العضو الاحتياط) فقد أُسند إليه منصب وزير الثقافة والإعلام.

ولا بد من أن نؤكد أن أعضاء القيادة الخمسة المذكورين أعلاه يدينون بالولاء لصدام حسين ويتمتعون بخبرات إدارية واسعة.

ويمثل التغيير الوزاري الجديد خسارة ملحوظة لغير البعثيين. فبالنسبة إلى الأكراد، أُعفي الوزير هاشم عقراوي من منصبه، ونُقل وزير الأشغال إحسان شيرزاد إلى وزارة البلديات، وبهذا أصبح عدد الوزراء الأكراد أربعة بدلاً من خمسة، ولم يكسب الحزب الشيوعي من التغيير شيئاً، وبقي محتفظاً بثلاثة ممثلين في الوزارة من دون إضافة أو إبعاد.[٩] أما القوميون فقد كان نصيبهم من الخسارة أكثر من غيرهم، فقد خُفضت المرتبة الوزارية

(٩) بالرغم من ادّعاء الوثيقة وجود ثلاثة وزراء يمثلون الحزب الشيوعي، فإن الحقيقة هي وجود وزيرين فقط هما الدكتور مكرم الطالباني وزير الري، وعامر عبد الله وزير الدولة.

لاثنين هما هشام الشاوي الذي أصبح وزيراً للدولة بعد أن كان وزيراً للتعليم العالي، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري[١٠] الذي عُين كذلك وزيراً للدولة بعد أن كان وزيراً للتربية. أما وزير التخطيط جواد هاشم فقد أُعفي من منصبه بالرغم من كونه من الشيعة البارزين ضمن السلطة الحاكمة.

ومن التعيينات المهمة الأخرى في التركيبة الوزارية الجديدة، إسناد منصب وزير الخارجية إلى الدكتور سعدون حمادي بدلاً من وزارة النفط التي كان يشغلها. لقد أكمل حمادي دراسته في أمريكا، ويُعتبر من أبرز التكنوقراط العراقيين وله خبرة دولية واسعة اكتسبها من خلال عمله في حقل النفط خلال السنوات الست الماضية. وبالرغم من أن سعدون حمادي سيكون منفذاً للسياسة العراقية وليس مخططاً لها، إلا أن تعيينه يُعتبر علامة مشجعة للغرب. أما تايه عبد الكريم فتقتصر خبرته على الشؤون الحزبية وشؤون الزراعة، لذلك نتوقع اقتصار دوره على ممارسة التحدث باسم مؤسسة صدام حسين المعروفة بهيئة المتابعة التي تختص برسم السياسة النفطية.

وختاماً، لا بد من التأكيد أن جميع الوزارات الرئيسية هي الآن بأيدي البعثيين الموالين لصدام حسين، وعليه يجب اعتبار التغيير الوزاري الجديد بمثابة تلاحم وتماسك سلطة البعث وانتقال حقيقي للسلطة إلى مجلس الوزراء، وهو أمر سيساعد على الإسراع في جهود التنمية لبناء العراق. كما يُعتبر التغيير الوزاري استمراراً لسيطرة حزب البعث المباشرة والقوية على جميع الشؤون الرسمية.

إن التخلص من الوزراء القوميين وتقليص عدد الوزراء الأكراد وعدم إسناد أي منصب وزاري إلى شيوعيين آخرين بالرغم من مساهمة جميع تلك القوى في الجبهة الوطنية، إنما هي الدليل القاطع على تصميم حزب

(١٠) تخطىء الوثيقة عندما تقول إن الدكتور الجواري هو من حركة القوميين. والواقع، أنه كان عضواً نشطاً في حزب البعث، ومن المحسوبين على جناح أحمد حسن البكر.

البعث على الانفراد بالسلطة والمحافظة على نقاوتها الأيديولوجية.

وأخيراً، نحن نعتقد أن الحزب الشيوعي العراقي ومن ورائه الاتحاد السوفياتي، سعيدان النظر في مواقفهما من السلطة العراقية بعد أن كان الاتحاد السوفياتي يمارس الضغط على الحكومة العراقية لكي توسع من مشاركة كافة القوى الشعبية والتقدمية في الحكم. وأكثر من ذلك، فإن الاتحاد السوفياتي وجهات أخرى ستفسر تعيين سعدون حمادي انفتاحاً على أمريكا وإرضاءً لها.

المخابرات الأمريكية ومجلس قيادة الثورة

عندما تسلم حزب البعث السلطة في شباط/ فبراير ١٩٦٣، قيل إنه جاء إلى الحكم بقطار أمريكي. وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، أُبعد الجناح المتطرف من الحزب وسيطر عبد السلام عارف على الحكم وتخلص من البعث. بتعبير آخر: سقط حكم حزب البعث. وبالرغم من ذلك، استمرت الأقاويل والكتابات متهمة قيادة البعث آنذاك بالعمالة للأمريكيين. ثم جاء ١٧ و٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، وظهر أحمد حسن البكر على شاشة تلفزيون بغداد، ووقف خلفه صدام حسين حاملاً رشاشاً، ليعلن التخلص من رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف وإبعاده خارج العراق، إكمالاً لسيطرة البعث على مقاليد الحكم.

وبحلول ٣٠ تموز/ يوليو استعادت الإشاعات والأقاويل نشاطها على مسرح الأحداث السياسية، وعاد «القطار الأمريكي» يقف في المحطة الرئيسية في بغداد حاملاً في عرباته عناصر قيل إنها في القيادة القطرية لحزب البعث، أو لها خط اتصال مباشر مع مجلس قيادة الثورة، ولتنقل الرسائل والمعلومات من وإلى مسؤول أمريكي كبير المرتبة يقبع في مكان منزو في شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد، مهمته الوحيدة التنسيق بين أطراف المعادلة العراقية ـ الأمريكية.

ليست لدي وثائق تدعم تلك الأقاويل والإشاعات، غير أن أحداثاً متعاقبة، وتذاكر سفر متناثرة في محطات وقوف «القطار الأمريكي»، تشير إلى وجود حلقة أو حلقات اتصال أمريكية أعانت البعث العراقي منذ عام ١٩٦٣، وقد تستمر في إعانته لزمن طويل حفاظاً على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

بحثت كثيراً في الوثائق الأمريكية التي نُشرت مؤخراً عسى أن أجد شيئاً عن اتصالات خفية أُشيع عن وجودها بين حكام نظام البعث الذين تعاقبوا على حكم العراق والإدارة الأمريكية، فلم أعثر على الكثير، غير أن وثيقة واحدة استرعت انتباهي لأنها تشير إلى وجود «مصدر موثوق به» داخل القيادة العراقية له اتصال مباشر مع الإدارة الأمريكية؛ هذه الوثيقة هي تقرير سري مؤرَّخ في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ حول إشاعة إعدام رجل الدين المعروف آية اللّه محمد باقر الصدر وشقيقته آمنة الصدر.

لا تكمن أهمية هذا التقرير في كونه يبحث في ما كان يدور في بغداد آنذاك من إشاعات حول تنفيذ حكم الإعدام بالسيد الصدر وشقيقته، وإنما في تكرار التقرير الإشارة إلى مصدر معلومات السلطات الأمريكية واعتمادها على شخص في القيادة العراقية أو وثيق الصلة مع سلطة اتخاذ القرار.

ونظراً إلى أهمية هذه الوثيقة، أورد أدناه ترجمة حرفية لها:

الرقم: PR241 254 Z

التاريخ: ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٠

من شعبة رعاية المصالح الأمريكية ـ بغداد،

إلى وزارة الخارجية ـ واشنطن،

نسخة منها للمعلومات إلى السفارات الأمريكية في أبو ظبي، عمّان، المنامة، بيروت، القاهرة، دمشق، الظهران، الدوحة، جدة، كابول، الكويت، لندن، مسقط.

أ ـ الموضوع: قضية آية الله باقر الصدر؛ شهادات متضاربة.

ب ـ لا زالت الشائعات المحيرة والمتضاربة حول مصير الإمام الشيعي آية الله الصدر مستمرة. لقد كنا على وشك إنهاء التقرير عن هذه القضية نقول فيه بأنه من غير المنطقي أن تُقْدم الحكومة العراقية على استفزاز الغالبية من سكان العراق الذين هم من الشيعة بإعدامها شخصية مرموقة كالسيد الصدر، ذلك لأن الحكومة العراقية سوف لن تكسب شيئاً من هذا العمل.

وما إن انتهينا من التوصل إلى هذا التحليل المنطقي حتى وصلتنا أخبار مؤكدة تشير إلى تنفيذ حكم الإعدام بالسيد باقر الصدر بعد محاكمة سرية.

إن التفسيرات التي أُعطيت لنا تعزو أسباب التسرع في تنفيذ حكم الإعدام إلى اعتقاد الحكومة العراقية أن باقر الصدر ميتاً هو أقل خطراً من بقائه حياً في مدينة النجف، أو في المنفى.

ج ـ ما ذكر أعلاه هي الإشاعات التي تدور في بغداد. غير أننا قد أُخبرنا مباشرة من مصدرنا الموثوق ذي الاتصالات المباشرة، بأن الحكومة العراقية قد حكمت فعلاً على باقر الصدر بالإعدام، إلا أن الحكم لم ينفَّذ بعد. ويذهب مصدرنا الموثوق به إلى التأكيد أن إشاعة تنفيذ حكم الإعدام هي لجس النبض. فإن حدث تململ وتذمر لدى الشيعة في العراق تقوم الحكومة عندئذ بإظهار السيد الصدر على شاشة التلفزيون تكذيباً للشائعات، أما إذا لم تُحدث شائعاتُ تنفيذ حكم الإعدام سوى ردود فعل بسيطة في العراق أو من قِبَل حكام إيران، فإن حكم الإعدام سيُنفَّذ سراً ومن دون ضجة إعلامية.

د ـ يؤكد مصدرنا المعتمَد أن سلطات الأمن والمخابرات على ثقة تامة من أن الاضطرابات التي قامت في النجف وكربلاء وبغداد قد قُضي عليها نهائياً، حيث يسود الهدوء والسكينة المناطق الشيعية. كما يؤكد مصدرنا المعتمَد عزم القيادة العراقية على القضاء بكل ضراوة وعنف شديد على أي نشاط معاد.

هـ ـ إننا نواجه المعضلة التي عرفت بها بغداد، إذ ليس هناك وسيلة مباشرة لمعرفة ما إذا كان باقر الصدر حياً أم ميتاً، خاصة أن حزب البعث العربي الاشتراكي يتعمد إثارة قصة إعدامه فعلياً. يعتقد المجتمع الدبلوماسي في بغداد أن حكم الإعدام قد نُفذ فعلاً، إلا أن مصدرنا الموثوق به والمعتمَد من قِبَلنا، يقسم اليمين ويؤكد أن أعضاء بارزين في مجلس قيادة الثورة وفي قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ومكاتبه المتخصصة ينفون نفياً قاطعاً إشاعات تنفيذ حكم الإعدام بالسيد الصدر.

و ـ إن المسؤولين العراقيين يؤمنون بالواقع العملي. وما لم يشكل باقر الصدر خطراً مباشراً عليهم فإنه لا يوجد سبب ضروري للقضاء عليه، فقد يؤدي موته إلى إشعال نار ثورة كبيرة فشل الخميني حتى الآن في إثارتها وإشعالها.

ز ـ أما إذا أساءت السلطة العراقية تدبير قضية باقر الصدر، فإن النتيجة قد تكون لها عواقب وخيمة على نظام صدام والدول المجاورة.

التوقيع: إدوارد بيك

Edward L. Peck

XXI

الإعدام... بقرار!!

ليس الهدف من هذا الفصل مناقشة القوانين العراقية التي تنص على عقوبة الإعدام لمرتكبي بعض الجرائم، بل هو تبيان الاستثناءات العديدة التي أصدرها مجلس قيادة الثورة ووسَّع بموجبها قاعدة الأفعال التي يُعاقَب مرتكبوها بالإعدام.

ويمكن اعتبار الدستور المؤقت الذي أصدره مجلس قيادة الثورة ـ وضمنه مادتان خطيرتان أعطتا للمجلس صلاحيات واسعة تتجاوز كل القوانين والأعراف، بل تتجاوز الدستور نفسه ـ بدايةَ هذه الظاهرة الغريبة.

إحدى هاتين المادتين هي الفقرة «أ» من المادة ٤٢، التي أعطت المجلس صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون، والمادة الأخرى هي الفقرة «ب» من المادة ٦٥ التي جعلت مجلس قيادة الثورة، الجهةَ المخوَّلة بتعديل الدستور نفسه. يضاف إلى ذلك ما جاءت به المادة ٤٠ من الدستور، حيث نصت على تمتع كل من رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة بالحصانة الكاملة وعدم مساءلتهم عن أي عمل يقومون به، وعدم جواز اتخاذ أي إجراء بحقهم من دون موافقة المجلس!!

وقد توسع المجلس نتيجة لتلك الصلاحيات الواسعة المتوَّجة بالحصانة الكاملة، في إصدار القرارات، ولم يعد لديوان التدوين القانوني أي دور للنظر في دستورية تلك القرارات، وأصبح رئيس المجلس هو الحاكم المطلق الذي لا يسري عليه القانون، ولا يلتزم بأحكام الدستور. فهو السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في آن واحد، بل أصبح أيضاً السلطة القضائية التي تنظر في الأحكام الصادرة من محاكم العراق، بما فيها محكمة الثورة والمحاكم الخاصة.

وتجاوز المجلس، أو بالأحرى رئيس المجلس، في استخدام صلاحياته، فأصبح يتدخل حتى في الترقيات العلمية لأساتذة الجامعة، فيمنح من يشاء لقب «الأستاذية» أو يسحبه منه لأسباب لا علاقة لها بالشؤون العلمية. وأذكر في هذا الصدد، صدور قرار من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٧، يقضي بسحب لقب «الأستاذية» من الدكتور عبد الحسين القطيفي (أستاذ القانون الدولي بجامعة بغداد)، لأن الرائد علي العبيدي، سكرتير صدام حسين، قد فشل في امتحان الماجستير، وكان الممتحِن هو الدكتور القطيفي.

كما أصدرت الحكومة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، قانون العقوبات رقم ١١١ واعتبرته نافذ المفعول من تاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩. وقد حل هذا القانون محل قانون العقوبات القديم الذي كان يُعرَف باسم «قانون العقوبات البغدادي». وبالرغم من صدور هذا القانون بعد تسلم البعث للسلطة، فإنه كان قبل ذلك بفترة طويلة موضوعاً لدراسة ومناقشة ساهم فيهما عدد كبير من رجال القانون والقضاء. وقد احتوى القانون الجديد، كسابقه، على أحكام عديدة تنص على عقوبة الإعدام لمجموعة من الجرائم، إضافة إلى الأفعال ذات الطابع السياسي. ويأتي هذا القانون إضافة إلى قانون العقوبات العسكرية رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الذي احتوى هو الآخر على مجموعة من النصوص المتعلقة بإنزال عقوبة الإعدام لبعض الجرائم المرتبطة بالجيش والمؤسسة العسكرية.

ولم تمض سوى فترة قصيرة على صدور قانون العقوبات الجديد، وإذا بمجلس قيادة الثورة يُصدر سلسلة من القرارات التي لها قوة القانون، توسع بموجبه قاعدة الأفعال التي يُعاقَب مرتكبوها بالإعدام مع إلغاء حق المتهمين في الاعتراض!

وقد جاءت تلك القرارات مخالفة للالتزامات الدولية التي وافقت عليها الحكومة العراقية. فمثلاً، في الوقت الذي وقع فيه العراق على الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية عام ١٩٦٩، وصادق على توقيعه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧١، كانت المحكمة الخاصة برئاسة طه الجزراوي تنفذ أحكام الإعدام بمن أسمتهم «المتآمرين» في مؤامرة عبد الغني الراوي، بعد محاكمة لم تستغرق أكثر من ٣٦ ساعة.

وقد وصل التناقض بين تصرفات القيادة في الداخل ومواقفها في الخارج، إلى الحد الذي لم تعد المنظمات الدولية ذات العلاقة بالقضاء وبحقوق الإنسان، تصدّق ما تقدمه الوفود العراقية من تقارير، ولم يعد لوزير العدل أو وزير الخارجية، أي احترام حقيقي أمام هذه المنظمات.

ومثال على هذا التناقض، ما حصل عام ١٩٧٩ بعد استلام صدام حسين رئاسة الدولة. ففي اليوم نفسه الذي قدم فيه وزير العدل العراقي تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان المنبثقة من الاتفاقية الدولية التي صادق عليها العراق عام ١٩٧١، مؤكداً فيه عدم صحة «الإشاعات المغرضة» حول كثرة الإعدامات في العراق، كان راديو بغداد يذيع نبأ إعدام أعضاء القيادة القطرية الذين اتُّهموا بمحاولة التصدي لقيادة صدام حسين، مما أوقع رئيس الوفد العراقي في إحراج شديد، ولم يستطع تبرير ذلك سوى بالقول إن القيادة العراقية تنفذ رغبات الشعب في القضاء على عناصر التخريب بحزم وقوة!

إن دراسة سريعة لقانون العقوبات ولقرارات مجلس قيادة الثورة، تُظهر لنا بوضوح مدى اتساع نطاق الأفعال التي تكون عقوبتها الإعدام. وكأمثلة على ذلك ما يلي:

قانون العقوبات

أ ـ الجرائم التي تهدد الأمن الخارجي للدولة:

ارتكاب فعل يمكن أن يهدد استقلال البلاد؛

الالتحاق بالعدو أو مساعدته أو تزويده بالمعلومات؛

التآمر مع جهة أجنبية؛

محاولة الإضرار بالمصالح العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية للعراق في أوقات الحروب؛

إتلاف الأوراق ذات العلاقة بأسرار الدولة الخارجية في أوقات الحروب؛

محاولة تنظيم تآمر إجرامي؛

إفشاء أي سر من أسرار الدولة.

ب ـ الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للدولة:

استخدام القوة لقلب نظام الحكم أو لتغيير الدستور أو تشكيل حكومة إذا أدى ذلك إلى خسارة في الأرواح؛

قيادة وحدة عسكرية من دون ترخيص من الحكومة؛

التحريض على التمرد المسلح؛

تنظيم الجماعات المسلحة لغرض القيام بعمل جرمي أو احتلال المنشآت الحكومية؛

محاولة إثارة النعرات الطائفية؛

نسف المنشآت النفطية أو منشآت الحكومة؛

استخدام المتفجرات لنسف المنشآت الحكومية أو لإحداث أضرار بالاقتصاد الوطني؛

نشر الأفكار الصهيونية والماسونية، أو الانتماء إلى المنظمات التي تبث تلك الأفكار؛

تأسيس أو تنظيم أو توجيه أية جمعية أو جماعة من أي نوع كان، هدفها ارتكاب الأفعال المنصوص عليها أعلاه.

ج ـ الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة وجرائم متفرقة:

جرائم القتل؛

إلحاق الخطر بالحياة؛

التعذيب المرافق للسرقة؛

التعاون مع دولة أجنبية أو مؤسساتها للقيام بأفعال ضد العراق والتي قد تتسبب في قيام الحرب أو قطع العلاقات الدبلوماسية؛

تعريض عمليات الدفاع أو العمليات العسكرية للخطر؛

القيام بعمليات عسكرية أو المشاركة فيها ضد دولة أجنبية من دون موافقة صريحة من الحكومة العراقية، وخاصة إذا نجم عن تلك الأفعال إعلان الحرب بين العراق وتلك الدولة الأجنبية؛

تنظيم أو قيادة أية جماعة هدفها مهاجمة جماعة أخرى أو منع وعرقلة تطبيق القانون؛

القيام بنشاط سياسي بواسطة أعضاء في حزب البعث.

قرارات الإعدام

في ما يلي أهم القرارات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة، وحدد فيها عقوبة الإعدام لمجموعة من الأفعال بما في ذلك حكم الإعدام الإلزامي mandatory لبعض الأنشطة السياسية:[1]

أ ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٦٥ في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٤، الذي نص على إعدام من ينتمي إلى حزب البعث ويُخفي علاقاته السابقة بالتنظيمات السياسية الأخرى، أو كان منتمياً إلى حزب البعث وأبقى على علاقاته الحزبية السابقة مع التنظيمات الأخرى.

ب ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٤٤ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ والذي يُحكم بموجبه بالإعدام بمن ترك حزب البعث وانتمى إلى حزب آخر أو عمل لمصلحة حزب آخر حتى بعد تركه حزب البعث.

ج ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٥٧ في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ والذي كان يحرّم العمل السياسي داخل القوات المسلحة، وقد عُدِّل عام ١٩٧٦ بحيث نص على عقوبة الإعدام على كل عسكري يمارس نشاطاً سياسياً باستثناء النشاط السياسي لحزب البعث.

د ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٣٤ في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٧٨ الذي يقضي بإنزال عقوبة الإعدام بكل عراقي، وكل أجنبي مقيم في العراق، إذا ثبت أن لهما علاقة داخل العراق أو خارجه بأجهزة المخابرات الأجنبية، أو تعاملا مع تلك الأجهزة بأية طريقة، من دون موافقة السلطات العراقية المختصة.

هـ ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٨٤ في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٨ الذي يقضي

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القرارات قد تعاقب صدورها منذ عام ١٩٧٤ بالرغم من تصديق العراق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عام ١٩٧١.

بإنزال عقوبة الإعدام بكل من عمل على تنظيم شخص له علاقة بحزب البعث، ليعمل لصالح حزب أو جماعة سياسية أخرى.

و ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٨٤ في ٣ تموز/يوليو ١٩٧٨ الذي يقضي بإنزال عقوبة الإعدام بكل متقاعد من أفراد القوات المسلحة أو قوات الشرطة أو المتطوعين الذين سُرِّحوا من الخدمة أو الذين أُنهيت خدماتهم لأي سبب كان بعد ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، إذا عملوا أو انتموا إلى جماعة سياسية غير حزب البعث.

ز ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٤٧ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ الذي نص على إعدام كل من عاد إلى اعتناق البهائية.

ح ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٦١ في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠ الذي نص على إعدام كل من انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية، مع النص صراحة على جعل القرار بأثر رجعي يسري على الحالات السابقة لصدور القرار. ويُلاحَظ في هذا القرار مخالفته واستهتاره الصارخ للمبدأ القانوني الذي يقضي بعدم رجعية القوانين، وبالأخص في القضايا الجنائية، إلا إذا كانت لصالح المتهم. ويخالف أيضاً الفقرة «ب» من المادة ٦٦ من الدستور التي تنص صراحة على عدم رجعية القوانين.

ط ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٤٠ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨١ القاضي بإعدام كل من يتهرب من الخدمة العسكرية. وقد عُدِّل هذا القرار في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بالقرار رقم ١٥٤٠ حيث وسع نطاقه ليشمل أفراد الجيش الشعبي وحرس الحدود.

ي ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٧ في ٧ تموز/يوليو ١٩٨٢ القاضي بإعدام من يتغيب عن وحدته العسكرية لمدة خمسة أيام من دون عذر مشروع.

ك ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٣٣ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ الذي يقضي بإعدام كل من يرتكب سرقة في وقت الحرب.

ل ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٧٠ في ١٩٨٣ الذي يقضي بإعدام كل من بلغ الثامنة عشرة من عمره أثناء قيامه بأي عمل من الأعمال التي تكون عقوبتها الإعدام كالهروب إلى خطوط العدو، أو التآمر على سلامة الدولة، أو الانتماء إلى حزب الدعوة، أو التهرب من الخدمة العسكرية.

م ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣١٣ في ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٤ الذي ينص على إعدام كل من يقوم بتهريب العملة العراقية أو الأجنبية أو الذهب ويتعامل بها مع العدو الفارسي (كذا).

ن ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٤ في ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٤ بإصدار قانون عقوبات الجيش الشعبي رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٤. وقد نص هذا القانون في عدد من مواده على مجموعة من الأفعال التي يُعاقَب مرتكبوها بالإعدام، ومن هذه الأفعال ثبوت الجبن والتخاذل، من دون تعريف لمعنى الجبن أو تحديد للجهة التي تضع المعيار.

س ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥٨ في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٨٤ ويقضي بإعدام كل من انتمى إلى حزب أو جماعة أو جمعية، تستهدف تغيير حكومة البعث، إما بواسطة القوة المسلحة، أو بالتعاون مع جهات أجنبية.

ع ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٦٠ في ٢٣ آب/ أغسطس الذي ينص على إنزال عقوبة الإعدام بكل من يعمل لدولة أجنبية أو مع شخص آخر يعمل لصالح تلك الدولة، أو يتصل بتلك الدولة، إذا ثبت أن عمله أو اتصاله يضر بمصالح العراق العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية. ويُعدَم أيضاً كل من أتلف أو أخفى أو سرق أو زوّر وثائق يمكن أن تفيد العراق لإثبات حقوقه تجاه دولة أجنبية أو لها علاقة بأمن الدولة الخارجي أو بأية مصالح وطنية.

ف ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٠ في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ويقضي بإعدام كل من ارتكب تزويراً في جواز سفر صادر عن دولة أخرى، أو في وثائق صادرة عن السلطات العراقية المختصة، مستهدفاً عن وراء ذلك الحصول على منافع مالية تضر بالاقتصاد الوطني.

ص ـ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٤٠ في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ الذي يقضي بعقوبة السجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من يُهين رئيس الجمهورية أو نائبه، أو مجلس قيادة الثورة، أو حزب البعث، أو المجلس الوطني، أو الحكومة. وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت الإهانة واضحة وتستهدف إثارة الرأي العام ضد السلطة.

وأذكر في هذا الصدد، أن صلاح الدين سعيد رئيس تحرير جريدة **العراق** زار لندن عام ١٩٨٧ فسأله أحد الصحافيين البريطانيين عما إذا كانت نقابة الصحافيين العراقيين ستدافع عن عضو فيها إذا اتُّهم بكتابة مقالة أو ما شابه ووُجد فيها ما يمكن تفسيره بأنه انتقاد لصدام حسين. وكم كانت دهشة الصحافي البريطاني عندما أجابه «زميله» العراقي بأن نقابته لا تدافع عن «المجرمين»، و«إذا حدث وانتقدتَ الرئيس فأنت مجرم، وتستحق الإعدام»!!

المحاكم الخاصة

تنص الفقرة «و» من المادة ٤٣ من الدستور العراقي، على أن مجلس قيادة الثورة هو الجهة التي تضع القواعد الخاصة بمحاكمة أعضائه، وهو الذي يشكل المحاكم الخاصة لذلك الغرض ويحدد إجراءاتها.

وحسب المعلومات المتوفرة، فإن المحاكم الخاصة التي شُكلت بقرارات من المجلس، هي:

أ ـ المحكمة الخاصة عام ١٩٧٠ لمحاكمة المتهمين بما سمي «مؤامرة» عبد الغني الراوي وصالح السامرائي.

وقد تشكلت هذه المحكمة من طه الجزراوي (عضو مجلس قيادة الثورة)، ودامت جلساتها ٣٦ ساعة فقط!

ب ـ المحكمة الخاصة عام ١٩٧٣ لمحاكمة المتهمين بقضية ناظم كزار وجماعته. وقد تشكلت هذه المحكمة برئاسة عزت الدوري (عضو مجلس قيادة الثورة) وعضوية طاهر أحمد أمين معاون مدير المخابرات حينذاك، وخليل إبراهيم العزاوي معاون مدير الاستخبارات العسكرية، ودامت جلساتها يومين فقط.

ج ـ المحكمة الخاصة عام ١٩٧٧ لمحاكمة المتهمين بمظاهرات النجف وكربلاء. وتشكلت هذه المحكمة في أول الأمر من عزت مصطفى (عضو مجلس قيادة الثورة) وفليح حسن الجاسم (عضو مجلس قيادة الثورة). ولما رفضا إصدار أحكام الإعدام، تم فصلهما من القيادة والحزب. واستمر بقية أعضاء المحكمة في إصدار الأحكام. وقد دامت جلسات المحكمة أربع ساعات فقط!

د ـ المحكمة الخاصة عام ١٩٧٩ لمحاكمة المتهمين من أعضاء القيادة القطرية بعد استلام صدام حسين مواقع السلطة الأولى، ودامت جلساتها ستة أيام فقط!

وكانت محكمة خاصة قد شُكلت عام ١٩٧٤ سُميت محكمة كركوك الخاصة، لمحاكمة مجموعة من المواطنين الأكراد اتُّهموا بارتكاب أعمال سياسية مناهضة. وقد اتخذت هذه المحكمة من إحدى القواعد العسكرية في كركوك مقراً لها، وعقدت جلساتها في سرية تامة، وحرمت المتهمين من حق توكيل المحامين ومن حق تمييز قراراتها، وأصدرت سلسلة من أحكام الإعدام بحق مجموعة من الأكراد، لم يُعلَن عنها في حينه.

محكمة الثورة

استُحدثت محكمة الثورة بموجب القانون رقم ١٨٠ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩. وجرت عدة تعديلات على هذا القانون بموجب القوانين المرقَّمة ١، ٨٥، ١٢٠، لسنة ١٩٦٩.

ينص القانون المذكور على أن عضوية المحكمة تكون من ثلاثة أشخاص، اثنان منهم على الأقل من الحكام، وقد يكون الأعضاء الثلاثة مدنيين أو عسكريين أو من السلكين.

تنظر المحكمة، طبقاً لقانون إنشائها، في الجرائم المتعلقة بالأمن الداخلي والأمن الخارجي للدولة، والرشوة، والاختلاس، والسرقة، وتجارة المخدرات، والتهريب، وتجارة السلاح، وكذلك في جميع المخالفات الاقتصادية والمالية الأخرى وأي قضايا تحال إليها من قِبَل السلطة.

وينص القانون المذكور، على أن تكون إجراءات محكمة الثورة وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات الجزائية، غير أن المحكمة لم تلتزم بذلك وكانت أحكامها قطعية بما في ذلك أحكام الإعدام. وقد بلغ استهتار المحكمة المذكورة بالحقوق القانونية للمواطنين حداً أثار اهتمام لجان حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، التي أرسلت بعثة خاصة إلى العراق عام ١٩٨٣ حيث قابلت عدداً من المسؤولين في وزارتي العدل والداخلية، لبحث تجاوزات محكمة الثورة وإخلالها

بحق الدفاع المشروع. وقد أجابت الحكومة العراقية عن تساؤلات منظمة العفو الدولية بما يلي:

إن محكمة الثورة ترتبط بمكتب رئيس الجمهورية، ولا تخضع لإشراف وزارة العدل. كما أن المحكمة تفسر القوانين وفقا لمبادئ حزب البعث، وأن أعضاءها الثلاثة هم أعضاء في حزب البعث.

أما اعتراضات منظمة العفو الدولية على الأسلوب اللاشرعي واللاإنساني للمحاكم الخاصة، فقد أجابت عنها الحكومة العراقية بما يلي:

بالنسبة إلى المحكمة الخاصة لسنة ١٩٧٧: إن المحكمة عقدت جلساتها ليومين وليس أربع ساعات. إن هذا النوع من المحاكم ضروري للقضاء على الطائفية التي يغذيها أعداء الشعب من أجل شق وحدة الصف الوطني وعرقلة الجهود المتطلعة للتقدم والازدهار.

وبالنسبة إلى المحكمة الخاصة لسنة ١٩٧٩، فإن هذه المحكمة دستورية بكل معنى الكلمة لأنها شُكلت طبقا للفقرة «هـ» من المادة ٣٨ من الدستور العراقي، لتنظر في القضايا المتعلقة بأعضاء في جزب البعث. وهي تخص الشؤون الداخلية للحزب.

ومن الطريف، أن جواب وزير العدل العراقي عن تساؤل منظمة العفو الدولية عن حق المتهمين في الاعتراض، كان: «يحق لكل مواطن عراقي الاعتراض على الحكم الصادر بحقه، بأن يسترحم رئيس الجمهورية لإعادة النظر في الحكم الصادر بحقه. ورئيس الجمهورية هو بمثابة محكمة التمييز»!!

XXII

البكر: المزاج المتقلِّب!!

يتناول هذا الفصل والفصلان الأخيران اللذان يلياه، أحداثاً متفرقة حول بعض قادة حزب البعث العراقي. والهدف من ذلك إعطاء القارئ نبذة عن الطريقة التي كان يفكر بها بعض هؤلاء القادة، إضافة إلى طرافة بعض تلك الأحداث، وما تفيض به من جوانب إنسانية أحياناً، وجوانب سلبية أحياناً أخرى.

لا أريد بكلامي هذا انتقاداً أو مدحاً أو قدحاً، وإنما أنا هنا مجرد راوٍ للحدث المقترن بهذه الشخصية أو تلك، وشاهد عليه. إنها حقائق ملموسة كانت تقع يومياً، أو بين الحين والآخر. وهي بذلك مرآة تعكس مستوى تفكير قيادة حزب البعث، وأسلوب عملها. وقد يرى البعض فيها مستوى للتفكير لا يتسم بالعبقرية، أو الذكاء، وقد يرى البعض الآخر تفسيراً لتلك التصرفات: الغباء مثلاً، أو الغرور والغطرسة.

المعلم... الرئيس

وُلد البكر في تكريت عام ١٩١٤، ومات في بغداد عام ١٩٨٢. وبعد موته دارت التكهنات بأنه قُتل بالسم في فترة كان صدام حسين يخشى فيها من احتمال التفاف المعارضة وضباط الجيش حول البكر لإسقاط حكمه لتوريطه العراق، جيشاً وشعباً، في حرب خاسرة مع إيران.

التحق بعد إكماله مرحلة الدراسة الابتدائية، بدار المعلمين الريفية ليتخرج منها عام ١٩٣٢ ويعمل مدرّساً في المدارس الابتدائية حتى عام ١٩٣٨، حيث ترك مهنة التعليم ودخل الكلية العسكرية ليتخرج منها ضابطاً، وهي المهنة التي احترفها حتى

موته، مع أنه لم يُعرف بكونه ضابطاً لامعاً في المجالات العسكرية والتعبوية.

ذكرت سابقاً أن علاقتي بمجموعة حزب البعث التي تسلمت الحكم عام ١٩٦٨، كانت من خلال البكر، الذي كنت أتردد على منزله بمعية الدكتور محمد المشاط.

وقد كان واضحاً لديّ منذ الأيام الأولى لحكم البعث، أن البكر هو الشخص الثاني وليس «الأول» في التركيبة القيادية، بالرغم من أنه كان يمارس مهامه من خلال الكرسي «الأول».

وبمرور الأيام، كان يتضح أكثر فأكثر أن البكر وصدام شخصان يكمل أحدهما الآخر؛ يحتاج البكر إلى صدام للمحافظة على أمن الحكم، وصدام بحاجة إلى البكر لتأمين جانب الجيش والعسكريين الذين كانوا في مراكز قيادية. وكان التنسيق بين البكر وصدام يتم يومياً، من خلال الاتصالات المباشرة، هاتفياً، وخطياً.

لقد نفذ البكر جميع رغبات صدام في تصفية المؤسسة العسكرية من العناصر التي كان الشك يدور حول ولائها المطلق للسلطة الحاكمة، وساعدهما في هذه التصفية المقدم عدنان خير الله مسؤول المكتب العسكري للحزب.

ولا بد من التأكيد هنا، أن ما كان يقال عن وجود خلافات بين البكر وصدام إنما هو محض وهم وخيال. فمهما بلغت درجة تلك الخلافات، كانت تزول وتضمحل أمام مخاطر سقوط الحكم بانقلاب عسكري. الخلاف الوحيد هو ما حصل عام ١٩٧٩ عندما أبدى البكر رغبته في الدخول في نوع من الوحدة الاتحادية مع سورية؛ تلك الرغبة التي قارعها صدام وسارع إلى التخلص من البكر ليلة ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٩ بإجباره على تقديم استقالته لأسباب صحية، وما تبع ذلك من إعلان صدام عن اكتشاف «مؤامرة» القيادة القطرية لحزب البعث بالتعاون مع سورية، ومن ثم إعدام مجموعة كبيرة من أولئك «المتآمرين».

علاقتي الشخصية بالبكر

في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧١، كانت علاقتي الشخصية بالبكر أقوى من علاقتي بصدام حسين. وأذكر أنه لم يمر يوم من دون أن يتصل البكر بي هاتفياً

لمرات عديدة. ولم تقتصر اتصالاته الهاتفية على أوقات الدوام الرسمي، بل تجاوزته إلى ساعات الليل المتأخرة.

كان البكر بسيطاً ومتواضعاً في مسكنه وملبسه وتصرفه مع عائلته، وكانت بساطته في شؤون الدولة الاقتصادية والمالية تصل إلى حد السذاجة، وكان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، إلى الحد الذي كنت أتساءل فيه: كيف يستطيع هذا الرجل التفكير استراتيجياً؟ هل لديه الوقت للتفكير، إذا كان يتصرف بهذا الشكل غير المنتظم. فهو يسأل عن ترفيع هذا الموظف أو ذاك، حتى ولو كان شرطياً في إدارة المرور.

كان البكر مصاباً بمرض السكري، وهو مرض يُحدث اختلالاً في مزاج المصاب به. فبينما هو عصبي ثائر، تراه بعد قليل هادئاً. وهكذا، كان مزاج البكر: يثور لأتفه الأمور؛ ويتخذ قراراً، ثم يهدأ بعد ساعة فيلغي القرار.

وما كان يزيد من حدته وإثارته، عدمُ ممارسته أيِّ نوع من أنواع الرياضة أو الهواية. كانت هوايته الوحيدة، الاستماع إلى الأغاني الريفية، وكان الراديو لا يفارق مكتبه، ويوجد في كل غرفة جهاز تلفزيون، حتى في القاعة التي يجتمع فيها مجلس قيادة الثورة.

وكان الغناء المفضل لديه هو المعروف في العراق بـ«السويحلي» و«العتابة» و«النايل». ومطربه المفضل الملا ضيف الجبوري الذي كان حارساً في إحدى محطات الكهرباء، ثم أصبح نجماً إذاعياً وتلفزيونياً بسبب إعجاب البكر بطريقة غنائه وعزفه على «الربابة». ولعل العراقيين يتذكرون كثرة ظهور الملا ضيف على شاشة تلفزيون بغداد بمناسبة ومن دون مناسبة.

وتحضرني حادثة طريفة شهدتها في إحدى الأمسيات: طلب البكر أن أحضر اجتماعاً لمجلس قيادة الثورة لبحث شأن من شؤون الخطة الاقتصادية. كان جهاز التلفزيون مفتوحاً، وأحد المغنين الريفيين المدعو عبد الصاحب شراد يغني. كنا نناقش المسألة الاقتصادية، وفجأة رفع البكر سماعة الهاتف واتصل بالمدير العام للإذاعة والتلفزيون آنذاك محمد سعيد الصحاف، وقال بعصبية: من هو هذا المغني القبيح. أبعدوه عن التلفزيون. ومنذ تلك الليلة لم يظهر عبد الصاحب شراد على الشاشة، ولم يسمع العراقيون غناءه إلا بعد وفاة البكر.

هذا مثال على القرارات المرتجلة التي كان يتخذها البكر والأمور التافهة التي كان يشغل نفسه بها. ومع ذلك، فقد كانت للكثير من قراراته وتصرفاته جوانب إنسانية، تنم عن الطيبة والسذاجة في آن معاً.

ولكي نقف على شخصية البكر، سأورد سلسلة من الأحداث المتفرقة، علّها تلقي الضوء على الطريقة التي مارس فيها السلطة، والزاوية التي كان ينظر منها إلى الأمور.

محاولة اعتقال الدكتور فوزي القيسي

اتصل بي البكر في الأسبوع الأول من استيزاري. كنت بمكتبي في وزارة المالية التي توليت مسؤوليتها بالوكالة، مستفسراً عن الدكتور فوزي القيسي المدير العام لمصرف الرافدين آنذاك: هل ما زال مديراً عاماً للمصرف؟ وهل هذا المصرف تابع لوزارة المالية؟

ظننت أن البكر يريد تعيين القيسي بمنصب هام كمحافظ البنك المركزي مثلاً، فبدأت بامتداحه وبيان مؤهلاته العالية وأنه، أي القيسي، كان أستاذي في كلية التجارة والاقتصاد في نهاية الخمسينيات. وما إن انتهيت من كلامي حتى فاجأني البكر بطلب إصدار أمر عاجل بفصل القيسي وإيداعه السجن فوراً.

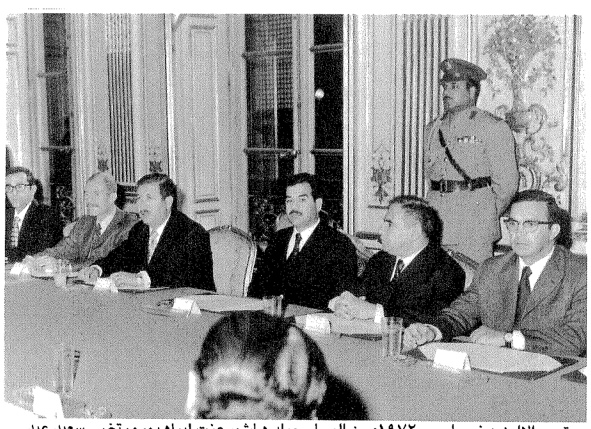
كان الطلب غريباً، إذ لم يكن القيسي سياسياً ولم يكن له أي نشاط معاد للبعث. كما أن موضوعاً كهذا يجب أن يُترك لوزير المالية الأصيل احتراماً للأعراف والتقاليد. وهكذا، رجوت البكر تأجيل الأمر إلى حين عودة وزير المالية من الخارج، غير أنه أصر على موقفه ولم يترك لي مجالاً للمناقشة.

اتصلت بالدكتور القيسي هاتفياً وأخبرته بأني أزمع زيارته في مصرف الرافدين بعد ساعتين. ظن القيسي أن زيارتي هي للتفتيش بصفتي وزيراً للمالية بالوكالة، فأسرع بالاتصال بوكالة الأنباء العراقية وتلفزيون بغداد لمتابعة زيارة «الوزير» إلى مصرف الرافدين، لبث خبر الزيارة ومتابعتها عبر التلفزيون، وهو الأمر المعتاد في تغطية زيارات أعضاء الحكومة إلى مؤسسات الدولة ومرافقها.

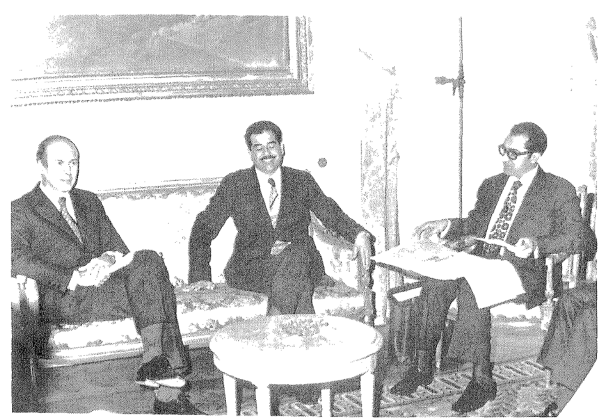
خلال تجوالي في المصرف، والاطلاع على شؤون العمل، كانت كاميرات التلفزيون تصور هذه «الالتفاتة» الكريمة من الوزير. انفردت بالقيسي بمكتبه وأخبرته



قصر الإليزيه في باريس: من اليسار: سفير العراق في باريس نعمة النعمة، طارق عزيز، جواد هاشم، عزت إبراهيم، مرتضى سعيد عبد الباقي، صدام حسين، عزت مصطفى، سعدون حمادي، فخري قدوري، شاذل طاقة، عدنان القصاب، عدنان الحمداني وفاضل الجلبي



قصر الإليزيه في باريس ١٩٧٢: من اليسار جواد هاشم، عزت إبراهيم، مرتضى سعيد عبد الباقي، صدام حسين، عزت مصطفى وسعدون حمادي



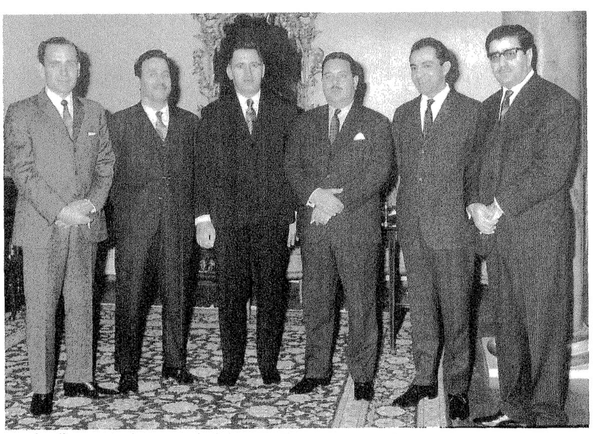
باريس ١٩٧٢: فندق كريون، ويدا في الصورة من اليسار: فاليري جيسكار ديستان (وزير المالية والاقتصاد الفرنسي)، صدام حسين وجواد هاشم



من اليُسار: تقي الدين الصلح (رئيس وزراء لبنان) وكورت فالدهايم (الأمين العام للأمم المتحدة)، الدكتور محمد سعيد العطار (رئيس منظمة الأكوا) وجواد هاشم يستدير نحو الكاميرا



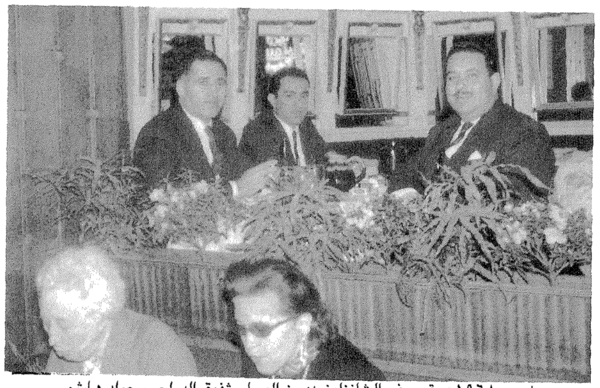
لندن ١٩٦٨ : من اليسار خالد مكي الهاشمي، جواد هاشم، كاظم الخلف وطالب حسين الشبيب



لندن ١٩٦٨ : من اليسار صباح كجه جي، عبد الوهاب باباجان، شفيق الدراجي، خالد مكي الهاشمي، جواد هاشم وسفير العراق في لندن كاظم الخلف



مطار بغداد ١٩٧٢: بعض أعضاء الوفد العراقي في طريقهم لمرافقة صدام حسين في أول زيارة له إلى باريس. من اليسار: عزت مصطفى، عزت إبراهيم، سعدون حمادي وجواد هاشم

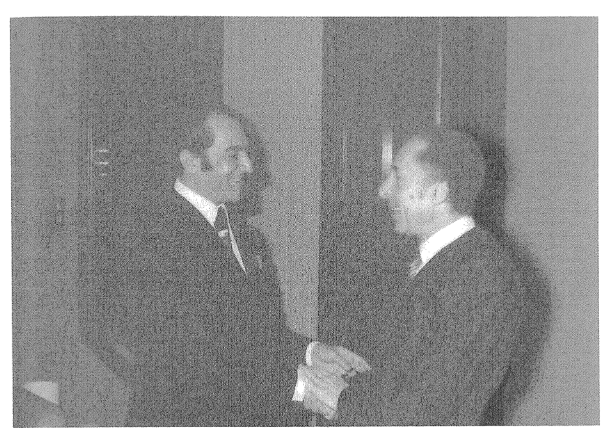


باريس ١٩٦٨ : مقهى في الشانزليزيه: من اليسار شفيق الدراجي، جواد هاشم وخالد مكي الهاشمي

الإسكندرية ١٩٦٩ : منزل جمال عبد الناصر في المعمورة: جمال عبد الناصر، جواد هاشم ووزير التخطيط المصري سيد جاب الله



الإسكندرية ١٩٦٩ : عبد الناصر، جواد هاشم وسيد جاب الله



جواد هاشم مع الشاذلي القليبي الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية



جواد هاشم وعلي ناصر محمد (رئيس جمهورية اليمن الديموقراطية السابقة)



نيودلهي ١٩٧٢: رئيس جمهورية الهند لدى استقباله جواد هاشم



نائب رئيس وزراء ألمانيا (الديموقراطية السابقة) غيرهارد شرودر مجتمعاً إلى جواد هاشم
في وزارة التخطيط



في حدائق سفارةَ ألمانيا (الديموقراطية السابقة) في بغداد: عامر عبد اللّه، جواد هاشم وغيرهارد شرودر



جواد هاشم وغيرهارد شرودر يوقعان اتفاقية التعاون
بين العراق وألمانيا (الديموقراطية السابقة) وتشكيل لجنة التخطيط المشتركة

بمضمون مكالمة البكر، ورجوته بمغادرة بغداد إلى بيروت عصر اليوم نفسه بحجة تفتيش فرع مصرف الرافدين هناك، وعدم العودة إلى حين التحاق وزير المالية بمنصبه، حيث يمكن تسوية الأمر مع رئيس الجمهورية.

وسافر القيسي.

وفي مساء اليوم نفسه، بث تلفزيون بغداد نبأ زيارتي إلى مصرف الرافدين. وعند التاسعة مساء اتصل البكر بي وطلب حضوري حالاً إلى القصر الجمهوري لبحث موضوع القيسي وسبب عدم اعتقاله وفصله من الوظيفة.

حاولت تهدئة غضب البكر، وأفهمته أن القيسي من الكفاءات العراقية التي لا يجوز التضحية ولا التفريط بها، إضافة إلى ضرورة الانتظار إلى حين عودته من بيروت.

هدأ البكر، وبعده بأيام نسي الموضوع تماماً. ولما عاد القيسي من سفره تقدم بطلب إعارة خدماته إلى بنك اليوباف في باريس، فصدرت الموافقة حالاً. والطريف أنه بعد مرور عدة سنوات، عاد الدكتور القيسي إلى العراق ليعين محافظاً للبنك المركزي العراقي، ثم وزيراً للمالية مرة جديدة، ويثبت جدارة فائقة في تلك المناصب نالت إعجاب القيادة وتقديرها. وعندما توفي عام ١٩٧٩ بعد إصابته بمرض السرطان، شُيع جثمانه رسمياً في موكب مهيب، وهو أمر لم تفعله حكومة البعث لأي وزير مدني توفي لأسباب طبيعية أو غير طبيعية.

ويمكنني الآن تصور الأمر لو أني نفذت أمر البكر «العاجل» بفصل القيسي وتوقيفه. هل كان ذلك سيكون في مصلحة العراق بإهدار كفاءة عالية مثل كفاءة القيسي؟؟

تقارير حزبية عن بناء مسكن

كنا في مطار المثنى لتوديع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي الذي كان في زيارة إلى العراق. التفت البكر إلى صالح مهدي عماش بعد انتهاء مراسيم التوديع وسأله إلى أين هو ذاهب، فردَّ عماش بأنه ذاهب معي لمشاهدة داري في حي الجامعة التي كانت في مراحل البناء النهائية، لأنه يريد التعرف إلى المقاول الحاج فليح المعمار

من أجل استخدامه في بناء دار له، إن وجد عمله مُرضياً، فأبدى البكر رغبته أيضاً بالمجيء معنا.

اتفقنا على أن أسبق الآخرين بسيارتي لتعريفهم بالطريق. ويبدو أن البكر نسي إخبار موكب الحرس المرافق بالعودة إلى القصر، الأمر الذي حول المسيرة لداري إلى موكب رسمي حافل بدراجات الشرطة وسياراتهم.

لاحظت الموكب الفخم حال وصولي إلى الدار، وشاهدتُ جمعاً من الأطفال والنساء على جانبي الشارع المؤدي إلى داري يصفقون ويهتفون بحياة الثورة والقيادة. وعلى رغم حراجة الموقف، فقد أكمل البكر وعماش والحاج فليح جولتهم في الدار التي كان بناؤها من طابق واحد، ولم تتجاوز كلفتها آنذاك خمسة عشر ألف دينار.

التفت البكر نحوي قائلاً: هذه دار تساوي ثمانين ألف دينار. قلت: ومن الذي أفتى بهذا الرقم؟؟ الكلفة لا تزيد عن خمسة عشر ألفاً، وأنا مستعد لبيع الدار بعشرين ألفاً. ضحك البكر وقال إنه تسلم حزمة من التقارير الحزبية عن بناء الدار ومواصفاتها «الفخمة» وجدرانها العالية المغلّفة بالمرمر. وعجبت لهذا الكلام، وكان عجبي وامتعاضي أكثر من أن تُرسَل مثل هذه التقارير إلى رئيس الجمهورية لتصرفه عن وظائفه الأهم.

والطريف، أن المقاول الحاج فليح كان طالع نحس على كل من شيد له داراً من المسؤولين، إذ ما إن يكمل عمله وينتقل صاحب الدار إليها، إلا ويُعفى من مناصبه. وقد حدث ذلك أولاً معي، ثم مع صالح مهدي عماش، ليعقبه العقيد شفيق الدراجي، وبعدهما شفيق الكمالي وزير الشباب وعضو القيادتين القطرية والقومية. وكم أتمنى الآن لو استطاع الحاج فليح بناء دُور لقياديين آخرين، لكنه مات في حادث اصطدام دراجته النارية، من دون أن يحقق أمنيات كثيرين!!

منع تعيين السكرتيرات

شغلتُ عام ١٩٧٠، منصب وزير الاقتصاد وكالةً في غياب الوزير الأصيل يومها الدكتور فخري قدوري عن العراق. وعند منتصف إحدى الليالي، هاتفني البكر وطلب حضوري في اليوم التالي إلى القصر الجمهوري، عند السابعة صباحاً.

وصلت القصر قبل الموعد بقليل، ووجدت البكر يتمشَّى في حديقة القصر وهو في حالة عصبية، وما إن رآني حتى بادرني بالقول: دكتور، اترك سيارتك الرسمية وتعال معي في سيارتي. ركبنا سيارته من دون موكب حراسة أو مرافقين، سوى مرافق البكر الخاص وسائقه.

اتجهت السيارة بنا نحو مدينة الكاظمية عبر طريق المطار القديم (مطار المثنى). وأثناء ذلك التفت إليَّ البكر وهو ما زال في حالته العصبية، وقال إنه يريد زيارة معمل الطحين الحكومي التابع لوزارة الاقتصاد ليضبط بنفسه مدير المعمل بـ«الجرم» المشهود، حيث وصلته معلومات حزبية عن وجود علاقة غرامية بينه وبين سكرتيرته.

وصلنا إلى البوابة الداخلية للمعمل، وترجلنا من السيارة، وصادف وصولنا لحظة دخول العمال والموظفين الذين ما إن شاهدوا البكر حتى تعرفوا إليه فوراً، فتجمهروا يهتفون بحياته وحياة الثورة!! وهنا التفتت البكر نحوي وقال: لا فائدة الآن من إكمال الزيارة للغرض الذي جئنا من أجله، فعدنا أدراجنا إلى القصر الجمهوري حتى من دون زيارة شكلية إلى المعمل. وما كاد البكر يصل إلى مكتبه حتى أصدر قراراً بمنع استخدام السكرتيرات في جميع دوائر الدولة، وهو القرار الذي أصبح مدار تندُّر الجميع، عدا عن أنه أحدث اضطراباً إدارياً لفترة طويلة من الزمن.

كيف يرى البكر البعثيين

طلب البكر في ظهيرة أحد الأيام من عام ١٩٦٩، حضوري وحضور وزير المالية أمين عبد الكريم ورئيس ديوان الرقابة المالية الدكتور عبد الله النقشبندي، إلى مكتبه في القصر الجمهوري. دخلنا المكتب ولم يكن البكر موجوداً، حيث أخبرنا السكرتير أنه في غرفة مجاورة وسيحضر حالاً.

مرت بضع دقائق، وفجأة فُتح باب الغرفة المجاورة، وهي غرفة نوم لها مدخل يؤدي إلى غرفة البكر، ودخل البكر ومن ورائه أحمد حسين السامرائي، أحد البعثيين ورئيس إحدى اللجان التحقيقية آنذاك. كان البكر في حالة من الغضب الشديد، وهو يقول للسامرائي: اخرج الآن وسأنظر في الموضوع.

جلس البكر خلف مكتبه، وخلع نظارته ورماها بعصبية فوق حزمة أوراق متراكمة، وقال: أولاد الحرام، شباب البعث الطائش، لقد عذبوا الدكتور شامل السامرائي (وزير الداخلية في حكومة عبد الرحمن عارف) وحولوه إلى نصف إنسان. والآن يريدون مني مساعدته. ثم التفت إلي مسترسلاً بالكلام:

ـ دكتور، جماعتك البعثيون القدامى أشرف وأنبل من بعثيي هذا الوقت الذين لا رحمة في قلوبهم. إنهم شباب طائش يريد تكرار مأساة ١٩٦٣. إن استمرار بعث اليوم بإعمال التعذيب والاعتقال الكيفي والهمجي سيُنزل علينا لعنة السماء، وسيطردنا الشعب يوماً بالقرباج!!

وأشعل سيجارة، ثم لبس نظارته وعاد إلى هدوئه بعض الشيء ليخبرنا بقصة تعذيب الدكتور شامل السامرائي، التي يبدو أن أحمد السامرائي (وهو بعثي من الكادر المتقدم تولى في ما بعد رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية) قد جاء متوسطاً لدى البكر للإفراج عنه بعد أن أشبعته الأجهزة الأمنية تعذيباً.

مكافأة الضرب

صادف يوم ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧١، عيد الجيش في العراق، فحضر رئيس الجمهورية والوزراء وبعض أعضاء القيادة احتفالاً أقامته الكلية العسكرية.

بعد انتهاء الاحتفال، طلب مني البكر مرافقته بسيارته. وما إن أخذنا أماكننا فيها حتى شاهد الرئيس بعض مرافقيه يتعرضون بالضرب لشاب حاول الاقتراب من السيارة. طلب البكر من السائق التوقف حالاً واستدعى الشاب المعتدى عليه، وأجلسه معنا في السيارة، وطلب من السائق التوجه إلى القصر الجمهوري.

وصلنا القصر ودخلنا نحن الثلاثة مكتب البكر. كان الشاب في حيرة من أمره، خائفاً بعض الشيء، غير مدرك ما سيحدث له، إذ بعد أن أُشبع ضرباً، يُفاجَأ بركوب سيارة رئيس الجمهورية، ويجلس في مكتبه.

بادر البكرُ الشابَ بالسؤال عن مشكلته، وتبين أنه أراد أن يعطي البكر ملتمساً لقبوله في الكلية العسكرية بعد أن رُفض طلب سابق له، لأنه غير بعثي ومن مدينة المسيب!!

التفت البكر إلى الشاب وقال إنه كان ضابطاً في المسيب ويعرف أهلها. وعندما ذكر الشاب اسم عائلته، عرفها البكر، وبادر حالاً بتوجيه كتاب إلى آمر الكلية العسكرية لقبول الشاب طالباً فيها، كما سلمه مبلغ مئة دينار وأعطاه رقم هاتفه الخاص ليتصل به في حال تأخر معاملة قبوله.

خرج الشاب غير مصدق ما حصل له خلال ساعات قليلة. فبعد رفض طلبه السابق، وبعد ما ناله من ضرب مبرح، إذا به في مكتب رئيس الجمهورية، وفي جيبه مبلغ محترم من المال، وبيده كتاب قبول في الكلية العسكرية!!

وتعكس هذه الحادثة طيبة البكر ودماثته وطريقة تصريفه للأمور، كما تمثل، في اعتقادي، الموروث من العادات التقليدية للمجتمع العراقي وامتداداً لها.

المزاج المتقلّب

في آب/أغسطس ١٩٧٢، صدر أمر بتشكيل الوفد العراقي لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن. شُكل الوفد من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي والدكتور عبد العال الصكبان مدير المالية العام. ولم يكن اسمي من بين أعضاء الوفد بالرغم من أن الوفد كان يُشكَّل سنوياً من وزيري المالية والتخطيط ومحافظ البنك المركزي.

سألني البكر في أحد الاجتماعات معه عن موعد سفري إلى واشنطن، فأخبرته بأني غير ذاهب هذه المرة، وأن الدكتور الصكبان هو الذي سيسافر بدلاً عني. وهنا، اتصل البكر هاتفياً برئيس ديوان رئاسة الجمهورية يحيى ياسين وطلب منه إضافة اسمي إلى الوفد بدلاً من الدكتور الصكبان الذي كان في سفر خارج العراق.

عندما عاد الصكبان إلى بغداد وعلم بحذف اسمه من الوفد، استاء كثيراً، واعتبر الأمر إهانة شخصية له، والتقى لذلك بوزير الاقتصاد حكمة إبراهيم العزاوي، ونقل إليه ما حصل بشكل مبالَغ فيه ومخالف للواقع، موحياً إليه بأني أنا الذي سعيت إلى السفر بدلاً منه. ولذلك فقد طلب العزاوي مقابلة البكر ومعه الدكتور الصكبان، ونقل إليه صورة مغايرة للواقع، مما ساعد على الوقيعة بيني وبين البكر. اتصل البكر بي وطلب إلي بصوت غاضب الحضور إلى مكتبه.

وجدت في مكتب البكر، وزير الاقتصاد، والدكتور الصكبان، ووزير المالية أمين عبد الكريم، والدكتور عبد الله النقشبندي رئيس ديوان الرقابة المالية.

كان البكر حاداً في حديثه. وعندما أردت أن أبدي رأيي لم يسمح لي بالكلام، الأمر الذي دفعني إلى الخروج من المكتب من دون استئذان. وكان اعتقادي أن هذا هو آخر لقاء لي بالبكر وأنه نهاية عملي في حكومته.

كانت المفاجأة عندما اتصل بي يحيى ياسين رئيس الديوان بعد يومين مستفسراً عن سبب عدم حضوري اجتماع لجنة وزارية برئاسة البكر لبحث شؤون المحافظات. وعندما أشرت إلى ما حدث في الاجتماع السابق بخصوص الصكبان، رد الياسين قائلاً: إن البكر يتصرف كوالد لنا جميعاً؛ يغضب مؤقتاً لكنه لا يقصد أكثر من ذلك، فأرجوك الحضور إلى الاجتماع المقرر.

وقال ياسين إن البكر كثير الغضب مع أعضاء القيادة، ولكنهم يجاملونه لأن «الشايب» لا يعني ما يقول في ساعات غضبه.

حضرت الاجتماع، وأخذت مقعداً في نهاية المائدة، بعيداً عن رئيس الجلسة. وهنا وجدت البكر يدعوني إلى تغيير مقعدي والجلوس بالقرب منه، وكان في ذلك دليل على تطييب للخاطر. ومع ذلك، كان من أثر تلك الحادثة أن قل اتصالي بالبكر وزاد عملي مع صدام.

عندما زرت صداماً وأخبرته بحادثة الدكتور الصكبان وغضب البكر، رد علي قائلاً: هذه أمور صغيرة إذا ما برزت لاحقاً فأرجو إخباري بها، ولا داعي لإثارتها مع البكر مستقبلاً. عليك أن تخبرني بكل شيء، ولا يهمك التفكير المتخلف في القصر الجمهوري بقيادة يحيى ياسين وأمثاله.

كان هذا الرد هو الأول من نوعه الذي يشير إلى بدء الفجوة بين صدام والبكر، ويعبر عن امتعاض صدام من تصرفات المحيطين بالبكر أمثال يحيى ياسين الذي كان مقرباً من البكر ونديماً له!!

ويبدو أن صداماً لم ينس للصكبان موقفه «التكتيكي». ولهذا الموضوع قصة أرويها عند الحديث عن صدام.

البكر ومجلس التخطيط

خلال فترة استيزاري الأولى، كان الفريق صالح مهدي عماش ينوب عن رئيس الجمهورية في رئاسة اجتماعات مجلس التخطيط بصفته نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء. وعندما أُعفي من مناصبه وعُيِّن سفيراً في الخارج، حل صدام حسين محله في رئاسة مجلس التخطيط.

توطدت علاقتي بصدام بعد استيزاري للمرة الثانية في أيار/مايو ١٩٧٢، بحكم الارتباط الوظيفي. ولمّا لم تعد تُعقد الاجتماعات الدورية لمجلس الوزراء، فقد تراجعت العلاقة مع البكر عما كانت عليه في الفترة السابقة، بينما أصبحت اجتماعات مجلس التخطيط أكثر انتظاماً من ذي قبل، حيث كان صدام حريصاً على عقدها بشكل دوري، ويدعو إلى حضورها، كمستمعين، بعضَ الكوادر الحزبية المتقدمة. وكان كثيراً ما يقول لي إنه يريد أن تشعر تلك الكوادر بعظم المسؤولية التي نتحملها في إدارة الشؤون الاقتصادية للعراق، حتى «يتعلم» أعضاء الحزب مبادئ الاقتصاد والإدارة ويكفّوا عن كتابة التقارير الحزبية.

ومع أن البكر لم تعد له علاقة مباشرة بمجلس التخطيط، فقد كنت أحرص على أن أبعث إليه منهاج كل اجتماع وتوصيات وزارة التخطيط المتعلقة بإحالة المشاريع ليكون «في الصورة» أولاً، وليبدي ملاحظاته عليها ثانياً. واستمرت الحالة على هذه الشاكلة لفترة طويلة. وفي صبيحة أحد الأيام، اتصل بي البكر هاتفياً، وهو على حالته العصبية التي عودنا عليها قائلاً:

ـ دكتور جواد، قل لي من هو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في هذا البلد؟

أجبته، وأنا مندهش من سؤاله:

ـ أنت بالطبع يا سيادة الرئيس.

ـ ومن هو رئيس مجلس التخطيط الفعلي. أليس هو رئيس الوزراء؟

ـ نعم، بطبيعة الحال.

ـ إذاً، ليس صدام حسين سوى نائب لي، أليس كذلك؟

ـ نعم يا سيادة الرئيس.

ـ إذاً، لماذا لا تعتبرني وزيراً من الوزراء وليس رئيساً للجمهورية، وترسل إلي منهاج مجلس التخطيط كي أطلع عليه، على الأقل، لأقف بنفسي على ما يدور في هذا البلد، وما تفعله أنت وصدام؟

حِرتُ جواباً. كيف لا يتسلم البكر مناهج المجلس وهي تُرسَل إليه بانتظام عن طريق رئيس ديوان الرئاسة؟ هل يتعمد يحيى ياسين، رئيس الديوان، عدم تقديمها إلى الرئيس كي لا يُثقله بقراءة الأمور الفنية؟ أم يسعى يحيى إلى خلق شقاق بين البكر وصدام؟ أسئلة محيرة لم أجد لها جواباً.

بعد أيام، قابلت صداماً واقترحت عليه أن نبعث إلى البكر ليس فقط بمنهاج مجلس التخطيط، بل أيضاً بخلاصة مركزة بمحتويات المنهاج ومقترح بالقرارات التي يحتمل إصدارها. ثم ننتظر ملاحظاته قبل عقد الجلسة.

صمت صدام برهة، ثم التفت إلي متسائلاً عن السبب، وما إذا كان البكر قد اتصل بي. وبدبلوماسية مقرونة بشيء من الإحراج، وحتى لا يؤدي جوابي إلى زيادة الحساسيات بينه وبين البكر، أخبرته بخلاصة حديثي مع البكر، وبشكل يفهم منه أن البكر راغب في أن يكون في «الصورة الاقتصادية دوما».

فهم صدام الصورة، فتأفف، إلا أنه وافق على مقترحي.

البحث عن سعدون حمادي

على الرغم من أن الدكتور سعدون حمادي من أبناء مدينة كربلاء، لكنني لم أكن على معرفة به، وإن كنت قد سمعت عنه الكثير. كان رئيساً لتحرير جريدة **الجمهورية** منذ الأيام الأولى لثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ومن المؤسسين الأوائل لحزب البعث العراقي، وله بعض المؤلفات في السياسة والاقتصاد والوحدة العربية. وبعد سيطرة عبد السلام عارف على مقاليد الحكم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، أُبعد حمادي عن منصبه كوزير للإصلاح الزراعي، ومن ثم غادر العراق.

بعد أيام قليلة من استيزاري في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، اتصل بي البكر وطلب مني البحث عن الدكتور حمادي ودعوته إلى العودة إلى العراق بغية تعيينه في منصب هام. كما رغب في ترشيح أشخاص من الشيعة لمنصبَي محافظ البنك المركزي ورئاسة شركة النفط الوطنية.

علمت أن سعدون حمادي يعمل في أحد مكاتب الأمم المتحدة في دمشق. وبعد جهد اتصلت به هاتفياً، وأبلغته رسالة البكر برجاء العودة إلى العراق فوافق على الفور، ووعد بالوصول إلى بغداد خلال أسابيع قليلة.

خلال البحث عن مرشح لشركة النفط الوطنية، كان فكري منصباً على ترشيح شخصية متميزة سياسياً لهذه المؤسسة التي أصبحت رمزاً وطنياً يواجه العراق به شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وكانت أيضا سبباً في إبعاد رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف لأنه ـ حسب إدعاء البكر ـ أراد إلغاء هذه الشركة!!

ومن خلال هذا المنطلق، كتبت إلى البكر رسالة شخصية وسرية اقترحت فيها ناجي طالب بصفته رئيس وزراء سابقاً وأحد «الضباط الأحرار» في ثورة ١٩٥٨، كمرشح أول، ثم الدكتور سعدون حمادي كمرشح بديل في حال اعتذار ناجي طالب. أما محافظية البنك المركزي فقد اقترحت لها الدكتور عبد الحسن زلزلة لسببين: أولهما، أنه كان محافظاً للبنك المركزي عام ١٩٦٣، ونُقل بعدها سفيراً للعراق في طهران، وثانيهما، لأن موضوع رسالته للدكتوراه كان عن السياسة النقدية في العراق.

وصدر قرار تعيين الدكتور زلزلة محافظاً للبنك المركزي، لكن لم يُعيَّن أحد على رأس شركة النفط الوطنية.

وصل سعدون حمادي إلى بغداد، وجاء لزيارتي في وزارة التخطيط، حيث أخبرته بأني قد رشحته لمنصب رئيس شركة النفط الوطنية.

أعلمت البكر بعودة حمادي فوعد بتحديد موعد لمقابلته في القريب العاجل. مرت عدة أيام من دون أن أسمع من البكر شيئاً، سواءً حول تعيين سعدون أو تحديد موعد لمقابلته. وفي مساء أحد الأيام، استُدعيت إلى القصر الجمهوري لحضور جانب من اجتماع مجلس قيادة الثورة.

دخلت قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مبنى القصر: صالة كبيرة، تتوسطها طاولة طويلة تصدَّرها البكر، واجتمع حولها أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للحزب. لم يكن صدام، الذي لم يعيَّن حتى حينه في منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، جالساً بجانب البكر. بل لاحظت أنه اختار أحد جوانب

الطاولة وإلى جواره جلس حردان التكريتي، يقابله في الطرف الآخر صالح مهدي عماش. وفي نهاية الطاولة، رأيت حماد شهاب وعلى يساره سعدون غيدان. ولمحت من أعضاء القيادة القطرية الذين كنت على معرفة بهم، عبد الله سلوم السامرائي جالساً في نهاية طاولة الاجتماعات مقابل البكر، فاتخذت مكاني إلى جانبه.

مرت فترة قصيرة انشغل فيها البكر بتقليب حزمة من الأوراق كانت أمامه وكأنه يحاول العثور على ورقة معينة، ثم وجدها، وراح يقرأها بصوت مسموع.

كانت الورقة هي رسالتي الشخصية حول ترشيح ناجي طالب وسعدون حمادي. التفت البكر إلى «الرفاق» وقال: لقد طلبت من الدكتور جواد أن يقترح اسمين لرئاسة شركة النفط الوطنية، فرشح لنا ناجي طالب وسعدون حمادي. فما رأيكم؟

فات البكر أن يذكر أنه طلب مرشحين من أبناء الطائفة الشيعية.

بادرني عبد الله سلوم بالسؤال عن سعدون حمادي: أين هو الآن، ماذا يعمل، وأين قضى فترة غيابه عن العراق، فأجبته بوجوده في بغداد حالياً.

تساءل سلوم:

ـ لماذا هو في بغداد؟

ـ لأن السيد رئيس الجمهورية طلب مني البحث عنه ودعوته.

لم يكتف سلوم بالسؤال، بل أردف بجملة من عبارات التهجم على حمادي، متهماً إياه بالانتهازية والجبن، والإقامة في دمشق تحت مظلة الأمم المتحدة، في الوقت الذي كان هو ورفاقه يتجرعون عذاب السجون ومرارة المعتقلات.

لم أجد جواباً لهذا الكلام، كما دُهشت لسكوت البكر، وهو الذي طلب مني دعوة حمادي للعودة إلى العراق.

مضت بضع دقائق، لم يتكلم خلالها «رفيق» آخر غير سلوم.

استفسر البكر ثانية عما إذا كان هناك من يرغب في إبداء الرأي أو مناقشة تعيين حمادي. لم يطلب الكلمة أحد، وسكت الجميع، بينما راح البعض يقلّب في الأوراق الموضوعة أمامه.

خرجت من الاجتماع منزعجاً من الطريقة التي أدار بها البكر النقاش وعدم دفاعه عن حمادي.

مضت أسابيع من دون أن يُصدر البكر قراره بتعيين حمادي. وقد سبب هذا الأمر إحراجاً لي لا حد له تجاه رجل ترك وظيفته في الأمم المتحدة وعاد إلى وطنه بدعوة من رئيس الجمهورية.

ويبدو أن حمادي أدرك من خلال خبرته في التعامل مع «رفاقه في النضال» أسباب تأخر تعيينه رئيساً لشركة النفط الوطنية، مما دفع به إلى تقديم طلب إلى البكر لتعيينه أستاذاً في كلية الزراعة.

أخذت الطلب وتوجهت لمقابلة البكر، وشرحت له ظروف عودة حمادي، واقترحت تعيينه عضواً غير متفرغ في مجلس التخطيط، إضافة إلى تعيينه في كلية الزراعة. وافق البكر، وصدر المرسوم الجمهوري بذلك.

ولم يمض سوى وقت قصير حتى صدر قرار مجلس قيادة الثورة بتعيين حمادي رئيساً لشركة النفط الوطنية. ومن هناك، انتقل الدكتور حمادي ليصبح وزيراً للنفط، فوزيراً للخارجية، فرئيساً للوزراء، ثم حط به الرحال رئيساً للمجلس الوطني.

XXIII

عماش: عسكري هزمه المدنيون

تعرفت إلى صالح مهدي عماش عام ١٩٦٧، عندما كنت أتردد على البكر في داره، وكان عماش آنذاك ملازماً للبكر في زياراته ولقاءاته.

يُعَد عماش من البعثيين الأوائل في العراق، ضمن التنظيم العسكري، ويعود انتماؤه إلى حزب البعث إلى أوائل الخمسينيات. وقد كان بحق عقائدياً مؤمناً بمبادئ الحزب وسلوكيته «النظرية».

كان متواضعاً إلى أبعد الحدود، لا تفارقه الابتسامة.

كما كان شاعراً وأديباً يجالس الشعراء والأدباء والكتّاب، ويرتبط بصداقات مع المشهورين منهم، وله مؤلفات عديدة في الشؤون العسكرية، حيث تدرج في رتبه العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق أول ركن، وأصبح وزيراً للدفاع عام ١٩٦٣. وفي ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، عُيِّن وزيراً للداخلية. وبعد إبعاد النايف والداوود في ٣٠ تموز/يوليو، احتفظ بمنصبه الوزاري، إضافة إلى تعيينه نائباً لرئيس الوزراء. وبحكم هذا المنصب، أنابه البكر لترؤس اجتماعات مجلس التخطيط، حيث توطدت من خلال منصبه هذا علاقتي الشخصية والعائلية به، فكثيراً ما تواجدنا معاً في المناسبات الاجتماعية، وخصوصاً لقاءاتنا العائلية في نادي التراث المعروف باسم الجمعية البغدادية.

أثبت عماش كفاءةً في رئاسته لمجلس التخطيط، وكان يفسح المجال للنقاش بصورة ديموقراطية حقيقية ومن دون أبهة وتكلف. وأقول بصراحة، إنني كنت أشعر دائماً براحة أكثر عندما كان عماش يرأس الاجتماعات لأنه كان يقرأ منهاج المجلس

بجدية واستيعاب؛ يناقش الفنيين بدقة، ويصغي إلى آرائهم بجدية. وكانت أسئلته تؤكد استيعابه للجوانب الاقتصادية للمشاريع، إلا أنه كان حريصاً على تأكيد النواحي الأمنية والعسكرية للتوزيع الجغرافي للمشاريع الاستراتيجية.

ومع كل هذه الجوانب الإيجابية، كان أقل نجاحاً من صدام حسين الذي بدأ في ترؤس اجتماعات المجلس بعد إعفاء عماش، وفي استحصال موافقات مجلس التخطيط.

لم أشعر خلال علاقاتي واجتماعاتي مع عماش بأنه كان «حساساً» تجاه الشيوعيين، أو مهاجماً لهم، بقدر ما كان منتقداً لبعض القوميين. وكان يقول أحياناً: «إننا جئنا إلى الحكم في ١٩٦٣ وقتلنا الشيوعيين وذبحناهم من دون مبرر. وحتى في ذلك القتل والذبح ميّزنا بين الشيوعي السني والشيوعي من الطائفة الشيعية، حيث أُعدم القادة الشيوعيون الشيعة وبقي على قيد الحياة الشيوعيون من الطائفة السنية»!!

كان عماش معجباً بشخص عبد الناصر، لا بسياسته، لكنه كان مستاءً من تكرار اعتقاله عندما كان لاجئاً في القاهرة من قِبَل السلطات المصرية، في كل مناسبة يحضر فيها عبد السلام عارف أو أي مسؤول عراقي كبير. ولم يكن عماش يردد لغة «نحن عسكريون» وأولئك «مدنيون». ولم أشعر منه بنبرة تمييز بين عسكري ومدني. فعلى الرغم من جدارته في حصوله على الرتبة العسكرية بشكل يستحقها، إلا أنه كان دائماً يرتدي ملابس مدنية، بعكس حردان التكريتي الذي وُصف بأنه «عسكري محض بمواصفات الضابط العراقي: سيف وكأس وأنثى»،[١] وبخلاف سعدون غيدان الذي لم تكن له بالحزب إلا صلة هشة وقد وُصف بأنه ضابط «أغمد السيف وتفرغ للكأس والأنثى».[٢]

وقد امتزجت مع شخصية عماش هذه شخصية أخرى اتسمت بعض الشيء بالعصبية ورد الفعل السريع، من دون صبر أو تأنٍ. إن حوادث كثيرة رافقت عماش من تموز/يوليو ١٩٦٨. ولعل سرد بعض تلك الحوادث من شأنه أن يلقي الضوء

(١) انظر في ذلك: حسن العلوي، «دولة المنظمة السرية»، مجلة **المجلة**، العدد ٥٦٠، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

(٢) المصدر السابق.

على شخصية عماش من جهة، وعلى بعض المناورات التي كانت تجري داخل القيادة وتستفحل شيئاً فشيئاً لتمهد الطريق لصدام حسين في تسلم زمام الأمور، بشكل مطلق، لم يسبق له مثيل في تاريخ العراقي المعاصر، من جهة أخرى.

لقد تصرف عماش، وهو وزير للداخلية، تصرفات أساءت إليه شخصياً بالرغم من أن هناك أشخاصاً في القيادة كانوا يدفعونه إليها. فمثلاً، عند صدور قرار وزارة الداخلية بمنع السيدات ارتداء الملابس القصيرة، والحملة الواسعة التي عمت العراق في رش سيقان الفتيات والسيدات بالأصباغ، لم يكن عماش وراء القرار، بل خير الله طلفاح عندما كان محافظاً للعاصمة، وهو الذي استطاع إقناع البكر بأن الفساد والفجور سيعمان العراق، وأن «الشرف العربي» في خطر، وتسلتزم المحافظةُ عليه معاقبةَ الفتيات والسيدات بصبغ سيقانهن باللون الأسود. وقامت أجهزة الشرطة بتنفيذ قرار «العفة والطهارة»، وتذمر الناس وشتموا عماش، الذي لم يكن صاحب القرار، بل منفذه بصفته وزيراً للداخلية.

وبعد فترة، أُلغي القرار بتدخل من صدام ليزيد من شعبيته، وتنفس الناس الصعداء من دون أن يعلموا بأن خاله طلفاح هو الذي كان وراء القرار، وليس عماش الذي انصبَّت عليه اللعنات.

وهكذا، كلما تورط عماش بقضية من هذا النوع، غاص «بوصة» في الأرض وصعد صدام «بوصة» أعلى. ولعل مثل هذه المفارقات والحوادث هي التي فعلت فعلها المؤثر في تحديد المصير الذي آل إليه كل واحد منهما. وثمة مفارقات أخرى لا تقل إثارة، سأورد بعضاً منها.

ـ كنت قد ذكرت عند الحديث عن جمال عبد الناصر والبعث، أن المرشح الحقيقي لمنصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، كان صالح مهدي عماش وليس صدام حسين. وعلى الرغم من أن الأول لم يُعيَّن في منصب النائب، فإنه لم يُبدِ أي تذمر علني بالرغم من أنه كان عضواً في القيادتين القومية والقطرية للحزب، وعضواً في مجلس قيادة الثورة، ونائباً لرئيس الوزراء، ومن أقدم الحزبيين ضمن تلك المجموعة القيادية.

وقد سألته مرة عن سبب تعيين صدام بمنصب النائب، فحاول عماش التبرير بأن

الأمر تم في إطار القيادة الجماعية ومتطلبات تلك المرحلة، من دون أن ينتقص من قَدْر صدام وكفاءته، بل بالعكس، أكد لي أنه ملتزم بما يراه الحزب، وأنه لا مانع لديه حتى لو عينه الحزب عريفاً في الجيش!!

ولكن، كما اتضح بعدئذ، فقد بقي عماش متألماً من تلك المناورة، وكان يعرف تماماً ما سيحدث بالعراق لو انفرد صدام بالحكم.

ـ بعد الانقلاب بأسابيع، التقيت عماش في مكتبه بوزارة الداخلية عند التاسعة ليلاً، حيث كنا قد اتفقنا على الذهاب إلى الجمعية البغدادية لتناول العشاء.

كان عماش واقفاً كعادته خلف مكتبه الذي تكدست عليه مجموعة كبيرة من الملفات (الأضابير القديمة ذات الخيط الأخضر المتوارثة من العهد العثماني). ولما سألته عن تلك الملفات قال: تعال انظر، إنها ملفات كبار موظفي الدولة المحفوظة لدى مديرية الأمن العامة، وقد أحضرتها إلى مكتبي لدراستها تمهيداً لإعادة تصنيفها بما ينسجم وتطلعات الثورة!!

تساءلت مازحاً: هل تريد تصنيف الملفات أم تصنيف أصحابها؟

لم يرد، ولكنه أطلعني على الترقيم المستخدَم لتصنيف كل ملف. فبعد رقم الملف يوجد خط مائل يعقبه الحرف «س» أو «ش» أو «ص» أو «م». وأوضح الأمر بالقول إن الحرف الأول يعني «سنياً» والثاني «شيعياً» والثالث «صابئياً». أما الحرف الأخير فيشير إلى أن الملف يعود إلى مسيحي. وبتعبير آخر، فإن الحرف يشير إلى الهوية الطائفية لكبار موظفي الدولة.

ويبدو أن هذه الإشارة إلى الانتماء الطائفي كان يُعمل بها منذ تأسيس الدولة، واستمر العمل بذلك حتى الآن، مع احتمال زيادة في بعض الأحرف!!

ومع هذا التوضيح، لم أصدق تفسير عماش لمدلول تلك الحروف. لكنه عاد وأكد ذلك مبيناً أن تصنيفه يقع ضمن مجموعة حرف «س» بالرغم من أن والدته شيعية من منطقة الفحامة وأنه تربى في منطقة شيعية.

ـ كان عماش يؤكد باستمرار على ضرورة تجنب أخطاء عام ١٩٦٣ والمآسي التي عاناها الشعب والحزب بسبب تصرفات الحرس القومي آنذاك. لذلك، كان

يقول في كل مناسبة إن المواطن العراقي يجب ألا يشعر إلا بالأمان والاطمئنان، ولا يجوز أبداً ظهور أية تنظيمات مسلحة في الشارع، حتى لو كانت تلك التنظيمات فلسطينية، وإنه كوزير للداخلية سيُنزل أقصى العقوبات بأفراد المقاومة الفلسطينية في حال شوهد أحدهم بلباس المقاومة العسكري، أو شوهد يحمل سلاحاً.

وفي إحدى الأمسيات، ولم يكن قد مضى على الانقلاب إلا بضعة أشهر، خرجت وعائلتي في سيارتي الخاصة للتجول في شوارع بغداد. وعند وصولي إلى شارع السعدون، أحد شوارع العاصمة الرئيسية، إذا بي ألمح أمامي سيارة بيضاء من نوع «بيجو» وقد أطل من مقعدها الخلفي شاب بملابس عسكرية يطلق النار من مسدسه على سيارة «شيفروليت» كانت أمامه.

توقفت السيارة المعتدى عليها بعد بضعة أمتار، وتوقفت خلفها سيارة «البيجو» وخرج العسكري منها ليسحب بعنف سائق السيارة والسيدة التي كانت جالسة إلى جانبه ويُدخلهما سيارته، وهو مستمر بإطلاق النار في الهواء.

تحركت السيارة الـ«بيجو»، فتبعتُها حتى انعطفت إلى شارع آخر وتوقفت عند إحدى الدُور، ودخلوا فيها بينما ظللتُ بعيداً بضعة أمتار أراقب عن كثب هذا الحادث الغريب.

تفحصت الدار من الخارج لعلّي أجد ما يشير إلى هوية أصحابها، وما إذا كانت لإحدى الدوائر الرسمية، فلم أر ما يشير إلى ذلك.

طرقت الباب، وخرج شاب بملابس مدنية. عرَّفته بنفسي وبمنصبي، وفي الحال أجابني بلهجة غير عراقية ودعاني إلى الدخول.

وجدت في صالة الدار، السيدة وزوجها جالسين وهما في حالة ذعر شديد، بينما يقف العسكري الذي كان قد سحبهما إلى هذا المكان بالقرب منهما.

بدأ الشاب بالملابس المدنية يعتذر عن حدوث مثل هذا الأمر «البسيط»، وأفهمني بأن هذه الدار هي أحد مقرات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن العسكري من «مناضلي» المنظمة. أراد أن يسبق السيارة «الشيفروليت» ولما لم يلق «تجاوباً» بدأ بإطلاق النار بدلاً من استخدام «الهورن»!!

اصطحبت السيدة وزوجها بسيارتي لإيصالهما إلى سيارتهما في شارع السعدون، معتذرا لما حدث لهما، مؤكداً أنني سأبلغ رئيس الجمهورية بذلك.

اتصلت بعماش بجهاز لاسلكي من إحدى سيارات شرطة النجدة وأعلمته بالحادث. ولما سمع عماش بذلك استشاط غضباً وانهمرت الشتائم على الذين تصرفوا مع العراقيين بهذا الشكل المشين. ثم قال بالحرف الواحد: بغداد ليست ساحة نضال لتحرير فلسطين. أفراد المقاومة الذين يريدون ارتداء الملابس العسكرية وحمل الرشاشات، لا بد لهم من أن يذهبوا إلى حدود إسرائيل، وليس إلى شارع السعدون أو منعطفات بغداد. إن مثل هذه التصرفات إن تكررت، فسيسحقنا الشعب العراقي بـ«القندرة».

بعد أسبوع من ذلك الحادث، اتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بنزع سلاح المقاومة الفلسطينية داخل العراق، ومنع أفرادها من ارتداء الملابس العسكرية داخل الأراضي العراقية.

ـ في الأول من أيار/مايو ١٩٦٩، ذكرى عيد العمال، أناب رئيس الجمهورية عماش لإلقاء كلمة في التظاهرة العمالية التي خرجت في ذلك اليوم. وفي ساحة التحرير، حيث منصة التحية، جلس عماش وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في العراق.

وقف عماش ليلقي كلمته، وكان كلما فتح فمه ليخطب قاطعه العمال بالهتاف مرددين الشعارات المعروفة في مثل هذه المناسبات، فيسكت برهة، ليبدأ من جديد، وليقاطعه العمال بالهتاف مرة أخرى. وظل على هذه الحال حتى عيل صبر عماش، وصاح بالمتظاهرين طالباً منهم السكوت وإلا فسيُحرمون من العطلة الرسمية في اليوم التالي.

وهنا التفت إليّ أحد الوزراء، وأظنه حامد الجبوري ليقول: ألا يعرف عماش أن خطابه يُنقل في بث حي عبر الراديو والتلفزيون. هذه مشكلة عماش، يفقد صبره بسرعة!!

ـ زارني ذات يوم في مكتبي بوزارة التخطيط المهندس كمال الشاعر صاحب دار الهندسة وبصحبته جهاد كرم عضو قيادة حزب البعث في لبنان. كانت زيارة مجاملة،

أخبرني خلالها كمال أنه سيقابل بعد ساعة صالح مهدي عماش بصفته رئيساً لمجلس التخطيط، لأنه يريد الوقوف على إمكانية الحصول على مقاولات الأعمال الهندسية للمشاريع الحكومية في العراق، خاصة أنه كان يساعد الحزب بالتبرعات الكثيرة طوال السنوات الماضية.

انتهت الزيارة، وقبل مغادرة كمال وجهاد نصحتهما بعدم التحدث مع عماش في شؤون المقاولات والمشاريع لأن «الجماعة» لا يحبذون الوساطات.

بعد ساعتين تقريباً، اتصل بي عماش هاتفياً ليقول:

ـ كمال الشاعر وجهاد كرم قد أُودعا التوقيف.

ـ ولكن لماذا؟ هل حدث ما يستدعي ذلك؟ ثم إن جهاد كرم عضو قيادي.

جاء جواب عماش بما مفاده، بعد مقدمة طويلة من الشتائم عليهما، أنهما جاءا للتوسط من أجل الحصول على مقاولات بحجة تبرعات كمال الشاعر للحزب.

وبالرغم من أنه تم الإفراج عنهما بعد يوم أو يومين، ولكن هذا التصرف قد خلق بلا شك نفوراً لدى القيادة القومية، كما ساعد على استغلال الحادث للنيل من شخصية عماش.

ـ في أواخر عام ١٩٧٠، اتصل بي عماش وقال إن القيادة تفكر في إجراء تعديل وزاري في العراق لإدخال عناصر شيعية فيها، لذلك فهو يرجو ترشيح أسماء من الشيعة العاملين في وزارة التخطيط.

أخبرته أنه لا يوجد في الوزارة سوى مدير عام شيعي واحد هو المدير العام للدائرة القانونية في الجهاز المركزي للإحصاء، وهو رجل كبير في السن، وقد طلبت من مجلس قيادة الثورة إحالته على التقاعد. ثم اقترحت عليه مازحاً بضرورة الرجوع إلى ملفات وزارة الداخلية التي سبق الحديث عنها، فهي خير مصدر للتصنيف الطائفي للمدراء العامين في الدولة العراقية!!

رد عماش قائلاً: عجيب، أليس هناك مدير عام اسمه حميد الشماع وآخر اسمه عدنان العلوي؟ أليسا من الشيعة؟

قلت: الذي أعرفه هو أن الشماع من مدينة الموصل، والعلوي من مدينة الرمادي، ويدَّعي أنه كان زميلاً لك في الدراسة. أترغب في أن أسألهما؟

«كلا، كلا»، جاء جواب عماش.

وفي مساء ذلك اليوم، التقيت بعماش في مطعم فاروق الذي كنا نتردد عليه دوماً، ويتردد عليه صدام وعبد الكريم الشيخلي، وسألته عن التعديل الوزاري الذي حدثني عنه. فأجاب بأن الحقيقة ليست كذلك، وإنما تقارير حزبية كثيرة وردت إلى المكتب المهني للحزب حول وجود عدد كبير من المدراء العامين من الشيعة في وزارة التخطيط، من بينهم الشماع والعلوي، ولكن الموضوع... وهنا سكت عماش ولم يكمل حديثه، حيث دخل المطعم ليشاركنا المائدة شخص آخر اسمه نوري حمادي الذي كان رئيساً لمحكمة الثورة. وعندما سأله عماش عن سبب حضوره المطعم في هذا الوقت المتأخر، أجاب حمادي بافتخار عن إنجازاته لذلك اليوم، حيث أصدر العديد من أحكام الإعدام. وأوضح كيف أنه شتم المتهم الفلاني، وأسكت محامي المتهم الآخر، لأنه كان على عجلة من أمره ويريد المجيء إلى المطعم تلبية لدعوة من بعض الرفاق الذين جلسوا أمامنا إلى مائدة أخرى.

انتهى حمادي من كلامه، وغادر مائدتنا ليشارك «رفاقه» إلى المائدة الأخرى. بعدها التفت إلي عماش وقال:

ـ هل سمعت كلام هذا الرجل. إنه كلام خطير يصدر من شخص مريض نفسياً.

عندما استفسرت منه عما سيتخذه بهذا الشأن، أجاب بأنه سيحدث رئيس الجمهورية لتعيين شخص آخر لرئاسة محكمة الثورة.

مضت عدة أشهر بعد تلك الأمسية ولم ينقل نوري حمادي، لكنه تعرض لحادث طريق، حيث اصطدمت سيارته المسرعة لحضور حفلة سباق رياضي، بشاحنة كبيرة، وكان من نتيجة الحادث أن فقد ذاكرته.

والمثير، أن جار الله العلاف الذي حل محل نوري في رئاسة محكمة الثورة وأصدر هو الآخر أحكاماً كثيرة بالإعدام، أصيب فجأة بشلل نصفي وبقي مقعداً في داره.

ـ كان عماش مولعاً بالرياضة، وخصوصاً كرة القدم والمصارعة، وكان يرى أن الإكثار من السباقات الرياضية سيُلهي الشعب ويُسليه فينسى همومه، ويبتعد عن التكتلات الحزبية المناوئة. لذلك، تحمس للمصارع العراقي عدنان القيسي الذي كان

يقيم في أمريكا، فدعاه إلى العودة إلى العراق وأقام له المهرجانات الرياضية وحلقات المصارعة.

ومع أن المطلعين كانوا يعرفون أن تلك المصارعات كانت للتهريج ومدعاة إلى السخرية، إلا أن عماش استطاع استصدار قرار من مجلس قيادة الثورة يمنح المصارع القيسي سيارة وقطعة أرض والمال اللازم لتشييد دار عليها.

أصبح القيسي بطلاً شعبياً، له مؤيدون من أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء. وقد نظمت وقتها حفلة مصارعة شارك فيها القيسي مقابل مصارع أمريكي اسمه الرياضي «كوريانكو». وتم حجز مقاعد للقيادة بكاملها، ودُعي الوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي. وقد دُعيتُ بهذه المناسبة، حيث ذهبت فعلاً استجابة لطلب ابني جعفر الذي لم يزد عمره آنذاك عن ست سنوات.

بدأت المصارعة، وفي كل جولة يفوز بها القيسي على غريمه، تتعالى هتافات الجمهور مشيدة بحياة الثورة وقادتها، منددة بالسياسة الأمريكية اللعينة ومطامعها في المنطقة!!

وفي النهاية، انتصر القيسي على المصارع الأمريكي بالرغم من ضخامة جسم الأخير. واندفع «الرفاق» عزت الدوري وصالح مهدي عماش وآخرون إلى الحلبة يحتضنون القيسي الذي حقق لهم الانتصار على الاستعمار الأمريكي!! وراحوا يلوحون بمناديلهم في الهواء تعبيراً عن نشوة الانتصار. أما المصارع الأمريكي، فلم يُبدِ أحد أي اهتمام به، بل إن الجمهور الغاضب، أمطره بوابل من قناني المشروبات الغازية.

نظرت حولي فلمحت إيماءات التقزز المقرون بالابتسامة الساخرة على وجوه بعض الوزراء ورجال السلك الدبلوماسي.

الصراع الخفي بين عماش وحردان

لم يكن هناك صراع علني بين عماش وحردان التكريتي، فمناصب كليهما كانت متساوية: عماش نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية برتبة فريق أول ركن؛ وحردان نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع برتبة فريق أول طيار ركن. وكلاهما عضو في

مجلس قيادة الثورة، ولكل منهما شخصية متواضعة محببة. ومع ذلك فكانا يختلفان في مسألتين:

الأولى، أن عماش حزبي قديم تدرج في صفوف الحزب حتى أصبح عضواً في القيادة القطرية، في حين لم يكن حردان متقدماً حزبياً ولا عضوا في المكتب العسكري، الذي كان يرأسه المقدم عدنان خير الله طلفاح (ابن خال صدام وشقيق زوجته). والثانية، أن حردان شارك في حركة ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ التي أبعدت حزب البعث عن الحكم، بينما لم يشارك عماش فيها وكان إحدى ضحاياها، حيث أُبعد إلى القاهرة.

كما كانت نقطة افتراق أخرى بين الرجلين، هي أن عماش منضبط حزبياً وبعيد عن روح المغامرة والتآمر، ومنضبط أخلاقياً من حيث العلاقات الجانبية خارج مخدع الزوجية، بينما كان حردان يحب كلاً من المغامرة العسكرية والمغامرة الغرامية، وهو من مدينة تكريت التي تخصصت في تزويد الجيش العراقي بكبار ضباطه!!

كان عماش موضع ثقة البكر وتنظيمات الحزب المدنية، بعكس حردان، حيث كانت تحركاته وتصرفاته تحت المراقبة من قبل أجهزة الحزب والمخابرات. لذلك، من أجل المحافظة على توازن القوى داخل صفوف القيادة وإبعاد أي احتمال لانقلاب قد يقوم به عماش مستخدماً أجهزة الأمن والشرطة، أو يقوم به حردان مستعيناً بالجيش، فقد صدر قرار من مجلس قيادة الثورة في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٠ بتعيين كل من عماش وحردان بمنصب نائب رئيس الجمهورية، وإعفائهما من مناصبهما الأخرى.

ومع هذا التغيير، فإن كفة عماش كانت هي الأرجح لأنه بقي عضواً في القيادة القطرية للحزب إضافة إلى مهمات أخرى كرئاسة مجلس التخطيط ولجان النفط ومجلس تنظيم التجارة. أما حردان فلم تكن له مهام أخرى غير نيابة رئيس الجمهورية وعضوية مجلس قيادة الثورة.

وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن، وصراع الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية وامتناع القطعات العسكرية العراقية التي كانت مرابطة هناك عن الدفاع عن الفلسطينيين، وجدت القيادة الفرصة السانحة للتخلص من حردان

والمؤيدين له من العسكريين تحت غطاء لوم «العسكر» على أنهم هم الذين فشلوا في الدفاع عن الفلسطينيين، على الرغم مما تردد في حينه من أن عدم قيام القوات العراقية بالمهمة كان بتوجيه من القيادة القطرية للحزب. وهكذا، صدر قرار من مجلس قيادة الثورة يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ بإعفاء حردان التكريتي من جميع مناصبه وتعيينه سفيراً في المغرب. وقد صدر القرار في الوقت الذي كان فيه حردان في إسبانيا لرئاسة وفد عراقي رسمي. وامتنع حردان عن تنفيذ الأمر وعاد إلى مطار بغداد ليوضع في طائرة خاصة أقلته إلى الجزائر ليعود منها إلى الكويت في شباط/فبراير ١٩٧١.

وفي الكويت، لقي حردان مصرعه يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٧١ عندما كان متوجهاً برفقة سفير العراق في الكويت مدحت إبراهيم جمعة إلى المستشفى الحكومي لإجراء بعض الفحوصات الطبية. وكان بانتظاره على باب المستشفى أربعة مسلحين (من عملاء إيران والاستعمار على حد تعبير البيان العراقي)، وما كاد حردان يصل إلى هناك حتى أطلق عليه أحد أولئك المسلحين خمسة عيارات نارية أردته قتيلاً في الحال. ولم تستطع السلطات الكويتية معرفة الجناة!!

في اليوم التالي لمصرع حردان، أذاع راديو بغداد أن عبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية قد توجه إلى مدينة البصرة لتفقد بعض مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاطلاع على سير العمل فيها. ويبدو أن الشيخلي قد استمر بالسفر حتى وصل إلى مدينة الكويت مع حرسه المؤلف من ستة أفراد، ولكنه عاد من الكويت وقد زاد عدد حراسه إلى عشرة. وطُويت صفحة أخرى من صفحات التصفيات الجسدية للقياديين، ولم تبق إلا صفحة صالح مهدي عماش: العسكري اللامع والحزبي المخضرم؛ وصفحة عبد الكريم الشيخلي: الصديق الحميم لصدام.

ولم يطل الانتظار.

ففي أيلول/سبتمبر ١٩٧١، أُعفي عماش والشيخلي من جميع مناصبهما، وعُينا سفيرين في الخارج. وكان الانطباع العام، أن إخراجهما كان بترتيب من البكر وصدام. وكان واضحاً أن صداماً أراد إخراج عماش مقابل إخراج الشيخلي نزولاً عند رغبة البكر.

عند سماعي الخبر عبر تلفزيون بغداد، كنت في نادي المنصور مع مدلول ناجي المحنة،[٣] أحد أعضاء قيادة فرع بغداد. استغربت هذا القرار المفاجئ، وسألت المحنة إن كان ذلك دليلاً على وقوع خلاف بين البكر وصدام لأن الشيخلي كان محسوباً على صدام بينما كان عماش محسوباً على البكر. وهنا علق المحنة قائلا: هل تصدق أن يختلف البكر وصدام؟ أبداً، إنهما متفقان ويكمل بعضهما البعض. إن إعفاء عماش والشيخلي يمثل تصفيات مرحلية، وستلحقها تصفيات أخرى، شيئاً فشيئاً.

كان كلام المحنة أمراً خطيراً بالنسبة إليّ، لما ينم عن نقد للبكر وصدام. فإذا وصل إلى أسماع المعنيين، فإنه سيذهب في «ستين داهية»!!

وللصداقة التي تربطني بعماش، فقد ذهبت لزيارته في داره، واصطحبني عماش إلى حديقة الدار وكأنه يخشى الكلام داخلها. استفسرت منه في الحديقة عن أسباب إعفائه، فقال وهو في حالة عصبية بالحرف الواحد: هذه مناورة من صدام التكريتي لأنه يريد أن ينفرد بحكم العراق. وسوف أقولها صراحة لك يا دكتور جواد، لو انفرد صدام بالحكم فستسيل الدماء أنهاراً. إنه شخص دموي خطير، رئيس عصابة لا أكثر ولا أقل. ولكن اطمئن، فإنني سأعود إلى العراق بعد أشهر قليلة بمنصب رئيس الوزراء وهذا اتفاق بيني وبين البكر.

وعند مغادرتي الدار قال عماش: تذكر هذا الكلام واحفظه سراً بيننا. لو حكم صدام العراق فإن الدماء ستسيل أنهاراً!!

وقد أثبتت الأيام صحة ما توقعه عماش حول صدام، وليس ما توقعه حول عودته إلى العراق رئيساً للوزراء.

ولم تمض أيام على إعفاء عماش والشيخلي حتى كثرت الشائعات عن وجود خلافات عميقة في صفوف القيادة، وكثرت التساؤلات داخل الحلقات الحزبية، مما

---

(٣) أصبح مدلول ناجي المحنة سفيراً للعراق في عدة دول عربية، آخرها الأردن. استُدعي إلى بغداد للتشاور مع الرئيس صدام حسين، واختفى عن الوجود. توسطت زوجته لدى الملك حسين في إحدى زياراته إلى العراق لمعرفة مصير زوجها. اتصل بها الملك حسين بعد يومين ونصحها بالكف عن التفتيش والاستفسار عنه.

دفع بصدام حسين إلى التصريح لجريدة **السياسة** الكويتية بنفي الشائعات التي ترددت عن أن إعفاء هذين القياديين كان نتيجة خلاف في القيادة ليظهر صدام بعدها الرجل الأول القوي، برغم تأكيده أن البكر هو رجل الثورة الأول، وأن الإعفاء كان «وفقاً لمبدأ النقد الذاتي الذي يمارسه الحزب في جو ديموقراطي».

وغادر عماش بغداد لتسلم مهامه سفيراً في موسكو، ومن ثم سفيراً في باريس، وبعدها سفيراً في فنلندا، ثم ليموت هناك بالسكتة القلبية في ظروف مريبة. وكان قد عاد للتو من زيارة إلى بغداد، وهو في الستين من عمره.

أما عبد الكريم الشيخلي، فقد عُين بمنصب ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة. وبعد سنوات من خدمته في السلك الدبلوماسي، استُدعي إلى بغداد لحضور اجتماع للسفراء العراقيين، ثم اعتُقل وصدر عليه حكم بالسجن ست سنوات قضى منها سنة واحدة. وبعد خروجه من السجن قُتل يوم ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ في بغداد برصاصة استقرت في رأسه عندما كان يهم بالخروج من سيارته لدفع فاتورة الكهرباء في منطقة الأعظمية. وفر الجناة كما في كل محاولة اغتيال، وكالعادة أيضاً، لم يُعثر عليهم!

XXIV

صدام: الصعود على جثث «الرفاق»

منذ آب/ أغسطس ١٩٩٠، صدرت كتب كثيرة عن صدام حسين، تحلل شخصيته في إطار العلاقات الخارجية في أعقاب غزو الكويت، كما تشير تلك الكتب إلى جوانب هامشية لسياسة صدام الداخلية.

أما تقارير منظمة العفو الدولية، فتقتصر على جانب واحد، هو ما يتعلق بأعمال العنف والإرهاب التي يزاولها «نظام البعث في العراق»، من دون التطرق إلى صدام نفسه.

وليس هناك كتاب أو مقالة أو بحث حول صدام وأسلوب عمله اليومي وأحاديثه الخاصة والحوادث المتفرقة، مما يساعد على استخلاص طريقة تفكيره.

ويعود سبب ذلك إلى أن كل من كتب عن صدام، لم يتعرف إليه في عمله الرسمي اليومي، بل هو إما كاتب «استأجره» صدام ليكتب عنه وعن سيرته الذاتية وشجرة عائلته، كما حصل مع أمير إسكندر؛ أو أستاذ في إحدى الجامعات الأجنبية «استضافته» الحكومة العراقية ومهدت له الطريق لإجراء مقابلات مطولة مع بعض الوزراء وكبار المسؤولين، ثم تبنت وزارة الإعلام والسفارات العراقية مهمة ترويج كتابه، كما حصل مع كريستين موس هيلمز.

في هذا الفصل، سأحاول الكلام عن صدام حسين كما عرفته، من خلال العمل معه رسمياً، والالتقاء به اجتماعياً، سارداً بعض الأحداث والأحاديث. وسأنقل إلى القارئ تصورات صدام عن نفسه هو، ولكنني سوف لا أتطرق إلى الشائعات حول علاقاته النسائية، لأنها مسألة شخصية بحتة، ولأن أغلب رؤساء دول العالم لا

يخلون من تلك «الميزة»، فهي ظاهرة تلازم السلطة التي تبهر أضواؤها بعض النساء، وتسهّل مهمة القادة في هذا المجال.

وإذا أشرت إلى هذه العلاقات من طرف خفي، فإن الإشارة ستقتصر على «الأسلوب» الذي اتُّبع في اختيار بعض النساء، و«الوسائل» التي استُخدمت في عملية الانتقاء.

لم أكن قد سمعت عن صدام خلال جميع لقاءاتي بأحمد حسن البكر وبعض قيادات البعث في دار البكر. لم ألتق به، ولم يذكر أحد اسمه أمامي خلال تلك الزيارات.

المرة الأولى التي سمعت اسم صدام التكريتي، كانت في جمعية الاقتصاديين العراقيين، وكان ذلك في شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٨، حيث كنت أتحدث مع صديق لي في شؤون السياسة والاقتصاد وإجراءات التأميم التي تمت في العراق عام ١٩٦٤.

قلت لصديقي: إن الأجواء السياسية تشير إلى أن حزب البعث سيقوم بانقلاب، وسوف يتسلم السلطة، فلماذا لا تقلل من انتقادك لهم. ثم أشرت إلى الجدار من خلفي وقلت: إذا طرقت هذا الجدار فإنه سيرد: البعث قادم.

وهنا التفت نحوي صديقي قائلاً: إنني لا أتعاون ولا أصدق حزباً يقوده صدام التكريتي!!

- ومن هو هذا التكريتي؟

تساءلت مسترسلاً بالحديث ومحاولاً إفهام صديقي أن حزب البعث يقوده البكر وعماش وآخرون، وليس بينهم صدام.

لم يقتنع الصديق.[1] وفي مساء ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، ظهر البكر على شاشة تلفزيون بغداد يلقي بيانه حول تصفية عبد الرزاق النايف، ووقف خلفه ثلاثة مسلحين. عرفت أحدهم في الحال: النقيب إبراهيم الدليمي الذي كنت أراه في دار البكر قبل الانقلاب؛ والثاني ضابط عرفته في ما بعد: ذياب العلكاوي؛ والثالث

(١) أصبح هذا الصديق من المدافعين عن صدام ونظامه، وانتقل الى إحدى العواصم العربية الشرق أوسطية يدير منها مؤسسة للدراسات القومية مموّلة من العراق.

شاب بملابس «الخاكي» وهو يستند إلى رشاش، ومن دون رتبة عسكرية.

تمّ استدعائي في اليوم التالي لتكليفي بوزارة التخطيط، وعرفني البكر إلى الشاب الذي كان واقفاً وراءه عندما كان يلقي خطابه عبر التلفزيون في الليلة السابقة: إنه صدام التكريتي. وكان لا يزال بالملابس الخاكي ولكن من دون رشاش. بادرني صدام بالقول إنه سمع عني الكثير وعن جهودي في تعيين بعض «الرفاق» عام ١٩٦٧، راجياً أن ألتقي به في الأيام القليلة القادمة للتعرف إلى بعضنا. ولما سألته عن «وظيفته» ومقر عمله، أجاب، بأدب وتواضع، بأنه يعمل في القصر الجمهوري في غرفة مجاورة لغرفة البكر، مشيراً بيده إلى باب داخل غرفة البكر يؤدي إلى غرفته.

بعد أيام، زارني صدام في مكتبي بوزارة المالية التي كنت أشغلها وكالةً، وكانت زيارته من دون موعد، فجلس ينتظر في مكتب السكرتير من دون ملل أو تذمر حتى أذنت له بالدخول.

قال لي إن زيارته للمجاملة والتهنئة ولزيادة التعارف. ثم سألني إن كنت قد تعرفت إلى كوادر الوزارة. رددت بالشكر وذكرت أسماء بعض كبار موظفي الوزارة الذين آمل فيهم خيراً.

وهنا التفت صدام قائلاً إن هناك رفيقاً في الوزارة اسمه وحيد إبراهيم يمكنني الاعتماد عليه، فهو مثال للإخلاص والكفاءة النادرة.

ومن المفارقات، أنه بعد سنوات تبين لي ولصدام حتماً أن هذا الرجل قد أثبت براعة فائقة في عدم الكفاءة وفي عدم النشاط وفي عدم الخبرة في أي شيء، وأصبح موضوع تندُّرنا في أن كفاءته الوظيفية هي كفاءة سنة واحدة مضروبة بعشرين سنة خدمة!!

مرت أيام وصدام حسين يمارس مهامه اليومية من غرفة متواضعة في القصر الجمهوري، بعيداً عن الأضواء. لا يستخدم سيارات المرسيدس الفارهة، بل سيارة «بيجو» صغيرة. يرد على الهاتف شخصياً، ويستقبل من يريد مقابلته من دون موعد مسبق، ومن دون تفتيش؛ مكتب متواضع، لا أجهزة الكترونية أو أجهزة تنصُّت، سوى آلة تسجيل واحدة ماركة «فيليبس» يستخدمها للاستماع إلى الأغاني الريفية!!

وفي المرات القليلة التي اضطررت فيها إلى استخدام غرفة المغاسل التابعة لغرفة صدام، لاحظت البساطة واضحة فيها، مع شيء من الفوضى. فـ«الصابونة» كانت من النوع الشعبي المعروف في العراق بصابون «الرقي»، و«الليفة» من النوع المصنوع من قشر نباتي، ومناشف الحمام مبعثرة هنا وهناك، وقد مضت على استخدامها فترة ليست بالقصيرة من دون أن يسعفها الحظ في المرور بماكنة الغسيل.

كان صدام في الأشهر الأولى، يرتدي الملابس المدنية، ولكني كنت ألحظ تطلعه إلى الظهور بملابس حديثة، وعلى حد التعبير الشعبي: «على الموضة».

وأذكر مرة أن جذب انتباهه نوع القميص الذي كنت أرتديه، فسألني عن مكان الحصول عليه. وعندما أخبرته بأن خياطاً لبنانياً في بيروت يقوم بتجهيزي بما أحتاج إليه، طلب مني تزويده بعدد من تلك القمصان. وعندما استفسرت عن مقاسه، قال ما معناه أنه لا يدري!

وهكذا، أصبحتُ في السنوات الأولى، أعود من معظم سفراتي وأنا أحمل على سبيل الهدية الشخصية لصدام، قمصاناً وربطات عنق، إلى أن وجد مصدراً أكثر تلبية لرغباته مني. وفي هذا الصدد، أذكر أني سألته مرة: «يا أبا عدي، يبدو أنك لا تلبس ربطات العنق التي أجلبها لك». فرد ضاحكاً: «إن الربطات التي تجلبها تقليدية ومحافظة تناسب الشيوخ أكثر من الشباب. هناك ربطات جميلة فيها ورود وأزهار (وأعتقد أنه كان يشير إلى ماركة ليونارد)!!».

وسرعان ما ظهر على مسرح الأزياء العراقية خياط أرمني عُرف بالبراعة في هذا الميدان، يُدعى هاروت.

أصبح هاروت «متفرغاً» لتجهيز ملابس القيادة بأكملها، إضافة إلى ملابس أغلب الوزراء وملابس الكادر الحزبي، المتقدم طبعاً. وبات هذا الخياط رمزاً للأناقة. وكنت شخصياً من جملة زبائنه. وفي إحدى زياراتي إليه وجدته مخدوش الوجه والرضوض واضحة عليه. وعند استفساري عن سبب ذلك اعتذر عن الإفصاح تمسكاً منه بسرية العمل. وبعد إلحاح مني، قال: لا أستطيع الدخول في التفاصيل. اسأل السيد النائب صدام حسين.

عند لقائي مع صدام بعد أيام، ذكرت له موضوع هاروت، فضحك قائلاً: أردنا

تأديبه لكثرة كلامه عن ملابسنا وعدد بدلاتنا، فأرسلنا سيارة مخابرات لجلبه. لكنه فاجأهم ورمى نفسه خارج السيارة المسرعة.

لم يكن صدام يتوسط لأحد لدى الوزراء، إلا في حالات نادرة جداً، وإن فعل، فبأدب وتواضع جمّين. ولا يبدي استياءً إذا رُفضت وساطته. وأذكر أنني كنت قد اقترحت على مجلس قيادة الثورة تعيين قحطان لطفي علي مديراً عاماً للشؤون الإدارية في وزارة التخطيط، ولكن القرار صدر بتعيين شخص آخر لم أعرفه ولم أرشحه، اسمه جعفر الذهب.[٢] رفضت تنفيذ القرار، وكتبت إلى المجلس معترضاً. وبعد أيام اتصل بي صدام هاتفياً ليقول، بأسلوب هادئ فيه كثير من الاعتذار، بأن الذهب هو أحد الحزبيين المناضلين وصديق شخصي له. ولما لم يجد مني تجاوباً، اعتذر مرة أخرى ووعد بإلغاء القرار وتعيين مرشحي الأول، وقد حصل ذلك فعلاً.

صدام: السيد النائب

بعد تعيين صدام نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، انتقل إلى مكاتب جديدة في مبنى المجلس الوطني في الجناح الذي كان يُستخدم سابقاً من قبل رؤساء الوزارات: غرفة كبيرة، تجاورها غرفة كبيرة أخرى للسكرتير، وتقابل الغرفتين قاعة كبيرة للاجتماعات كانت مصمَّمة أصلاً لتكون قاعة اجتماعات للبرلمان العراقي. وكانت تتناثر حول غرفة صدام غرف أخرى شغلتُ أنا واحدة منها، عند عملي في مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة؛ وأخرى شغلها عدنان الحمداني؛ وثالثة تناوب على إشغالها كل من كان يُعيَّن بوظيفة مدير عام لمكتب النائب. وقد تعاقب على إشغال غرفة المدير هذه أشخاص عديدون تم إعدام بعضهم.

وكانت بداية عمل عدنان الحمداني مديراً عاماً لمكتب النائب، ثم تسلق، وتسلق، حتى أصبح عضواً في القيادة القطرية، ثم أُعدم عام ١٩٧٩. كذلك الحال بالنسبة إلى غانم عبد الجليل، وبعده جاء أنور عبد الرزاق الذي عُيِّن سفيراً في كوبا ثم قطر، ثم عين حامد حمادي، ليتسلق بعدئذ ويصبح السكرتير الشخصي لرئيس

(٢) بعد تسلم صدام رئاسة مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٩، سُجن جعفر الذهب مع مجموعة كبيرة من الحزبيين في أعقاب ما عرف بـ«مؤامرة القيادة»؛ ولم تشفع له صداقته الحميمة لصدام، بل قد تكون تلك الصداقة هي السبب في سجنه.

الجمهورية: صدام حسين. وقد استطاع حمادي المحافظة على وظيفته سنوات طويلة جداً، حيث عُين في آذار/ مارس ١٩٩١ وزيراً للإعلام، ثم أُعفي من منصبه، ثم عُين مرة أخرى وزيراً للإعلام ثم أُعفي منه.

للمجلس الوطني مدخلان: أمامي (رئيسي) وخلفي، حيث غرف المرافقين والحرس والسواقين. ويضم المبنى طابقين، إضافة إلى طابق تحت الأرض (السرداب). توجد في الطابق العلوي صالة كبرى جميلة ومزخرفة، كان يُفترض استخدامها للحفلات الرسمية خلال العهد الملكي، ولم تُستخدم في العهد الجمهوري أبداً إلا عند إقامة مجلس الفاتحة بعد وفاة زوجة البكر، ثم بعد وفاة البكر نفسه. وتحيط بالقاعة عدة غرف شغل قسماً منها مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية، وأشخاص آخرون لم أعرف نوعية مهماتهم، غير أن وجوههم كانت كالحة، وطريقة استخدامهم للمكاتب والمرافق الصحية ينقصها بعض مظاهر التحضر بأبسط صورها!!

في البداية، كنا جميعاً نستخدم المدخل الرئيسي لمبنى المجلس. وعندما انتقل صدام إلى المبنى، اقتصر استخدام هذا المدخل عليه فقط. أما الوزراء وأعضاء المكاتب وأعضاء القيادة والسفراء الأجانب وضيوف الدولة، فكان دخولهم عبر المدخل الخلفي مروراً بغرفة حراسة يتصدرها وجه كالح آخر!!

ولم يقتصر حظر الدخول على المدخل الرئيسي فقط، بل امتد إلى البوابة الرئيسية، ثم إلى الشارع المؤدي إلى البوابة الرئيسية، ثم إلى الساحة القريبة المؤدية إلى الشارع الرئيسي. ونُصبت الكاميرات التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء، وخُصصت غرفة خاصة داخل مبنى المجلس الوطني لشاشات التلفزيون المرتبطة بالكاميرات.

وأذكر مرة، أن طلب مني صدام استدعاء «أفضل» شركات الديكور العالمية لتأثيث قاعة الاحتفالات في الطابق الثاني، لكي يستخدمها في استقبال ضيوفه وإقامة دعواته الرسمية. وعندما قدمت إليه العروض والتصاميم، احتفظ بها عدة أيام لدراستها واختيار ما يروق له، غير أنه عاد وطلب التخلي عن الفكرة. ولما سألته عن السبب قال: إن هذه التصاميم جميلة حقاً، ولكني لا أريد قاعة تفوق بجمالها

وديكورها قاعة القصر الجمهوري، لما قد يحدثه ذلك من حساسيات لدى الموجودين هناك؛ أي البكر وجماعته.

كان صدام يقيم حسابات دقيقة لهذا الأمر لما يعرفه عن البكر من ضِيق أفق. وأذكر مرة عند زيارة صدام إلى مكتبي في وزارة التخطيط، أن أبدى إعجابه بطاقم أقلام الحبر التي كنت أستخدمها، وكانت من ماركة «شيفر»، فسألني عن مصدر الحصول عليها، فلما أجبته بأنها مستوردة من بيروت، طلب مني أن أشتري له طاقماً مماثلاً شرط ألاّ يكون أفضل من الطاقم الذي يستخدمه البكر!!

أمور بسيطة، كان يلحظها تفادياً لخلق أية حساسية بينه بين البكر.

ومرت الأيام، والأشهر، جرت خلالها تصفيات قيادية كثيرة تحت شعار «النقد الذاتي».

واغتيل حردان، وأُعفي عماش، وأصبح صدام رئيساً لمجلس التخطيط ومكاتب مجلس قيادة الثورة التي مر ذكرها.

وحلت المخابرات العامة محل دائرة العلاقات العامة، وبدأنا شيئاً فشيئاً نستجمع السلطة، من خلال مكاتب مجلس قيادة الثورة، ونقدمها إلى صدام حسين تحت ستار متطلبات العمل الثوري. وأصبح المجلس الوطني هو المركز الحقيقي لاتخاذ القرار الاستراتيجي.

أما قرارات إيفاد الموظفين إلى الخارج، أو زيادة رواتب المدراء العامين أو المسائل المتعلقة بالعمل الشعبي أو التقارير الحزبية عن «النشاط الجنسي» لبعض «الرفاق»، فكانت تُناقَش في أروقة القصر الجمهوري، ليطّلع عليها البكر ويستعجل اتخاذ قرار المعاقبة.

بعد أيام يأتي المعاقب ليقابل «السيد النائب» مؤكداً براءته، فيعده صدام بدراسة موضوعه، وإعادة حقوقه. ويفي بالوعد، فيسطع نجمه، ولو قليلاً.

تمت حوادث من هذا النوع كثيرة. ففي ظهيرة أحد الأيام وأنا عائد من الوزارة إلى المنزل، وجدت سيدة بانتظاري أمام الدار وبيدها عريضة.

كان الوقت صيفاً، فدعوتها إلى الداخل واستفسرت عن طلبها، فقالت: لي ولد

واحد يبلغ من العمر عشرين عاماً، أصدرت عليه محكمة الثورة حكماً بالإعدام بتهمة انتمائه إلى الحزب الشيوعي، وسيُنفَّذ الحكم غداً. لقد طرقت أبواب القصر الجمهوري طالبة الرحمة، فلم يُلبَّ طلبي، وها أنا قد أتيت إليك لأنك صديق لصدام. لا أريد منك شيئاً سوى تأجيل تنفيذ الحكم بولدي لأيام لأن غداً أول أيام عيد الفطر.

كان منظر السيدة مؤلماً حقاً: بكاء وتوسل، إلى الحد الذي بكت معها زوجتي، وألحت عليَّ الاتصال بصدام حالاً، وهو ما فعلته.

تأجل تنفيذ حكم الإعدام، وأحيل ملف التحقيق إلى مكتب الشؤون القانونية لدراسته، وبعد شهر واحد أُطلق سراح الشاب بعد ان اتضح أنه ليس الشخص المعني. ولم يكتف صدام بذلك بل أمر بتعيين الشاب بوظيفة كتابية في وزارة التخطيط.

اختُطفت بعد سنة من هذا الحادث، إلى إسرائيل. وعند عودتي إلى بغداد وتوجهي إلى منزلي، وجدت امرأة لم أعرفها لأول وهلة واقفة أمام منزلي ومعها «قصاب» وخروف. وما كدت أنزل من السيارة حتى أصرَّت المرأة على ذبح الخروف لأعبر على جثته قبل دخولي الدار. سألتها من تكون، قالت: ألا تتذكر، أنا والدة الشاب الفلاني الذي أنقذته من حكم الإعدام. لقد سمعت بخبر اختطافك من الإذاعة وصليت لعودتك سالماً، ونذرت لك الخروف.

كان الموقف مشحوناً بالعاطفة، ولكن يا ترى كم من شاب أُعدم لأن عريضة الاسترحام لم تصل في الوقت المناسب، أو وصلت بعد فوات الأوان!!

لقد خطط صدام مسار مستقبله السياسي تخطيطاً دقيقاً ومدروساً. وفي الوقت الذي كان يعمل على تثبيت مواقعه وهيمنته على مفاتيح العمل الاقتصادي والسياسي في الداخل والخارج، لم يغفل لحظة عن بسط سيطرته الكاملة على أجهزة الأمن والمخابرات، المدنية والعسكرية. وعلى الرغم من ذلك، كان صدام حذِراً جداً في التقرب من أية مسألة من شأنها إغضاب البكر، أو خلق حساسيات لديه قد تؤدي إلى زعزعة مكانته لدى الطبقة العسكرية، أو إلى تآمر البكر مع العسكريين للتخلص منه. لذلك، أطلق على البكر لقب «الأب القائد»، وهو اللقب الذي استمر برهة من الزمن

بعد استلام صدام منصب رئيس الجمهورية عام ١٩٧٩، حيث بقيت صور البكر معلّقة على جدران المؤسسات الرسمية والحزبية لتختفي بعدها تدريجياً.

صدام رئيساً لمجلس التخطيط

كانت اجتماعات مجلس التخطيط منبراً لصدام حسين، يدعو إليها الكادر الحزبي المتقدم، ليستمع إلى كلامه وتوجيهاته. وكان يبرر دعوتهم، بأنه يريد إفهام هذا الكادر أن إدارة الدولة لها مستلزمات كثيرة تختلف عن المستلزمات الحزبية. وفي اعتقادي أن صداماً كان يريد إظهار قدراته الشخصية أمام ذلك الكادر الذي لم يتميز بذكاء أو معرفة أو بمقدرة علمية، وإن عبارة «المتقدم» إنما جاءت تدل على المرتبة الحزبية وليس على المقدرة الذهنية.

كان صدام نفسه يستمع إلى آراء الفنيين ويناقشهم مطولاً من دون أن ينحاز إلى أي جانب، إلى حين لحظة اتخاذ القرار، فإن كان له رأي محدد أبداه، ثم يجري التصويت بعد ذلك.

وبسبب رئاسة صدام للمجلس، لم يكن يتغيب أي عضو عن الحضور، سواءً كان وزيراً أو عضواً في مجلس قيادة الثورة. وكنت ألحظ أن الوزراء من أعضاء مجلس قيادة الثورة، أمثال طه الجزراوي وعزت مصطفى، لا يناقشون صداماً كثيراً حتى في القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس المتعلقة بوزاراتهم، في حين كان صدام يتعمد أحياناً توجيه الأسئلة الفنية إليهم بقصد إحراجهم، ولإظهار جهلهم بما يناقشونه، وأن قدراتهم أقل من قدراته بكثير. وكان كل هذا يجري والكادر المتقدم يستمع ويستمع فاغراً فاه.

تحضرني هنا حادثة حصلت مع عزت مصطفى، وزير الصحة وعضو مجلس قيادة الثورة. وخلاصة الحادثة أن الحُفر كثرت في شوارع بغداد، حيث صار حفر الشوارع والأرصفة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، من الظواهر المستمرة التي أصبحت مصدر تذمر المواطنين لزمن طويل. فأمانة العاصمة تحفر هذا اليوم لمد بعض الأنابيب، وما إن ينتهي العمل ويُعبَّد الشارع، حتى تسارع دائرة الهاتف لحفر الشارع مرة أخرى لمد بعض الأسلاك، وينتهي العمل ويعاد تعبيد الشارع، ثم تأتي مديرية المجاري لتحفر الشارع من جديد لمد مجاري المياه.

وهكذا، يصير الشارع المحفور هو القاعدة، وهو المنظر الطبيعي كل يوم، في حين يبقى الشارع المعبد، مسألة مؤقتة.

بلغ التذمر أقصاه، ثم تحول التذمر إلى تندر، فإذا رأى العراقي شارعاً معبداً، سارع إلى القول: عجيب، أين عمال الحكومة وعمال الحفريات، هل أضربوا عن العمل؟

وإذا حدث وأن سافر عراقي إلى باريس ومر بشارع محفور صدفة، سارع إلى القول: هل وصل عمال مصلحة المجاري العراقية إلى هنا؟؟

دعت هذه الظاهرة المتكررة صدام حسين بصفته رئيساً لمجلس التخطيط، إلى تشكيل لجنة عليا برئاسة الدكتور عزت مصطفى وعضوية عدد كبير من الفنيين، لدراسة هذه المشكلة، والتقدم بحلول مناسبة للتنسيق بين أجهزة الدولة العراقية المتخصصة بشؤون الحفر.

وضعت اللجنة توصياتها بعد أشهر، وتقدمت بها إلى مجلس التخطيط للنظر في الأمر وتخصيص المبالغ اللازمة لوضع التوصيات موضع التنفيذ. وقد وقّع جميع أعضاء اللجنة على تلك التوصيات، وكان توقيع عزت مصطفى يتصدر تلك التوقيعات، مع خلاصة موقَّعة منه أيضاً، بتخصيص مبلغ ثلاثمئة مليون دينار لتنفيذ التوصيات.

أحال صدام تقرير اللجنة على وزارة التخطيط لدراسته ثم عرضه على مجلس التخطيط.

وكانت العادة أن يقوم المدير العام المختص في الوزارة بتلخيص الفقرة المعروضة على المجلس، وعرض وجهة نظر اللجنة ثم عرض وجهة نظر وزارة التخطيط وتوصياتها.

تُلي تقرير اللجنة أولاً، وتضمن طلب تخصيص مبلغ ثلاثمئة مليون دينار. وهنا سارع عزت مصطفى وطلب الكلام، وقال مخاطباً رئيس المجلس: سيادة النائب، كلام وزارة التخطيط كلام خطير. من أين نأتي بمبلغ ثلاثمئة مليون دينار؟ هذا تبذير للاقتصاد الوطني. الفنيون في وزارة التخطيط غير مدركين للمهام الثورية التي تتحملها القيادة. من أين نأتي بثلاثمئة مليون دينار؟

وبكل هدوء، وبرودة أعصاب، وابتسامة خفيفة، التفت إليَّ صدام وقال: دعونا نسمع تعليق وزارة التخطيط على ما تفضل به الرفيق الدكتور عزت. أجبت بهدوء مماثل لهدوء صدام:

ـ سيادة النائب، إن ما قرأته قبل لحظات لم يكن سوى تقرير اللجنة برئاسة الدكتور عزت وبتوقيعه. مبلغ ثلاثمئة مليون دينار، هو طلب اللجنة التي هي برئاسة الدكتور عزت. ما قرأته لم يصدر عن وزارة التخطيط. وكان على الدكتور عزت أن ينتظر رأي الوزارة و. . .

وهنا قاطعني صدام، وتوجه بالسؤال إلى عزت مصطفى: ماذا تقول يا رفيق عزت؟

لم يجب عزت. غاص في مقعده، ولم يحِر جواباً.

واستمر صدام بالكلام اللاذع قائلاً: إن مشكلتنا أن بعض القياديين لا يقرأون ما يقدمه الفنيون، ويوقعون على ما يُقدَّم إليهم من توصيات. إذاً، كيف يمكننا التأكد من مشاريع وزارة الصحة مثلاً أو وزارة الصناعة.

وحار عزت مصطفى، وراح يغوص أكثر في مقعده، ولم نعد نرى من جسمه القصير سوى رأسه.

كان لصدام مفهوم خاص للقيادة الجماعية، يحاول تعميمه وتعميقه في أذهان الآخرين من خلال تعليقاته في مجلس التخطيط. وأذكر مرة أنه طلب مني تكليف بعض الفنيين في وزارة التخطيط بإعداد مذكرة «سرية» لتخصيص مبلغ تسعين مليون دينار لهيئة الطاقة الذرية التي كان يرأسها، تمهيداً لمناقشة الموضوع في جلسة «سرية» لمجلس التخطيط. وعقدت الجلسة، وحضرها أعضاء القيادة القطرية.

بدأتُ في تلخيص المذكرة، مؤكداً ضرورة الموافقة على تخصيص المبلغ لأهمية الموضوع الاستراتيجية، مقدماً كل المبررات «الفنية».

وفتح صدام باب المناقشة، وانبرى أعضاء القيادة في التسابق، كل يبدي وجهة نظره. وتشعب الموضوع، وضاع رأس الخيط في دوامة العقيدة، ثم اقترح أحدهم، وأعتقد أنه كان حكمة العزاوي، إجراء التصويت.

شعر صدام بأن التصويت قد يؤدي إلى عدم إقرار المبلغ المطلوب. لذلك، بدأ

في تلقين الحاضرين درساً في مفهوم القيادة الجماعية، حيث قال: القيادة الجماعية لا تعني أن كل من في القيادة له رأي، أو صوت متساو مع الآخرين. صحيح أن لكل هيئة أو مجموعة رأساً، ولكن هذا الرأس يجب، بل يتحتم أن يختلف وزناً ودوراً ومسؤولية عن الآخرين. إن هذا الرأس هو القائد، بيده زمام الأمور وليس مجرد رقم مضاف إلى الآخرين. وسكت صدام برهة. ثم أعطى مثلاً على ذلك بقوله إن رئيس مجلس الإدارة عندما يرأس الاجتماعات، فهل يعني أنه متساوٍ مع أعضاء المجلس في التصويت أو الرأي؟ وأجاب صدام نفسه على ذلك: كلا!!

كان صدام مخطئاً في تعريف دور رئيس مجلس الإدارة. ولكننا لم نحاول إصلاح ذلك الخطأ، بل ساد القاعة وجوم، وتململ أعضاء القيادة بقلق ملحوظ. وصدر القرار بالموافقة على تخصيص المبلغ المطلوب من دون تصويت.

ومنذ ذلك الاجتماع، لم يجرؤ أي وزير أو أي عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة، على تجاوز مجلس التخطيط أو وزارة التخطيط لتمرير مشاريعه ومقترحاته من خلال الاتصال بالبكر مباشرة.

لقد أعطى صدام إسناده الكامل للوزارة، كما أفرد أكثر من عشرين صفحة من التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن، للإطراء على التخطيط وأجهزته. وأشار إلى أن في مقدمة مهام الثورة، بناء أجهزة تخطيطية متقدمة جداً، وذات كفاءة عالية، مع تطوير الوعي التخطيطي في صفوف الحزب وأجهزة الدولة، والالتزام الدقيق بخطط التنمية وعدم السماح بخرقها أو تجاوزها. واستمر التقرير الى القول «وقد قطعت الثورة أشواطاً واسعة في هذا المضمار بحيث توفرت الآن في العراق لأول مرة أجهزة تخطيطية تمتع بقدر عال من الكفاءة. وقد دخلت مسألة التخطيط في البلاد طوراً مهماً من التقدم سيكون له شأن كبير في تحقيق التنمية».

لقد ساعد هذا الدعم في تسهيل مهمتي مع بقية الوزارات، لكنه خلق لي أيضاً أعداء كثيرين في صفوف القيادة القطرية التي ما برح البعض من أعضائها في اتهام العناصر العاملة في ميدان التخطيط بتأرجح أفكارها وثقافتها بين الاتجاهات البورجوازية والاشتراكية واتجاه رأسمالية الدولة بما قد يؤدي، حسب تصور القيادة، إلى خطر كبير على مستقبل التطور الاقتصادي للبلاد!!

صدام حسين: حكايات متناثرة

عودة ذوي الكفاءات

أصدر مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٠ قانوناً تحت رقم ١٨٩ لتشجيع عودة ذوي الكفاءات. وقد تضمن القانون منح إعفاءات وامتيازات مادية لذوي الكفاءات العراقيين الموجودين في الخارج لتشجيع عودتهم إلى الوطن. وبالرغم من الجهود التي بُذلت في هذا الصدد، لم يعد إلا عدد قليل جداً. لهذا، أبدى صدام رغبة في إعادة دراسة المشكلة التي بدأت تتفاقم ليس بعدم عودة ذوي الكفاءات فحسب، بل بهروب الموجودين منهم في العراق بأعداد كبيرة. وأصدر لأجل ذلك مجلس قيادة الثورة في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ قراراً بتشكيل لجنة برئاستي لدراسة الأمر وتقديم المقترحات العملية إلى المجلس مباشرة.

ضمت اللجنة عدداً كبيراً من عمداء الكليات ورجال القانون والشخصيات العلمية. وجاء تقريرها شاملاً وجريئاً تناول جوانب عديدة، منها قضية الاعتقالات الكيفية وانعدام الاطمئنان الوظيفي. واقترحت اللجنة أيضاً ضرورة الإسراع بإلغاء القرارات التي تمنع الزواج بأجنبيات، أو تمنع التوظف بسبب الزواج بأجنبية. وقلنا في التقرير إنه لا يجوز حضارياً قياس كفاءة الرجل بجنسية زوجته.

أرسلتُ التقرير إلى مجلس قيادة الثورة. وبعد ثلاثة أيام، إذا بكتاب من رئاسة الجمهورية يصلني وينص على ما يلي: لم تحصل الموافقة على مقترحات اللجنة. يرجى مراعاة مصلحة الوطن بدلاً من إرضاء رغبات أفراد معدودين.

استغربت أسلوب الكتاب، وكان استغرابي أكثر أنه صادر من رئاسة الجمهورية وليس من مجلس قيادة الثورة، وبعد ثلاثة أيام فقط من إرسال تقرير اللجنة الذي استغرق إعداده فترة ليست بالقصيرة.

مضت أسابيع، واتصل بي صدام مستفسراً عن اللجنة، وعما إذا كانت قد أنجزت عملها. فلما أخبرته بما حصل، طلب مني فوراً عشرين نسخة من التقرير، كما طلب حضوري إلى مكتبه، مصطحباً نسخة من كتاب رئاسة الجمهورية.

تملّى صدام الكتاب، ثم رماه بعصبية على مكتبه وقال: إنها عقلية رئيس ديوان

رئاسة الجمهورية المتخلفة. ثم قال مبتسماً: دعني أدرس الموضوع وأتشاور مع البكر.

بعد يوم واحد، حصلت موافقة مجلس قيادة الثورة على توصيات اللجنة، وأُلغي كتاب رئاسة الجمهورية.

صفقة شراء طائرات البوينغ

تسلمت ذات يوم من عام ١٩٧٣، قراراً من مجلس قيادة الثورة، ينص على تشكيل لجنة من وزير التخطيط، ووزير النقل (نهاد الفخري)، والمدير العام للخطوط الجوية العراقية (محسن أبو الخيل)، وممثل عن قيادة القوة الجوية، وآخرين من ضمنهم المستشار القانوني في وزارة التخطيط حميد يونس. وقد نص القرار على تخويل اللجنة القيام باستلام العطاءات وتحليلها واختيار الأفضل منها لشراء طائرات للخطوط الجوية العراقية. غير أن الغريب في القرار هو إلزام اللجنة بشراء نوع محدد من الطائرات (بوينغ) مع تحديد العدد بإحدى عشرة طائرة موزعة بين أحجام مختلفة (٧٢٧ و٧٣٧ وطائرات جمبو ٧٤٧).

كان القرار غريباً: كيف يمكن للجنة اختيار أفضل العروض إذا كان القرار نفسه قيّدها بنوع معين وبعدد محدد، وبشركة معينة. أبديت هذه الملاحظة لأمين السر لمجلس قيادة الثورة (شفيق الدراجي) فنقلها بدوره إلى البكر الذي ألغى القرار واستبدله بآخر لا يقيد اللجنة بشركة معينة مما يساعدنا على دعوة جميع الشركات العالمية المنتجة للطائرات المدنية (إيرباص، ماكدونالد دوغلاس، أنطونوف، وبوينغ).

بدأت تردنا العروض، وبدأت معها ضغوط وكلاء الشركات وبعض أقرباء المسؤولين وأعضاء في القيادة القومية أو في القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان، أو بعثيين عرب سابقين كعاطف دانيال.

لم نعبأ بجميع هذه الوساطات، فكلما جاء وسيط شكوناه إلى صدام أو البكر. واستمرت اللجنة في عملها في سرية وكتمان، أو هكذا ظننت، وطالت مناقشات اللجنة حتى حل ذلك اليوم من شهر تموز/ يوليو ١٩٧٤، حيث فوجئت بمكالمة هاتفية من صدام يقول فيها: دكتور، لقد قلنا لكم أن تشتروا طائرات بوينغ أكثر من

مرة، فلم هذا التلكؤ. قلنا بوينغ يعني بوينغ! ومن هو حميد يونس الذي يقولون إنه يعرقل عملية الشراء ويدخل في تفاصيل فنية كثيرة؟؟

وصلتني بعد أيام من هذه المكالمة، فجأة دعوة من نيكولاي بايبكوف، نائب رئيس الوزراء السوفياتي ورئيس مجلس الدولة للتخطيط لزيارة الاتحاد السوفياتي. واتصل بي غانم عبد الجليل (عضو القيادة القطرية والمدير العام لمكتب صدام)، مقترحاً تلبية دعوة البلد الصديق بأسرع وقت ممكن وفقاً لتوجيهات «السيد النائب».

سافرت في الثالث من آذار/مارس ١٩٧٤ إلى موسكو. وخلال تواجدي هناك صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بإعادة تشكيل لجنة شراء الطائرات برئاسة غانم عبد الجليل وعضوية محسن أبو الخيل وأحد الفنيين من وزارة النقل، ووُقع عقد الشراء مع شركة بوينغ.

تُرى، هل كانت وراء تلك الصفقة عمولة لشخص ما. لا أعتقد ذلك، وإن كان محسن أبو الخيل حريصاً في جميع مناقشات اللجنة على ترجيح كفة البوينغ وإظهار عيوب الطائرات الأخرى. وإنصافاً للحقيقة، فإن الوثائق التي نشرها الكونغرس الأمريكي عن فضيحة الرِّشى التي دفعتها شركة بوينغ في أنحاء العالم، لم تشر أبداً إلى صفقة العراق، ولم يرد ذكر اسم أي عراقي بهذا الشأن.

طالب الشبيب وسفارة العراق في المكسيك

طالب حسين الشبيب، أحد مؤسسي حزب البعث وعضو المجلس الوطني لقيادة الثورة عام ١٩٦٣. كانت علاقته بصدام هامشية، بخلاف علاقته بالبكر، الذي عينه سفيراً للعراق في الأمم المتحدة، ثم تركية، ثم ألمانيا الغربية، حيث نُقل بعدها إلى بغداد عام ١٩٧٦، ليرشح بعدئذ سفيراً للعراق في المكسيك فور تأسيس العراق معها علاقات دبلوماسية.

في شباط/فبراير ١٩٧٧ وصلت موافقة المكسيك على ترشيح طالب كأول سفير للعراق هناك. ولكن ما إن وصلت هذه الموافقة، حتى أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإحالة الشبيب على التقاعد.

واحتراماً للعلاقة التي تربطني بطالب الشبيب، فقد حاولت أن أستفهم الأمر من

صدام، أو بالأحرى، حاولت التوسط لديه لإلغاء قرار الإحالة على التقاعد لأنه لا ينم عن تقدير للأعراف الدبلوماسية.

قبل أن أدخل مكتب صدام، التقيت برزان التكريتي (مسؤول حماية صدام في ذلك الوقت)، وسألته عن سبب إحالة طالب على التقاعد، وعما إذا كان يعرف شيئاً عن ذلك. وذكرت له الإحراج الدبلوماسي الذي يسببه الأمر مع حكومة المكسيك.

وكم كانت مفاجأتي، عندما أجاب برزان، بكل برود، بأن طالب شبيب عميل أمريكي غارق في العمالة، ولا يستحق هذا المنصب، بل لا يستحق الحياة!

سارعت إلى بيتي، ومن هناك اتصلت بطالب ودعوته إلى زيارتي في منزلي عصر اليوم نفسه.

جاء طالب، وبعد أن تناول كأساً، أخبرته بموضوع إحالته على التقاعد وإلغاء ترشيحه. ولم أخبره عن حديثي مع برزان، ولكنني نصحته بمغادرة العراق، وبسرعة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٧٧، غادر طالب العراق إلى نيويورك بحجة حضور إحدى لجان الأمم المتحدة التي كان عضواً فيها بصفته الشخصية، وظل هناك، ولم يعد إلى العراق. وبقي على قيد الحياة حتى عام ١٩٩٨ حين وافاه الأجل في لندن.

زيارة إلى ليبيا وفضيحة المخابرات

تتم جميع السفرات الرسمية لصدام حسين بطائرة خاصة تقوم بتجهيزها الخطوط الجوية العراقية، وتشرف المخابرات العراقية على شؤون الحماية إشرافاً تاماً، بحيث لا يقل عدد عناصر المخابرات التي تسافر على متن الطائرة عن أربعين أو خمسين شخصاً، ينامون فيها، ويفتشون أمتعة أعضاء الوفد. وعند توقف الطائرة في المطارات، يحيطون بها من كل جانب، في الخلف والمقدمة، تحت الطائرة وعند سلمها.

في آذار/مارس ١٩٧٥، كنا في طريقنا إلى الجزائر لحضور مؤتمر قمة الدول الأعضاء في منظمة «أوبك»، وهو المؤتمر الذي وقع فيه صدام مع شاه إيران «اتفاقية الجزائر» المعروفة بشأن مياه شط العرب.

قرر صدام التوقف ليلة واحدة في طرابلس الغرب ضيفاً على العقيد معمر

القذافي. وفي صباح اليوم التالي، توجهنا إلى المطار وصعدنا الطائرة مروراً بالعيون الفاحصة لعناصر المخابرات. وما إن أُغلق باب الطائرة وبدأنا نسمع أزيز محركاتها، حتى وجدنا أحد الأطباء المرافقين (سلوان بابان) ينادي على مسؤول المخابرات يخبره عن وجود شخص أسود اللون لا يعرفه، جالساً في المقعد المجاور له.

وفجأة، توقفت الطائرة وأُطفئت محركاتها.

ومن دون مقدمات أو سؤال، ولا حتى انتظار لجواب، هجمت عناصر المخابرات على هذا «الزنجي» تُشبعه ضرباً، والرجل يستغيث ويصرخ احتجاجاً على المعاملة السيئة ممن كان يعتقدهم مضيفين لا يراعون قواعد السفر والضيافة.

وقد تبين بعد استجواب الرجل، أنه مسافر نيجيري لديه تذكرة سفر إلى إيطاليا على متن طائرة الخطوط الجوية الإيطالية (أليطاليا) ذات اللون الأخضر المشابه للون الطائرة العراقية. وعلى ما يبدو أنه استقل طائرتنا بدلاً من الإيطالية التي كانت واقفه بالقرب منها، تحت عيون المخابرات العراقية وسمعها.

نزل المسافر غير المرغوب فيه وهو يلعن الساعة التي قرر فيها السفر إلى إيطاليا.

بعد ذلك، أبدى مسؤول المخابرات شكوكاً حول قيام ذلك «الزنجي» بوضع متفجرات في الطائرة. ودرءاً لتلك الشكوك والوساوس، فقد اقترح المسؤول المخابراتي مغادرة الجميع الطائرة، بمن فيهم صدام حسين.

غادرنا الطائرة، وأُفرغت حمولتها من الحقائب والأمتعة، وفُتشت تفتيشاً دقيقاً، ولكن لم يعثر على أصابع ديناميت أو متفجرات. ومع ذلك، اقترح صدام ضرورة قيام الطائرة بالتحليق فوق المطار الليبي عدة مرات، وبداخلها مسؤول المخابرات، فإما أن تنفجر في الجو أو تعود إلى أرض المطار سالمة.

بقينا على أرض المطار ومعنا صدام حسين. وحلقت الطائرة بطاقمها ومسؤول المخابرات طاهر أحمد أمين.[٣]

---

(٣) كان طاهر أحمد أمين معاوناً لمدير المخابرات. نُقل بعد ذلك إلى وظيفة مدير عام لمصلحة المصايف والسياحة. وفي عام ١٩٧٩ نُفذ فيه حكم الإعدام مع المجموعة التي اتُّهمت بالتآمر على صدام حسين مع سورية.

لم تنفجر الطائرة في الجو، وعادت إلى الهبوط.

صعدنا الطائرة وحلقت بنا، ووجوه عناصر المخابرات تعلوها نشوة الانتصار!!

صدام حسين يقابل السفير البريطاني

يوم الخميس المصادف ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، كان موعد السفير البريطاني في بغداد لتقديم أوراق اعتماده لصدام حسين بصفته رئيس الجمهورية العراقية. في هذا الوقت، كان قد مضى على بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية ثمانية أسابيع. الجيش العراقي يحتل مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية، وصدام في قمة انتصاراته العسكرية التي أطلق عليها اسم «قادسية صدام».

في هذا الجو المثقل بالانتصارات والمشحون بالأناشيد و... الغرور، استقبل صدام السفير البريطاني الجديد في قاعة الاستقبال بالقصر الجمهوري. وبعد اكتمال مراسم تقديم أوراق الاعتماد جلس السفير على يمين صدام وبينهما المترجم الذي أحضرته وزارة الخارجية العراقية.

بادر صدام السفير بإعلان امتعاضه من موقف الصحافة البريطانية لأنها، على حد تعبير صدام، تتعمد إهمال تغطية أنباء انتصارات «القادسية». لهذا، طلب من السفير الإسراع بإعلام حكومة «صاحبة الجلالة» باتخاذ الخطوات المناسبة في توجيه الصحافة البريطانية إلى إعطاء أهمية أكبر لـ«القادسية» وانتصاراتها العسكرية على الجبهة الشرقية.

كان صدام يخاطب السفير البريطاني باللغة العربية، وقد فاتته حقيقة معروفة هي أن الصحافة في بريطانيا لا تخضع لسلطان الحكومة أو رقابتها، كما هو الحال في العراق مثلاً. لذلك، حاول المترجم تدارك هذا الإحراج الذي أوقع صدام نفسه فيه، إلا أن خوف المترجم من العواقب غير الحميدة في حال انحرف عن الترجمة أجبره على ترجمة كلام صدام حرفياً.

لم ينقذ المترجم من ورطته سوى السفير البريطاني، حيث أشار، بأدب دبلوماسي، إلى الحقيقة المُرة التي عكرت مزاج صدام. قال: الحكومة البريطانية، محافظة كانت أو عمالية، لا سلطان لها على الصحافة والصحافيين. الصحافة هي السلطة الرابعة، تكمل البرلمان وبقية أجهزة الرقابة على الحكومة.

ساد قاعة الاستقبال الوجوم. سكت صدام برهة، وسكت معه المترجم، ولم يستطع وزير الخارجية العراقي تدارك الإحراج الذي أوقعه فيه «سيده» خوفاً من ردة فعل قد تكلفه مستقبله الوظيفي والسياسي.

انتهت مراسم تقديم أوراق الاعتماد بهذا الوجوم، وغادر السفير البريطاني مبنى القصر الجمهوري.

بعد ثلاثة أيام، أي يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، التقى السفير البريطاني زميله الأمريكي مسؤول شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد ليشرح له تفصيلاً الحديث الذي دار بينه وبين صدام، مبدياً استغرابه من مسألتين طرحهما صدام؛ الأولى، هي طلبه توجيه الصحافة البريطانية إلى إبراز انتصارات «قادسية صدام»؛ والثانية اقتراحه ضرورة توسط دولة عظمى كبريطانيا لتبني فكرة وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وفقاً للشروط التي يضعها العراق وحده.

ويبدو أن حديث صدام مع السفير البريطاني، قد أثار اهتمام المسؤول الأمريكي الذي سارع بدوره إلى إعلام وزير الخارجية الأمريكي، وذلك وفقاً للبرقية المرقَّمة OR-031232Z المؤرخة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

صدام حسين والقمة العربية في تونس

عُقد يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، في تونس، المؤتمر العاشر للقمة العربية. كنت قبل ذلك بيوم واحد قد وصلت تونس بطائرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بصفتي رئيساً لصندوق النقد العربي.* بعد وصولنا بقليل، أخبرنا رئيس دائرة التشريفات التونسية، بأن طائرة الرئيس العراقي صدام حسين ستصل بعد قليل، لذلك قرر الشيخ زايد الانتظار في المطار ليرحب بصدام.

بعد برهة من الزمن، حطت في مطار تونس طائرة كبيرة من نوع أنطونوف الروسية قادمة من بغداد. لم يصل الرئيس العراقي عليها بل ما يقارب ١٥٠ جندياً مدجَّجين بالسلاح إضافة إلى سيارة إسعاف وطائرة عمودية (هليكوبتر) كجزء من تشكيلات حماية صدام.

---

* جرت العادة أن يحضر مؤتمرات القمة العربية رؤساء المنظمات العربية بصفة مراقبين.

انتشر المسلحون عند مدارج المطار وحول بوابات الدخول والخروج، ومنعوا دخول أي شخص إلى داخل المطار بمن في ذلك ابن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة نفسه الذي كان قد حضر المطار لاستقبال صدام.

هبطت بعد ذلك، الطائرة الخاصة التي كانت تقلّ الرئيس العراقي والوفد المرافق له.

توجه صدام إلى صالة الشرف وغادرها فوراً إلى مقر إقامته تتبعه سيارات الحماية المسلحة وسيارة الإسعاف المزودة بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية والأطباء المختصين.

افتتح صدام المؤتمر بخطاب سياسي عنيف مطالباً باستخدام النفط كسلاح في المعركة من أجل تحقيق الأهداف السياسية التي تصبو إليها الأمة العربية، وذلك بإعطاء تسهيلات نفطية ومالية للدول التي تؤيد مطالب العرب المشروعة في تحرير فلسطين. أما الدول التي تناصر إسرائيل فعلى الدول المنتجة للنفط معاقبتها. وبعد أن أنهى صدام خطابه تنازل عن رئاسة جلسات المؤتمر إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة.

كان جدول أعمال المؤتمر قد تضمن عدداً من القضايا، أهمها الوضع في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، والوضع في جنوب لبنان، واستخدام النفط كسلاح في المعركة، وهي مواضيع لا تثير الخلاف بين المجتمعين. وتوقع الجميع أن يُنهي المؤتمر أعماله بسرعة، غير أن أمراً واحداً كاد يخلق أزمة بين بعض الدول العربية، وبالأخص بين العراق من جانب، وسورية وليبيا من جانب آخر، تمثَّل في حضور وفد إيراني مؤلف من شخصين هما عباس المدرسي ومحمد صالح كممثلين للجمهورية الإيرانية. وقد التمسا حضور اجتماعات القمة كمراقبين.

تبنت كل من سورية وليبيا الطلب الإيراني، وأصرتا على إدراجه على جدول الأعمال ليتسنى لوفد الجمهورية الإيرانية حضور المؤتمر. أما العراق فقد رفض وبعض الدول العربية الأخرى بحث الطلب أو السماح للوفد بدخول قاعة الاجتماعات، بحجة أن الأمر غير مدرج على جدول الأعمال. وبعد نقاش طويل لم

تحصل الموافقة على حضور الوفد الإيراني الاجتماعات بصفة مراقب أو أية صفة أخرى.

صدام حسين وتمركز السلطة

ما إن انتهت اجتماعات المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، وإعادة انتخاب صدام نائباً لأمين السر للقيادة القطرية، حتى بدأ العد التنازلي لتمركز خيوط السلطة بيد صدام. فبعد انفضاض المؤتمر بأشهر قليلة، اتجه البكر إلى التفرُّغ لشؤون عائلته، ولا سيما بعد مرض زوجته، ثم وفاتها، الأمر الذي كان له تأثير كبير في تدهور صحة البكر نفسه، مع توالي النكبات العائلية سنة بعد أخرى، بحيث أبعدته شيئاً فشيئاً عن لقاء الوزراء أو حتى حضور اجتماعات القيادة.

وهكذا، أخذ نفوذ البكر بالأفول، وصعود نجم صدام بقوة.

وما إن حل عام ١٩٧٧، حتى أصبح الوزراء يرتبطون بصدام، كما أصبح وصولهم إليه أصعب من ذي قبل.

ثم شرع صدام بتوسيع فكرة الهاتف المباشر وتخصيص يوم لمقابلة المواطنين لحل مشاكلهم آنياً، و«المواطنات» للنظر في مشاكلهن بعد زيارة أخرى.

وراحت صور صدام تتصدَّر الصحافة اليومية، بينما بدأ أعضاء الحزب يقلدون طريقته في المشي، والملبس، والكلام.

بعد استلامه السلطة رسمياً يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٩، ومن ثم قيامه بتصفية مجموعة كبيرة من أعوانه في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة، أخذت أجهزة الإعلام العراقية بالإشارة إليه بـ«القائد الفارس»، و«القائد الضرورة»، وتحيطه بهالة من التمجيد والتبجيل، وتكاثرت الأغاني الممجِّدة لـ«بطولاته».

ولم يكتف صدام بذلك، بل استعان بمجموعة من الكتاب والصحافيين العرب والأجانب، لتدبيج مقالات عنه في الصحف العربية والأجنبية، وخاصة الأمريكية. وأذكر في هذا الصدد، المقالات التي نشرتها عنه كلوديا رايت* في المجلة التي

---

* كلوديا رايت هي مراسلة مجلة *New Statesman* البريطانية في واشنطن.

تصدر فصلياً في أمريكا **شؤون خارجية** *Foreign Affairs* في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، وقام بتوزيعها بعض السفراء الأمريكيين. وقد وصفت السيدة رايت صداماً بالزعيم العربي القوي، مقارنة إياه بالملوك العراقيين القدماء: سرجون وحمورابي وآشوربانيبال. وأعقب ذلك في تموز/ يوليو ١٩٨٠ إعلان تصدّر جريدة **نيويورك تايمز** الأمريكية، يشير إلى أمجاد العراق؛ أمجاد حمورابي وآشاوربانيبال والمنصور وهارون الرشيد، مقرونة بعهد صدام حسين.

كل هذا وصدام يحيط نفسه ونظامه بالسرية والكتمان وأجواء مليئة بالرعب اللامحدود. وأضحت أحكام الإعدام تُنفَّذ بالمواطنين كل يوم، ولأتفه الأسباب. ولم يعد لكوادر البعث أي دور سوى تنفيذ رغبات صدام وأفراد عائلته والمقربين إليه، وتحول أعضاء الحزب وأنصاره إلى حلقات تكمل سلسلة أجهزة القمع والمخابرات، لا عن رغبة وإيمان، بل نتيجة الخوف والرعب من عواقب عدم التنفيذ.

كان صدام في ظل هذا المناخ المعبأ بالرعب، يُكثر من زياراته إلى الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى ومساكن المواطنين خارج بغداد. وفي كل زيارة تفقدية كان صدام يُصدر توجيهاته إلى المسؤولين ويحثهم على المزيد من «خدمة» المواطنين، ويعاقب من تصفه التقارير الحزبية بالموظف المقصر في أداء واجباته، كما فعل مرة مع مجموعة من الأطباء، حيث أمر بفصلهم من الخدمة لمدة سنة واحدة بسبب تأخرهم بضع دقائق عن الوصول إلى المستشفى الذي كانوا يعملون فيه. ولم يقتصر «التوبيخ» الرئاسي على الأطباء وصغار الموظفين، بل امتد إلى الوزراء ووكلاء الوزارات.

صادف في ذلك الوقت أن اتصل صدام بوزارة الخارجية طالباً التحدث إلى حامد الجبوري وزير الدولة للشؤون الخارجية، فقيل له إنه غير موجود. ثم طلب التحدث إلى وكيل الوزارة آنذاك محمد سعيد الصحاف، فقيل له إنه غير موجود أيضاً. وبعد نصف ساعة أعاد صدام الاتصال بوزارة الخارجية وسأل عن الجبوري والصحاف، وكان الجواب بأنهما غير موجودين أيضاً.

ولم تمض ساعة واحدة على تلك المكالمة الهاتفية، حتى قطع راديو بغداد برامجه ليذيع مرسوماً جمهورياً يقضي بإعفاء حامد الجبوري ومحمد سعيد الصحاف من منصبيهما، نظراً إلى عدم انتظام دوامهما، حسب ما ورد في المرسوم.

في عصر اليوم نفسه، أُخبر صدام بأن غياب الجبوري والصحاف كان بسبب وجودهما في المطار لتوديع مسؤولين آخرين وفقاً لما تقضي به الأعراف الدبلوماسية.

وقد ابتدع صدام، إضافة إلى «توبيخ» المسؤولين المقصرين في «خدمة» المواطنين، وسيلة أخرى من وسائل الاحتكاك بالمواطنين: زيارات مفاجئة إلى مساكن العوائل العراقية، واستضافة نفسه لدى كل عائلة، ثم تلبية طلباتها.

وفي الوقت الذي كان يحاول فيه صدام توسيع قاعدته الشعبية وإظهار نفسه كزعيم شعبي تلتف حوله الجماهير، كانت أجهزة المخابرات وبعض تنظيماته السرية الخاصة، تعتقل سراً، ومن خلف الستار، كل من تشك بولائه للسلطة، حيث يغيب المعتقل عن الوجود.

وبرغم تفاقم حالات الاختفاء والتغييب القسري والقتل المجاني، كان صمت العالم يثير الدهشة، ولم يهتز ضمير الدول التي كانت تمد العراق بالسلاح والعتاد والمعلومات الفضائية. وليس لديَّ شك في أن الإدارة الأمريكية في مساعدتها للعراق وتعاملها معه كانت تتعمد إهمال هذا التجاوز الصارخ على حقوق الإنسان العراقي حتى لا تثير حفيظة صدام. وما يعزز هذا الاعتقاد ما ورد في تقارير للإدارة الأمريكية، ومنها التقرير الذي بعثت به مسؤولة شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد إليزابيث جونز Elizabith A. Jones إلى وزير الخارجية الأمريكي في آب/أغسطس ١٩٨٠، حيث تعلم وزير الخارجية بأن سياسة صدام في التقرب من الجماهير لها فاعلية إيجابية لدى طبقة الفلاحين والمسحوقين. أما شيعة العراق والأكراد والمثقفون وطبقة المهنيين والفنيين، فلا يُعتقد بولائهم، وبالتالي فإن أجهزة المخابرات تتحرك بهدوء وسرية وفاعلية لتجتث جذورهم والتخلص منهم ومن احتمال قيامهم بما قد يزعزع كيان صدام وسلطته.

وذهب التقرير إلى أبعد من ذلك، ليحذر من احتمالات الخطر القادم من طبقة العسكريين، وينصح بضرورة اهتمام صدام بتلك الطبقة مع مراقبة نشاطها، إضافة إلى التحذير من خطر حقيقي آخر هو الاغتيال برصاصة غادرة أو بانقلاب تحاك خيوطه في ردهات القصر الجمهوري ودهاليزه.

بعد هذا التحذير، يعود التقرير إلى تطمين الإدارة الأمريكية إلى أن كفاءة المخابرات العراقية من جهة، ومقدرة صدام وشجاعته من جهة أخرى، كفيلة بالقضاء على أية ثورة شعبية، خاصة أن سياسة صدام في القضاء على خصومه قد برهنت على قدرة فائقة في إزاحة كل من يُحتمل أن يكون مصدر خطر عليه، حتى وإن كان ذلك الخطر بعيد الاحتمال. إن الخطر الحقيقي، كما يقول التقرير، هو الاغتيال الذي حتى وإن وقع، فسوف لا يؤدي إلى تبدل جوهري في سياسة السلطة العراقية الحاكمة واتجاهاتها. *

صدام رئيساً للجمهورية

الزمان: الاثنين ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٩، الساعة تقارب العاشرة صباحاً.

المكان: مسكن خير اللّه طلفاح.

المجتمعون: أحمد حسن البكر، صدام حسين، عدنان خير الله، هيثم الابن الأكبر للبكر، وخير الله طلفاح.

حضر البكر وهيثم بدعوة من طلفاح لبحث أمر هام: استقالة البكر وتنحّيه عن جميع مناصبه، وإحلال صدام حسين محله في تلك المناصب.

اعترض البكر على هذه الطريقة في التعامل، ولم يوافق على ما اقترحه صدام وعدنان خير الله ابن خال صدام وشقيق زوجته وزوج ابنة البكر.

تأزم الموقف، وسحب هيثم مسدسه وأطلق رصاصة واحدة أصابت عدنان خير الله بخدش بسيط في يده.

تدخل طلفاح لتهدئة الحالة، وبقي البكر رافضاً الاستقالة، لكنه رضخ أخيراً بعدما أفهمه صدام أنه لم يعد يمتلك أي سند أو شفيع لا في الجيش، ولا في أجهزة المخابرات، ولا حتى في الحرس الجمهوري.

كانت كل تلك الأجهزة والتشكيلات قد أُفرغت من مؤيدي البكر وأعوانه.

---

* الوثيقة الأمريكية رقم ADP-48 R090825Z المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٠ والمرسَلة من بغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

قبل البكر ووقّع على خطاب كان قد أُعد له ليذيعه شخصياً عند الساعة الثامنة مساء اليوم نفسه من إذاعة بغداد وتلفزيونها.

عقدت القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة عصر ذلك اليوم، اجتماعاً لمناقشة «رغبة» البكر في التنازل عن مناصبه لصدام. لم يكن أعضاء القيادة على علم مسبق بما جرى صبيحة ذلك اليوم في مسكن طلفاح، لذلك انبرى بعضهم يدافع عن البكر، «الأب القائد»، محبذاً استمراره في تحمل المسؤولية ولو إلى حين الانتهاء من مراسم إعلان الوحدة الاتحادية بين سورية والعراق وخطواتها، كل ذلك والبكر يستمع وصدام منهمك في تدوين ملاحظاته عن الرفاق المتحمسين لبقاء البكر.

لم تشفع توسلات أعضاء القيادة للبكر الذي بقي مصرّاً على رغبته الأكيدة في ضرورة اعتلاء صدام، «الابن البار»، منصب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، وأمين السر للقيادة القطرية ونائب أمين السر للقيادة القومية لحزب البعث.

وهكذا كان: تنازل البكر، وقبل صدام استلام دفة الحكم وتحمل كامل المسؤولية في الدفاع عن العراق وشعبه وثرواته ومستقبله. وانتهى الاجتماع.

تعانق البكر وصدام، وغادرا قاعة الاجتماع في الطابق الثاني من مبنى القصر الجمهوري. توجه صدام إلى مكتبه في مبنى المجلس الوطني يحمل الأوراق التي دوّن فيها ملاحظاته عن كل عضو في القيادة تحمس لبقاء البكر في مناصبه.

كان عدنان الحمداني أكثر المتحمسين للبكر والمدافعين عنه بالرغم من الصداقة المتينة التي تربطه بصدام. ولم يقلّ غانم عبد الجليل حماسة ودفاعاً عن الحمداني، بينما بكى محمد محجوب ومحمد عايش بكاءً مريراً لإصرار «الأب القائد» على تنازله. أما بقية أعضاء القيادة فقد اكتفوا بكيل المديح للبكر متمنين له موفور الصحة والسعادة في حياته المقبلة.

أذاع البكر عند الثامنة من مساء ذلك اليوم، خطابه الأخير من كل من إذاعة بغداد وتلفزيونها، وأعلن استقالته لأسباب صحية، مؤكداً أنه طوال حياته كان مستعداً لتحمل المسؤوليات التي كلفته القيادة بها. غير أن الفترة الأخيرة من حكمه قد رافقتها أزمات مَرَضية متلاحقة جعلته غير قادر على مزاولة العمل اليومي للمناصب

التي كان يحتلها، مما حدا به إلى تكليف صدام حسين بها. واستمر البكر مخاطباً الجمهور العراقي بأنه أصر على القيادة وعلى «الرفيق» صدام لقبول استقالته.

وصدرت سلسلة من القرارات عن مجلس قيادة الثورة، أهمها قبول استقالة البكر وتعيين صدام حسين بدلاً منه طبقاً للمادة التاسعة من الدستور المؤقت، وتعيين عزت إبراهيم الدوري نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة وإعفاؤه من منصب وزير الداخلية، وتعيين سعدون شاكر وزيراً للداخلية وإعفاؤه من منصب رئيس جهاز المخابرات العامة. كما تمّ استحداث وزارة جديدة باسم وزارة الحكم المحلي، واستحداث خمسة مناصب تحت عنوان نائب رئيس الوزراء، ومنصب آخر هو نائب القائد العام للقوات المسلحة.

حكومة صدام الأولى

صدام حسين	رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء
طه ياسين رمضان الجزراوي	نائب أول لرئيس الوزراء
نعيم حداد	نائب رئيس الوزراء
طارق عزيز	نائب رئيس الوزراء
سعدون غيدان	نائب رئيس الوزراء، وزير المواصلات
عدنان حسين الحمداني	نائب رئيس الوزراء، ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية
عدنان خير الله	نائب رئيس الوزراء، وزير الدفاع
الدكتور سعدون حمادي	وزير الخارجية
محمد محجوب الدوري	وزير التربية
الدكتور منذر إبراهيم الشاوي	وزير العدل
ثامر رزوقي	وزير المالية
محمد فضل الحبوبي	وزير الأشغال والإسكان
الدكتور طه إبراهيم العبد الله	وزير التخطيط
الدكتور رياض إبراهيم حسين	وزير الصحة

طاهر توفيق العاني	وزير الصناعة
عصام عبد علي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي
تايه عبد الكريم	وزير النفط
حسن علي العامري	وزير التجارة
كريم محمود حسين	وزير الشباب
عامر مهدي	وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
حامد علوان الجبوري	وزير الدولة للشؤون الخارجية
لطيف نصيف جاسم	وزير الثقافة والإعلام
عبد الوهاب محمود عبد الله	وزير الري
بكر محمود رسول	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزير الأوقاف
خالد عبد عثمان	وزير الدولة لشؤون الحكم الذاتي
هاشم حسن	وزير الدولة
عبيد الله مصطفى البارزاني	وزير الدولة
عبد الله إسماعيل أحمد	وزير الدولة
عزيز رشيد	وزير الدولة
عبد الفتاح محمد أمين	وزير الدولة لشؤون الحكم المحلي
سعدون شاكر	وزير الداخلية

ووجّه صدام حسين في اليوم التالي، ١٧ تموز/يوليو، خطاباً إلى الشعب العراقي يؤكد على التزامه بمبدأ القيادة الجماعية ضمن إطار حزب البعث والدولة، وأنه لن يطلب من أعضاء القيادة أو من أي مواطن عراقي أن يقوم بأي عمل لا يستطيع القيام به، وسيكون واحداً من مناضلي الحزب وليس المناضل الوحيد، وسوف يحارب الظلم والقهر، ولن يسمح أبداً بالظلم أو محاولات سحق العدالة أو إهدار حقوق المواطنين، أو إهانتهم.

خطاب جميل وكلمات أجمل؛ تناثرت في سماء العراق مساء السابع عشر من

تموز/ يوليو ١٩٧٩ . استمع إليها المواطن العراقي، واستمعنا إليها نحن الذين عملنا مع صدام حسين، والأمل والفرحة يعلوان وجوهنا، مستبشرين بعهد جديد، وشاب متجدد، ومستقبل عراقي باهر مكلل بالعلم والتكنولوجيا المتقدمة، والحريات التي وعدنا بها صدام.(٤)

«مؤامرة» القيادة

حتى ليلة الحادي عشر من تموز/يوليو ١٩٧٩، كان محيي عبد الحسين المشهدي (الشمري) عضواً في مجلس قيادة الثورة، وأمين السر للمجلس إلى جانب عضويته في القيادة القطرية لحزب البعث.

وقبل أيام معدودة من استقالة البكر، صدرت القرارات بفصل المشهدي من الحزب، ومن مجلس قيادة الثورة وأمانة سر المجلس، من دون ذكر الأسباب.

استلم صدام السلطة بأكملها في السابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٧٩ . وفي اليوم الثاني والعشرين منه، دعا كوادر الحزب المتقدمة إلى اجتماع عاجل في مبنى المجلس الوطني.

سارعت الكوادر إلى قاعة الاجتماعات، من دون أن يكون لديها أي علم مسبق عن سبب تلك الدعوة المفاجئة.

اعتلى صدام المنصة الرئيسية، بينما خيم على القاعة وجوم عميق، وساد وجوه «الرفاق» الحاضرين خوف حاول المتقدمون منهم إخفاءه من دون جدوى.

---

(٤) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، وبعد تصفية بعض أعضاء القيادة القطرية، جرى تعديل وزاري على النحو التالي:
أ ـ إعفاء عدنان حسين الحمداني من منصب نائب رئيس الوزراء ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية، لتنفيذ حكم الإعدام به.
ب ـ إعفاء محمد محجوب الدوري من منصب وزير التربية لتنفيذ حكم الإعدام به، وعُين بدلاً منه عبد الجبار عبد المجيد.
ج ـ إعفاء الدكتور أحمد عبد الستار الجواري من منصب وزير الأوقاف، وعُين بدلاً منه نوري فيصل الشاهر، كما استُبدل اسم الوزارة لتصبح وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
د ـ إعفاء خالد عبد عثمان من منصب وزير الحكم المحلي لتنفيذ حكم الإعدام به، وعُين بدلاً منه عبد الفتاح الياسين التكريتي.

أعلن صدام بعد برهة قصيرة عن اكتشاف «مؤامرة» ضد النظام؛ مؤامرة سيتحدث عن تفاصيلها أحد المتآمرين: محيي عبد الحسين المشهدي، وسوف يقرأ بعد ذلك صدام أسماء المتآمرين من أعضاء القيادة القطرية وكوادر الحزب المتقدمة. فإن كان أحدهم حاضراً الاجتماع فما عليه سوى الوقوف، ثم ترديد شعار الحزب: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، ويغادر بعدها قاعة الاجتماعات.

ولقد أخبرني قيادي كان حاضراً ذلك الاجتماع الغريب، بأنه ما إن انتهى صدام من قراءة «جدول الأعمال» حتى أصبح الجميع في قلق شديد وترقب محفوف بالخوف من المجهول القادم.

وقف المشهدي وراء الميكرفون على الجانب الأيمن من منصة صدام حسين، وبدأ بسرد تفاصيل «المؤامرة» الرفاقية من أوراق مطبوعة يحملها في يده. فقال إنه وأربعة من أعضاء القيادة كانوا يخططون لانقلاب يستهدف الإطاحة بالنظام. المتآمرون بالإضافة إليه: هم عدنان حسن الحمداني (شيعي) غانم عبد الجليل (شيعي) محمد عايش (سني) ومحمد محجوب (سني).

وقال المشهدي (شيعي) إنهم اتصلوا بدولة عربية (يقصد سورية) واستلموا منها المال والتوجيه والوعد بإرسال فرقة عسكرية يرتدي أفرادها البزات العسكرية العراقية للقضاء على صدام وتسليم العراق لقمة سائغة إلى «أبي سليمان»، أي الرئيس السوري حافظ الأسد.

كانت تلك هي المؤامرة المزعومة. وبعد أن انتهى المشهدي من قراءة «اعترافاته» المُعَدة سلفاً، بدأ صدام بالكشف عن أسماء المتآمرين، وراح الحاضرون منهم في القاعة يغادرونها الواحد تلو الآخر، لتتلقفهم عناصر المخابرات المنتظرة في مدخل القاعة.

أشعل صدام حسين سيجاره الكوبي، وتناول منديلاً ليمسح دموعه التي انهالت على وجنتيه، وبكى معه طه الجزراوي وطارق عزيز، ثم قرر الحاضرون منح صدام كافة الصلاحيات اللازمة لمعالجة الموقف واجتثاث جذور المؤامرة والمتآمرين، بما في ذلك تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة «الرفاق» المتآمرين وتنفيذ الأحكام بهم فوراً.

أصدر مجلس قيادة الثورة في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٩ قراراً بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة المتآمرين، برئاسة نعيم حداد وعضوية سعدون غيدان، وتايه عبد الكريم، وحسن علي العامري، وسعدون شاكر، وحكمة إبراهيم العزاوي وعبد الله فاضل.

وفي يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٧٩، أذاع راديو بغداد أن المحكمة عقدت جلساتها اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق الأول من آب/أغسطس ولغاية السابع منه، ونظرت «بالتفصيل» في محاكمة ثمانية وستين شخصاً، وأصدرت أحكامها بإعدام اثنين وعشرين وبسجن ثلاثة وثلاثين وببراءة ثلاثة عشر متهماً، وسوف تُنفَّذ أحكام الإعدام يوم ٨ آب/أغسطس من دون أن يكون للمتهمين حق الدفاع أو استئناف الأحكام.

ومن أعضاء القيادة القطرية وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام: محمد عايش، عدنان حسين الحمداني، محمد محجوب الدوري، غانم عبد الجليل. ولم تشفع لمحيي عبد الحسين المشهدي اعترافاته فأُعدم هو الآخر.

كما أُعدم قياديون آخرون في الحزب والجيش، منهم اللواء الركن وليد محمود سيرت آمر القوات المسؤولة عن حماية بغداد، وبدن فاضل رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، وخالد عبد عثمان وزير الحكم المحلي. وأُخرج عبد الخالق السامرائي من سجنه الانفرادي في أقبية المخابرات الذي كان فيه منذ عام ١٩٧٣، ليُعدم ويتم بذلك التخلص من أحد أبرز الوجوه المهمة في حزب البعث.

«ستالين» العراق

خرجت الصحف العراقية في اليوم التالي تحمل على صفحاتها الأولى صورة كبيرة لصدام واصفة إياه بـ«الفارس الشجاع»، وهي تثني على قدرته العظيمة في تصفية الحزب من بؤر التآمر والخيانة. ولكن هذا الوصف لم يمنع مجلة **الحوادث** اللبنانية من اعتباره «ستالين» الذي حول الحزب الشيوعي إلى آلة بيده يوجهها كيفما يشاء، ويستخدمها في القتل ونشر الرعب متى شاء.

ولم تمنع مقالات المديح والإطراء في الصحف العراقية، انتشارَ الإشاعات والأقاويل في سماء العراق، وداخل صفوف الحزب أو بين المحللين السياسيين

والدبلوماسيين، حول الأسباب الحقيقية التي دفعت صداماً إلى «اكتشاف» مؤامرة نسج خيوطها رفاقه في القيادة. لقد أشيع، مثلاً، أن الهدف من اتهام عدنان الحمداني وغانم عبد الجليل بالتآمر، ومن ثم تنفيذ حكم الإعدام بهما، بالرغم من علاقاتهما الوطيدة بصدام، هو إعطاء الإشارة الحمراء لبقية أعضاء القيادة، بأن صدام حسين هو الرجل الأقوى في السلطة، وعلى الجميع طاعته من دون قيد أو شرط.

وقيل أيضاً إن صداماً أراد التخلص من فكرة الوحدة الاتحادية بين العراق وسورية، فضرب القياديين الثلاثة: الحمداني وعبد الجليل وعايش، الذين تصدروا المفاوضات العراقية ـ السورية، وكانوا أكثر المتحمسين للإسراع بإعلان الوحدة.

وحاول عدد من المسؤولين العرب في هذا الجو الملبد بغيوم الإشاعات والأقاويل، التوسط بين صدام حسين وحافظ الأسد لدرء احتمالات تأزم الوضع بين العراق وسورية، في وقت كان يتطلب تعاون البلدين لمقاومة اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. وبعث الأسد من أجل ذلك، برسالة خطية إلى الملك حسين حملها نائبه عبد الحليم خدام يطلب فيها وساطته لدى صدام، وبعث الملك حسين برسالة خطية إلى صدام حملها عبد الحميد شرف.

وعندما لم تثمر وساطة العاهل الأردني، اتصل الأسد بصدام مؤكداً له أن سورية لم يكن لها أي دور في «المؤامرة»، مقترحاً تشكيل لجنة عراقية ـ سورية أو لجنة محايدة للتحقيق في ادعاءات العراق.

رفض صدام قبول المقترح، وبقي مصرّاً على رأيه، موجهاً بدوره رسائل إلى جميع رؤساء الدول العربية باستثناء سورية ومصر واليمن الجنوبي، يؤكد فيها قناعاته حول سورية ودورها المزعوم في «المؤامرة».

وعلى الرغم من كل تلك الإشاعات والأقاويل حول وجود مؤامرات تحاك في الظلام ضد سلطة البعث، فقد كانت الحقيقة المُرة التي لا بد للبعثيين بجميع فصائلهم وأجنحتهم من إدراكها، هي أن مشاكل البعث يميناً ويساراً، وصراعاته المتتالية على مر السنين، إنما تنبع من داخل المنظومة البعثية بعدما استلمت السلطة. ففي عام ١٩٦٣، استلم البعث السلطة في العراق وفي سورية، ولم تمض أشهر قليلة

حتى احتدم الصراع بين جناح علي صالح السعدي وجناح طالب الشبيب، ثم سقط الطرفان.

وجاء البعث إلى السلطة مرة ثانية عام ١٩٦٨، ولم يمر سوى وقت قصير حتى تصارعت الأجنحة بين عماش وحردان. ثم جاء عام ١٩٧٣ وإذا بناظم كزار مدير الأمن العام ومجموعته من القيادة القطرية، يحاولان انتزاع الحكم بحجة «تصحيح» المسيرة. ثم جاءت بعدها مؤامرة القيادة عام ١٩٧٩، وسالت الدماء، وأُعدمت مجموعة كبيرة من قياديي الحزب وكوادره المتقدمة.

وكانت في كل مرة تتصارع أجنحة الحزب في ما بينها حول السلطة، تبرز فئة متسلطة لتتسابق في البكاء والعويل وذرف الدموع، حتى أصبح البكاء تقليداً وناموساً ينتقلان من جيل بعثي إلى جيل بعثي آخر كلما حدث صراع على السلطة داخل الحزب.

فصدام حسين بكى عندما تحدث عن مؤامرة ١٩٧٩.

كما بكى طه الجزراوي وطارق عزيز لبكاء صدام، أو فرحاً بعدم ورود اسميهما بين أسماء المتآمرين.

وقبل هؤلاء، بكى «القائد المؤسس» ميشيل عفلق في المؤتمر القطري لحزب البعث في دمشق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ عندما بدت بوادر الخلاف بين أعضاء المؤتمر. كما بكى عفلق في شباط/ فبراير ١٩٦٦ مرة أخرى عندما طُرد من الحزب، وسيطر صلاح جديد وزمرته على مقاليد الحكم في سورية.

صدام حسين: كلمة أخيرة

تحدثتُ في ما مضى من الصفحات عن صدام حسين كما عرفتُه منذ عام ١٩٦٨، عندما كان يزاول مهامه من غرفة صغيرة في القصر الجمهوري، من دون أن يكون له موقع رسمي معلن. ثم عرفته عندما أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. إلا أن معرفتي به توطدت بشكل كبير عندما أصبح رئيساً لمجلس التخطيط. ففي ذلك الوقت لم يكن صدام حسين المسؤول الظالم، كما تكشَّفَ في ما بعد، ولا الزعيم الأوحد و«الفارس الأمجد» كما أراد أن يوصف.

كان صدام تلك الفترة، يخطط بهدوء وتأنٍّ لمستقبله السياسي، ووضع في خدمته أجهزة المخابرات ومؤسسات الحزب لتصفية مناوئيه من جهة، ولبناء قاعدة حكمه المقبل من جهة أخرى.

لقد حرص صدام، خلال الفترة التي كان فيها أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس قيادة الثورة، على إظهار القيادة العراقية على أنها قيادة جماعية. ولكنه بعد استلامه منصب الرئاسة، لم يسمح إطلاقاً باحتمال وجود خصومات داخل القيادة، أو اختلاف في وجهات النظر حتى وإن كان الاختلاف منطقياً أو صغيراً، كما لم يسمح بأن يكون هنالك شريك له في السلطة، سواءً كان الشريك فرداً أو مجموعة.

وأبعد من ذلك، تحرك صدام نحو تقليص دور مجلس قيادة الثورة كإطار للقيادة الجماعية، فابتدأ أولاً بعقد جلسات دورية لمجلس الوزراء بصفته رئيساً للمجلس، ثم اتجه إلى إعطاء الوزراء صلاحيات أوسع في شؤون وزاراتهم. أما الخطوة الثانية فكانت منح المجلس الوطني الكثير من السلطات التشريعية التي كان يتمتع بها مجلس قيادة الثورة. وكانت الخطوة الثالثة في خطوات تحجيم مجلس قيادة الثورة، التركيز على استخدام سلطات «رئيس الجمهورية» وصلاحياته بدلاً من سلطات «رئيس مجلس قيادة الثورة» وصلاحياته. وعليه، فقد تعمد صدام الإكثار من إصدار «المراسيم الجمهورية»، و«توجيهات السيد الرئيس»، و«إرشادات الرئيس القائد»، و«مكرمة الرئيس»، وغير ذلك من الصفات التي تُلصَق بالفرد، أو تصدر عنه بدلاً من صدورها عن قيادة جماعية، وإن كانت تلك القيادة شكلية في مضمونها كمجلس قيادة الثورة.

إن دراسة خاطفة لتقارير المؤتمرات القطرية لحزب البعث العراقي، وللمنشورات والأدبيات الحزبية التي صدرت خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢، تُرينا بوضوح كيف أن صدام حسين قد حوّل الحزب بكافة كوادره ومكاتبه، والدولة بجميع مؤسساتها وأجهزتها، إلى منظومة واحدة تردد كلمتين فقط: صدام حسين.

كان المؤتمر القطري الثامن عام ١٩٧٤ بداية الطريق في بناء صرح عبادة الفرد.

هناك لم يُذكر اسم «الرفيق» صدام حسين إلا مرة واحدة تحت صورته التي تصدرت الصفحة الثانية من تقرير المؤتمر، بعد صورة «الرفيق» أحمد حسن البكر.

وكان المؤتمر القطري التاسع عام ١٩٨٢ نهاية الطريق في إكمال بناء صرح عبادة الفرد، حيث ورد اسم صدام حسين في تقرير المؤتمر الذي يقع في ٣٦٦ صفحة أكثر من ألف مرة.

في هذا المؤتمر قال صدام: «علينا أن نقيس إخلاص الحزبيين وكفاءتهم، على أساس تناقص أعداء الثورة والحزب. إنني مؤمن بأن الإنسان يستطيع أن يفعل كل شي مما هو ليس من واجبات الإله».

وقال المؤتمرون في صدام كل عبارات التمجيد والتعظيم، وأسبغوا عليه الصفات المقترنة بالفروسية والبطولة، وألقاباً لم تمنح لأي شخصية في التاريخ.

ونسي المؤتمرون مبادئ الحزب التي تغنوا بها سنوات طويلة، وحولوها إلى كلمات أناشيد وأغان، بطلها صدام.

ويعكس التقرير السياسي لذلك المؤتمر هزالة العقائديين، وضحالة تفكيرهم، كما يعكس حجم الرعب الذي يعيشه عضو الحزب.

يقول التقرير في صدام، إنه كان القائد الأول في تحقيق الثورة وفي الحفاظ عليها، من خلال عمله، من خلف الستار، في إطار مؤسسة لا يعرف سوى عدد قليل اسمها أو مستواها في الدولة، وهي «مكتب العلاقات العامة»، وذلك لإجراء «التصفية الشاملة» لأوكار التجسس والعمالة للصهيونية، ولأمريكا، ولبريطانيا، وإيران، والشبكات الماسونية، وللضباط المغامرين.*

ويصف التقرير صداماً بأنه قائد من طراز خاص، لأنه «يستأصل السرطان، لكنه يُبقي على الجسم حياً». لذلك، فإنه استطاع في تموز/ يوليو ١٩٧٩ القضاء على أعضاء القيادة الذين أرادوا تعطيل تسلمه المسؤولية الأمامية بدعم من سورية وإيران، وجميع القوى الأجنبية والرجعية، (حسب زعم التقرير). ويبرر التقرير إعدام صدام لرفاقه في القيادة عام ١٩٧٩، بأن أولئك لم يكونوا سوى دخلاء على الحزب، ولم يكن لهم حق في القيادة، (وفي هذا ينسى صدام أنه هو الذي أتى بهؤلاء إلى القيادة).

---

* انظر: التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

وتبلغ محاولات مسخ التاريخ حدود اللامعقول، عندما ينتقل التقرير إلى وصف صدام بأنه:

واضع السياسة النفطية؛

المخطِّط الأول لعملية التنمية الشاملة؛

واضع استراتيجية البحوث النووية وخططها الاستراتيجية والتكتيكية؛

المخطِّط العسكري للقضاء على التمرد في الشمال؛

الموجِّه للفكر والثقافة والإعلام؛

هو الذي كان ولا يزال يرسم سياسة الحزب في الميدان القومي والدولي؛

هو الذي صمم كيفية إدارة العلاقات مع الأقطار العربية؛

هو الذي يضع الخطط للأحداث القومية؛

هو الذي وضع استراتيجية علاقات العراق الدولية؛

هو الذي كان المحاور الأول مع الزعماء والقادة الأجانب.

ولا يكتفي التقرير في وصف «إنجازات» صدام على نطاق القيادة القطرية، بل ينتقل ليمسخ أيضاً دور القيادة القومية للحزب، إذا كان لها دور حقيقي، فيقول: «لأول مرة في تاريخ الحزب وضع (صدام) بدقة وبأسلوب خلّاق ومتجدد نظرية العمل البعثية في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والتنظيم».

وقد أكد التقرير ترسيخاً للاتجاه الفردي وعبادة الشخصية، أن جميع المنجزات، إن وُجدت، إنما هي من صنع صدام. ولكنه كان في السابق ينسبها إلى «الرفيق» الذي يحتل رسمياً الموقع الأمامي، (ويقصد التقرير بذلك أحمد حسن البكر) أو إلى القيادة الجماعية، ناكراً ذاته.

ويغرق المؤتمرون في الخوف والرعب، فيصفون صداماً بالشخص الذي صار مع الزمن «الضرورة الوطنية»، لأنه القائد الذي انتظره العراقيون مئات السنين، وقد وُلد العراق بولادة هذا «القائد الضرورة» ولادةً جديدة!

هذا هو صدام حسين كما يراه العقائديون!! لكنهم لا يذكرون كيف أن صداماً قد امتهن كرامة العراق من دون أي مبرر أو منطق، وسحق المواطن العراقي فجعله

مزدوج الشخصية وغير قادر على التحرر من الخوف، وحارب الفكر بـ«القرباج»، والقلم بالسيف، والرأي بالاعتقال، والعدل بالعضلات، وألغى حلقات التاريخ بحيث أصبح بطلُ الأمس خائناً، ومفكرُ اليوم جاهلاً.

لست أدري كيف سيواجه صدام نفسه، وهو يقف أمام مرآة التاريخ، فيرى ما جرَّه من ويلات على العراق؛ هذا البلد الغني بأرضه ومائه ونفطه وبشره.

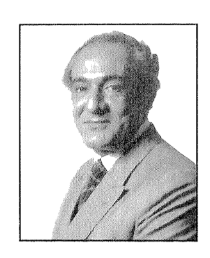
هل سيتذكر صدام الذين سقطوا صرعى رصاص غدره؟؟

هل سيتذكر المليون من شباب العراق ممن لقوا حتفهم بسبب حروبه ومغامراته العسكرية؟؟

هل سيتذكر؟؟ وهل سيندم؟؟

لا أعتقد ذلك. ولكنه سيسمع صوتاً قادماً من بعيد، ليقول له ولزمرته:

ألا تبت أياديكم!



وُلد الدكتور جواد هاشم في مدينة كربلاء ـ العراق عام ١٩٣٨، وحصل على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، ثم أكمل دراسته العليا في الاقتصاد والإحصاء بجامعة لندن ـ كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

تقلد مناصب رفيعة في العراق، حيث كان وزيراً للتخطيط مرتين، الأولى خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧١، والثانية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤، ثم عُيِّن بعدها مستشاراً في مجلس قيادة الثورة ـ مكتب الشؤون الاقتصادية حتى أيار/مايو ١٩٨٢.

له مؤلفات عديدة، منها: **تكوين رأس المال في العراق للفترة ١٩٥٧-١٩٧٠؛ الدخل القومي: طرق احتسابه (١٩٧٢)؛ العلم، التكنولوجيا والتنمية الصناعية (١٩٧٦)؛ النمو الاقتصادي في العراق: قطاع التجارة الخارجية؛ مستقبل التصنيع في العراق حتى سنة ٢٠٠٠ (١٩٧٧).**

عايش جواد هاشم التطورات السياسية التي سبقت ورافقت انقلاب حزب البعث واستلام أحمد حسن البكر السلطة، ودوّن مذكّرات السياسة العراقية خلال حقبة مهمة ومفصلية في تاريخ العراق الحديث ما بين ١٩٦٧ و٢٠٠٠، شغل فيها وزارة التخطيط مرّتين، وأشرف من خلالها على رسم سياسة العراق الاقتصادية. وقد أتاح له موقعه في أعلى هرم السلطة العراقية، أن يكون شاهداً من «أهل النظام» على التحولات السياسية الخطيرة التي رافقت حكم البعث، ويطّلع ويدوّن، في هذا الكتاب، الكثير من أسرار ومحظورات كواليس النظام العراقي السابق.

يسلّط هذا الكتاب الضوء على المكائد والمؤامرات التي حاكها صدام حسين لخلْع البكر وتسلُّمه سدة الرئاسة، ويكشف النقاب عن التوتر الذي شاب العلاقات الشخصية بين أركان النظام العراقي. كما يحلِّل مزاج كل من البكر وصدام وتأثيره في رسم السياسات العراقية العربية والدولية، والأسباب والملابسات التي ساهمت في تأميم النفط.

كما يضم مجموعة من الوثائق السرية تبيّن الدور الهام الذي لعبته الولايات المتحدة في إرساء نظام صدام حسين وتقويته، واطّلاعها المسبَق على إعدام آية الله محمد باقر الصدر، وموقفها «الملتبس» من احتلال الكويت وتفسيره بأنه تحريض عليه!

هذا الكتاب بمثابة ذاكرة حية وسجلّ للنظام العراقي السابق، فكك فيه الكاتب نسيج نظام حكم البعث، وعرّى السياسات الأحادية الارتجالية التي أدت إلى سقوط بغداد، واحتلال العراق.



ISBN 1 85516 616 X

